





مجلة

مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

السنة الخامسة - العدد الثالث عشر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

العدد الثالث عشر الفترة من

يناير - فبراير - مارس - أبريل ٢٠٠١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

البحوث الرئيسية

تصدير

الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس تحرير المجلة

الحمد لله الذى أعاننا على استكمال مسيرة المجلة فما هى تبدأ عامها الرابع بانتظام وتلقى بحمد الله القبول لدى الباحثين والقراء، ما زالت المجلة تقدم وجبة متنوعة من الأبحاث فى العلوم التجارية ما بين الاقتصاد والمحاسبة والإدارة ويتنوع كتابها ما بين مصر والبلاد العربية ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنها المجلة العلمية المحكمة الوحيدة فى الاقتصاد الإسلامى الذى قَدَّر الله سبحانه وتعالى لها الاستمرار والانتظام فى الصدور وبذلك تعمل على إثراء المكتبة الإسلامية والعربية وتؤكد باستمرار وجود وصلابة الاقتصاد الإسلامى.

وهذا ما يحملنا مسئولية كبيرة أمام الله سبحانه وتعالى أولاً وأمام الزملاء للباحثين والأعضاء القراء الذين بهم ولهم تصدر المجلة الأمر الذى لا نكتفى منهم بإمدادنا بالأبحاث للنشر والتى تتزايد أو بطلب الحصول على المجلة من القراء وإنما بالمشاركة بإبداء الرأى وتقديم المقترحات لتطوير المجلة إلى الأفضل خدمة للدين والعلم والوطن، فهذه دعوة مفتوحة من إدارة المجلة لهم جميعاً ولمعارفهم ونحن فى الانتظار.

داعين الله سبحانه وتعالى للجميع بالتوفيق والسداد

مدير المركز

ورئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثارها الاقتصادية

دكتوراه زهيرة عبد الحميد معربة^(٥)

المقدمة:

أن العالم اليوم يواجه ثورة علمية وتطوراً هائلاً ومفاهيم جديدة في جميع المجالات المختلفة لم تكن معروفة أو مفهومة من قبل ظهور شركات متعددة الجنسية وتعاظم شأنها خلال الأربعين عاما الأخيرة، وانتقال رؤوس الأموال والأفراد بسرعة وتزايد ويسر عبر حدود الدول، والتطور العلمي الهائل في مجال حفظ المعلومات وتنسيقها واسترجاعها وتصنيع مواد جديدة بديلاً عن المواد الخام الطبيعية، واستغلال موارد لا تقع تحت إطار السيادة الوطنية مثل المحيطات والفضاء الخارجى وحدثت تغيرات هيكلية في نظام التجارة العالمية وتوقيع اتفاقيات الجات والاتجاه نحو التكامل الإقليمي بين عديد من الدول في مختلف أنحاء العالم ، وأخيراً مفهوم العوامة وأثره في الدول المختلفة.

باختصار يمكن القول بأن العالم اليوم يدخل في مرحلة جديدة تتمثل في وجود اقتصاد عالمي تحركه قوى عالمية لا تخضع للسيادة الوطنية . وهذا التطور الهائل أمر لم يعهده الاقتصاديون من قبل وأن تحليلاتهم الاقتصادية في مجالات كثيرة بصفة خاصة عن السوق كانت تنحصر في إطار سوق قومية تحدها حدود دولية معروفة ولها حكومة يكثر الجدل حول دورها في الاقتصاد، حتى في الاقتصاديات التي تقوم على الحرية وآلية السوق فإن دور الحكومة كان حاسماً فهي التي توفر القوانين الوضعية التي تهين العمل لآليات السوق، وقضاؤها يلزم الأطراف بتنفيذ العقود ويؤمن أموال الأفراد فيها. أما الوضع الحالي في ضوء التغيرات السابـق ذكرها أصبح يلقي

(٥) مدرس بكلية التجارة جامعة الأزهر (فرع البنات) - قسم اقتصاد

علامات استفهام وأسئلة كثيرة حول وضع الدول النامية وقدرتها الاقتصادية في مواجهة هذا التطور وتأثير هذه للتغيرات العالمية على اقتصادياتها، وهذا ما ركزت عليه كثير من الدراسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة للوقوف على معالم التغيرات العالمية وأثارها على الدول النامية.

وعلى الرغم من كل سبق إلا أن هناك قضية أساسية وهامة لا يمكن إغفالها وهي أن كثير من الدول تنتمي إلى حضارات مختلفة لها أثار واضحة على السلوك الاقتصادي لديها سواء في تحديد الحاجات وفي اختيار ما يشبعها من السلع والخدمات وفي موقفها من العمل، وفي الضوابط والقيم التي تحكمها والتي تؤثر بدورها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كل ذلك يندرج باختصار تحت مسمى الهوية الحضارية وهي قضية هامة لا يمكن التغاضي عنها لأنها أصبحت تلقى اهتماما كبيرا في أنحاء كثيرة من العالم الثالث وأخذت عدة مظاهر تتمثل في :

- الاتجاه نحو الاعتماد على النفس وهي دعوة لها صدى واسع.
- السعي نحو أشكال التعاون والتكامل الإقليمي.
- تعاون الجنوب مع الجنوب .

والسؤال الملح الذي يطرح نفسه أين هي الدول الإسلامية من كل هذا، فمما لا شك فيه أن الدول الإسلامية يجب أن تكون في مقدمة الدول التي تضع قضية الهوية الحضارية في اعتبارها، لأن هذه الدول تحكمها ضوابط ومبادئ تنبع أساسا من الشريعة الإسلامية وهي أساس الحضارة في هذه الدول التي تؤثر على هذه المجتمعات على الرغم من أي تغيرات عالمية، ولا ينبغي أن يتصور البعض أن هذه القيم هي مجرد ضوابط أخلاقية تؤثر على سلوك الفرد وعلاقاته دون أن يكون لها تأثير على المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا وبناء على ذلك فإن أمل الدول الإسلامية في البقاء كأطراف فاعلة في الاقتصاد العالمي يجب أن يأخذ في اعتباره قضية الهوية الحضارية جنبا إلى جنب مع القضايا الاقتصادية الأخرى التي تواجه هذه الدول.

باختصار يمكن القول بأن للدول الإسلامية أصبحت تواجهها عدة تحديات هامة وقطيرة تشمل تحديات داخلية ترجع إلى محاولات تصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول التي تؤثر بدورها على معدلات النمو وعلى قدرتها على تحقيق التنمية المرجوة بالإضافة إلى التغيرات العالمية وتأخير التحدي الأهم والأخطر وهو المحافظة على الهوية الحضارية لها التي يتبع من القيم والضوابط الإسلامية والتي تمثل الأساس العقيدى لهذه المجتمعات وإذا لم تعى هذه الدول هذه التحديات وخطورتها وأن تضع حلول لمواجهةها والتخفيف من حدة أثارها عليها فلن يكون للدول الإسلامية كيان فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

الهدف من البحث

فى ضوء ما سبق يتضح أن قضية الهوية الحضارية فى الدول الإسلامية قضية تحتاج إلى تضاعف جهود العلماء المسلمين لمحاولة مواجهاتها والحفاظ عليها، والبحث يحاول أن يقدم محاولة متواضعة لأحد جوانب هذه القضية فى مجالى التجارة الداخلية والخارجية ويرجع لاختيار هذين المجالين إلى أهميتهما فى ظل التغيرات العالمية الجديدة والاتجاه العالمى نحو آليات السوق وجهاز الأسعار، بالإضافة إلى اتفاقيات الجات وأثارها على الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة ومن هنا كان اهتمام البحث بهذين المجالين. وذلك للوقوف على الضوابط الإسلامية الموضوعة لهما ومحاولة تتبع الآثار الاقتصادية لهذه الضوابط .

منهج البحث

أن المنهج المتبع فى البحث هو منهج استنباطى يحاول استنباط الأحكام والقيم الإسلامية حتى يمكن للوقوف على الضوابط الإسلامية فى مجالى التجارة الداخلية والخارجية.

خطة البحث

- أولاً : الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية .
- ١ - ١ ضوابط تحكم للسلوك الاقتصادي للمتعاملين فيها .
- ١ - ٢ ضوابط تؤثر على النشاط التجارى .
- ١ - ٣ ضوابط تقع على الدولة مسئولية تطبيقها .
- ثانياً: الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية .
- ٢ - ١ الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية .
- ٢ - ٢ نبذة عن التطور التاريخي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية .
- ٢ - ٣ أنواع الضوابط الإسلامية
- ٢ - ٣ - ١ ضوابط تحكم السلوك الاقتصادي للمتعاملين فيها .
- ٢ - ٣ - ٢ ضوابط تحكم نشاط التجارة الخارجى .
- ٢ - ٣ - ٣ ضوابط شرعية تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .
- ثالثاً : الآثار الاقتصادية للضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية .
- ٣ - ١ آثار على مجال التحليل الاقتصادي .
- ٣ - ٢ آثار على مجال التطبيق .
- رابعاً: الآثار الاقتصادية للضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية.
- ٤ - ١ الأثر الاقتصادي للضوابط التي تحكم سلوك المتعاملين فيه .
- ٤ - ٢ الأثر الاقتصادي للضوابط التي تحكم سلوك المتعاملين فيه .
- ٤ - ٣ الأثر الاقتصادي للضوابط للشرعية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.

الخاتمة

أولاً : للضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية

إن مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامى تتبع أساساً من القيم والضوابط الإسلامية فى مجال الاقتصاد وهذه الضوابط وللقيم لها آثار على جوانب مختلفة تتمثل فيما يلى :

- تؤثر فى السلوك الاقتصادى للمتعاملين وذلك من خلال ما يمكن أن نطلق عليه "الضوابط الأخلاقية".

- تؤثر فى النشاط الاقتصادى نفسه وذلك من القواعد الشرعية والأحكام التى تؤثر على النشاط الاقتصادى.

- ضوابط وقيم إسلامية تقع على الدولة مسئولية تطبيقها والحفاظ عليها وإلزام المجتمع بها.

وفى ضوء ما سبق فإن للضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الداخلية تتمثل فى الجوانب التالية :

١-١ ضوابط تؤثر على السلوك الاقتصادى للمتعاملين فى مجال التجارة "ضوابط أخلاقية".

١-٢ ضوابط شرعية تؤثر على النشاط التجارى.

١-٣ ضوابط إسلامية فى مجال التجارة تقع على الدولة مسئولية تطبيقها والحفاظ عليها.

وفىما يلى سألقي الضوء على هذه الضوابط المختلفة.

١-١ : الضوابط التى تحكم لسلوك الاقتصادى للمتعاملين فى التجارة الداخلية:

مما لا شك فيه إن مجال التجارة يتأثر إلى حد بعيد ويؤثر على المناخ الأخلاقى السائد، والأخلاق فى الإسلام من المقاصد الرئيسية للشريعة الإسلامية، فالإسلام عقيدة وشرعية وأخلاق، والأخلاق فى الإسلام مصدرها

إلهي وفي ذلك يقول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١) وقوله تعالى للرسول الكريم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾^(٢) ومن المعروف أن مجال التجارة يرتبط بأنشطة مختلفة بالإضافة إلى البيع والشراء هناك أيضاً النقل والتخزين والتعاملات المالية بين الأطراف المختلفة، وبناء على ذلك فإن التزام جميع الأطراف بالسلوك الإسلامي سينعكس بدوره على مجال التجارة والتبادل والمعاملات وقد تم تعريف الضوابط الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي^(٣):

"المعايير والقيم العليا التي يلتزم بها المسلم في السلوك الاقتصادي، هذه المعايير والقيم تعمل على أفعال الإنسان الإرادية، ومصدرها التشريع الإسلامي ويستهدف بهذه المعايير والقيم إيجاد وقع على نحو ما ينبغي أن يكون".

وهذا التعريف يبين إن مصدر الأخلاق هو الالتزام بالقيم الإسلامية، وهي ليست قيم من صنع البشر وإنما مصدرها التشريع الإلهي وهذا هو جوهر هذه القيم التي تحكم للمجتمعات الإسلامية. وجود هذه الضوابط الأخلاقية يعني أن هناك مسئولية أخلاقية وأن مصدر الالتزام بها يرجع إلى ضمير الفرد وإيمانه بمثل عليا، وهو أول عنصر من عناصر الرقابة في الإسلام.

ويمكن تلخيص الضوابط التي تحكم السلوك الاقتصادي في مجال التجارة فيما يلي:

- (١) سورة النحل آية (٦).
- (٢) سورة القلم آية (٤).
- (٣) المرص (رفعت السيد) الضوابط الشرعية للاقتصاد سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية - مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ١٤١٨ - ١٩٩٨

١-١-١ ضوابط تحكم علاقة المتعاملين في مجال التجارة بالله عز وجل وهي تقوم على أسس:

- الخضوع المطلق لله وحده وهو الأمر الذي يترتب عليه خضوع التاجر المسلم للقيم الشرعية التي تحكم منهج حياته ونظام معيشته وميزان قيمة.

- الاعتقاد بأن الملك لله: ويعنى ذلك أن الإنسان مستخلف فيما وهبه الله وسينعكس ذلك على الأهداف الاقتصادية للمجتمع المسلم في كل المجالات مما يؤدي في تغيير مفهوم المنفعة من الناحية الاقتصادية.

١-١-٢ ما يضبط علاقة المتعاملين في مجال التجارة عموماً بالكون المحيط بهم

وهو يقوم على حقيقة هامة أن كل ما في الكون مسخر للإنسان وبناء على ذلك فإن الهدف الأساس من الاستخلاف هو عمارة الأرض والسعي فيها وتحقيق مزيد من الاكتشافات ولا شك أن هذا الهدف سينعكس على جميع المتعاملين في المجال الاقتصادي سواء في مجال الإنتاج أو التجارة أو التداول ، فهم مطالبون بالسعي وتعمير الأرض ويتضح ذلك بوضوح في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^(١) وهكذا يتضح أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنتاجي في المقام الأول الهدف من السعي والإنتاج والتميز.

١-١-٣ ضوابط تؤثر على قيم ومفاهيم المتعاملين في مجال التجارة

وهي تعكس في النهاية مفهوم اقتصادي هام يتعلق بالغاية من النشاط الاقتصادي لأنها تقوم على الاعتقاد بأن الدنيا وسيلة إلى غاية وقد حدد الإسلام مفهوم هذه الغاية في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ

الْآخِرَةَ وَلَا تَنَسَ نَفْسِكَ مِنَ النَّبَاِ^(١)

وبهذه الآية الكريمة فإن الإسلام يؤكد على مفهوم الوسط لأنه لا يركز على الجوانب المادية فقط ولكن يأخذ في اعتباره جوانب أخرى يختص بها الإسلام .

إذا فالمعاملين في مجال التجارة سيضعون أهداف أخرى بجانب هدف الربح يتمثل في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع المسلم بجانب المصلحة الخاصة ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢) وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف فقد أكد بل حدد الإسلام على عدد من القيم على المتعاملين في التجارة الالتزام بها تتمثل فيما يلي :

١ - الصدق : فالصدق هو أساس التعامل في الإسلام وبصفة خاصة في مجال التجارة وأى محاولة لتحقيق الأرباح عن طريق الغرر أو الغش أو إخفاء عيوب السلعة، أو بالادعاء بأن تكلفتها أعلى ، أو من خلال إعلانات مضللة تؤثر على المشتري فإن الربح المتحقق لا يبارك الله فيه وفي ذلك بقول الرسول ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في البيعان وأن كتما محقق بركة بيعهما»^(٣) وقوله أيضا «من غشنا فليس منا»^(٤).

٢ - الأمانة والوفاء بالعهد : وفي ذلك بقول الله عز وجل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٥) أن أساس الكسب الطيب والربح

(١) سورة القصص آية (٧٧)

(٢) سورة المائدة آية (٢)

(٣) المنرى (الحافظ زكي) الرغبة والرهيب - ضبطه وعلق عليه مصطفى محمد عماره - مصطفى

الحلي - ١٤٠٧هـ - ١٩٧٧م - ج ٢ ص ٥٨٥

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٧١

(٥) سورة النساء آية (٥٨)

الحلال الأمانة وعدم خيانتها وهي صفة أساسية في التجارة لأنها تشمل على عمليات كثيرة ومع جهات مختلفة سواء في الدخل أو الخارج وهي تشمل معاملات حالية أو أجله إذا فالأمانة تساعد على أن تسود الثقة والاستقرار والطمأنينة بين المتعاملين في مجال التجارة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى استقرار الأسواق .

والأمانة يلزمها الوفاء بالعهد وقد حافظ الإسلام على تحقيقه من خلال المحافظة على شروط صحة العقد وأن يكون للمبيع موجود وقت التعاقد أو مقدور على تسليمه لان عدم وجوده يعنى لاحتمال عدم الوفاء به .

٣ - عدم التطفيف في الكيل والميزان : وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ* الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ* وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ ذَرَّوهُمْ يُخْسِرُونَ* أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ* لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾^(١).

أن الوفاء بالكيل والميزان يحقق العدل في السوق الإسلامية ويحقق الاستقرار في الأسعار لان الأشياء تقوم بقيمتها الحقيقية ، بالإضافة سيادة الاطمئنان بين المتعاملين .

- السماحة في التعامل :

يحث الإسلام على السماحة في التعامل بيعا وشراء واقتضاء وقضاء وينهى عن كثرة الحلف والمماطلة في أداء الديون وفي ذلك يقول الرسول ﷺ (رحم الله عبداً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا قضى)^(٢).

وإذا كان الإسلام يحث على التسامح في البيع والشراء فإن هذا المفهوم يندرج أيضاً على الربح أى عدم المبالغة في الربح وفي ذلك يقول الإمام الغزالي^(٣). (ينبغي إلا يغبن الرجل صاحبه بما لا يتغابن به في السعادة وأما

(١) سورة المطففين آية (١-٥)

(٢) الترغيب والترهيب ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٢ ص ٥٦٢

(٣) الغزالي (أبي حامد محمد) أحياء علوم الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - بلون تاريخ نشر

جـ ٢ ص ٩٢

أصل المغابنه فمأنون فيه لان البيع للربح، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بغبن ما ، ولكن يراعى فيه التقريب ، فإن بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد لم أما لشدة رغبته أو لشدة حاجته فى الحال إليه فينبغى أن يمنع عن قبوله فذلك من الإحسان).

- منع اللثناء على السلعة أو الحلف :

لا يجوز للتاجر أن يثنى على السلعة ويصفها بما ليس فيها ، فإن فعل ذلك فهو تدليس وظلم ، إلا أن يثنى على السلعة بما فيها بما لا يعرفه المشتري . وفى ذلك يقول الرسول ﷺ (ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم) فقلت : خافوا وخسروا من هم يا رسول الله فقال: (المسبل المنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب) ^(١).

- الإحسان فى استيفاء الدين والأمر بحسن قضائه حث الإسلام على الإحسان فى استيفاء الدين ويتضح ذلك فى قوله تعالى:

(وَإِنْ كَانَ ثَوِ غَنَرَةٍ فَظْطَرَّةً إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ^(٢).

كما حث الإسلام على الإحسان فى استيفاء الدين وللتجاوز عن المعسر، على الجانب الآخر أمر المدين بالإحسان فى توفيه ما عليه وذلك بأن يقضى الدين فى أقرب وقت وأن يسعى إلى الدائن ولا يكلفه القجوم إليه وفى ذلك يقول الرسول ﷺ (فإن خيار الناس أحسنهم قضاء) ^(٣) ويقول الرسول ﷺ (مطل الغنى ظلم) ^(٤) وبذلك يتضح أن الإسلام عنى بأطراف التعامل البائع والمشتري والدائن والمدين.

- قيام التجارة على الثقة

(١) الترغيب والترهيب ، مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٥٨٧

(٢) سورة البقرة آية (٢٨٠)

(٣) الترغيب والترهيب - مرجع سبق ذكره جـ ٢ ص ٥٦٤

(٤) المرجع السابق - جـ ٢ ، ص ٦٠٩

في حين أهتم الإسلام بتوثيق العقود والإشهاد عليها ونزلت أطول آية في القرآن الكريم تأمر بكتابة الدين والإشهاد على البيع ، إلا أن الإسلام قد استثنى من ذلك المعاملات التجارية وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾^(١) فنظرا لما تطلبه العمليات التجارية من السرعة والتكرار في تنفيذها والثقة بين التجارة لذلك كان من حكمة الإسلام وسماحته أن استثنى التجار من الكتابة والتوثيق، وفي ذلك تأكيد على أن يسود بين المتعاملين الثقة والاطمئنان.

٤ - الصدقة غير المقدرة : من القيم التي حث عليها الإسلام في مجال التجارة والتبادل التصديق ويتضح ذلك في قول الرسول ﷺ :

(يا معشر التجار ، أن البيع يحضره اللغو والحلف فثوبوه بالصدقة)^(٢).

وهذه الصدقة غير مقدرة بل موكولة للمسلم في تحديد مقدارها ووقتها وأوجه إنفاقها ، وهذا هو الفرق بينها وبين الزكاة ، فالزكاة كما هو معروفة محددة المصارف، أما الصدقة فيمكن إنفاقها في مجال الخدمات الاجتماعية التي تحفز صالح المجتمع وترفع من مستوى المعيشة بين الأفراد .

١ - ٢ - الضوابط الشرعية التي تؤثر على النشاط التجاري

إن النشاط التجاري تحكمه مجموعة من الضوابط والقيم الإسلامية التي تجعل لهم مضمون وأهداف تختلف عن ما هو متعارف عليه في الاقتصاديات الأخرى وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي :

١-٢-١ حرية الاختيار والتراضي

أن حرية الاختيار والتراضي تعتبر أساس التعامل في مجال التجارة وفي ذلك يقول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٢) الترغيب والترغيب - مرجع سبق ذكره.

بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(١).

وترجع أهمية توفر الحرية والتراضي بين أطراف المتعاملين إلى ضمان حقوقهم والمحافظة عليها. والحرية هي أساس النشاط الاقتصادي في الإسلام أي أنها تشمل جميع مجالاته بجانب للنشاط التجاري .

١-٢-٢ الأصل في التجارة المشروعية^(٢)

والمقصود بها الاتجار فيما أحله الله فقط والامتناع عن ما نهى عنه والمشروعية هي أصل من الأصول الإسلامية التي تحكم كافة مجالات الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وهي أساس عقيدة المسلم، ولعل في موقف الإسلام من منع المشركين من الحج إلى الكعبة دليل قوي على أهمية الالتزام بأوامر الله عز وجل فلقد ظل المشركون يحجون إلى البيت الحرام بمكة إلى أن نزل التكليف من السماء بمنعهم لقول الله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٣).

وهذه الآية توضح مبدأ اقتصادي هام يؤكد من خلاله على أهمية الالتزام بمبدأ المشروعية، فمن المعروف أن التجارة كانت عماد النشاط الاقتصادي في ذلك المجتمع وبناء على ذلك فإن الامتنال لأوامر الله عز وجل بمفهوم العصر الحديث سيمثل خسارة اقتصادية كبيرة لهذا المجتمع في ذلك الوقت لأنه سيتربط عليه أن تفقد مكة جزء كبير من الدخل الذي كانت ستحصل عليه من المشركين في الحج وهو ما يترتب عليه ركود في التجارة وانخفاض في الدخول وهو ما تعرضت إليه الآية الكريمة بوضوح في قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾.

هذا هو التحليل الاقتصادي طبقاً للقوانين الوضعية هنا يظهر المفهوم

(١) سورة النساء آية (٢٩)

(٢) استخدام لفظ المشروعية عن مبدأ الحلال والحرام

(٣) سورة التوبة آية (٢٨)

الإسلامي لقيم مفهوم لا تعرفه الاقتصاديات الأخرى الحديثة ولا تعرفه القوانين الاقتصادية للوضعيات وإنما يخضع إلي عقيدة المسلم وإيمانه .. ويتضح ذلك في قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَغْفِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

إذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أساس الرزق في المجتمع الإسلامي لأن فضل الله أوسع من أي أسباب اقتصادية متعارف عليها تؤدي إلى سعة الرزق وهذا المبدأ ينطبق على الأفراد وعلى الحكومات على السواء في المجتمع الإسلامي .

وأخيراً أكدت هذه الآية الكريمة على مبدأ اقتصادي آخر فسعة الرزق موكولة بمشيئة الله ويتضح ذلك جلياً بقوله: ﴿إِنْ شَاءَ﴾.

إذا فالمسلم عليه الامتنال لأوامر الله عز وجل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه مطالب بذلك ، وليس لأن هذا الامتنال مقرون بسعة الرزق فعلى الرغم من امتثال المسلم لأوامره فإن شاء رزقه والعكس وتلك هي مشيئة الله عز وجل .

إذا فالمسلم عليه أن يسعى ويعمر وينتج ويثمر كل ذلك في إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هدفه الأساسي هو ابتغاء مرضاة الله وحده عز وجل .

وهذا هو الهدف الاقتصادي الأول في الاقتصاد الإسلامي ومما يؤكد على هذا الهدف قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ نِكْرِي فَبِئْسَ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَتَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْيُنُ﴾^(١).

إذا فعدم الامتنال لأوامر الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الاقتصاد الإسلامي سبباً رئيسياً لضيق الرزق والمعيشة الضنك. نلخص ما سبق أن الامتنال لأوامر الله هدفه مرضاه الله في المقام الأول لما سعة الرزق فهو أمر يرجع لمشيئة الخالق، عني العكس فإن البعد عن ذكر الله

سيكون سبباً رئيسياً لضيق الرزق.

وبناء على ذلك فالتاجر المسلم عليه الامتناع عن التجارة فيما حرمه الله والتحريم لا يقتصر على الخمر أو الخنزير كما يظن البعض ولكنه مفهوم أوسع وأشمل لكل ما يترتب عليه أضرار بالمجتمع الإسلامي سواء أكانت أضرار على الصحة العامة أو على البيئة أو الاتجار في خدمات تضر بالمجتمع الإسلامي وبقيمه ومبادئه تتدخل فيها المواد الإعلامية الضارة سواء المسموعة أو المقروءة أو المرئية وهو ما يثير قضية هامة متعلقة بالتطورات الحديثة في مجال الاتصالات وفي مجال المعلومات من خلال الإنترنت القنوات الفضائية .

فإذا كان التاجر المسلم عليه الأمر بالمعروف والابتعاد عما هو مشروع فإنه لزاماً عليه أيضاً دفع ما هو ضار بالمجتمع الإسلامي.

١-٢-٣ مفهوم الاحتكار في الإسلام

إن مفهوم الاحتكار في الإسلام يختلف عنه في الفكر الوضعي^(٢٣) وللتعريف الشرعي له يتضمن عدة عناصر نلخصها فيما يلي :

- أحداث الندرة : حيث يعد المحتكر إلى الامتناع عن البيع أو التقليل من الكمية المباعة حتى يقل عرض المادة التي يحتكرها .
- عدم توفير البديل : تضمن تعريف الفقهاء انفراد التجار ببيع المادة المحتكر لا توجد لها بديل .
- إن معيار الاحتكار هو الضرر الذي يسبق عله للتحريم .
- أن المعيار الاحتكار لا يقتصر على نوع خاص من السلع والخدمات على الأرجح .
- يمكن أن يتحقق الاحتكار في البيع والشراء وفي الاثنين معا .

وهكذا نتضح أن الفقه الإسلامي أدخل صوراً من المعاملات اعتبرها معاملات احتكارية فنهى عنها ومن صور هذه المعاملات الاحتكارية ما

يلي :

- في أوقات الأزمات والظوارئ فإن ما يخزئه الناس لقوتهم لمدة سنة يعتبر احتكار.
- للتخزين في حالة ارتفاع الأسعار يعتبر احتكارا .
- أثار الإسلام إلى أن الدولة نفسها عليها إلا تباشر الاحتكار .

نخلص مما سبق أن الاقتصاد الوضعي وقف من الاحتكار موقفا شكليا وحتى علاجه لم يتجاوز التشريعات والقوانين، أما الفكر الإسلامي فمضمون الاحتكار فيه موضوعي إذ ينظر إلى أثره ومدى إضراره بالناس قبل النظر إلى عدد المشروعات وحجم تعامل كل مشروع^(١).

١-٢-٤ ضوابط السوق الإسلامية

إن أصل التعامل في السوق الإسلامية هو الحرية وترك الأسعار تتحدد بحرية تامة وفقا لظروف العرض والطلب وقد حرص الرسول ﷺ على توفير الظروف للملائمة لعمل قوى العرض والطلب في تحديد الأسعار والمحافظة على الحرية الاقتصادية. وقد قدم الاقتصاد الإسلامي ضوابط تحكم السوق جعلت له شكلا مختلفا وأدوات تحليل غير متعارف عليها في الاقتصاديات الأخرى وتتمثل فيما يلي^(٢):

- (١) لزيد من التفصيل أنظر المرغيناني (برهان الدين الحسن) الهداية على شرح بداية المهدى ، مصطفى السباع الحلبي جـ ٩٢٠/٤ ، مالك (بن أنس) المدونة الكبرى - دار صادر المجلد الرابع ص ٢٩١ ، الفزرائي أحياء علوم الدين ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٢ ص ٨١ ، أين قيم الجوزية : الطرق الحكيمة في السيادة الشرعية المؤسسة العربية للطباعة والنشر ١٩٦٠ ص ٢٨٤
- (٢) لزيد من التفصيل حول الجوانب الفقهية المتعلقة بالتعامل في السوق الإسلامية أنظر مغربة (زهرة عبد الحميد) هيكل السوق في الإسلام رسالة مقدمة ليل درجة الدكتوراه كلية التجارة جامعة الأزهر (طبع البنات) ١٩٩٦

أولاً : مفهوم (سعر المثل) (وثن المثل) ^(١).

فرق الإسلام بين مفهوم الثمن والقيمة والسعر .

الثمن: هو ما تراضى عليه المتعاقدان بعد المساومة أو بعد المساومة .

القيمة: ما يقدره الخبراء مقابل هذا الشيء المنقوم .

السعر: المقابل الذي يعطى البائع للمصلحة التي يريد بيعها ويمكن للمشتري أن يسالوم على هذا السعر .

وإذا كان هناك فرق بين الثمن والقيمة والمنع .

فأنه لا يوجد فرق بين القيمة وسعر المثل وثن المثل فكلهم تعبير عن معنى واحد .

فإن ثمن المثل : تقدير الخبراء للثمن الذي يصلح به الشراء.

وسعر المثل : تقدير الخبراء للسعر الذي يقابل الشيء المنقوم دون أن يكون هناك تعلق .

ثانياً: إن السوق الإسلامية ستوجه لإشباع الحاجة الفعالة وليس الطلب للفعال:

لقد تناول الفكر الإسلامي مفهوم الحاجات بشيء من التفضيل وقسمها إلى ضروريات وحاجيات وتصينيات ^(٢).

ومن خلال الزكاة كأداة اقتصادية فإنه سيتم توفير الضروريات للمجتمع الإسلامي كما أنه سيتم تحديد الإنتاج في المجتمع وفقاً لهذه الأولويات .

وبناء على ذلك فإن السوق الإسلامية سيحكمها في المقام الأول مفهوم

(١) يزيد من التفصيل أنظر : ابن عابدين رد المحتار على الدر المختار مصطفي الباي الحلبي ج ٤ ص ٥٧٥ ، القرطبي : بداية الجهد وغاية المقصد مصطفي الباي أعلى ج ٢ ص ١٤٧

(٢) الشاطبي (أبو إسحاق) : الموافقات في أصول الشريعة ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ نشر ج ٢ ص ٨ ، ١٢

الحاجة الفعالة والتي تتمثل في توفير للضروريات في المقام الأول ثم يأتي بعدها الحاجات ثم التحسينات .

ثالثاً : طبيعة المخاطرة :

أوضح الاقتصاد الإسلامي أن الربح في التجارة يرجع إلى عامل التقلب وعامل المخاطرة وأن تفاوت الأرباح في المشروعات يرجع إلى ذات العاملين وفي مقابل ذلك حرمت للشرعية الإسلامية على التاجر تنمية أمواله بغير الوسائل التي أجازها الإسلام فحرم الربا والغش والتدليس والاستغلال والاحتكار والغبن والتغريب وغيرها من أنواع البيع المنهي عنها .

رابعاً : مفهوم الربح في الإسلام

من المعروف من الناحية الاقتصادية أن الربح هو الفارق بين الإيراد والتكاليف . ومن الممكن التعرف على التكلفة من خلال مناقشة للفقهاء لها في بيوع المرابحة وعقود المضاربة وقد حددت مناقشتهم بشكل تفصيلي ودقيق كل ما يدخل ضمن تكاليف الإنتاج وما يدخل في ظل هذه العقود ولم يدخل الإسلام في حسابه للتكاليف بعض العناصر كالفوائد المحرمة والإسراف في استخدام عناصر الإنتاج .

على الجانب الآخر فقد تناول الفقهاء الربح وتحديد كيفية تحقيقه بشيء من التفصيل وأن أساس الربح في التجارة يرجع إلى عاملى المخاطرة والتقلب - بالإضافة إلى استبعاد الأرباح الاحتكارية وعدم المغالاة في الحصول على الأرباح^(١).

١-٢-٥ قواعد تنظيم العمل للتجارى

إن لتنظيم العمل للتجارى فى فقه للمعاملات قواعد أساسية تتمثل فى

(١) لمزيد من التفصيل حول مفهوم التكاليف والإرباح في الإسلام أنظر القرطبي : بداية المجتهد نهاية المقصد ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٢ ص ٢١٣ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، جـ ٦ ص ٨١

النهى عن بيوع الغرر والغبن وللجهالة والربا^(١) وينطبعة للحال فإن التعامل التجارى فى ذلك الوقت كان انعكاس للنشاط الاقتصادى وطبيعة الحياة الاقتصادية إلا أن لهذه القواعد أهمية فى العصر الحديث لأنها تلقى الضوء على بعض النقاط التى ينبغى أن نأخذها فى الاعتبار وتتمثل فى إمام الفقهاء بالنواحى التطبيقية للتعامل التجارى حتى انهم وضعوا القواعد والأسس التى تنظم هذا التعامل. على الجانب الآخر فإن هذا النهى كان له حكمة من وراءه تتمثل فى عدم السماح بأى ممارسات تؤدى إلى التأثير فى إرادة المتعاملين وإلى عدم سيادة سعر المثل، والمحافظة على أركان العقد من أهمها التراضى بين المتعاملين وتوفر المعرفة الكاملة ، بالإضافة إلى عدم حدوث أى ضرر أو أضرار فى مجال التعامل التجارى .

١-٢-٧ سادسا : زكاة التجارة

يشترط لزكاة التجارة شروط زكاة النقود من حولان الحول ، بلوغ النصاب المعين - ما يعادل ٨٥ جرام من الذهب - لفراغ من الدين للفضل عن الجوانح الأصلية - كما يشترط أن يكون العمل بالبيع والشراء بقصد الربح، والمراد بالسلعة التجارية السلعة التى أعدت للبيع والشراء لأجل الربح لا المبائى أو الأثاث أو الأدوات أو السجلات ونحوها مما ليس معدا للبيع والشراء . التاجر المسلم يضم رأس المال + الأرباح + للمدخرات + الديون غير الميئوس من سدائها + ما لديه من النقود سواء استغلها فى التجارة أم لم يستغلها - مجموع قيمة ديونه ويخرج عنها الزكاة ٢,٥% ربع العشرة^(٢).

١-٣ ضوابط تقع على الدولة مسئولية تطبيقها

يقول الله عز وجل فى كتابه العزيز ﴿الَّذِينَ إِِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣).

(١) لمزيد من التفصيل حول البيوع فى فقه أنظر مهريه (زهيرة عبد الحميد) هيكल السوق فى الإسلام مرجع سبق ذكره ص ١٥٨ إلى ص ٢٢١

(٢) القرضاوى (يوسف) دور القيم والأخلاق فى الاقتصاد الإسلامى ، مكتبة وهبة ص ١١١

(٣) سورة الحج آية (٤١)

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثرها الاقتصادية

د. زهيرة عبد الحميد معربة

والتمكن في الأرض يعنى أن تكون السلطة في أيديهم^(١) وهذه الآية الكريمة تلخيص لدور الدولة الإسلامية بحيث يشمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التأكيد على الضوابط الأخلاقية بجانب الضوابط التي تحكم النشاط الاقتصادي نفسه ، وهو أمر لا يظهر في الاقتصاديات الأخرى ولم تعهده المجتمعات غير الإسلامية، فالنظم الاقتصادية الأخرى تنفق على وجود حد ادنى لتدخل الدولة في تنظيم حياة المجتمع وضمان استقراره يتمثل في توفير العدل والأمن والحماية وفي ظل النظام للرأسمالي فإن دور الدولة كان محدودا للحفاظ على الحرية وآلية السوق ، على النقيض فإن الاشتراكية قبل أن تنهار كانت تقوم على التحكم الكامل للدولة في النشاط الاقتصادي ولكن في ضوء الاقتصاد الإسلامي فإن دور الدولة متميز أيا كانت المرحلة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع أو أيا كانت الظروف والتغيرات التي تحيط بها سواء داخلية أو خارجية دور يجب أن يأخذ في اعتباره الضوابط الأخلاقية والحفاظ عليها والضوابط التي تحكم النشاط الاقتصادي بجميع مجالاته وبناء عليه يمكن القول بأن دور الدولة في مجال للتجارة سيتركز في:

المحافظة على الضوابط الأخلاقية المرتبطة بهذا المجال - وأن المحافظة عليها ليست محافظة شكلية بمجرد إقامة العبادات والشعائر وإنما بالتأكيد على جميع المعاني والقيم التي تسود هذا المجتمع .

المحافظة على الضوابط التي تحكم التعامل في هذا المجال .

١-٣-١ دور الدولة في بناء السلوك الاقتصادي الإسلامي والمحافظة عليه

أن الاقتصاد الإسلامي لم يكتف بالضوابط الأخلاقية للفرد المسلم كأساس لسرقاتية وإنما جعل للدولة دورا واضحا وملموسا لتحقيق ذلك من خلال الحسبة والمحتسب . فقد لا تتحقق الضوابط الأخلاقية في مجال

(١) القرضاوى يوسف : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سبق ذكره ص ٤١٩

للتجارة ويسود الغش بين المتعاملين والخداع والتلاعب والتطفيف أو تكون هناك ممارسات تؤثر على الأسعار أو على المنافسة ، من ثم كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع هذه الممارسات .

وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عموما ونشاط التجارة بصفة خاصة يستوقف على القيم والضوابط الإسلامية التي تسود المجتمع . ففي حالة سيادة القيم الإسلامية فإن دور الدولة يكون محدودا للمحافظة عليها كما كان الوضع في عهد الرسول ﷺ أما في حالة البعد عن القيم الإسلامية وعدم تطبيق الضوابط المجالات الاقتصادية تصبح للدولة دورا أوسع وأعمق لأن دورها لن يقوم فقط في مجرد المحافظة على تطبيقها وإنما في إيجاد السبل والوسائل لتعميق السلوك الاقتصادي الإسلامي لدى الأفراد ، وإيجاد السبل للمحافظة على تطبيق الضوابط الإسلامية المتعلقة بالنشاط نفسه ويمكن تلخيص وظائف الدولة في مجال التجارة فيما يلي :

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
 - مراعاة الموازين والمكاييل .
 - مراعاة القيم الإسلامية في مجال التجارة وبصفة الخاصة خاصة البيع .
- ١-٣-٢ دور الدولة في المحافظة على القواعد الشرعية التي تؤثر في النشاط التجاري

إن للدولة الإسلامية مهام رئيسية لضمان قيام التجارة في إطار الضوابط الإسلامية تتمثل فيما يلي :

- أ - القضاء على الاحتكار
- وهو من أهم الحالات التي يجب أن تتدخل فيها الدولة لمنع وجود عناصر احتكارية يترتب عليها أضرار بالسوق وتقييد الإنتاج وعدم كفاءة التشغيل .

- ب - منع البيوع المنهي عنها
- يجب على الدولة التدخل لمنع كافة البيوع المنهي عنها لما فيها ضرر

وأضرار بمصالح الناس كالمعاملات للديون الربوية وبيع الجاهلة للفرر والتفريط.

ج - العودة بالسعر إلى سعر المثل

وفى ذلك يقول ابن تيم : (التسعير منه ما هو ظلم محرم وما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضون أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام ، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعامض بثمن المثل ، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على حوض المثل فهو جائز بل واجب^(١)).

فالأصل في الإسلام هو الحرية وترك أسعار ولكن هناك حالات يجب أن تتدخل الدولة فيها للعودة بالسعر إلى سعر المثل وفى ذلك يقول ابن تيميه^(٢)

(إذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر لقلّة الشيء أو لكثرة الخلق فهذا إلى الله ، فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة إكراه بغير حق ، وإما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهذا يجب لهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة بل يجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به).

وقد لخص ابن تيميه للحالات التى تتدخل فيها الدولة :

- حالة اشتداد حاجة الناس إلى السلعة .
- حالة حصر البيع بأفراد مخصوصين .
- حالة تواطؤ البائعين أو المشتريين .
- حالة الاحتكار .

د - على الدولة الإسلامية أن تؤكد على مبدأ الحرية الاقتصادية فى مجال

(١) ابن تيم : الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية مرجع سبق ذكره ص ٢٥٢ ، ص ٢٥٣

(٢) ابن تيمية : الحسبة فى الإسلام من منشورات مسجد التوفيق - أمستردام - بدون تاريخ نشر

التجارة وأن تحافظ عليه وتمنع ديع الممارسات التي من شأنها التأثير على الحرية.

هـ - التأكيد على مبدأ "المشروعية" بمعنى عدم الاتجار في سلع منهي عنها أو سلع تضر بالمسلمين سواء كان ضررا على الصحة أو على البيئة .

و - المحافظة على الأنوال التي تحكم التعامل التجاري فهي :

- سيادة سعر للمثل .
- التأكيد على مفهوم للمخاطرة .
- منع الاحتكار بالمعهوم الإسلامي .
- المحافظة على عناصر المنافسة في إطار القيم الإسلامية .
- جباية الزكاة ومنع الربا .

ثانيا : الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية

قبل الحديث عن الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية ، سألقى الضوء حول الاختلافات بين التجارة الداخلية والخارجية وتمثل أهم الاختلافات فيما يلي^(١):

أ - اختلاف الأسواق : يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي ويرجع هذا الاختلاف إما إلى الاختلاف في الأنواق والميول والبيئة أو إلى الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية أو إلى أن الأسواق العالمية يسودها عادة حالة للمنافسة الكاملة فالمنتج يواجه سوق ذات مرونة طلب عالية ولذلك فإن عليه أن يكيف سياسته السعرية بما يناسب ظروف هذه السوق.

ب - اختلاف القوانين والعرف التجاري : التبادل الداخلي يخضع للقوانين

(١) برحي (محمد خليل) مقدسة في الاقتصاد الدولي عليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة

المحلية أما التبادل الخارجى فهو يقوم بين أفراد و وحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها ونقائدها ونظمها التجارية .

ج - اختلاف السياسات الاقتصادية والنزعات القومية وانتماء الأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة وما يتضمنه ذلك من خضوعهم لقوانين وقواعد متباينة يعتبر عاملا من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية كما أن الحكومات لا تعطى لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذى تعطيه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية ، فالأولى لا تمثل سوى تحويلات نصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع ، والثانية ينشأ عنها فقدان جزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة إلى هذه الثروة .

د - اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية. إدخال النقود يؤدي إلى تقسيم عملية التبادل إلى عملية بيع وشراء ، أما فى التجارة الدولية فتتقسم عملية التبادل إلى ثلاث عمليات . عملية البيع ، عملية الشراء ، عملية الصرف تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية . بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقد واختلاف النظم المصرفية .

هـ - اختلاف قدرة عوامل الإنتاج على التنقل: تختلف قدرة عوامل الإنتاج (أرض عمل ورأسمال) على التنقل فى الأسواق المحلية عن انتقالها فى الأسواق الخارجية وينبغى التفرقة بين وجود علاقات اقتصادية دولية بين الدول وبين قيام الأفراد بالتجارة الخارجية.

و التجارة الخارجية على مستوى الأفراد فيراعى فيها الفروق الاقتصادية بين مفهوم التجارة الداخلية ومفهوم التجارة الخارجية عموما .

أما للعلاقات الاقتصادية بين الدول تأخذ شكل تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وأهمها رأسمال فهو ينتقل أما على شكل استثمار مباشر يقوم به الأفراد والمؤسسات أو ينتقل فى شكل قروض تمنح من دولة لأخرى سواء لمقابلة استثمار حقيقى أو لتموية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجارى

كما تأخذ شكل تدفق للعملات المحلية فى عكس اتجاه الصادرات وينشأ عن سوق للصرف الأجنبى، وعادة ما تسجل هذه البيانات فيما يعرف بميزان المدفوعات .

وبناء على هذه التفرقة سأحاول فيما يلى إلقاء الضوء على الضوابط الإسلامية فى كل منها .

ينبغى الإشارة إلى أن الضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الخارجية هى استناداً للضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الداخلية فالنشاط التجارى بمختلف جوانب سيخضع لجميع هذه الضوابط سواء أكان ذلك يتم فى الداخل أو فى الخارج مع الأخذ فى الاعتبار فقط الفروق بينهم وحتى يمكن تخلص الضوابط الإسلامية بمآلقى الضوء على التطور التاريخى للدول الإسلامية فى مجال التجارة الخارجية حتى يمكن الوقوف على القواعد والمبادئ التى أثرت فى هذا النشاط.

٢ - نبذة عن التطور التاريخى للتجارة الخارجية للدول الإسلامية :

فى عهد الرسول ﷺ: قام الإسلام بتوحيد العرب من بدو وحضر فى كيان سياسى واحد ، وأعطاهم مثلاً ونظرة جديدة للحياة ورسالة يحملونها وقد كان النشاط التجارى فى ذلك الوقت هو النشاط الرئيس فى مكة ، حيث كان الرسول ﷺ يخرج للتجارة مع عمه ثم تاجر بمال السيدة خديجة، وقد ازداد النشاط التجارى فى المدينة بعد هجرة الرسول ﷺ. ويمكن أن نلخص موقفه من التجارة: برفضه للتسعير ، منع الاحتكار والغش، توحيد المكييل، لم يأخذ العشور ، وحرية التجارة داخلية وخارجية.

- وفى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بدأ التجار الأجانب يفدون إلى الدول الإسلامية ببضاعتهم ، فأمر عمر أن يعاملهم المسلمون بمثل ما يعاملون المسلمين فى ديارهم فأخذوا منهم العشر كما كانوا يعشرون تجار

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثارها الاقتصادية

د. زهيرة عبد الحميد معربة

المسلمين^(١) وقد ترتب على توحيد المنطقة سياسيا واقتصاديا إن أنشطة التجارة داخليا وخارجيا وحدث تركم للثروة .

- ومع الفتوحات الإسلامية كان الاهتمام الرئيسي بالأرض وتملكها لما عن طريق الأحياء أو بالشراء أو بالإقطاع في أول الأمر . وقد استفاد عرب المدن من المجالات الجديدة لتنمية ثرواتهم بالتجارة إلا أن ذلك كان لفترة محدودة إذ انصرفوا للحكم والإدارة والجهاد وخف نشاطهم للتجارة فترة من الزمن وقد ظهر ذلك جليا في أواخر العصر الأموي .

- أما في العصر العباسي فقد كانت هناك تحولات اجتماعية وسياسية أثرت على جوانب النشاط الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة والتجارة^(٢) وكان التطور الرئيسي الذي برز في العصر العباسي هو نشاط التجارة وظهور طبقة رأسمالية بين للتجار ولم يكن هذا النشاط قاصرا على بلاد الخلافة التي كونت شبه سوق مشتركة، بل امتد خارج أراضيها وتمثل في مستعمرات ومراكز تجارية امتدت إلى الهند والصين وظهرت نماذج مختلفة من الشركات، كما حصل تطور كبير في نظام الائتمان وقيام الصيارفة بدور مشهود في تيسير التعامل التجاري حتى أن التجار لم يحتاجوا في بعض الموانئ إلى الدفع النقدي في التعامل ، بل اكتفوا بالصكوك والحوالات (السفاتيح) وكان الصرافون يتولون تصفية المعاملات . ولقى التجار تشجيعا من الدولة بل واهتمت الدولة بتسهيل سبل التجارة وكان لذلك أكبر الأثر في نشاط التجارة الخارجية والداخلية وكان من مظاهر ذلك :

- وجود طرق للتجارة شهيرة من الشرق والغرب كان لهذه الطرق التجارية ورواج التجارة فضل كبير في انتشار الجاليات الإسلامية في

(١) الجندي (عبد الحليم) : الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر ، ص ٢٥٦

(٢) حسن (حسن إبراهيم) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي - مكتبة النهضة المصرية

كثير من البلاد.

- وجود مراكز مشهورة كثيرة للتجارة .
- الاهتمام بتنظيم التجارة ، حيث قام المحتسب بمراقبة الأسواق ومراعاة ثمن الحاصلات منع الغش .
- كان المسلمون في العصر العباسي الأول يصدرون الشعير والحنطة والأرز والفلكهة، والمسكر والزجاج والحريز ، والأقمشة الصوفية والكتانية ، والزيت والطور .
- وقد احتلت تجارة المسلمين في العصر العباسي الثاني المكانة الأولى في التجارة العالمية وكانت الإسكندرية وبغداد مقيما لأسعار البضائع العالمية في ذلك الحين .
- كانت العملة المستعملة في الأسواق العملة الذهبية وهي الدينار ، والعملة الفضية وهي الدرهم .
- كانت العلاقات التجارية ممتدة بين العرب والهند والصين وشرقي أفريقيا حتى وصلوا إلى أقصى جنوب القارة الأفريقية .
- وكذلك كانت العلاقات التجارية بين أوروبا واسيا تعتمد على السلع التي يحملها العرب إلى موانئ الخليج العرب والبحر الأحمر .
- وقد كانت مصر في عهد الفاطميين ترتبط بعلاقات تجارية مع كثير من البلاد الأوروبيين وبلاد المشرق . وكانت الدولة البيزنطية رغم سوء علاقتها مع مصر بحاجة إلى كثير من المصنوعات المصرية . وكانت الدولة الفاطمية تجنى مبالغ كبيرة من الجمارك أو المكوس المفروضة على الصادرات والواردات ، فكانت السفن إذا رست في الميناء صعد إليها موظفون (الأمناء) ومهمتهم تفيد جميع ما جلب فيها من البضائع حتى لا تقلت البضائع من الرسوم أما القوافل فكانوا يستقبلوها على الحدود لتحصيل الرسوم المستحقة عليها .

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثارها الاقتصادية

د. زهرة عبد الحميد معربة

وكانت الدولة تتقاضى من تجار الروم للوردين على الثغور خمس ثمن السلع ومن الروم ١٠% وكانت نسبة الرسوم تبلغ أحيانا ٣٥% من قيمة السلع ، وقد تنخفض إلى ٢٠% . ويرجع ذلك إلى اختلاف أنواع السلع وقيمتها وجنسيات التجار، فكان تجار المسلمين الوافدين من الشرق أو الغرب يؤدون رسوماً أقل مما يؤدين تجار المسيحيين ، ولم يكن التجار الأوروبيون يعاملون معاملة واحدة ، فكانت الرسوم الجمركية تنخفض على واردات دور للصناعة ، من الخشب والحديد بسبب حاجة الدولة إلى هذه المواد ، هذا عدا رسوم إضافية يدفعها التاجر مقابل استخدام المترجمين والحمالين وعمليات الوزن .

وإذا وصلت السلع إلى الميناء نقلت إلى الفندق أو الوكالة حيث جرى تثمينها بواسطة سماسرة تعيينهم الدولة وكان لكل جالية فندق خاص بها ويرجع تزايد عدد الفنادق في ذلك الوقت إلى رواج التجارة ووفرة رؤوس الأموال وسدة إقبال التجار الأجانب على ارتياد أسواق مصر .

- حين سيطر البويهيون على الخلافة^(١) ضعف النشاط التجاري وانكشمت المؤسسات المصرفية ، وتقلص دور النقد في معاملات الدولة وبدأ الاتجاه نحو الإقطاع العسكري وذلك في القرن الرابع الهجري ليصبح الخط السائد في البلاد العربية تدهور الاقتصاد لحوالي سبعة قرون (بويهيون، سلاجق ، أيوبيون ، مماليك، عثمانيين) .

وقد كان من مظاهر ذلك سيطرة الغرب في العصر الحديث على طريق التجارة إلى الهند وتغلغل النفوذ الغربي في البلاد العربية ، وغزوها بامتيازاته وبثورته الصناعية واندفاع رؤوس الأموال والبضائع لضرب صناعة البلاد العربية .

- إلا أن هناك مرحلة في تاريخ الدول الإسلامية لا يمكن إغفالها للنشاط التجاري وهي الفترة التي تعرضت فيها منطقة الشرق الأوسط

(١) الدوري (عبد العزيز) : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي - جاز الطليعة - بيروت

لحركة الصليبية ولم تكن العلاقة بين المسلمين والصليبيين في بلاد الشام عداء مستمر وإنما كانت هناك فترات يتم فيها الاتصال الحضارى بينهم على نطاق واسع حتى لنهم توصلوا فى المناطق المتنازع عليها ومناطق الحدود إلى وجود نظام جديد هو نظام بلاد المناصيفات وهو نظام له مقومات وخصائص كان سابقا على ما توصلت إليه بعض الدول فى العصر الحديث^(١).

وعلى الرغم من أن الحضارة العربية وصلت إلى درجة من الرقى والتطور والازدهار فى فترات كثيرة . إلا أن فترة الغزو الصليبي للدول الإسلامية أبرزت الاستجابة الاقتصادية للتحدى الذى فرضه الوجود الصليبي على الأرض العربية حيث اثبتوا أن الأحداث التاريخية المجيدة لا تصنعها الصدفة وحدها وإنما تصنعها جهود الأجيال المتعاقبة .

فقد تضافرت عدة عوامل حتمت قيام علاقات اقتصادية بشكل أو بآخر بين المسلمين والفرنج يمكن تلخيصها فيما يلى :

أ - وجود بعض المواد الخام لكثير من الصناعات فى المدن التى استولى عليها الصليبيين.

ب - سيطرة الصليبيين على الطرق التجارية والمدن الهامة والحصون .

ج - تمكن المزارعين من تصريف إنتاجهم والتمسك بالأرض حيث كان للفرنج السيطرة التامة على مجريات الأمور فى البلاد التى خضعت لهم ، إلا أن الكثير من الأراضى الزراعية قد ظلت فى أيدي أبناء البلاد المسلمين والمسيحيين المحليين مما دفع حكام المسلمين إلى ضرورة إقامة علاقات مع هؤلاء للفرنج كنوع من تمكين إخوانهم من أبناء البلاد المحليين من تصريف منتجاتهم حتى لا يهجروا تلك البلاد .

(١) محمود (على السيد على) : العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - ط ١ ١٩٩٦

د - موقف للشرعية الإسلامية: إن الشرعية الإسلامية سمحت بالاتجار مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب ولم تفرض على الاتجار معها إلا بعض القيود في تصدير واستيراد سلع معينة طالما إن ذلك فيه صالح جماعة المسلمين ، فقد كان محظورا على دار الإسلام إذا كانت في حالة حرب مع البلاد غير الإسلامية أو دار الحرب أن تصدر إليها مواد حربية تساعد الأعداء ضد المسلمين ، كما حظرت الشرعية الإسلامية على التجار الأجانب من دار الحرب إحضاراً معهم السلع المحرمة على المسلمين كالحم الخنزير . كما أباحَت الشرعية الإسلامية أخذ العشر على مصانعهم التي يقومون بها من دار الحرب إلى بلاد الإسلام بل أن المشرع ترك لحاكم المسلمين حرية تخفيض ذلك العشر أو زيادته حسبما تقتضى الظروف الاقتصادية .

إلا أن هذه العلاقات كانت من وجهة نظر حكام المسلمين موقوتة إلى حين والدليل على ذلك أن هذه المناطق نفسها كانت من أهم الدوافع في رسم سياسة الجهاد التي استهدفت إلى تحرير تلك المناطق ورفع الظلم عنها .

هـ - ضخامة الإنتاج الزراعي في المناطق التي ظلت تحت حكم المسلمين في بلاد الشام كانت عاملاً من العوامل التي ساعدت على قيام التبادل التجاري بين المسلمين والفرنج .

و - زيادة الطلب على منتجات الشرق لأن إقامة الفرنج في بلاد الشام أنتجت لهم الفرص لتزداد معرفتهم بمنتجات الشرق وسلعه ، مما أدى إلى تزايد الإقبال عليها .

ويمكن أن نلخص مظاهر التعامل في بلاد المناصقات فيما يلي :

- التأكيد على أمن وحرية للتجار وتجاراتهم مما أثر في زيادة للنشاط التجاري .

- بالنسبة للرسوم الجمركية التي كانت تفرض فقد تم الإبقاء على الرسوم

الجمركية على ما هي عليه دون زيادة تشجيعا منهم على التبادل التجاري.

- كما كان هناك سلع وبضائع مسموح بتبادلها بين الطرفين ، وقد لعب التجار المسلمين والمسيحيين دورا أساسيا في نقل السلع والبضائع المختلفة بين الطرفين .

تطلب تطور الأعمال التجارية والمالية ازدهار عمليات التبادل الاقتصادي بين المسلمين والفرنج في عصر الحروب الصليبية ، وكان التعامل المالي يتم في أسواق الصيارفة فيعطى التاجر المال للصراف ويحصل منه على صك بما دفعه ، وكلما اشترى بضائع مدد ثمنها بهذه الصكوك ، وهي تعرف الآن (بالشيكات المحولة) كذلك لصدر الصيارفة (السفنتجات) أو السندات المالية المؤجلة للدفع على أجل طويلة أو قصيرة.

- كان للمسلمين خبرة واسعة بنظام دفاتر الحسابات أو سجلات الحسابات والتي كثر استخدامها لدى التجار والصيارفة .

- ومن النظم التي كانت شائعة عند المسلمين وطبقوها عند تعاملهم مع الفرنج (نظام المضاربة) وهي شركة بين صاحب رأس المال والتاجر ، نسبة الربح تقسم بينهما على ما يتفق عليه .

- وكان نتيجة ازدهار العمليات التجارية والمصرفية بين المسلمين والفرنج في بلاد الشام ، أن عرفت المدن الإسلامية كثير من العملات الأجنبية إلى جانب العملات المحلية الدينار والدرهم وتنوعت النقود المتداولة تنوعا يتناسب مع تنوع التجارة مع الدول الأخرى .

- وقد كان للتبادل التجاري بين المسلمين وأبناء الغرب الأوروبي آثاره الكبيرة على حالة الانتعاش التي شهدتها المجتمع الإسلامي في بلاد الشام وخاصة المدن .

وقد وصل الأمر لتشجيع التبادل التجاري أن تم إعفاء التجار من المكوس التي يدفعونها لكي يقوموا بدورهم بتخفيض أسعار السلع للإكثار من عدد

التجار الذين يترددون على البلاد لشراء ما يصل إليها من منتجات البلاد الأخرى والسلع التي يتم إنتاجها محليا.

من الاستعراض السابق للتطور التاريخي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية يمكن أن نخلص إلى عدة نقاط أساسية :

- حث الرسول ﷺ على التجارة للخارجية بقوله «الجانب مرزوق والمحتكر ملعون»^(١).

- أن النشاط التجاري كان مرتبطا بالمرحلة الاقتصادية التي تمر بها الدول الإسلامية ففي بداية الفتوحات كان النشاط التجاري محدود ومع توسع وازدهار الحضارة العربية ازدهر النشاط التجاري وكانت الحرية هي أساس التعامل التجاري .

- أن حرية التجارة كانت تخضع لعدد من الضوابط الإسلامية - عدم الاتجار في سلع محرمة - أو سلع تعين دول أخرى على المسلمين (سلع حربية) خاصة بالنسبة لدار الحرب - بالإضافة إلى المكوس والعشور المفروضة .

- من الملاحظ أن حرية التجارة كان يملكها ازدهار النشاط الاقتصادي للدول الإسلامية فلم تكن الدول الإسلامية تعتمد على الخارج في احتياجاتها الضرورية بل العكس هو الصحيح ويرجع ذلك إلى اهتمام الدول الإسلامية بالقطاعات المختلفة في اقتصادها سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية ومن ثم فإن ازدهار الاقتصاد كان ازدهارا في جميع المجالات .

وحتى مع الغزو الصليبي فإن اقتصاديات الدول الإسلامية كانت اقتصاديات قوية ومزدهرة في مجال الصناعة والزراعة مما استلزم معه الاهتمام بالتجارة الخارجية حتى مع دول في دار الحرب وذلك لتحقيق

مصلحة المسلمين طالما لا يوجد ما يتعارض مع الشريعة . وهو الأمر الذي ينبغي أن نأخذه في الاعتبار عند تناول مفهوم بلاد المناصقات والتي تتمثل في القوة الاقتصادية للدول الإسلامية فلم تكن المعاهدات والاتفاقيات تتم من موقف دولة ضعيفة اقتصاديا بل على العكس ومن ثم أمكنها أن تفرض شروطها وأن تضع بنود تحقق مصالحها.

ويمكن للقول بأن القوة الاقتصادية للدول الإسلامية انعكست في مجال التبادل التجاري وكان لها مظاهر مختلفة تتمثل فيما يلي:

- سيطرة الدول الإسلامية على البحر المتوسط والأحمر.
- اشتهروا بصناعات مختلفة.
- تأثر الأوروبيون بالعرب بالعلوم والشعر.
- تنظم وإدارة التجارة الخارجية وكان من مظاهرها وجود دفاتر الحسابات أو سجلات الحسابات.
- انتقال صيغ التعامل إلى أوروبا - عقد المضاربة .
- عملية التحويل الدفترى للمضمون بورقة السفّجه .
- وانتقال ألفاظ عربية إلى لغة المعاملات التجارية .
- وعرف الفقه الإسلامي نظام التفليس وكل ذلك مسائل في قوانين التجارة.
- وكان بمصر لكل جالية أجنبية فندق وكان لتجار الروم حى خاص بهم في مدينة القاهرة، وقد صرح صلاح الدين لهم بممارسة شعائهم واستعمال موازينهم ومكاييلهم ومقاييسهم فى البيع والشراء .
- وكانت الفنادق محال لإقامة التجار بمناعمهم وبضائعهم .
- وكان هناك القياسرة حيث كانت السوق الرسمية .
- وكان فى السوق لكل صناعة عريف.
- وفى السوق محتسب السعر يولى العرفاء من الخبراء بالسلع وبأنواع

الغش ، وكانوا مشهورين بالأمانة يطلعون للمحتسب على أحوال الأسواق وعلى السلع المملوكة وعلى حركات السوق وأسعار للبضائع في الدخول والخارج .

- وكان من مظاهرها اعتناق كثير من البلاد الإسلام .
- وأخيرا فقد كان للشرعية الإسلامية فضل على القوانين الخاص بالمعاملات التجارية والشركات التجارية في الدول الإسلامية وأوروبا .
- وهكذا يمكن القول بأن الدول الإسلامية كانت في مراحل كثيرة تتمتع بقواعده صناعية تشمل على صناعات متنوعة بنشاط تجاري مزدهر بالإضافة إلى الاهتمام بالزراعة والإنتاج الزراعي .
- ولتفسير الجلب فقد تعين على ولي الأمر تمكين الجالبيين من بلوغ السوق وللعلم بأقوال البيع والشراء والتفرق على المستويات السائدة .

٢-٣ أنواع الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية

من الاستعراض السابق للتطور التاريخي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية وللقواعد الشرعية الموضوعية للتجارة يمكن أن تخلص إلى أن الضوابط الإسلامية تنقسم إلى :

- ضوابط تحكم السلوك الاقتصادي في مجال التجارة الخارجي سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأفراد .
- ضوابط اقتصادية تؤثر على نشاط ومجال التجارة الخارجية .
- ضوابط تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفيما يلي سأتناول كل نوع من الضوابط بشيء من التفصيل

٢-٣-١ الضوابط التي تحكم السلوك الاقتصادي للمعاملين في مجال التجارة الخارجية:

فكما سبق وأضحت أن الأخلاق في الإسلام من المقاصد الرئيسية

للتشريعة الإسلامية فالإسلام عقيدة وشريعة وأخلاق ، وبناء على ذلك فإن الأخلاق مصدرها إلهي.

ومن السانحة الاقتصادية فلن نجد في أي اقتصاد من الاقتصاديات الأخرى ذلك الترابط بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية كما نجده في الإسلام . والقيم الأخلاقية مرتبطة بجميع المجالات الاقتصادية في التجارة والإنتاج والتوزيع والتداول والاستهلاك . وعلى الرغم من أن مجال التجارة الخارجية أو العلاقات التجارية الدولية في الإسلام لا يوجد بها قيم إسلامية أو أدوات تحليل مذكورة القرآن الكريم أو السنة النبوية إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود ضوابط تحكمها فعلى مستوى الوحدات الفردية فإن الضوابط التي تحكم مجال التجارة الخارجية والتي تتمثل في الخضوع المطلق لله وحده وأن الملك لله والإنسان متخلف فيما وهبه الله وأن هدف الاستخلاف هو التجارة وأن الغاية من النشاط الاقتصادي البر والتقوى وأن هناك قيم إسلامية خاصة بمجال التجارة كالصدق والأمانة والوفاء بالعهد - السماحة - قيام التجارة على الثقة .

إلا أن الفرق الجوهرى بين للتجارة الداخلية والتجارة الخارجية . أن هذه القيم والضوابط ستحكم السلوك الاقتصادي على مستوى الأفراد وعلى مستوى الحكومات في مجال التعامل التجارى .

٢-٣-٢ الضوابط التي تحكم نشاط التجارة الخارجى نفسه

ستختلف هذه الضوابط وفقا لأنواع التجار الذين يتم التعامل معهم ولأنواع السلع والرسوم المفروضة وفيما يلى سأتناول ذلك شئ من التفصيل .

أ - أنواع التجار العاملون في مجال التجارة الخارجية : يفرق الإسلام بين التجار العاملين في مجال التجارة الخارجية على أساس التفرقة بين دار الحرب ودار السلام، ومن هنا ينقسم للتجار العاملون في مجال التجارة الخارجية إلى ثلاث أصناف :

- تجار من رعيا الدولة الإسلامية وهؤلاء لهم الحق في التجارة في الداخل والخارج سواء بمسواء دون أى قيد أو شرك .
 - التجار المعاهدون وهؤلاء يعملون في التجارة الخارجية وفق نصوص المعاهدة المعقودة معهم ، ويستوى في ذلك الاستيراد والتصدير .
 - التجار الحربيون : وهم من كانوا في حالة حرب مع المسلمين وهؤلاء لا يدخلون بلاد المسلمين إلا بإذن خاص بعد إعطاءهم الأمان فإذا إذن لهم ظلم أن يتلجروا استيرادا أو تصديرا .
- يفرق الإسلام بين التجار العاملين في مجال التجارة الخارجية على أساس ديني وذلك فإن قسمهم ثلاثة أصناف :
- تجار مسلمون .
 - تجار نميون يدينون بالنصرانية أو اليهودية .
 - تجار آخرون ليسوا من أهل الكتاب .
- ويترتب على هذا التقسيم اختلاف في الأحكام المتعلقة بالتجارة فعلى سبيل المثال بالنسبة للمعاملة الجمركية يدفع التجار المسلمون ٢,٥% ضريبة جمركية على القيمة، النميون يدفعوا ٥% ، غير النميون ١٠% وهي تعود إلى عهد عمر بن الخطاب.
- قال أبو يوسف ^(١) (فما يؤخذ من المسلمين من العشور فسيبيله سبيل الصدقة وما يأخذ من أهل النمة وأهل الحرب فسيبيله سبيل للخراج، وقد أمر عمر زيادا أن لا يأخذ العشور الأمرة ولحده في السنة).
- دخول السلع المصنعة في دول إسلامية بإعفاء جمركي أو بجمرك متغير بين الدول الإسلامية نفسها .

(١) أبو يوسف : الخراج - دار المعرفة - بيروت ١٩٧٩

ب - السلع والخدمات التي يتم تبادلها دوليا :

تخضع السلع والخدمات التي تقوم الدول الإسلامية بتصديرها أو استيرادها لنفس الضوابط التي يجب توافرها على مستوى السلعة المحلية فلا يجوز بيع المينة أو اللحم أو الخنزير أو ما يشابهها (مع الأخذ في الاعتبار مفهوم الطعام الحلال في الإسلام) ^(١) كما لا يجوز التعامل بالربا في مجال التجارة الخارجية ويجب مراعاة الأسس الفقهية التي يحكم جوانب عقود البيع ولا يجوز بيع ملح إلى دار الحرب تعينهم وتقويهم على المسلمين (كالأسلحة) ^(٢).

ج - التركز الجغرافي للمعاملات الاقتصادية الخارجية

يجب أن تراعى الدول الإسلامية إعطاء الأولوية في التعامل فيما يجب بينها بحيث يخضع هذا للتعامل إلى مجموعة من الأهداف الإسلامية قبل الاهتمام بالربح، حتى يمكنها تحقيق التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية .

د - تحديد الأسعار للسلع الواردة من الخارج

كانت أسعار السلع للدخلة في التجارة الخارجية تتحدد بحرية تامة ، فلم تعمل الدول المنتجة للسلع على احتكارها والتحكم في سعرها ، بل كان يتم تصديرها وفقا للأسعار السائدة كل ذلك في إطار تجارة تتمتع بكامل الحرية الدولية ، وكانت الأسعار تختلف وفقا لجودة السلعة ومكان إنتاجها .

يمكن القول بأن التعامل التجاري للخارجي يقوم على حرية التبادل وحرية ترك الأسعار وفقا لمستوى العرض والطلب على المستوى الخارجي، والمحافظة على سعر المثل.

فلا يجب على ولى الأمر إجبار الحاليين على البيع بسعر مجحف لهم

(١) المؤتمر الدولي : الإسلامي والاقتصاد الدولي مع التركيز على مفهوم الطعام الحلال في الإسلام بلجيكا ١٩٩٤ - مركز صالح كامل

(٢) دنيا (أحمد شوقي) : القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الإسلامية في ظل العولة مركز صالح كامل مايو ١٩٩٩

إلا امتنعوا عن الجلب وفي هذا يقول عمر بن الخطاب^(١) (أيا جالب جلب على عمود كبده في الشتاء والصيف فليبع كيف شاء وليمسك كيف شاء .

يجب إلا يترتب على الجلب إضرار بالأسواق بمعنى إلا يحط الجالبون السعر بما يضر أحوال عامة للتجار والصناع^(٢) ومن ثم تكون مهمة ولي الأمر في هذا الشأن :

- منع أي تواطؤ بين التجار على احتكار عرض السلع وطرحها في الأسواق بسعر مخالف لسعر المثل من خلال الاستحواذ على الكميات المجلوبة .

- إزالة المعوقات لعملية التجارة الخارجية .

- عدم إلزام الحاليين في السوق بالأسعار مجحفة لهم .

- منع إغراق الأسواق بالسلع المجلوبة حفاظا على معاش التجار وأهل الصنائع .

خلاصة القول يجب على الدولة مراعاة مبدأ الوسط بين صالح المستهلكين في الحصول على احتياجاتهم السلعية بأسعار مناسبة وبين صالح الصناع والتجار في البقاء في السوق .

هـ- الرسوم الجمركية

أدرك التجار المسلمون الآثار التي تحدثها الرسوم "جمركية الباهظة على حجم التبادل الدولي ، وخاصة إذا كانت في شكل ضرائب باهظة تؤثر على الأسعار وعلى حركة التبادل نفسها واحدا الأمثلة العملية على ذلك سبيل المثال، كانت تفرض ضرائب باهظة على السفن التي ترسو في ميناء عدن تؤدي إلى رفع أسعار السلع التي تصل إلى مصر مما يترتب عليه تحويل السفن عن ميناء عدن حتى تباع السلع في الأسواق بسعر أقل .

(١) القرشي : معالم القرية في أحكام الحسبة دار الحداثة للطباعة والنشر - بيروت ١٩٩٠ ص ١٢٢

(٢) ابن القيم : مرجع سبق ذكره ص ٢٦١ : ص ٢٦٥

٢-٣-٣ الضوابط التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية

ويمكن القول بأن هناك مجموعة من القواعد الشرعية التي تنظم التعامل التجاري الدولي وهذه القواعد لم ترد في الشريعة على سبيل التحديد والحصر ، وإنما جاءت في ثنايا العقود والعهود والالتزامات ومن ثم فإن جانباً كبيراً منها يخضع للاجتهاد، وتتمثل فيما يلي:

٢-٢-٢ قاعدة العدل :

وهذه القاعدة تنطبق على جميع المجالات في الإسلام سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية . وهي تحكم سلوك المسلم نفسه وعلاقته بالآخرين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين .

وبناء العلاقات الاقتصادية الدولية يجب إلا يشوبها الظلم أو الغش أو الاعتداء على حقوق الآخرين وأن كانوا غير مسلمين .

وقد أوضح القرآن الكريم ذلك بصورة حية بقوله «لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»^(١).

٢-٢-٢ قاعدة المعاملة بالمثل

وهذه القاعدة لها مدلول آخر في الإسلام. بقوله تعالى «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ»^(٢). إلا أن المعاملة بالمثل لا يجب أن تخرج عن قاعدة العدل وعدم الظلم فالمسلم لا يسرق من سرقه ولا يغش من غشه فمفهوم المثل يدخل فيه «لا ضرر ولا ضرار» بأن لا يضر غيره.

وفي المجال الاقتصادي ففي حالة فرض الدول الغير إسلامية لأي رسوم على التجارة الواردة من المسلمين فإن الدول الإسلامية لها أن تعامل

(١) سورة البقرة آية (٢٧٩)

(٢) سورة الممتحنة آية (٨)

بالمثل كما حدث في عهد عمر بن الخطاب^(١).

ويفهم من هذه القاعدة ضرورة المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول الإسلامية بكل الوسائل والطرق المشروعة فما قام به عمر بن الخطاب لم يكون في صورته الشكلية فقط بغرس رسوم جمركية ولكن كان الهدف اعمق وأكبر وهو الحفاظ على مصالح المسلمين وعلى تجارتهم ، فإذا كانت الدولة الأخرى تفرض مثلاً هذه الرسوم لزيادة حصيلة الدولة فإنه لا يوجد ما يمنع الدول الإسلامية من القيام بذلك وهذا يضع قاعدة هامة في مجال العلاقات الدولية وهو البحث عن الهدف من وراء الإجراءات التي تقوم بها الدول الأخرى قبل الاهتمام بالوسائل والإجراءات التي تتخذها وأهمية ذلك ترجع إلى الأهداف وتختلف من زمان لآخر ومن دولة الأخرى وبناء على ذلك يجب أن تصنع الدول الإسلامية ذلك في اعتبارها ما إذا كان الهدف هو زيادة إيرادات الدولة ، فرض حماية على السلع المنتجة أن تحد في التعامل مع الدول الإسلامية بحيث لا تفرد منتجاتها أسواق الدول الأجنبية.

خلاصة ما سبق ، فإن الاقتصاد الإسلامي يهتم بالجواهر والمضمون من أي تعامل أكثر من اهتمامه بالشكل والإجراءات المتبعة . وهذا ما يجب أن تعيه الدول الإسلامية في مختلف العصور والأزمان .

٢-٢-٣ قاعدة عدم الأضرار بالدولة الإسلامية

اتضح ما سبق أن التعامل بالمثل لا يعني الإضرار بمصالح الغير وكذلك عدم تمكين الغير من الإضرار بمصالح المسلمين . وقد تناول الفقهاء ذلك عندما تعرضوا للتجارة مع دولة محاربة . بحيث لا يجوز تصدير سلع تؤدي إلى تقوية دولة محاربة للدولة الإسلامية وبصفة خاصة الأسلحة .

وهناك رأى يرى إعادة صياغة القاعدة^(٢) فيدلاً من القول بعدم تقوية

(١) دنيا (شوقي) : القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ص ١٣

(٢) المرجع السابق ص ١٤

الدولة الأخرى تقول بعدم الإضرار بالدول الإسلامية وهنا ندخل في هذا المفهوم الضرر الاجتماعي والسياسي والأمني والثقافي والديني .

٢-٢-٤ قاعدة المشروعية

الالتزام بها يعنى الامتناع عن استيراد أى سلع أو خدمات تخرج عن نطاق المشروعية ، ويدخل مفهوم المشروعية أيضا فى مجال العقود فيمنع إبرام عقود الربا والضرر والجهالة وكل أنواع العقود الفاسدة شرعا .

٢-٢-٥ قاعدة الوفاء بالعقود والالتزامات والاتفاقيات

وقد أكد القرآن الكريم على ذلك فى أكثر من موضع يتضح ذلك فى قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١) وفى مقابل ذلك إذا نقضت الدول الأخرى العقد فإن القرآن عبر عن ذلك اصدق تعبير «وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ»^(٢).

وبناء على ذلك فإذا نقضت الدولة الأخرى الاتفاق فإن الدولة المسلمة تتحلل منه .

٣ - الآثار الاقتصادية للتجارة الداخلية

بعد الاستعراض السابق لمجموعة الضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الداخلية والخارجية فإن هناك عدة أسئلة هامة لا يمكن إغفالها :

١ - أين هى هذه الضوابط من التطور الاقتصادى الذى يحدث فى العالم وبصفة خاصة فى هذين المجالين .

٢ - كيف يمكن لمجموعة هذه الضوابط التى أثرت فى مجتمعات ذات طبيعة اقتصادية مختلفة سيكون لها تأثير الآن ونحن على مشارف القرن العشرين بكل تطوراتها التى يصعب استيعابها .

٣ - كيف سيواجه العالم الإسلامى بمفاهيمه وقيمه هذا التغير والتطور

(١) سورة المائدة آية (١)

(٢) سورة الأنفال آية (٥٨)

للحديث .

٤ - هل يمكن استخدام هذه الضوابط لشرح أو لتنظيم المتغيرات والعلاقات الاقتصادية الحديثة في مجال التجارة الداخلية والخارجية .

٥ - وأخيرا كيف يمكن استنباط الآثار الاقتصادية لهذه الضوابط وربطها بالواقع المعاصر .

في الحقيقة أن الباحث في الاقتصاد الإسلامي سيجد نفسه في مأزق حقيقي نظرا لتعدد الأمور وتشابكها في العصر الحديث وكل ما سيحاول أن يقدمه مجموعة من الأدوات التي يرى أنها تمثل في مجموعها سياسة متكاملة لمواجهة التطورات الاقتصادية وهي في نهاية الأمر ما هي إلا مؤشرات أو مجرد أهداف موضوعية لما ينبغي القيام به لحل المشكلة ، ويمكن القول بأنها أهداف مثالية تبعد عن الواقع الذي تعيشه الدول الإسلامية، بل ولا تقدم للتحليل الاقتصادي الإسلامي خطوة جديدة تضيف إلى الاقتصاد الإسلامي نفسه أدوات ومتغيرات جديدة يمكن أن يقوم عليها التحليل الاقتصادي نفسه لكي نتبع آثارها من الناحية العملية .

وهذا ما حدث بالفعل في كثير في الأبحاث التي قدمت في هذا الشأن ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث أسباب رئيسية وجوهرية تتمثل فيما يلي:

السبب الأول: يتعلق بمفهوم وتعريف الاقتصاد الإسلامي.

السبب الثاني: يرجع إلى أدوات التحليل والمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الاقتصاد الإسلامي .

السبب الثالث: إلى النظرة الضيقة التي ينظر بها الاقتصاديون المهتمين بالاقتصاد الإسلامي لكثير من المشكلات الاقتصادية الحديثة.

وفيما يلي سألقى الضوء على مفهوم الاقتصاد الإسلامي وتعريفه حتى يمكن من خلاله التعريف تحديد الهدف من البحث في الاقتصاد الإسلامي ما السبب الثاني والثالث فإن البحث سيقدم محاولة في مجال التحليل والتطبيق

لتوضيح رؤية الإسلام لبعض النقاط المتعلقة بها.

هناك عدة تعريفات للاقتصاد الإسلامي:

يعرف بعض الكتاب^(١) الاقتصاد الإسلامي الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية إلى تصل بمسائل الاقتصاد أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية.

ويذهب البعض الآخر^(٢) إلى أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة التي ستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر .

بينما يعرفه البعض^(٣) بأنه (علم يعتنى بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة).

وأخيرا عرفه البعض بأنه^(٤) (مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة ، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة).

المنتبج للتعريفات المختلفة سيجد أن كل تعريف تعرض لجانب واغفل جوانب أخرى.

- التعريف الأول: ركز على للمذهبية في الاقتصاد الإسلامي لتوجيه

(١) المصدر بأخر : اقتصادنا - دار الفكر - بيروت ١٩٦٨ ص ٢ ص ٩

(٢) العربي (محمد عبد الله) : محاضرات عن الاقتصاد الإسلامي - مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر - الموسم الثقافي الثاني ص ٢١

(٣) عثمان (عبد الكريم) : كتاب معالم الثقافة الإسلامية دار اللواء - ١٣٩٦ هـ ط ١ ص ٢٣٤

(٤) الفنجري (محمد شوقي) : المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - مكتبة الأنجلو

الحياة الاقتصادية وبذلك أغفل الجانب للتطبيق في الاقتصاد الإسلامي والمتمثل في النظام .

- التعريف الثاني: ركز على الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية وفي الحقيقة فإن القواعد الشرعية في الإسلام تشمل على قواعد عامة تحكم كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (العدل - الحرية - المشروعية - عدم الأضرار) وبجانب هذه القواعد العامة هناك قواعد خاصة بالاقتصاد الإسلامي يمكن أن نضع من خلالها أسس ومبادئ وأدوات للتحليل خاصة بالاقتصاد الإسلامي نفسه ولا نجد لها مثيل في الاقتصاديات الأخرى على سبيل المثال (فرض الزكاة - مفهوم سعر المثل - حد للكفاية) .

- التعريف الثالث: عرف الاقتصاد نفسه ولم يعرف الاقتصاد الإسلامي..

- التعريف الأخير : إضافة كلمة السلطة - الحاكمة - إلى الأساليب أو الخطط العلمية والخطط الاقتصادية التي تتبناها حصر هذه الحلول في تبني السلطة - الحاكمة لها ، وهو أمر يبعد بنطاق البحث في الاقتصاد الإسلامي عن الهدف منه ، فليس خافيا على أحد أن كثيرا من الدول الإسلامية لا تطبق القواعد الإسلامية في جميع المجالات وليس في مجال الاقتصاد نفسه وبناء عليه فإن ربطه بالسلطة الحاكمة يضيق من النظرة للبحث في الاقتصاد الإسلامي فقد يقدم الباحث حلول ومقترحات قابلة للتطبيق في ضوء التطور الحديث ولا تتبناها السلطة الحاكمة إلا أنها في مجموعها تضيف إلى علم الاقتصاد الإسلامي سواء في أسسه أو مبادئه أو أدوات التحليل الخاصة به أو في الناحية التطبيقية وهي كلها إضافات قيمة لا ينبغي إغفالها.

وبناء على ما سبق فإن تعريف الاقتصاد الإسلامي يجب أن يشمل على عدة عناصر هامة :

١ - المذهبية التي تمثل للثبات في القواعد الشرعية النظام الذي يمثل التطور في التطبيق وهو يختلف من عصر إلى آخر .

٢ - أن مجرد البحث في الأصول العامة أو القواعد الاقتصادية لا يرقى بالبحث إلى أن يدخل في إطار الاقتصاد الإسلامي وإنما يجب أن نحدد الآثار الاقتصادية لهذه الأصول والقواعد ، أما طرح الفكر الاقتصادي الإسلامي أو التطوير الاقتصادي الإسلامي فهو أحد فروع علم الاقتصاد فقط .

٣ - أن مجرد دراسة الأحوال الاقتصادية للدول الإسلامية لا يرقى بالبحث إلى أن يكون بحث في الاقتصاد الإسلامي وإنما هو بحث في الاقتصاد عموماً يمكن أن يقوم به أي باحث سواء مهتم بالاقتصاد الإسلامي أم لا إنما الباحث في الاقتصاد الإسلامي دوره اعمق وابعد من ذلك لأنه يجب عليه أن يخطو خطوة أبعد من هذا في التحليل الاقتصادي لنقيم وضع الدول الإسلامية واقتصادياتها في ضوء القواعد الشرعية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للوقوف على درجة القرب أو البعد عن التطبيق الإسلامي حتى يكون الباحث على وعى كامل عند طرحه للحلول الاقتصادية أن تتناسب مع المجتمع الذي سيقدم فيه هذه الحلول.

- لا يقف تعريف الاقتصاد الإسلامي على الحلول والأساليب الإسلامية المطبقة ولكن ليأخذ في اعتباره الحلول والأساليب الصالحة للتطبيق سواء طبقت أم لم تطبق .

- أن تعريف علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن يأخذ في اعتباره الهدف من علم الاقتصاد إلا أنه لا يجب أن تغفل أن الاقتصاد عموماً يدرس الظواهر الاقتصادية ويحلها بقصد استخلاص القوانين الاقتصادية التي تحكمها وهي قوانين تنطبق في جميع المجتمعات سواء مجتمعات إسلامية أو غير إسلامية على سبيل المثال (قانون العرض والطلب) إلا أن البحث في هذه القوانين والقواعد الاقتصادية فقط لن يرقى بمستوى البحث أي بحث في

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثارها الاقتصادية

د. زهيرة عبد الحميد معربة

الاقتصاد الإسلامي لأنه يجب وضع هذه القوانين والقواعد ضمن الإطار العام لمبادئ الاقتصاد الإسلامي .

وبناء على ما سبق فإن مجرد تقديم الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية والداخلية لا يعنى تقديم تحليل للاقتصاد الإسلامي وإنما يساعد على وضع إطار عام للاقتصاد الإسلامي في هذين المجالين لذا ينبغي أن نخطو خطوة أبعد لتقديم أدوات للتحليل سواء على المستوى النظري أو العملي . تختلف بلا شك عن الأدوات المتعارف عليها في الاقتصاديات الأخرى . هذا ما سيحاول البحث التعرف عليه فيما يلي .

أثر الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية على

١-٣-١ أدوات تحليل الاقتصاد الجزئى .

١-٣-٢ على الناحية التطبيقية في مجال التجارة .

١-٣-١ أثر الضوابط الإسلامية على تحليل الاقتصاد الجزئى

إن للضوابط الأخلاقية التى تحكم السلوك الفردى أخلاقيات التاجر المسلم سيكون لها تأثير على ما يعرف بالتحليل الجزئى فى الاقتصاد Microeconomic لأنها ستؤثر على نظرية سلوك المنتج وسلوك المستهلك التى وردت فى الاقتصاد الرأسمالى ، وأن أدوات التحليل بلا شك ستتغير وستدخل فيها متغيرات جديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

١-٣-١ أثر الضوابط على أسس الاقتصاد الإسلامى تتمثل أسس الاقتصاد الإسلامى فيما يلى:

أ - الملكية الخاصة بجانب الملكية المشتركة ملكية الدولة .

ب- الحرية الاقتصادية وفقا للقيم والمفاهيم الإسلامية على سبيل المثال بالنسبة للاستهلاك فمن المعروف من الناحية الإسلامية أن المسلم يحل له الطيبات من الرزق باستثناء ما حرمه الله (من الخمر والخنزير) وهذا التحريم وفقا للقيم الإسلامية لا يعتبر عقيد للحرية أو أنه يحد من

حرية المستهلك المسلم لأن المستهلك للمسلم يبتعد عنها وفقا لإيمانه وعقيدته.

ج- حوافز النشاط مفهوم تعظيم المنفعة في الإسلام سيتغير تماما مستخدلا أهداف أخرى بجانب تحقيق أقصى إشباع، كذلك سيراعى التاجر بجانب تحقيق أقصى ربح أهداف أخرى اجتماعية .

د - المنافسة فى إطار القيم الإسلامية : - سيختلف مفهوم المنافسة فى الإسلام عن مفهومه فى النظم الأخرى ويشمل العناصر التالية :- *
عدد كبير من البائعين والمشتريين .

عدم الأضرار بأسواق المسلمين فقد يكون هناك عدد كبير ولكن يخفون للسلعة احتكار فيصبح ذلك احتكارا فى مفهوم الإسلام .
توافر المعلومات الكاملة من السوق .

إمكانية تمييز السلعة .

هـ- أما بخصوص تحقيق المصلحة الجماعية فالإسلام يختلف مفهومه عن النظم الأخرى لأن تحقق مصلحة المجتمع ستأتى ابتداء من التزام المجتمع الإسلامى بالضوابط الأخلاقية سواء كانت منتج أو مستهلك أو عامل لأن هذه الضوابط الأخلاقية لغرض النهائى منها هو الارتقاء بالمجتمع الإسلامى وتعميره ورفع مكانته والتاريخ يدل على ذلك وهو ما حدث بانتشار الإسلام وقوته من المشرق إلى المغرب .

بالإضافة إلى الضوابط الأخلاقية هناك أدوات وقواعد شرعية سترتب على تطبيقها تحقيق المصلحة العامة بصورة آلية وتلقائية بدون تدخل فى الحكومات .

فكما هو معروف أن من العيوب الرئيسية للمجتمع الرأسمالى هو عدم تحقيق سيادة المستهلك إلا إذا كانت مصحوبة بقوة شرائية وبالتالي لا يستجيب هذا الاقتصاد ولتوفير الضروريات إلا إذا كانت مصحوبة بقوة

شرائية أما في الاقتصاد الإسلامي فسيتم تحقيق رغبات المستهلك بالنسبة للسلع الضرورية وذلك من خلال أداة الزكاة لأن فرض الزكاة وإنفاقها في مصارفها يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة على السلع الضرورية واتجاه المنتجين نحو إنتاج وبيع هذه السلع. نخلص من ذلك أن مبدأ سيادة المستهلك سيتحقق في الاقتصاد الإسلامي وآليات السوق ستقوم بإشباع رغبات المستهلكين (سواء بالنسبة للسلع الضرورية التكميلية أو للتحسينية).

٣-١-٢ تحديد السعر في الاقتصاد الإسلامي

من أهم أسس النظرية الاقتصادية للنظام الرأسمالي أن الأسعار تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في سوق يتميز بالمنافسة الكاملة ، فالسعر الذي يستقر عليه السوق يسمى سعر التوازن وهو يتحدد عندما تتساوى كمية السلعة التي يرغب المستهلكون في شرائها مع الكمية التي يرغب المنتجون في عرضها .

وبالنسبة للاقتصاد الإسلامي فالأسعار تتحدد أيضا من خلال قوى العرض والطلب وهو ما أكدت عليه قول الرسول ﷺ (إن الله هو القابض الباسط للرازق المسعر وإني لأرجو أنلقى الله ولا يظلمني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال)^(١) للقابض للباسط يشير إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر على دالة العرض والطلب بمفهوم العصر الحديث للضوابط

(١) من المعروف أن الطلب دالة = (سعر السلعة، أسعار السلع الأخرى، الدخل، توزيع الدخل، السكان، الأذواق) وأن التغير في ظروف الطلب (جميع العوامل الأخرى ما عدا سعر السلعة نفسه) سيؤدي إلى انتقال منحني الطلب إلى اليمين مما يترتب عليه ارتفاع السعر التوازن من س إلى س' إلى أن الطلب هذه هي الحالة التي تعرض لها الرسول ﷺ ومنع فيها التدخل في الأسواق لتجديد السعر وأيضا فمن المعروف أن العرض دالة ق = (سعر السلعة نفسه ، أسعار السلع الأخرى ، أسعار عوامل الإنتاج التكنولوجي ، عوامل أخرى) وأن التغير في ظروف العرض (جميع العوامل الأخرى عدا السعر نفسه سيؤدي إلى انتقال منحني العرض جهة اليسار وبالتالي ارتفاع السعر من س إلى س' وهذه هي الحالة الأخرى التي رفض فيها الرسول ﷺ لتدخل بالسعر .

وهكذا يمكن أن نستخلص أن ارتفاع السعر لأسباب اقتصادية تتعلق بالعوامل التي تؤثر على الطلب لا يجب أن تدخل فيها الحكومة ولكن يجب ترك الأسواق تعمل بحرية كاملة .

الإسلامية في مجال للتجارة الداخلية ، بل أن الاقتصاد الإسلامي ذهب خطوة أبعد من ذلك بأن حافظ على عمل هذه القوى بكل الطرق والوسائل سواء أكانت وسائل وقائية كمنع جميع للممارسات في التجارة التي من شأنها أن يؤثر على عمل هذه القوة ، أو من خلال وسائل وأدوات رقابية ويظهر ذلك من خلال مفهوم للحصة ودور الدولة في مراقبة الأسواق للحفاظ على قوى العرض والطلب.

ولكن نقطة الخلاف الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد والرأسمالي تتمثل في مفهوم سعر المثل وتعريف سعر المثل بأنه السعر الذي لا يجحف بالبايعين أو المشتريين وبناء عليه قد تكون هناك عوامل اقتصادية تؤثر على جانب العرض (كالأحوال الجوية مثلا) يترتب عليها انخفاض في المعروض وانتقال منحنى العرض إلى أعلا جهة اليسار فتكون النتيجة هو ارتفاع السعر، هنا ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى هذا السعر على أنه سعر المثل، وهو للسعر الذي رفض الرسول ﷺ عنده التسعير لأن ارتفاع الأسعار راجع إلى أسباب اقتصادية بحثة وبناء عليه يمكن أن نخلص إلى أن العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار أو إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين ومن ثم ارتفاع الأسعار فإن هذه الأوضاع مقبولة من ناحية تحليل الاقتصاد الإسلامي لأنها تمثل سعر المثل.

٣-١-٣ نظرة الإسلام نحو تحديد السعر في الواقع

- هناك بعض العوامل التي تؤثر على تحديد الأسعار في الواقع العملي فيها:-
- تظهر أحيانا في السوق بعد المشروعات ذات الصلة الاحتكارية تقوم بتحديد الأسعار.
- أو عن طريق الدعاية والإعلان تدفع المستهلكين لزيادة مشترياتهم من السلعة عند السعر المحدد .
- ظهور شركات عابرة للجنسية وهي شركات ضخمة تتمركز في الدول المتقدمة ولها فروع في الدول المختلفة و تؤثر على الأسعار .

- تتدخل نقابات العمال لتحديد الأجور .

وهناك عدد غير قليل من الحالات التي تتدخل الحكومات فيها بطرق مختلفة لتؤثر في أسواق السلع والخدمات، فإن سياسات التدخل الحكومي قد تهدف إلى إلغاء وظيفة جهاز الأسعار كلية وبدلاً من أن تتحدد الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب فإن الحكومة تحدد الأسعار وتقرضها بقوة القانون . منها على سبيل المثال تحديد حد أقصى للسعر ، وتحديد حد أدنى للأجرة .

كما قد تهدف إلى التأثير على وظيفة جهاز الأسعار عن طريق اتخاذ سياسات تؤثر على وضع التوازن مثل فرض الضرائب . وفيما يلي سأتناول كل مفهوم من المفاهيم السابقة.

أ - مفهوم التسعير في الاقتصاد الإسلامي

أن مفهوم التسعير في الاقتصاد الإسلامي سيتخلف عن مفهومه في النظرية الاقتصادية، لأن التسعير في النظرية الاقتصادية يتحدد عند مستوى أقل من سعر التوازن مما يترتب عليه وجود فائض طلب أي أن الكمية المطلوبة أكبر من المعروض . وتحليل هذا السعر نجد أن البائعين لا يرغبون في عرض السلعة عند هذا السعر لأنه أقل كثيراً من القيمة الحقيقية التي يرغبون في البيع بها ، والمفروض في سعر المثل وفقاً للمفهوم الإسلامي هو السعر الذي يرضى أطراف التعامل ولا يجحف بأى طرف منهما وبناء على ذلك . فإن التسعير بهذه الصورة لا يمثل سعر المثل لأن فيه إجحاف بجانب المنتجين أما المقصود بالتسعير في الإسلام كما أفتى به ابن تيمية^(١) هو العودة إلى سعر المثل وهو مفهوم مختلف تماماً مما ورد في النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي، وقد حدد الإسلام الحالات التي تتدخل فيها الحكومة أو الدولة الإسلامية بالتسعير منها الاتفاق بين المنتجين (سواء عدد كبير أو عدد قليل أو في حالة وجود منتج واحد) على رفع الأسعار واستغلال حاجة المسلمين إليها دون أن يكون هناك سبب اقتصادي

(١) ابن تيمية : الحسبة مرجع سبق ذكره

يؤثر في جانب العرض أو الطلب يترتب عليه رفع في السعر هنا تتدخل الحكومة بالتسعير والنقطة الهامة أن الحكومة في هذه الحالة لا تفرض أى سعر وإنما تعود بالسعر إلى سعر للمثل الذى كان عليه قبل هذا الاتفاق والذى يتحدد وفقا لجوانب العرض والطلب .

أما إذا كان الارتفاع في السعر ناتج عن عوامل اقتصادية فوفقا لتحليل الاقتصاد الإسلامى فإن السعر للجديد يمثل سعر المثل لا يصح للتدخل بالتسعير بل عليها المحافظة على قوى العرض والطلب .

وهو ما يؤكد على عدم وجود تعارض بين فتوى ابن تيميه وبين موقف الرسول ﷺ لأن البعض خلط بين مفهوم التسعير عند ابن تيميه ومفهوم التسعير كما ورد في النظرية الاقتصادية وهما أن تشابها في الاسم إلا إنهما مختلفان تماما في المفهوم وهى نقطة هامة ينبغى أن يراعيها ولا يقع فيها الباحث في الاقتصاد الإسلامى .

فالرسول ﷺ وابن تيميه حافظا على جانب العرض والطلب وعمل جهاز السوق وآلية الأسعار :

- الرسول ﷺ حافظ عليه بتركه يعمل بحرية في مجتمع تسوده الضوابط والقيم الاقتصادية الإسلامية.

- ابن تيميه أفتى بالتدخل لى يعمل جهاز الأسعار وآلية السوق بحرية مرة أخرى بعد أن تدخلت قيمة عوامل غير اقتصادية أثرت عليه للبعد عن القيم والضوابط الاقتصادية الإسلامية في تلك الوقت .

وبناء عليه يمكن القول بأن مفهوم التسعير في العصر الحديث يكون عند مستوى يكون فيه إجحاف بأحد الطرفين وهو أمر مرفوض إسلاميا . ويتنافى مع مفهوم (السعر المثل).

أن موقف الرسول ﷺ من رفضه لتحديد السعر وضع قواعد إسلامية لكيفية عمل الاقتصاد الإسلامى تتمثل فيما يلى:

١- أن الاقتصاد الإسلامى يعمل أساسا من خلال ما يعرف بالعصر

الحديث (آلية السوق وجهاز الأسعار) وهو أمر من صميم عقيدة المسلم وليس من صميم أسس ومبادئ اقتصادية في الإسلام فقط لقول الرسول الكريم : (الله هو القاضي الباسط).

٢ - أن جهاز الأسعار يجب أن يعمل في ضوء أسس ومبادئ اقتصادية ترجع أولاً وقبل كل شيء إلى مبدأ الحرية الاقتصادية في ضوء الأصول العامة في الإسلام (لا ضرر ولا ضرار) ، (الشرعية) ، (العدالة).

٣ - وضع قواعد أساسية للمحافظة على هذه (الحرية) في ضوء الأصول العامة فأى اختلال ينشأ في السوق يؤثر على (آلية السوق) (جهاز الأسعار) ويرجع إلى عوامل أخرى غير اقتصادية فإن علاجها في الإسلام له قواعد تختلف عن ما هو متعارف عليه في النظم الأخرى وقد فرق الاقتصاد الإسلامى بين حالتين :

أ - إذا كان السبب راجع لعوامل اقتصادية بحتة إذ لا يصح للدولة أن تتدخل بالتأثير على الأسعار بأى شكل ، وإنما العلاج سيكون من خلال التأثير على جانب العرض أو الطلب ، أما بمحاولة زيادة المعروض من السلعة إذا أمكن وهو أمر قد يكون من الصعب الوصول إليه في الأجل القصير أو من خلال التأثير في جانب الطلب ومحاولة تخفيض حجم الطلب على السلعة ، أو بأشكال أخرى كالبطاقات حتى تضمن توزيع المعروض المتاح على الطلب . أو من الممكن استحداث أى وسائل أخرى لعلاج هذه المشكلة ولكن كما قال رسولنا الكريم ﷺ بدون المماس بالأسعار .

- ثانياً: أما إذا كانت ارتفاع السعر ناتج عن عوامل غير اقتصادية كوجود شركات احتكارية (بالمفهوم المعاصر للاحتكار) أو وجود اتفاقيات بين المنتجين لرفع السعر ، فإن الحكومة تتدخل أولاً بالعودة بالسعر إلى سعر المتل وتجبر هذه الشركات على البيع بهذا السعر

حتى تحافظ على آلية السوق . ثم بعد ذلك تتخذ كافة الإجراءات والوسائل الإسلامية لمنع اتفاق المنتجين أو فرض سعر أعلى من سعر المثل .

ب - فرض حد أدنى للسعر

والمقصود به وفقاً للنظرية الاقتصادية تحديد مستوى معين للسعر أعلى من مستوى الأجر التوازني الذي يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض وهذا التعريف يخرج عن مفهوم الاقتصاد الإسلامي حول سعر المثل لأن فرض سعر أعلى يكون فيه إجحاف لجانب الطلب لأن السعر يتحدد عند مستوى أعلى من المفروض عليه، ويفرض ذلك أحياناً للمحافظة على حد أدنى للأجور، أو بالنسبة للسلع الزراعية للمحافظة على دخول المزارعين ولكن حتى يمكن تطبيق هذه القاعدة من الناحية الإسلامية لأن السوق يجب أن يعمل وفقاً للقواعد والضوابط الإسلامية دون أن يكون هناك تدخل أو ممارسات تؤثر على عمل قوى العرض والطلب . وإذا كان المجتمع يطبق القواعد الإسلامية فإن هناك أدوات أخرى تساعد على ضمان حد الكفاية لهذه الفئة، وفي نفس الوقت يعتبر السعر في هذه الحالة مؤشراً للاقتصاد بأن هناك خللاً في السوق يجب تصحيحه أما بتخفيض العروض من نوعية معينة من العمالة، أو بزيادة فرص للعمل المنتج وذلك بالتوسع في طاقات الإنتاج وتوظيف مزيد من العمال .

ج- السياسات الحكومية المؤثرة في وضع التوازن :

فرض الضريبة على الإنتاج وخاصة بالضرائب غير مباشرة من الوسائل الشائعة التي تستخدمها حكومات الدول النامية كوسيلة للحصول على إيرادات للخزانة العامة ويؤدي فرض الضريبة إلى رفع لأسعار وتخفيض الإنتاج والمقابل لمفهوم فرض الضريبة في الاقتصاد الوضعي مفهوم التوظيف في الإسلام ، وهو يعني قدر من المال يفرضه ولي الأمر على المومنين لسد حاجة عامة شرعية بشروط خاصة وهذه الشروط لا يصح

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثارها الاقتصادية

د. زهرة عبد الحميد معربة

للتوظيف بدونها ويمكن تلخيصها^(١) بصفة عامة:

- أن تكون هناك حاجة علمة شرعية .
- أن تفرض بموافقة أهل للرأى .
- أن تطبيق زكاة المال والموارد الإسلامية أولاً .
- أن تكون مؤقتة بحيث لا توصف بصفة الاستمرار وتكون في حالات استثنائية تزول بزوالها .

وقد عبر ابن خلدون عن فرض الضريبة أصدق تعبير بقوله^(٢).

(بأن الدولة تكون في أولها بدوية ولذلك تكون قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده ، فيكون خرجها وإنفاقها قليل فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيذ منها كثير عن حاجاتهم ، ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وتجرى على نهج الدولة السابقة فقبلها فيكثر خراج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان فتحتاج الدولة إلى زيادة للجباية ، ثم يزيد الخراج والحاجات والستدرج في عوائد الترف عن العطاء للحامين ويدرك للدولة الهرم فتقل الجباية ويكثر القوائد فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من للجباية بضربها على للبياعات ، وعلى أعيان السلع وفي أواخر الدولة تكمد الأسواق لفساد الآمال ويؤدى إلى لختلال العمران) .

وعندما تولى عمر بن عبد العزيز الحكم ألغى جميع الضرائب غير الشرعية^(٣) والتوظف لأن فرض الضرائب في الإسلام يكون بصفة استثنائية وليس بصفة دائمة .

(١) مشهور (نعمت عبد اللطيف) : اقتصاديات المالية العامة الإسلامية وبوضعية ١٩٩٨ - ص ٧٤

(٢) ابن خلدون : المقدمة - دار الجبل - بيروت بدون تاريخ نشر - ص ٢٨١ ، ٢٨٠

(٣) الجندبى (عبد الرحمن) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامى - شركة النيبكان ١٤٠٦ هـ - ص

٣-١-٣ أثر الضوابط في التجارة على أنواع السلع وعلاقتها بالمرونة

وفقا للاقتصاد الإسلامي فإن الحاجات تنقسم إلى ضرورية وحاجيه وتحسينية^(١) وبناء عليه فإن السلع في الاقتصاد الإسلامي تنقسم إلى سلع ضرورية وحاجيه وتحسينية ومن المتوقع أن تختلف مرونة الطلب على كل نوع من هذه السلعة .

- بالنسبة للسلع الضرورية:

وهي بمفهوم الإسلام تشمل على ما يحفظ الدين - النفس - العقل - المال - النسل.

فإن هذه الحاجات محددة في الفقه الإسلامي بالنسبة لما يحفظ للنفس من المأكّل والملبس المأكّل محددا وفقا لاحتياجات الجسم تبعا لمختلف الأعمال - الملابس فقد حددها الفقه الإسلامي^(٢).

إذا فالسلع الضرورية لا تخضع لمفهوم الوسط في الإسلام لأنها تمثل الحد الأدنى للاستهلاك في ظل مجتمع إسلامي يحافظ على الأدوات والقيم والإسلامية ويطبقها في اقتصاد . وبناء عليه يمكن القول مجازا بأن الطلب على هذه السلع سيكون أما عديم المرونة (إذا أمكن تحديده بشكل واضح) تحديد حجم النفقات التي تقع عند مستوى الكفاية تم تحديد الكمية المطلوبة للسلع الغذائية الضرورية والملابس). في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار هذه السلع نتيجة لعوامل اقتصادية تؤثر على تكلفة الإنتاج فإن تؤثر على الكمية المطلوبة منها . لأن وجود أدوات كالزكاة والتكافل والضمان الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي سيمثل حقن مستمر للطلب على السلع الضرورية وفقا للاقتصاد الإسلامي وبالتالي سيتم إشباعها بغض النظر عن أسعارها على الجانب الآخر إذا لم يمكن تحديد هذا بوضوح فمما لا شك فيه أن الطلب

(١) الشاطبي : الموافقات - مرجع سبق ذكره ص ٨

(٢) أنظر الحاوي (أشرف أبو العزم) : أسس تحديد وقياس تكلفة الحاجات الأصلية لأغراض زكاة المال مع دراسة مقارنة رسالة مقدمة لنيل درجة (الماجستير في الشريعة الإسلامية) جامعة الأزهر عليه التجارة (فرع البنين) ١٩٩٢

عليها سيكون غير مرن لوجود حقن مستمر للطلب على هذه السلعة غير مرتبط بالدخل (ولكن مرتبط بالتطبيق الإسلامي الصحيح كالزكاة والضمان الاجتماعي والتكافل) ومن ثم فإن ارتفاع السعر أو انخفاض سيؤدي إلى انخفاض أو زيادة في الكمية بقدر صغير وبناء عليه يمكن القول أن الطلب على السلع الضرورية غير مرن .

- أما بالنسبة للسلع التكميلية والتحصينية فإن الطلب عليها سيتوقف على مستوى الدخل ومفهوم التفاوت في الدخل والتفضيل سيظهر بالنسبة لهذين النوعين من السلع في قوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ فَضْلَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْخًا وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(٢) إذا فالتفاوت في الدخل في الاقتصاد الإسلامي سينعكس على السلع الحاجية والتحصينات وبناء عليه يمكن تقسيم مرونة الداخلية وفقا لمستويات الدخل :

- الدخل المنخفضة : الطلب على السلع الضرورية عديم المرونة، أو غير مرن.

أما التكميليات والتحصينات فالطلب عليها مرن .

- الدخل المتوسط : فإن الطلب على السلع الحاجية وهي تشمل السلع والخدمات التي ترفع الحرج وتنفع المشقة وتوسع على الإنسان فإن الطلب عليها سيكون غير مرن أما التحسينات فسيكون الطلب عليها مرن في حالة للدخل الكبيرة: فالسلع التحسينية هي السلع التي تحسن الحياة وتزينها على خير ما يرام سيكون الطلب عليها غير مرن .

(١) سورة النحل آية (٧١)

(٢) سورة الزغرف آية (٣٢)

٣-١-٥ أثر الضوابط الإسلامية على نظرية الإنتاج

كما سبق وأوضحت أن هناك قوتين اقتصاديتين تعمل بغض النظر عن نوعية الاقتصاد منها على سبيل المثال قانون تناقص الغلة ، أو تزايد التكاليف وفي هذه الحالة فإن منحنيات للناتج والتكاليف التي سيواجهها (التاجر) للمسلم لن تختلف عن تلك التي سيواجهها المنتج في أى اقتصاد آخر .

ولكن منحني الطلب بالنسبة للمنتج (الفرد) لو في ظل عدد قليل من المنتجين أو في ظل سوق (المنافسة الاحتكارية) بتعبير العصر الحديث سيختلف وبناء عليه فإن التحليل الاقتصادي نفسه سيختلف . وسيرجع هذا الاختلاف إلى مفهوم (سعر المثل) لأن المنتج الذي يعمل في أى سوق لن يستطيع رفع السعر عن سعر المثل ويمتثل حاجة الأفراد ويقتل الإنتاج . ومن هنا فإن منحني الطلب الذي سيواجهه المنتج سيكون عند سعر المثل لا نهائى المرونة ثم بعد سعر المثل سيأخذ شكل منحني الطلب العادى ، أما منحني الإيراد الحدى فيكون منكسرا عند سعر المثل^(١) وبناء على ذلك فإن للمنتج المسلم يمكن تحقيق لإرباح غير عادية عن طريق تخفيض التكاليف أو تحسين الجودة وإن يمكن تحقيق ذلك عن طريق رفع السعر .

حتى في ظل المنافسة الكاملة وهي حالة لا يرفضها الإسلام إذا توافرت الشروط الكاملة لها أن وجدت فإن المنتج المسلم أيضا يمكن تحقيق أرباح غير عادية عن طريق تخفيض تكلفته المتوسطة بنقل منحني التكاليف

(١) في هذه الحالة سيكون شكل منحني الطلب والإيراد الحدى مختلف في سوق المنتج الواحد ، أو عدد قليل من التجار ، أو المنافسة في إطار القيم الإسلامية حيث يمكن تميز السلع ، في الاقتصاد الإسلامي عن ما هو معروف عليه في التحليل الوضعى سيكون لا نهائى المرونة عند سعر المثل لأن المنتج لا يمكن رفع السعر عن سعر المثل وعند مستويات الأسعار أقل من سعر المثل سيأخذ منحني الطلب شكل منحني الطلب العادى ارتفاع السعر سيؤدى إلى تخصيص الكمية المطلوبة ، وهذا ما يمكن أن يفسر ثبات السعر الفوازى وتساوى الإيراد الحدى مع التكاليف الحدية عند سعر المثل ومن ثم فإن المنتج لن يمكن زيادة الأرباح من خلال رفع السعر وإنما من تخصيص منحني التكلفة الحدية . أو تقليل تكلفته وتحسين جودة إنتاجه .

إلى أسفل .

٣-٢ الآثار الاقتصادية للضوابط الإسلامية على التلحية للتطبيقية

أن الضوابط الإسلامية سيؤثر بلا شك على كثير من النواحي التطبيقية والعملية في مجال التجارة وفيما يلي سأعرض لبعض هذا الآثار :

٣-٢-١ الآثار الاقتصادية للعظم بقواعد تنظيم التعامل للتجاري

سيترتب على الالتزام بآركان عقد البيع في الإسلام عدة أمور :

- سيادة سعر المثل . وعدم عقد صفقات بغير سعر المثل .
- عدم أكل أموال الناس بالباطل ولو كان عن طريق الجهل .
- عدم عقد صفقات ربوية .
- عدم بيع ما يعجز عن تسليمه .
- أن للتاجر المسلم لا يكون طرف في معاملة نهى عنها الإسلام .
- مبدأ خيار العيب : يقصد به إعطاء المتعاملين حق الرجوع في عقد المعاوضة - إذا ظهر في المبيع عيب إذا فلفمشتري أن يردده ويأخذ ثمنه وبذلك تعود الصفقة إلى سعر المثل وبذلك لا تتم صفقات بغير القيمة الحقيقية للسلعة أو للخدمة^(١).
- النهى عن أنواع معينة من البيوع كببيع الغبن والبيع الربوية وتوفير الرضا كأحد أركان العقد سيترتب عليهم توفر الحرية بين أطراف المتعاملين ، توفر العظم للكافي بظروف السوق ، تحقيق تناسب الأسعار مع خصائص ومواصفات السلعة - تقليل عدد الوسطاء - تحقيق الاستقرار والاطمئنان في السوق .

(١) يوسف (إبراهيم يوسف) : الأشكال المعاصرة للسوق وموقف الإسلام منها - حولة الشريعة

والدراسات الإسلامية - جامعة قطر المند الخامس ١٩٨٧

٣-٢-٢ العناصر التي تحكم السوق الإسلامية

إن الضوابط الإسلامية تقدم للتطيل الاقتصادي الجزئي أدوات جديدة ومفاهيم تجعل له شكل مختلف كمفهوم سعر المثل - مفهوم الحاجة الفعالة وليس الطلب الفعال ربط للتجارة بالمخاطرة - مفهوم الاحتكار ، مفهوم الربا ، الإيراد والأرباح والتكاليف وفقا للمفهوم . وما بالنسبة لإشكال السوق فسيكون هناك سوق يسوده منافسه في إطار القيم الإسلامية ، وسوق المنتج الواحد وسوق عدد قليل من المنتجين بنون الأنفاق بينهم على الأضرار بالسوق .

وينظر الإسلام إلى جوهر السوق أكثر من شكله بحيث يسمح بوجود أنواع الأسواق المختلفة ولكن بشرط (عدم الأضرار) حيث يعطى لمفهوم الأضرار رفع الأسعار والمغالاة فيها ولكن يشمل على أضرارا تؤثر على الصحة العامة، أضرار تؤثر على البيئة ، وأضرار تؤثر على الصناعة الوطنية، وأضرار تؤثر على عملية التنمية ، وأضرار تؤثر على حقوق الأجيال القادمة ومن هذا المنطلق فإن مقاييس الاحتكار المعروفة في الاقتصاد الوضعي كقياس درجة التركيز وغيرها لا بد وأن تتغير ويدخل فيها مقاييس إسلامية أخرى تتناسب مع مفهوم الإضرار . ولعل سيادة السعر المثل هو المقياس الأساسي لتحديد شكل السوق وفقا للقيم الإسلامية .

ربط التجارة بالإنتاجية : للتجارة للمعتد بها ما اشتملت على جهد إنتاجي أو بعد اقتصادي ولم تقف عند مجرد توفير الشكل والصورة .

- سعر المثل : تتضمن التكلفة الرشيدة والموضوعة للسلعة وفقا للقواعد عن الإسلامية مع إضافة هامش ربح يجعل للتجار يخرجون من السوق .

- الحصول على الربح في الإسلام يرجع إلى عاملين عامل المخاطر والتقلب .

- سيقدم الضوابط مفهوم جديد للربح والإيراد والتكاليف في ظل الاقتصاد الإسلامي يختلف عن مفهومها في الاقتصاديات الأخرى .

ويمكن القول عموماً بأن الضوابط الإسلامية في مجال التجارة ستحقق ما يلي:

- أ - إرساء قواعد المنافسة في إطار القيم الإسلامية
- ب - توفير السلع والخدمات بأسعار مقبولة .
- ج - مراعاة المواصفات المطلوبة للسلعة .
- د - تخفيض التكلفة من خلال تقليل عدد الوسطاء .
- هـ - تحقيق أرباح معقولة .
- و - اعتبار للتجارة والتبادل شعبة من شعب الإنتاج .

٣-٢-٣ الأثر الاقتصادي للضوابط المتعلقة بسلوك العاملين في التجارة

أن الضوابط الإسلامية التي تحكم سلوك العاملين في مجال التجارة هي أحد ضوابط النشاط التجاري عموماً . والأثر الاقتصادي الهام لهذا الضابط هو ظهور مفهوم اقتصادي جديد في مجال التجارة الأخلاقيات الإسلامية في مجال التجارة "Islamic Trade Ethics" وهو مفهوم ينفرد به الاقتصاد الإسلامي ووضع له أسس وضوابط بل وأدوات تحافظ على تطبيقه سواء أكانت من دخل الفرد نفسه (ضميره) ، أو من خلال رقابة المجتمع المسلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أو من خلال رقابة للدولة (الحسبة) .

وما يؤكد على هذا المعنى قوله تعالى ﴿رَجُلًا لَا تَلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ...﴾^(١).

إن هذه الآية جامعة شاملة للقواعد للتجارة في الإسلام بل والاقتصاد الإسلامي عموماً لأن التجارة كانت عماد النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت ، وهذه الآية للكرامة لا تؤكد فقط على مفهوم التوازن في الإسلام والوسط بين السداد بات والروحانيات وإنما هي تضع أسس للتجارة بل والاقتصاد عموماً تتمثل فيما يلي :

- ربط للتجارة والبيع أولا بذكر الله تعالى وبناء عليه فسيبتكر التاجر دوماً أن للملك لله وأنه مختلف فيه وأن عليه السعي في حدود القيم الإسلامية ومن ثم سيراقب نفسه ويحاسبها لأن الله يراه .
- ثم ذكر بعد ذلك إقامه الصلاة، والصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وتؤكد على تمسك التاجر بالأخلاق الإسلامية . وهي تعتبر ضابط من الضوابط الإسلامية .
- وأخيراً: ربط بين التجارة ودفع الزكاة . وفي هذا تأكيد واضح وصريح على أن الالتزام بالقيم والضوابط الإسلامية سيكون له تأثير على الواقع العملي للمجتمعات الإسلامية وإن يكون التاجر المسلم هدفه فقط السعي وراء الربح وأنها التأكيد على الأهداف الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية وأهميتها في النشاط التجاري وبذلك فإن الإسلام يضع مفاهيم مختلفة للنشاط التجاري لم تعرفها للنظم الأخرى .
- والجدير بالذكر إن الفكر الإداري الجديد قد بدأ بالاهتمام بالأخلاقيات في مجال الأعمال وهو ما أطلقوا عليه^(١) "Business Ethics" وأصبح من الموضوعات التي تنال الاهتمام والأولية في المجالات الإدارية وأصبحت الأخلاق عنصراً أساسياً من عناصر النجاح في مجال الأعمال ويرجع الاهتمام الحديث بالأخلاق في مجال الأعمال إلى سببين رئيسيين :
- السبب الأول : انتشار السلبات للأخلاقية في الفترة الأخيرة وهي تظهر في علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى مثل محاولات القضاء على المنافسين للحصول على أرباح احتكارية على حساب المستهلكين

(١) المزيد من التفصيل انظر :

Joanne B. Giulla : Why is Business Talking about Ethics, California Management Review, Vol. 34, N1 Fall 1991.

Larvy D. Horner: Can Business be Ethical, Management Accounting June 1989.

Robert B. Sweeney: Ethics in corporate America Management Accounting June, 1990.

Robert Smith: Ethics in Business an Essential element of success, Management Accounting, June 1990.

Steven M. Mintz: Ethics in the Management Accounting Curriculum, Management Accounting, June 1990.

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثارها الاقتصادية

د. زهرة عبد الحميد معربة

والشركات الأخرى ، الإساءة للمنافسين والحصول على معلومات عنهم بطرق غير مشروعة، الاتجار في السلع الضارة لافتقار الأمان والجودة (الغش التجاري) ، عدم إعطاء العاملين أجورهم العادلة ، عدم توفير وسائل السلامة والأمانة والرعاية لهم ، التلاعب في الإرباح وإعطاء المساهمين والمستثمرين بيانات مالية مخالفة، تلويث البيئة ، عدم الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، التحليل على القوانين واللوائح الحكومية ، التلاعب في الأرباح بغرض التهرب الضريبي ، تقديم الرشاوى والعمولات لتحقيق منافع خاصة (وأخيرا) الإعلانات المضللة .

ويمكن إرجاع هذه السلبيات للأخلاقية إلى الاهتمام بالمصالح الخاصة على حساب المصالح العامة بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي ساعدت إلى انتشار هذه السلبيات .

- أما السبب الثاني للاهتمام بالأخلاق يرجع إلى محاولة التأكيد على أهداف أخرى لمنظمات الأعمال بحيث لم يعد الربح ورعاية مصالح أصحاب رأس المال هو الهدف الأساس لهذه المنظمات وإنما أدخل فيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال Corporate Social Responsibility بحيث تصبح منظمات الأعمال مسؤولة أيضا عن رعاية مصالح جميع الأطراف المؤثرة والمتأثرة بسلوك المنظمة وقراراتها كالعاملين والمستهلكين والموردين والمنافسين والمجتمع ككل وذلك من خلال إحساسها بعدم عدالة تغليب مصلحة طرف معين على حساب مصلحة الأطراف الأخرى . وفي إطار ذلك فإن إحساس الإدارة وممارستها للمسؤولية الاجتماعية يصبح قضية أخلاقية بالدرجة الأولى ، مما يؤدي إلى خلق بيئة اجتماعية أفضل تعود بالنفع على المنظمة في الأجل الطويل .

وقد كان من مظاهر اهتمام المجتمعات الغربية بالأخلاقيات في مجال الأعمال انعقاد مؤتمرات خاصة لدراسة أثر الأخلاقية في مجالات الأعمال . فعلى سبيل المثال انعقد في لندن سنة ١٩٨٦ مؤتمر يضم مائة من ممثلي

الصناعات المختلفة في أوروبا لدراسة القواعد الأخلاقية التي تحكم مجال الأعمال وتطبيقاتها في الشركات المختلفة تنتج عنه في السنة التالية تكون ما يعرف **European Business Ethics Network** السّنى قامت بإصدار مجلة متخصصة في مجال أخلاقيات الأعمال في إيطاليا سنة ١٩٨٨.

- علاقة الأخلاق بالربحية

ظهر منذ فترة طويلة الاهتمام بالعلاقة بين الأخلاق والربحية ، فقد حاول عدد من الباحثين قياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمشروع ولأدائه المالي ووجد أن عدد كبير من القيادات الإدارية في مجال الأعمال مقتنعين بأن الأخلاق الجيدة تؤدي إلى أعمال تجارية جيدة .

وقد لوضحت إحدى الدراسات ضرورة الاهتمام بتنمية الحس الأخلاقي في مجال الأعمال باعتباره عنصر أساسيا وحيويا للبقاء وتحقيق الربحية في عصر تسوده المنافسة الشديدة ، كما أجابت هذه الدراسة عن التساؤل حول العلاقة بين الالتزام بالسلوك الأخلاقي وهدف تعظيم الربحية ، حيث وصلت إلى أنه على المدى الطويل فإن القرارات التي تعتمد على أسس أخلاقية ستؤدي إلى تحسين سمعة الشركة وبالتالي ربحيتها ، بالإضافة إلى تأثير عدم الالتزام بالأخلاق على حجم التكاليف في المدى الطويل حيث سيكون لها تأثير سلبي على تكلفة العمالة وعلى تكلفة المنتج وعلى التخطيط وإعداد الموازنات .

٣-٢-٤ أثر الضوابط الإسلامية في أقله العصر

أن الضوابط الإسلامية في مجال النشاط التجاري تساعد على استقرار التعامل في مجال التجارة وانتشار الأمان والثقة . والإسلام دين للتكافل والتضامن بين أفراد المجتمع لذلك كان له معالجة فريدة لإقلاقه للعصر في مجال التجارة . إذا ما قورنت بالنظام الوضعي حيث يدفع التاجر فائدة في حالة الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية وفي حالة إعصاره وعدم قدرته على السداد يصبح لزاما عليه تمديد أصل القرض مع فوائد .

أما الاقتصاد الإسلامي فهو ينظر إلى الموضوع نظرة مختلفة تتمثل في مجموعة من الأدوات التي تساعد على مواجهة ذلك :-

- السماح في اقتضاء الدين بحيث لا يرد إلا أقل الدين فقط .
- من خلال تأكيد الإسلام على المشاركة في الربح أو الخسارة فإن صاحب رأس المال سيتحمل الخسارة في حالة حدوثها كما يحصل على الربح .
- الزكاة كأحد الأدوات لأقاله المعسر ، لأن أحد مصارف التي توجه فيها الزكاة للغارمين والمقصود بهم المدينون في غير معصية، يعطون الزكاة لينفعوا ديونهم بدلا من إعلان إفلاسهم فإذا ثبت أن من عليه دين راجع إلى ظروف في التجارة تخرج عن معصية الله فإن له حق في الزكاة .
- وإقالة المعسر بالصورة السابقة سيكون له ثثار اقتصادية على المجتمع لأنها مستقلة من حده الكساد في المجتمعات الإسلامية في حالة حدوثها ، فاستخدام الأدوات الإسلامية كالمشاركة في الربح والخسارة بدلا عن لفائدة المحددة مسبقا سيساعد على انتعاش الاقتصاد والتقليل من حدة تعثر الشركات.

٣-٢-٥ أثر سيادة سعر المثل في مجال التجارة : وسيمثل فيما يلي : مجالات كثيرة :

- الاهتمام بالجودة وتحسين الإنتاجية والمواصفات السليمة .
- تشجيع الابتكار والاختراع والبحث العلمي لأنه أحد المبدأ الرئيسية للربح في الاقتصاد الإسلامي لتطوير وتحسين المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية .
- أن "سعر المثل" هو المؤشر الأساسي في السوق الإسلامية لتوضيح مدى سلامة عمل جهاز . كما أنه ضابط من الضوابط في انحراف السوق عند اتخاذ الإجراءات للعودة إليه .
- هذه الضوابط تلقى الضوء على أهمية وجود دراسات مختلفة وحديثة عن

أحوال الطلب والعرض واحتياجات المستهلكين وأتوقعهم ، وتحديد قيمة السلع الضرورية بشكل دورى ومستمر كل عام وفقا للتغير فى الأسعار حتى يمكن توفير هذه الاحتياجات ، وتحديد القدرات الشرائية ومستويات الطلب أو أرباح المنتجين وتوقعاتهم للأرباح ومستويات الأسعار .. وهى مسئولية تقع على جميع المتعاملين فى مجال التجارة . سواء أصحاب المشروعات أو المنظمين أو المستثمرين بالإضافة إلى الدولة نفسها وينبغى أيضا أن تهتم هذه الدراسات بوضع مقاييس الإنتاج ومواصفات جودة السلع والخدمات المنتجة .

٣-٢-٦ أثر الضوابط الإسلامية لموضوعة للاحتكار على مجال التجارة:

ستؤدى معالجة الاحتكار فى السوق الإسلامية إلى النتائج التالية :

- خلو السوق فى الاقتصاد الإسلامى من أهم سبب من الأسباب التى تؤدى إلى ارتفاع الأسعار .
- سيترتب عليه توزيع أمثل للموارد الإنتاجية المملوكة للمجتمع الإسلامى .
- زيادة المعروض من السلع ، لان التاجر المسلم لن يحاول الحصول على أرباح من خلال رفع الأسعار وتخفيض الإنتاج .
- تناسب لأسعار مع تكاليف ومواصفات السلعة .

٣-٢-٧ أثر الضوابط الإسلامية على دور الدولة فى النشاط التجارى :

أن درجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى عموما والنشاط التجارى بصفة خاصة يتوقف على مدى تطبيق الضوابط الإسلامية سواء المتعلقة بأسلوب المتعاملين فى هذا المجال أو بالنشاط التجارى نفسه بمعنى إذا كانت هذه الضوابط تطبق فى اقتصاد يحافظ عليها فإن دور الدولة سيكون دور رقابى فقط (نظام الحسبة) أما إذا كانت المجتمع الإسلامى بعيد عن تطبيق هذه الضوابط فإن دور الدولة لن يكون فى المراقبة فقط ولكن فى إيجاد السبل والوسائل لتطبيق الضوابط الإسلامية والمحافظة عليها، وحتى يمكنها

الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية والخارجية وأثرها الاقتصادية

د. زهرة عبد الحميد معربة

تحقيق ذلك فلا بد من أن تتوفر المعلومات اللازمة عن النشاط التجارى عن مستوى الأسعار وتغييرها ومواصفات السلع ومدى جودتها .

وستؤدى تطبيق الدولة الإسلامية لمجموعة الضوابط إلى مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلى :

أ - تأثير نظام الحسبة على البيئة المحيطة بالنشاط التجارى من خلال لفت النظر إلى مشروعات البنية الأساسية أو رأس المال الاجتماعى لأن الحسبة تتعلق بالمصالح العامة^(١) وهى كل الأملاك المعدة للاستعمال العامة وللخدمة المرافق العامة مثل الطرق والأنهار والموانئ والمدارس . ومن خلال أيضا مواجهة الأنشطة التجارية التى تضر بالكفاءة الإنتاجية .

ب - وضع مقاييس الإنتاج ومواصفات السلع والخدمات المنتجة من أهم الموضوعات التى يهتم بها جهاز الحسبة الإسلامى^(٢) مراقبة الأنشطة التجارية وموافقتها لإحكام الشريعة الإسلامية . وقد تميزت جميع الكتب التى وضعت فى الحسبة فى شرح أنواع الغش لمعظم السلع سواء فى المبيعات أو المعاملات ، وهو ما يدل على مدى اهتمام بمراقبة الأسواق .

ولعله ليس من قبل المصلافة أن الفترة التى ازدهرت فيها الأسواق الإسلامية وتميزت بالتنظيم الدقيق كان زمان أحياء السنة ومحاربة البدع كما كانت أيام خصومة عنيفة للصليبيين وأصبح لوظيفة الحسبة مكانة خاصة فى وظائف الدولة . ومن مظاهر محافظة جهاز الحسبة على الجودة وتطبيق المقاييس الإنتاجية التى يراها صالحة على جميع السلع والخدمات، ووضع مواصفات على

(١) الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية دار الكتب العلمية - بيروت ص ٢٤٦

(٢) عبد الحميد (مستعين على) : السوق وتنظيماته فى الاقتصاد الإسلامى ص ٢٣٢ ، عناية (غزالي) : ضوابط تنظم الاقتصاد فى السوق الإسلامى دار التفاس ، مصرف الإسلامى للاستثمار والتنمية : تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى إطار الاقتصاد الإسلامى

للصناعات الغذائية ومياه الشرب ووضع مواصفات للعقاقير للتفرقة بين الصالح والمفسد منها ، ووضع مواصفات للصناعات المنسوجات والملبوسات ، فرض مواصفات للصناعات المعدنية حيث يقضى نظام الحصة بغرض قواعد تحدد مواصفات المواد الخام المستخدمة فى هذه الصناعات ، كما تحدد مواصفات المنتجات النهائية وتنضبط جودتها ، كما تهدف هذه المواصفات بالإضافة إلى حماية جمهور المستهلكين إلى الارتقاء بمستوى الكفاءة الاقتصادية فى هذه الصناعات وفى الاقتصاد عموما .

جـ- وأخيرا فإن جهاز الحصة سيكون له دور فى المحافظة على سعر للمثل فى حالة الانحراف عنه لأسباب غير اقتصادية بحيث يضمن العودة إليه مرة أخرى .

٤- الآثار الاقتصادية للضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الخارجية:

بعد الاستعراض السابق لمجموعة الضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الداخلية والخارجية سأحاول فيما يلى تحديد الآثار الاقتصادية لهذه الضوابط على مجال التجارة الخارجية وذلك من خلال توضيح :-

- الأثر الاقتصادى للضوابط التى تحكم المتعاملين فى التجارة الخارجية .
- الأثر الاقتصادى للضوابط مجال التطبيق .
- الأثر الاقتصادى للضوابط الشرعية التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية.

٤-١ الأثر الاقتصادى للضوابط التى تحكم سلوك المتعاملين فى التجارة الخارجية :

سيترتب عليها ظهور مفهوم اقتصادى جديد وهو "الأخلاقيات الإسلامية فى مجال التجارة الخارجية" .

وهذا المفهوم مرتبط بالاقتصاد الإسلامى فقط لأنه يفرد بإدخال عنصر

الأخلاق فيه والمتبع للتطور التاريخي للأمة الإسلامية يجد أن مرحلة ازدهار التجارة الخارجية كانت مصحوبة بتمسك بالقيم الإسلامية والذي انعكس على دخول كثير من الدول في الإسلام ، فإذا افترضنا جدلاً أن عوامل هذا الازدهار ترجع إلى عوامل اقتصادية بحثة لآنعكس ذلك على زيادة الإرباح وارتفاع مستوى الدخل وزيادة الثروات والرواج الاقتصادي للأمة الإسلامية فقط، ولكن انتشار الإسلام في كثير من الدول بسبب التعامل التجاري يؤكد على أهمية مفهوم "الأخلاق الإسلامية في مجال التجارة الخارجية". وينبغي الإشارة إلى أن الفرق بين ارتباط الأخلاق بالمجالات الاقتصادية المختلفة وبين ارتباطها بالتجارة الخارجية سينعكس في أثارها، لأن أثار هذه الضوابط لن تكون على المستوى المحلي فقط بحيث تؤدي إلى ازدهار الأمة الإسلامية أو نموها أو ارتفاع المستوى المعيشي فقط، ولكن أثارها ستكون على المستوى العالمي والدولي أيضاً، وأهم أثر لها هو إظهار ونشر القيم والمبادئ الإسلامية التي تؤثر في جميع مجالات الحياة. ومن ثم يمكن القول بأن أهداف التجارة الخارجية في الاقتصاد الإسلامي لن تكون أهداف اقتصادية بحثة وإنما سيمسعى إلى التأكيد على القيم الإسلامية في التعاملات التجارية .

- على الجانب الآخر فإن إدخال الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الخارجية سيؤثر على النشاط الاقتصادي لأنها ستحمي المجتمعات الإسلامية من استيراد جميع السلع الغير صالحة للاستعمال ، أو التي تضر بالصحة العامة أو البيئة أو النشاط الإنتاجي للدول الإسلامية .

- وأخيراً فإن هناك نقطة هامة لا يمكن إغفالها متعلقة بحقيقة التطور العلمي الهائل في العصر الحديث والانجاء نحو اكتشافات جديدة واستغلال موارد لا تقع تحت السيادة الوطنية لأي دولة والتطور العلمي الكبير في مجال المعلومات (الإنترنت) والاتصالات أن هذا التطور سينعكس بلا شك على قيم وتقاليد الدول الإسلامية وعلى حضارتها وثقافتها بما يؤكد على أهمية اهتمام الدول الإسلامية بشدة بتجارة

الخدمات وبصفة خاصة بالأعلام المقروء والمسموع والمرئي وعلى دورة في التأكيد على القيم والضوابط الإسلامية في المرحلة القادمة وأن تكون لها فترة تنافسية في هذا المجال بما لا يخرج عن نطاق القيم الإسلامية.

٤ - ٢ الأثر الاقتصادي للضوابط الإسلامية على المجال التطبيقي

وسيتناول ذلك في مجموعة من الآثار الاقتصادية نوجزها فيما يلي :

١-٢-١ : بناء الأولية في التعامل في مجال التجارة الخارجية للدول الإسلامية من خلال تقديم امتيازات وتسهيلات لها .

١-٢-٢ : مساهمة حرية الحركة الكاملة للتجارة الخارجية بما لا يؤثر على سلامة الدول الإسلامية وأن تكفل لها كل السبل لتحقيقها .

١-٢-٣ : إن عدم وجود نصوص شرعية تقدم ضوابط إسلامية في مجال التجارة الخارجية يدل على صلاحية التطبيق الإسلامي لكل زمان ومكان ، ومجال التجارة الخارجية مجال تطبيقي يخضع للظروف والأوضاع الاقتصادية لكل عصر وللعلاقات التجارية بين الدول، وهذا هو ما أثبتته التطور التاريخي للتجارة الخارجية للدول الإسلامية إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذا التطبيق يجب أن لا يخرج عن إطار القيم والضوابط الإسلامية التي تحكم كافة المجالات وبصفة خاصة مجال التجارة .

١-٢-٤ : إذا كان مجال التجارة الخارجية مجال تطبيقي يخضع للتغير لا للثبات في الاقتصاد الإسلامي فإن ذلك سيلقى عبء كبير على الدول الإسلامية لكي تكون على وعي بالأوضاع الاقتصادية والعلاقات التجارية والبيئة العالمية المحيطة بها وأن تقوم بعمل دراسات دقيقة ومفصلة لهذه الأوضاع لتحديد القوة التفاوضية لها لتحقيق أفضل الشروط لصالحها ولصالح اقتصادها .

١-٢-٥ : بناء على التحليل السابق فسأحاول فيما يلي أن ألقى الضوء على

الظروف العالمية المحيطة بالدول الإسلامية خلسة في مجال التجارة الخارجية للتعرف على ذلك سنتناول مرلحل تطور التجارة الخارجية في العصر الحديث حتى يمكن الربط بين أثر الصوابط والواقع للمعاصر، وقد مر هذا التطور بلربع مرلحل^(١).

المرحلة الأولى التقيد: كان في بداية القرن السادس عشر وظهور للرسمالية التجارية في أعقاب النظام الاقتصادي وقد اعتبر للتجارون أن نشاط التجارة الخارجية أهم نشاط اقتصادي لذلك كانت سياسة التقيد الشديد للتجارة الخارجية لتحقيق المصلح الاقتصادية القومية.

المرحلة الثانية حرية التجارة: تبدأ منذ منتصف القرن السابع عشر في بريطانيا وأوروبا للاتجاه نحو حرية التجارة ولتخلص من القيود الرسمية التي فرضتها الدولة على الأسعار .

المرحلة الثالثة الاتجاه إلى تقيد التجارة الخارجية: مرة أخرى وقد تبعت الولايات المتحدة هذه السياسة في القرن الثامن عشر وكان الهدف الأساسي من وراء هذا التقيد محاولة حماية للصناعات الناشئة من منافسة للصناعات البريطانية والأوروبية. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك رغبة شديدة من جانب غالبية البلدان لحماية منتجاتها الجيدة من منافسة السلع الأجنبية بغض النظر عن مسألة الكفاءة النسبية ، وقد زالت حدة القيود المفروضة عن طريق رفع مستويات للتعريف الجمركية.

المرحلة الرابعة: الاتجاه ثنائية إلى تحرير التجارة الخارجية ، حيث

(١) أبو العلا (يسرى محمد) : الإطار النظري لاتفاقية الجات في ضوء الواقع العملي للبلدان الإسلامية دراسة الأهداف والمبادئ العامة لاتفاقية الجات) مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاد الدول الإسلامية مركز صالح عامل ١٩٩٦

قادت الولايات المتحدة هذه المياسة إلى أن انتهت بتوقيع اتفاقية الجات وظهور منظمة للتجارة العالمية.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لاتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية فيما يلي:

- القضاء على المعاملة المتميزة في علاقات التجارة الدولية .
- تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال عدم فرض رسوم دخلية على الواردات أو بعد تدخل الحكومة لتحديد مؤشرات الأسعار وتركه لنظام آلية السوق فلا تكون هناك أسعار حمانية من طرف الدولة بهدف حماية منتجاتها .
- تحرير تجارة السلع الزراعية و المنسوجات والملابس وتجارة الخدمات والسلع المصنعة .
- الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية .
- إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة لتخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية .
- للنظام الموحد لفض المنازعات .
- مواجهة السياسات الوطنية التي تحول دون تحرير التجارة .
- إنشاء منظمة التجارة العالمية ليصبح الجهة الدولية العليا في مجال التجارة الخارجية .

وبتتبع التطور التاريخي في مرحله المختلفة نلاحظ أن الأسباب التي كان من شأنها تقييد التجارة الخارجية لم يعد لها ما يبررها بل أصبحت قيد على اقتصاد ومصالح الدول المتقدمة لآبد لتخلص منها حتى لا تستغله الدول النامية لمصلحتها في تنمية صناعات ناشئة ، وأصبحت منظمة التجارة العالمية "WTO" الضلع الثالث للاقتصاد العالمي المكون من الضلعين الآخرين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث تحاول الدول المتقدمة من

خلالهم تحقيق مزيد من الرفاهية .

وفى المقابل نلاحظ أن للتطور التاريخي للتجارة الخارجية للدول الإسلامي كان يخدم مصالحها ومصالح اقتصادياتها، وكانت من العوامل التي ساعدت على قوة وازدهار الدول الإسلامية، ويمكن القول عموماً بأننا أمام نظام عالمي جديد ينهج عملية التحرر في كافة جوانبه للنقدية والتنمية والتجارة الدولية . وإن هذا النظام هو الذي يحدد الإجراءات الخاصة بالتبادل الدولي ومسبيله إلى ذلك الاتفاقيات التي عقدت كاتفاقية الجات حيث يرى البعض أن اتفاقية الجات أداة لكي تفرض الدول للصناعة الكبرى هيمنتها على اقتصاديات الدول النامية من خلال :

- فتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ إلى أسواق البلاد النامية واكتساح صناعاتها الوليدة .

- تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وشروط التبادل والتعاون الدولي كانت دائماً الشروط التي يملئها الأقوياء على الضعفاء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون والتبادل .

- الصراع الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية في العصر الحديث كان تحت شعار حرية التجارة الدولية والانسحاب الحر للسلع والخدمات بدون قيود. في حين أن النتائج الواقعية والعملية كانت تؤكد على ظهور قيود وحدود ضخمة في مواجهة سلع الغير وخدماتهم على الأخص في مواجهة السلع الأقل قوة وأقل صوتاً (دول العالم الثالث).

على الجانب الآخر هناك وجهة نظر أخرى تميل إلى الاعتقاد بأن نجاح دورة أورجواي ذات أثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها الدول الإسلامية ويرجع ذلك إلى عدة أمور تتمثل فيما يلي :

- أنها ستؤدي إلى تنشيط الاقتصاد العالمي حيث أن مستوى النشاط

الاقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية .

- تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية.

- تضع حدا لما يسمى بالحماية الجديدة فى البلاد الصناعية والتى كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية .

- احتمالات اشتعال الحروب التجارية بين الكتلت الاقتصادية العملاقة فى أوروبا وأمريكا وشرق آسيا وما يؤدى ذلك إلى حدوث انكماش كبير فى التجارة الدولية .

وقد ظهرت فى الآونة الأخيرة كثير من الدراسات^(١) التى حاولت تتبع الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على قطاع الزراعة وصناعة الدواء وصناعة المنتجات الزراعية والمنسوجات وعلى قطاع الخدمات وعلى حقوق الملكية الفكرية وكان من أهم ثمارها أن التبادل التجارى فى غير صالح للدول الإسلامية وإن قدرتها التفاوضية فقط هى التى ستحقق لها مكاسب ومزايا فى ظل هذه الاتفاقية ، ومن المتوقع ارتفاع الأسعار وزيادة حدة البطالة وانتشار الفساد الاجتماعى والاقتصادى. وضعف إدارة الأمة الإسلامية، الأمر الذى دعى الاقتصاديون^(٢) للتأكيد على أهمية تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية لمواجهة الآثار السلبية لتحرير

(١) مؤتمر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية ، جامعة الأزهر - مركز صالح كامل مايو ١٩٩٦ ، حسب (خسر الدين) مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية .

(٢) مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل الوحدة جامعة الأزهر - مركز صالح كامل مايو ١٩٩٢ ، الأمام (محمد محمود) : مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط الكويت ، مركز دراسات الوحدة العربية الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادى والواقع العربى مايو ١٩٨٩ ، براهيمى (عبد الحميد) : أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٠ العوضى (رفعت السيد) : التكامل الاقتصادى الإسلامى مقوماته ونتائج أعماله فى الدعوة الإسلامية دار المنار ١٩٨٩

- التجارة العالمية على الدول الإسلامية .

٤-٣ الأثر الاقتصادي للضوابط الشرعية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية :

في ضوء الضوابط المسابقة سيكون للدولة الإسلامية دور في غاية الأهمية لمواجهة التغيرات الدولية في مجال التجارة الخارجية تتمثل فيما يلي^(١).

- التأكيد على القيم الإسلامية في هذا المجال .

- عدم السماح بالواردات من السلع والخدمات التي تحرمها الشريعة الإسلامية وبصفة خاصة في مجال الإعلام المرئي ، المعلومات عن طريق الإنترنت ، ويتطلب محافظة الدولة الإسلامية على حرية التبادل الدولي مع الأخذ في الاعتبار أن مفهوم الحرية في الإسلام يختلف عن مفهومه في المجموعات الأخرى ، لأن الحرية في الإسلام تقوم على ضوابط وقيم إسلامية في المقام الأول .

- في ظل نظام العصور والتفرقة بين المسلم وغير المسلم فمع التطور الحديث لم تعد هذه التفرقة موجودة في العصر الحديث داخل الدول الإسلامية نفسها ، ولكن يمكن التمييز في المعاملة الجمركية وفقا للنظام العصور بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية وإن كان سيصعب تطبيقها في ظل اتفاقية الجات إلا أنه من الممكن التغلب عليها جزئيا من خلال مزيد من التعاون بين الدول الإسلامية .

- مراقبة تجارة الواردات بما يضمن تحقيقها لمصالح البلد الإسلامي ، السائد من عدم وحد اتجاهات احتكارية وفقا للمفهوم الإسلامي (وهو الأضرار بأموال المسلمين أو التأثير على الأسعار) ، منع (الإغراق) الذي يترتب عليه أضرار بمصالح الدين الإسلامية ، مراقبة الشركات

(١) يسرى (عبد الرحمن) : نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة - المؤثر الدولي لاقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة مايو ١٩٩٩ ص ١٨

العلاقة العابرة للجنسيات لكتساب في نشاطها داخل البلاد للتأكد من عدم إضرارها بالاقتصاد القومي.

وعلى الرغم من أن هذا التدخل من جانب الدول الإسلامية للأشراف على مجال التجارة الداخلية أو الخارجية يقف في الموقف العكسي من الاتجاهات العالمية وتحرير التجارة وترك الحرية لقوى السوق، بالإضافة إلى بعد كثير من الدول الإسلامية عن تطبيق الضوابط الإسلامية والقواعد الشرعية في اقتصادياتها، إلا أنه من متظّل هناك حقيقة واضحة أن الإسلام هو عقيدة الدول الإسلامية وأن للتطبيق الصحيح للضوابط الإسلامية سيؤدي بلا شك إلى تخفيف حدة مشاكلها وإلى تحقيق درجة من التقدم في اقتصادياتها .

الخاتمة

من الاستعراض السابقة نخلص إلى عدة نقاط هامة :

١ - أن أمل الدولة الإسلامية في البقاء كأطراف فاعلة في الاقتصاد العالمي يجب أن يأخذ في اعتباره قضية الهوية الحضارية جنبا إلى جنب مع القضايا الاقتصادية الأخرى التي تواجه هذه الدول، وخاصة أن هذه الدول أصبحت تواجه تحديات كثيرة لا تتعلق فقط بتحقيق معدلات تنمية عالية وتقديم الحلول لمشكلاتها الاقتصادية ولكن في كيفية مواجهتها للتغيرات العالمية وأهمها تحرير التجارة والاتجاه نحو العولمة .

٢ - أن الضوابط الإسلامية التي تحكم مجال التجارة الداخلية والخارجية يمكن تقسيمها إلى :

- ضوابط تحكم السلوك الاقتصادي للمتعاملين فيهما .
- ضوابط تحكم النشاط الاقتصادي نفسه (مجال للتجارة الداخلية والخارجية) .

- ضوابط تقع على الدول الإسلامية مسؤولية تطبيقها .

٣ - أن الضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية تقدم مفاهيم ومتغيرات خاصة بالاقتصاد الإسلامي فقط تؤثر على جوانب التحليل الاقتصادي وعلى مجال التطبيق وتتمثل في مفهوم الاستخلاف ، وأهمية السعي والاستعمار ، وأن هناك أهداف أخرى للنشاط التجاري بجانب هدف الربح ، إن الإسلام يضع مجموعة من القيم يخضع لها التاجر المسلم بالإضافة إلى وأن الضوابط التي تحكم النشاط تقوم على التراضي والمشروعية ، وتحريم الاحتكار بالمفهوم الإسلامي، ومفهوم سعر المثل وثمان المثل الحاجة الفعالة ليس للطلب للفعال ، أن التجارة تقوم أساسا على عاملى التقليل والمخاطرة ، اختلاف مفهوم الربح

والتكاليف وأهمية استبعاد للعنصر الربوية من التجارة في الإسلام كما أن والهدف من وضع قواعد لتنظيم التعامل التجاري تؤكد على مبدأ أساسى فى التجارة "أنه لا ضرر ولا ضرار" ومن ثم يمنع الإسلام أى ممارسات لها تأثير سلبى على اقتصاديات الدول الإسلامية بجانب فرض زكاة التجارة، أما بالنسبة للضوابط التى تقع على الدولة مسئولية تطبيقها تتمثل فى المحافظة على الضوابط الأخلاقية وبناء السلوك الاقتصادى الإسلامى والمحافظة عليه ، التدخل لمنع الاحتكار بالمفهوم الإسلامى ، منع للبيوع المنهى عنها، العودة بالسعر إلى سعر المثل ، المحافظة على عناصر المنافسة فى إطار القيم الإسلامية ، جباية الزكاة ومنع للربا .

٤ - أما بالنسبة لمجال التجارة الخارجية فيدراسة للتطور التاريخى للتجارة الخارجية للدول الإسلامية يمكن القول أن النشاط التجارى كان مرتبطا بالمرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدول الإسلامية ، إن حرية التجارة كانت أساس التعامل إلا أنها كانت تخضع للضوابط إسلامية ، وازدهار التجارة كان يصاحبها ازدهار النشاط الاقتصادى للدول الإسلامية فلم تكن تعتمد على الخارج فى احتياجاتها الضرورية ، وفى حالة بلاد المnavصفات والتعاون التجارى مع الصليبيين كانت اقتصاديات الدول الإسلامية فى ذلك الوقت قوية ومزدهرة فى كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية وقد انعكست القوة الاقتصادية على مجال التجارة وكان لها مظاهر عديدة انعكست على الدول الأخرى التى تتعامل معها .

ويمكن القول أن الضوابط الإسلامية فى مجال التجارة الخارجية تشمل على ضوابط تحكم السلوك الاقتصادى والقيم للأفراد المتعاملين وهى لن تختلف عن ما تم ذكره فى التجارة الداخلية ، ضوابط تحكم النشاط التجارى من خلال التفرقة فى التعامل بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية ، خضوع السلع التى يتم استيرادها أو تصديرها لنفس الضوابط التى يجب توافرها على مستوى السلعة

المحلية، كما لا يجوز التعامل بالربا، ويجب مراعاة الأسس الفقهية لعقود البيع، ومفهوم الاحتكار من وجهة نظر الإسلام، ومنع أنواع البيوع المنهى عنها، لا يجوز بيع سلع إلى دار الحرب تقويعهم على المسلمين، مراعاة أهداف الاقتصاد الإسلامي بجانب هدف الربح في التجارة الخارجية، وأخيرا فرض العشور .

على الجانب الآخر يوجد ضوابط تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية تتمثل في مجموعة من القواعد، قاعدة المعاملة بالمثل، قاعدة عدم الإضرار، قاعدة المشروعية، وأخيرا الوفاء بالعقود والالتزامات والاتفاقيات.

٥ - أن للضوابط الإسلامية في مجال التجارة الداخلية أثار اقتصادية على جوانب التحليل الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

أ - هذه الضوابط تؤكد على أن للاقتصاد الإسلامي أسس تختلف عن ١. هو متعارف عليه في الاقتصاديات الأخرى تتمثل في الملكية الخاصة بجانب الملكية المشتركة، الحرية الاقتصادية وفقا للمفهوم الإسلامي، حوافز النشاط ليست في تعظم المنافع ولكن بتحقيق أهداف إسلامية أخرى، المنافسة في إطار القيم الإسلامية وأن مصلحة المجتمع تتحقق من خلال التزام المجتمع بالقيم الأخلاقية وللضوابط الإسلامية بجانب دور الدولة في المحافظة عليها .

ب - عمل الاقتصاد الإسلامي سيكون من خلال "جهاز الأسعار" والمحافظة على أن يعمل بحرية كاملة، ولا يخرج عن سعر المثل الذي يعتبر ضابطا أساسيا في مجال التجارة، وفي ظل الاقتصاد الإسلامي ستحقق مبدأ سيادة المستهلك لأن هناك أدوار أخرى تساعد على حقن الاقتصاد الإسلامي بطلب على السلع الضرورية ومن ثم لتجاه "نجين لإشباعها (كالزكاة والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي والصدقات) وهي أدوار إسلامية

تدخل ضمن الاقتصاد الإسلامي .

ج - أن مفهوم التسعير في الإسلام يختلف عن مفهومه في الاقتصاد المعاصر وإن تشابها في الاسم إلا أنهما اختلفا في الجوهر فالتسعير في الإسلام العودة إلى سعر المثل والمحافظة على عمل قوى العرض والطلب بحرية أما التسعير في الاقتصاد الوضعي فيفرض عند مستوى أقل من السعر للتوازن ويكون عنده فائض طلب وهذا هو السعر الذي يجحف بأحد أطراف المتعاملين وهم المنتجين "الذي أشار إليه ابن تيمية ونستخلص من ذلك أن موقف ابن تيمية لم يكن مخالفا لموقف الرسول ﷺ ولكن كان يؤكد على أهمية الحرية الاقتصادية وترك الأسعار تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب، وطالما أن الارتفاع في السعر يرجع لأسباب اقتصادية ولا يجب التدخل في هذا السوق ، أما إذا كان لأسباب غير اقتصادية كالاحتكار فعلى ولي الأمر منع الممارسات التي تؤثر على عمل قوى العرض والطلب وسيادة سعر المثل.

د - والتدخل بفرض حد أدنى للأجور أو لأسعار السلع الزراعية مرفوض إسلاميا . لأن هناك ضوابط أخرى في الاقتصاد الإسلامي تحافظ على دخول العمال أو المزارعين من الانخفاض الشديد الذي يؤثر على مستوى معيشتهم (كضمان حد الكفاية).

هـ - إن فرض ضريبة تؤثر على أسعار السلع والخدمات في الأسواق مرفوض من الناحية الإسلامية .

و - في ظل الضوابط الإسلامية سيرتبط بين مفهوم المرونة والأنواع المختلفة للسلع ضروريات حاجيات تحسينات فالضروريات سيكون الطلب عليها إما عديم المرونة أو غير مرن أن التفاوت في الرزق سيكون بالنسبة للسلع الحاجيات والتحسينات .

الحاجيات : عند المستويات المنخفضة من الدخل ستكون مرن .

لتحسينات : الطلب عليها مرن .

ي - ستؤثر الضوابط الإسلامية على شكل منحني الطلب بالنسبة للمنتج في السوق للوحد، أو عدد قليل، أو المنافسة في إطار القيم الإسلامية، حيث سيكون لا نهائي المرونة عند سعر المثل ويأخذ شكل منحني الطلب عند مستويات السعر الأقل. والإيراد الحدى سيأخذ شكل منحني الطلب المنكسر وهو ما يفسر ثبات الأسعار عند سعر المثل. وفي هذه الحالة فإن المنتج لن يحقق أرباحه من خلال رفع السعر عن سعر المثل ولكن من خلال تحسين الجودة أو تخفيض التكاليف.

٦ - أن الضوابط الإسلامية للتجارة الداخلية سيكون لها آثار على مجال التطبيق تتمثل في:

- أ - اختلاف العناصر التى تحكم السوق الإسلامية عن ما هو متعارف عليه سيدخل فيها. مفهوم سعر المثل، الحاجة الفعالة، ربط التجارة بالمخاطرة، مفهوم الاحتكار فى الإسلام منع الربا الإيراد والتكاليف وفقا للمفهوم الإسلامى، أشكال جديدة من الاستثمار كالمضاربة والمشاركة جديد فى الاقتصاد الإسلامى.
- ب - ظهور مفهوم "الأخلاقيات الإسلامية فى مجال التجارة" "Islamic Trade Ethics" سواء بالنسبة للتجارة الداخلية والخارجية.

ج - ستؤثر الضوابط الإسلامية بمفهوم جديد "إقالة المعسر" حتى يمكن القول بأن التطبيق الصحيح لهذا المفهوم سيؤدى إلى عدم ظهور مفهوم "التفليس" فى الاقتصاد الإسلامى حيث قدم الاقتصاد الإسلام أدوات لتحقيقه من خلال صرف الزكاة فى بند الغارمين .

د - فرض سعر المثل سيساعد على تحسين جودة السلعة وتخفيض

للتكاليف والاهتمام بالاختراع والابتكار في الاقتصاد لأن ذلك
سبيل التاجر والمنتج للربح .

هـ - عدم وجود الاحتكار سيساعد على زيادة المعروض والتوزيع
الأمثل للموارد ، والقضاء على أهم أسباب ارتفاع الأسعار .

و - التأكيد على أهمية دور الدولة في مجال التجارة للمحافظة على
الضوابط .

الآثار الاقتصادية للضوابط في مجال التجارة الخارجية:

٧ - إن مجال التجارة الخارجية من المجالات التطبيقية في الاقتصاد
الإسلامي لأنه لا توجد نصوص شرعية تحكمه وهو يتوقف على
العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول. وهو ما يدل على صلاحية
الاقتصاد الإسلامي للتطبيق في كل زمان ومكان وتتمثل الآثار
الاقتصادية فيما يلي:

أ - إعطاء الأولوية في التعامل للدول الإسلامية .

ب - المحافظة على الحرية الكاملة للتجارة الخارجية في ظل
لضوابط الإسلامية.

جـ - أن التطور التاريخي في العصر الحديث يعكس مصالح الدول
المتقدمة على حساب الدول النامية أن التطور التاريخي للتجارة
الخارجية للدول الإسلامية كان يعكس قوة الاقتصاد وتحقيق
مصالحها في المقام الأول وهو ما يؤكد على أهمية الدراسات
لتتبع أثر اتفاقية الجات وتحرير التجارة ومفهوم العولمة على
الدول الإسلامية.

٨ - الآثار الاقتصادية للضوابط الشرعية التي تحكم العلاقات الاقتصادية
الدولية:

أ - عدم السماح بالواردات من السلع والخدمات التي تحرمها

للشريعة وبصفة خاصة في مجال الخدمات والمعلومات ،
والاتصالات .

ب - مراقبة تجارة الواردات بما يضم تحقيقها لمصالح البلد
الإسلامي ، التأكد من عدم وجود اتجاهات احتكارية وفقا للمفهوم
الإسلامي، منع الإغراق ، مراقبة للشركات العملاقة وبالرغم من
أن هذا التدخل سيكون على عكس اتجاه التطورات العالمية
والاتجاه نحو تحرير التجارة ، ولكن سنبقى حقيقة هامة وهو أن
الدول تحكمها الضوابط وقيم الاقتصاد الإسلامي على الرغم من
بعد كثير من الدول الإسلامية عن هذه الضوابط .

أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية

د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف^(*)

المقدمة

الحمد لله الذي اكمل لنا ديننا وأتم علينا نعمته ورضي لنا الإسلام ديناً، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى والنبي المجتبي، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

فهذه مقدمة للبحث تتضمن الآتي:

أهمية البحث:

لا بد لكل باحث مدقق، وناقد منصف، أن يرى لعلماء المسلمين على مر العصور الجهد الكبير الذي بذلوه في تقرير قواعد كسب المال وبيان الحقوق المترتبة على تحققه وأوجه إنفاقها مما الله فيه من حق، ولعباده من نصيب، وذلك بما عني به فقهاءهم من النظر والبحث والتحصيص لاستخراج وتقرير تلك القواعد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومسيرة صحابته الكرام. ولأن كانت الدولة الإسلامية قد قامت على أسس ودعامات قوية، فإن الأساس المالي يعد سبباً رئيسياً في نهوض الحضارة الإسلامية وتطورها. ولأجل ذلك فإن الشرع الإسلامي قد خاطب رعاياه ببيان الحقوق المترتبة على امتلاكهم للأموال، ولوجب عليهم فريضة مالية شرعية من

(*) الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى - مكة المكرمة

فرائضه المالية^(١) يتقرب المسلم بآدائها شكراً لله على نعمة المال، ثم قياماً بحق الأمة فيها، ألا وهي الزكاة.

لذا كان إلزاماً على المسلمين معرفة الأساليب والقواعد التنظيمية التي تقوم عليها جباية تلك الأموال الزكوية وطرق إنفاقها تأدية لحق الله فيها وإيصالها لمستحقيها.

فإذا كان المهتمون بالبحث في جوانب الزكاة العديدة، الفقهية منها والاجتماعية والاقتصادية والمحاسبية والمالية قد توسعوا في ذلك بجزيئاتها المختلفة وأسهبوا فيها، فإن هناك نقاط عدة في موضوع الزكاة مازال المجال واسع للتعرض لها بصورة محددة وتناولها بشكل دقيق، وما هذا البحث إلا خطوة متواضعة يقوم بها الباحث لإبراز جزئية وجانب مميز من جوانب الفكر المالي للزكاة، لعلها تكون لبنة تضاف إلى ما سبقها من دراسات مالية متخصصة في هذا المجال.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إيضاح وإبراز الدور الذي تقوم به الدولة الإسلامية في سبيل جباية الزكاة وتحصيلها ومن ثم إنفاقها، وذلك من خلال عرض مفصل لذلك العمل الذي تقوم به تلك الجهة المناط بها أمر هذه المهمة وبيان لسلبياتها إن وجدت، وإيجابياتها إن تحققت، وبحث الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها معالجة أوجه القصور فيها وصولاً إلى النشاط المرغوب، والهدف الأمثل الذي يؤمل في تحقيقها له، والسعي لوصولها إليه.

الدراسات السابقة في مجال البحث:

لقد تعرضت العديد من الدراسات، والمؤلفات، والبحوث، والمقالات العلمية لموضوع الزكاة من جوانب وزوايا عدة، فمنها ما كان تناولاً شرعياً

(١) هناك فرائض مالية شرعية عدة فرضها الإسلام على رعاياه من المسلمين وغيرهم، كالزكاة والخراج والجزية والعشور.

محضاً، ومنها ما كان تناولاً من جانب اجتماعي، أو مالي، أو اقتصادي، أو محاسبي، وذلك بحسب تناول لكل مؤلف أو باحث أو درس لموضوع الزكاة من جهة تخصصه، إلا أنه ومن خلال الاطلاع على الكثير من تلك الدراسات المختلفة لموضوع الزكاة بشكل عام، وبجانبه المالي بشكل خاص، فإنني أرى أن الحاجة البحثية مازالت قائمة للاستفاضة في دراسة تلك الفريضة الشرعية ولاسيما من زوايتها المالية، رغم القوة العلمية والطرح المتميز للمواضيع التي تناولتها تلك الدراسات والبحوث السابقة، والتي استفدت كثيراً في هذا البحث من عرضها المالي المتميز لموضوع الزكاة.

خطة البحث:

للوصول إلى الهدف المبتغى من تناول هذا البحث، فإنه سيتم بمشية الله تعالى عرض جوانب هذا البحث من خلال الآتي:

تمهيد فقهي لموضوع الزكاة يتم فيه بإيجاز تعريف الزكاة وبيان حكمها والحكمة من مشروعيتها، وعلى من تجب، والأموال التي تجب فيها.

ثم يلي ذلك بشيء من التفصيل تناول الجانب المالي للزكاة من نواح عدة، فمن بيان اختصاص الدولة في تنظيم جباية وصرف الزكاة من خلال الجهاز الإداري المخول بذلك، والمسئولية الملقاة على عاتقها في تحقيق هذا الأمر، إلى بيان الدور الرقابي الذي تقوم به الدولة في مجال جباية الزكاة، ومن ثم إنفاقها في الجهات المحددة لها.

مختتماً البحث ببيان أهم النتائج التي توصل اليها، وذكر للتوصيات الهامة التي ينبغي العمل بها.

سائلاً للمولى جلت قدرته أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد

فقه الزكاة:

وستتناول هنا بعرض مجمل لأهم الجوانب المتعلقة بفقه الزكاة فيما يمكن اعتباره مدخلاً لازماً لتناول الجانب المالي لموضوع الزكاة وتطبيقاته. تعريف للزكاة:

للزكاة في اللغة: مصدر «زكا» الشيء إذا نما وزاد، فالزكاة هي النماء والزيادة والصلاح والطهارة والبركة^(١)، ومن ذلك قوله تعالى «فَدَأًفَلَحَ مَنْ زَكَاها»^(٢)، أي طهرها من الأخلاق الرديئة والرذيلة^(٣)، وكذا قوله سبحانه «فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا»^(٤)، أي ولداً أذكى وأصلح وأبر بولديه^(٥)، وجاء في المصباح المنير «للزراعة والأرض (تزكو) (تزكو) من باب قعد و(أزكى) بالألف مثله، وسمي القدر المخرج من المال (زكاة) لأنه سبب يرجي به الزكاء» أي النماء والزيادة^(٦).

الزكاة في الاصطلاح الفقهي: اختلفت تعريف الفقهاء حول المعنى الشرعي للزكاة وإن كانت جميعها تصب في معنى واحد، وإنما يعود الاختلاف فيها لاختلاف الأسلوب فقط، ومن تلك التعاريف ما ذكره الحنابلة

(١) معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، المجلد الثاني، مصر: دار المعارف،

١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص " ٣٩٦ " .

(٢) سورة الشمس، آية رقم " ٩ " .

(٣) أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، كتب حواشيه وضبطه حسين زهران،

المجلد الرابع، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م،

ص ٨١٦

(٤) سورة الكهف، آية رقم ٨١.

(٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص " ١٦٠ " .

(٦) أحمد المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الجزء الأول، مادة

"زكا"، ص " ٢٥٤ " .

من أن معناها «حق واجب في مال خالص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص»^(١)، وعرفها الشافعية بأنها «اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة»^(٢).

حكم الزكاة:

الزكاة أحد أركان الإسلام، وفريضة من فرائضه العظيمة، وهي حق الله المعلوم في مال المسلم، والتي يقوم دليل فرضيتها من كتاب الله سبحانه وتعالى حيث قرنها الباري جل وعلا بالصلاة في التين وثمانين موضعاً تأكيداً على أهميتها وكمال الاتصال بمعناها^(٣)، كقوله تعالى «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ»^(٤)، وقوله أيضاً «وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلْمَسَاكِينِ وَالْمَحْرُومِ»^(٥)، وقوله سبحانه «أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ»^(٦) وقوله تعالى «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»^(٧).

(١) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، المجلد الثالث، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ، ص ١٦٤.

(٢) أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب، الجزء الخامس، ص ٢٩١.

(٣) عبد الرحمن الحنبلي، حاشية الروض المربع، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص ١٦٢؛ عبد الله ناصح علوان، أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، الطبعة الثانية، القاهرة - بيروت - حلب: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، ص ٨، ٩.

(٤) سورة البقرة، آية رقم ١١٠.

(٥) سورة الماعز، آية رقم ٢٤ - ٢٥.

(٦) سورة البينة، آية رقم ٥.

(٧) سورة التوبة، آية رقم ١٠٣.

ومن أدلة السنة على وجوب الزكاة قوله صلى الله عليه وسلم «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»^(١)، وقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين سأله عن عمل يدخله الجنة ويبعده عن النار «لقد سألت عظيماً، وإنه ليسير على من يسره الله عليه: تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»^(٢)، والأحاديث الدالة على وجوبها كثيرة ولكن نكتفي بما ذكر لتمام المقصود وعدم الإطالة.

كما أجمع المسلمون على ركنيتها وفرضيتها بحيث أصبح أمرها معلوماً مقطوعاً به، يستغنى عن الاحتجاج له^(٣).

الحكمة من مشروعيتها:

أفهم الشرع أن زكاة المال قد فرضت طهرة للأموال، وعبودية للرب وتقرباً له، وذلك بإخراج ما فرضه الله فيها حقاً لعباده الذين أوجبها لهم^(٤) لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ قَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٥).

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الجزء الأول، كتاب الإيمان، الباب (٢)، إستانبول، دار الدعوة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٨.

(٢) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، كتاب الفتن، حديث رقم "٣٩٧٣"، إستانبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ١٣١٤.

(٣) عبد الرحمن الحبلي، حاشية الروض المربع، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص" ١٦٢ .

(٤) المرجع السابق، المجلد الثالث، ص" ١٦٢ .

(٥) سورة التوبة، آية رقم ٦٠

على من تجب الزكاة:

ذهب الفقهاء بإجماع إلى أن الزكاة تجب على من توفر في حقه شروط خمسة: الإسلام والحرية وملك النصاب ملكاً تاماً وأن يحول عليه الحول الهجري^(١)، ويشترط في النصاب أن يكون فاضلاً عن الحاجات للضرورة التي لا غنى للمرء عنها من طعام وملبس ومسكن ومركب وآلات حرفة^(٢).
الأموال التي تجب فيها الزكاة:

لم يحدد القرآن الكريم أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروطها، وتفصيل المقادير الواجبة في كل منها، بل ترك ذلك للسنة للقولية والعملية مفصلة لما أجمله القرآن، وموضحة لما أبهمه، ومخصصة لما عممه كذلك، فأوجب الإسلام الزكاة في الذهب والفضة والزرع والثمار وعروض التجارة والنعيم، والمعدن والركاز^(٣).

- (١) عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، قسم العبادات، كتاب الزكاة، الطبعة السادسة، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، ص ٥٦١ - ٥٦٧؛ عبد الرحمن الحنبلي، حاشية الروض المربع، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص ١٦٥ - ١٦٨؛ نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإغاثي والتوزيعي، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، ص ٢٩.
- (٢) السيد سابق، فقه السنة، المجلد الأول، جدة: مكتبة الخدمات الحديثة، مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر، ص ٤٠٤.
- (٣) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، ص ١٢٢، ١٢٣؛ السيد سابق، فقه السنة، مرجع سابق، المجلد الأول، ص ٤٠٨؛ عبد الرازق نوفل، فريضة الزكاة، القاهرة: الناشر الشعب، ص ٢٠ - ٢٢.

دور الدولة في تنظيم جباية وصرف الزكاة

مسئولية الدولة عن تولي شؤون الزكاة:

لقد تناول فقهاء المسلمون الزكاة على أنها فريضة ربانية ينبغي للدولة القيام بمسئوليتها جمعاً وتفريقاً، إذ أن من طبيعة الزكاة ووضعتها الشرعي أن تكون بنظام، وأن تدفع إلى بيت مال المسلمين أو من يتولى أمرهم^(١). والأئمة على تولي الدولة مسؤولية الزكاة جمعاً وتوزيعاً عديدة وظاهرة من القرآن الكريم، وسنة الرسول الكريم ﷺ للقولية والعملية، وسيرة الخلفاء الراشدين وفتاوى الصحابة رضوان الله عليهم.

الأئمة من القرآن الكريم: قوله تعالى «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»^(٢)، وقوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»^(٣)، والعاملين عليها: هم الأشخاص الموكلة إليهم من الدولة أمر جمع الزكاة وتحصيلها ومن ثم قسمتها على مستحقيها.

الأئمة من السنة المطهرة: فمن السنة القولية: قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن «إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا الصلاة فأخبرهم بأن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ

(١) فؤاد عبد الله العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ١٩.

(٢) سورة التوبة، آية رقم ١٠٣.

(٣) سورة التوبة، آية رقم ٦٠.

أسلوب جياة الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية

د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

منهم وتوق كرائم أموال للناس»^(١)، وقد استدل الإمام ابن حجر العسقلاني - رحمه الله - من قول الرسول ﷺ «تَوَخَّذْ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ» على أن الإمام هو من يتولى قبض للزكاة وصرفها بنفسه أو من ينوبه^(٢).

ومن المصنفة العملية: أنه كان من هدي للرسول ﷺ أن يبعث أمراءه وعماله على الصدقات إلى كل من وطأ الإسلام من البلدان جامعين للزكاة وموزعيها على مستحقيها وهم كثر^(٣)، ومنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وخالد ابن سعيد بن العاصي (على مراد وزبيد ومنجج)، ومعاذ بن جبل (على لليمن)، وأبي بن كعب، وعدي بن حاتم الطائي (على طيء وبني أسد)، والزيرقان بن بدر وقيس بن عاصم التميميان كل منهما في ناحية، كما كان من كتابه صلى الله عليه وسلم لأموال الصدقات الزبير بن العوام وجهم بن الصلت وحذيفة بن اليمان، وممن كان يحرص من الغلات في زمنه صلوات الله وسلامه عليه عبد الله بن رولحة (على يهود خيبر)، ثم جبار بن صخر عليهم بعد موت ابن رولحة، وكذا بعثه لأبو خثمة خارصاً^(٤).

الأئمة من سيرة الخلفاء الراشدين وفتوى الصحابة الكرام: ما رواه البخاري في صحيحه من رأي أبو بكر الصديق في قتال من منع الزكاة حين

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، الجزء الثاني، كتاب الزكاة، الباب (٤١)، ص ١٢٥.

(٢) أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، فتح الباري يشرح صحيح البخاري، الجزء الثالث، المكتبة السلفية، ١٣٨٠ هـ، ص ٣٦٠.

(٣) مروان قباي، " الزكاة في عهد النبي ﷺ"، مجلة الفكر الإسلامي، السنة الثالثة عشرة، العدد السادس، لبنان: مجلة شهرية إسلامية فكرية تصدر عن دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية، رمضان ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ٤٨.

(٤) علي بن محمد بن سعود الخزاعي، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصناعات والعمالات الشريفة، تحقيق إحسان عباس، = الطبعة الثانية، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩ م، ص ٥٤١-٥٤٣، ٥٥٠-٥٥٢، ٥٥٧.

توفي رسول الله ﷺ حيث قال «ورأى أبو بكر قتال من منع للزكاة، فقال عمر كيف نقاتل وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني لملأهم وأموالهم إلا بحقها، فقال أبو بكر والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله ﷺ »^(١).

وقد أفتى بعض صحابة رسول الله ﷺ كسعد بن أبي وقاص والمغيرة ابن شعبة وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري بصرف الزكاة المفروضة من الأموال للظاهرة إلى الإمام أو نائبه سواء أكان ذلك الإمام عدلاً أم غير ذلك^(٢).

ومن مجموع تلك الأدلة يتبين لنا أن جباية الزكاة وتحصيلها ومن ثم صرفها لمستحقيها هو من واجبات الدولة ومسؤولياتها التي تضطلع بها دعماً لبيت مال المسلمين للقيام بواجباته المتعلقة بمصلحة الأمة، ولذلك كان عليها أن تهئ وتنشئ جهازاً إدارياً منظماً يقوم على تنفيذ هذه الفريضة جمعاً وإنفاقاً ومراقبة^(٣).

أسباب إسناد شؤون الزكاة للدولة:

إن في إسناد الإسلام للدولة مهمة جمع لزكاة وتوزيعها وعدم ترك هذا الأمر موكل إلى ضمائر أصحاب الأموال ليقوموا بها بأنفسهم تحقيق لمصالح عدة من أهمها:

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، الجزء الثامن كتاب الاعتصام بالسنة، باب (٢٨)، ص ١٦٢، ١٦٣.

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب، مرجع سابق، الجزء السادس، ص ١٦٢.

(٣) حسين راتب يوسف ريان، الرقابة المالية في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ص ٥٧.

- ١- أن في ترك الأمر بأكمله لمن وجبت عليهم الزكاة قد يؤدي إلى أن يخل بعض ضعاف النفوس ممن وجبت عليهم الزكاة في أدائها لمستحقيها، فيتضرر الفقراء لذلك ولا ينالوا حقهم للمشروع من الزكاة.
 - ٢- عند تحقيق العدالة بصورة أعم وأشمل فيما لو قام الأفراد بأداء الزكاة بأنفسهم، إذ قد ينال فقير مالا يناله غيره من زكاة الأغنياء رغم اختلاف مستوى الحاجة فيما بينهم، ولذلك كان قيام الدولة بهذا الأمر أولى، فهي أعرف بالمستحقين لها ويقدر حاجاتهم ويمن أخذ منهم ولم يأخذ.
 - ٣- أن في قيام الدولة بأمر الزكاة حفظ لكرامة المستحقين للزكاة من الفقراء والمساكين والمستحقين ورعاية لمشاعرهم، وفي ذلك تحقيق لهدف أساسي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقه تكريماً للفرد للمسلم وإسعاده.
- تعد الزكاة مورداً مالياً هاماً ودائماً لبيت المال، ويتولى الدولة أمر جمعها وتحصيلها زيادة كبرى لموارده، مما يمكن الدولة من القيام بمهام جليلة وعظيمة عدة من جهات مصارفها في مصالح الأمة كالإنفاق على تجهيز وإعداد الجيوش للجهاد في سبيل الله ونشر رسالته ورد عدوان المعتدين على دولته^(١).

(١) عبد الله محمد الجبوري، "تولى الدولة شؤون الزكاة"، مجلة الرسالة الإسلامية، السنة الحادية والعشرون، العددان ٢١١، ٢١٢، العراق: مجلة شهرية فكرية إسلامية، =تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الجمهورية العراقية، جلد الأولى - جماد الثانية ١٤٠٨ هـ / كانون الثاني - شباط ١٩٨٨ م، ص ٣٢، ٣٣؛ محمد السعيد وهبة وآخرون، دراسة مقارنة في زكاة المال " الزكاة في الميزان"، الطبعة الأولى، جدة: مطبوعات قامة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ٣٢٩؛ محي الدين من، الزكاة فقهاً - أسرارها وعلاج مشكلة الفقر في الإسلام، الطبعة الثانية، دمشق، بيروت: دار القلم، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، ص ١٠١؛ علي البصري أحمد الشرفاء، الزكاة وأثرها في التأمين الاجتماعي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، طبع والنشر والتوزيع، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، ص ٣٩، ٣٨.

التفرقة في مسئولية الدولة بين الأموال الظاهرة والباطنة:

تكرنا فيما سبق أن مسئولية الدولة وواجباتها أن تقوم بتنظيم شؤون الزكاة تحصيلاً وإتفاقاً بما يحقق وصولها لمستحقيها، ولكن السؤال الذي ينبغي الإجابة عليه، هل تشمل تلك المسئولية الأموال الباطنة للزكاة، أم الظاهرة منها، أو كليهما معاً؟.

نجد أن الفقهاء قد قسموا الأموال التي تجب فيها الزكاة إلى قسمين اثنين:

أولاً: الأموال الظاهرة: وهي التي لا يمكن إخفاؤها عن جابي الزكاة، ويمكن لغير مالِكها معرفتها وإحصاؤها، وتشمل الثروة الحيوانية من إبل وبقر وغنم، والمحصولات الزراعية من ثمار وحبوب.

ثانياً: الأموال الباطنة: وهي التي يمكن إخفاؤها وعدم معرفتها من الآخرين، وتشمل الذهب والفضة والنقود وما في حكمها وعروض التجارة^(١).

وقد اتفق الفقهاء على أن لولي الأمر أن يلي جباية الأموال الظاهرة وتوزيعها بنفسه أو من ينوب عنه، وليس ذلك للأفراد حيث لا يجوز تركها لنمهم وتقديرهم الشخصي، أما الأموال الباطنة فقد اتفقوا على أن للإمام أن يتولى أخذها وتوزيعها، غير أنهم اختلفوا في مدى وجوب ذلك عليه ومدى إجباره للناس على دفعها^(٢).

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام لسלטانية والولايات الدينية، الطبعة الثالثة، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، ص "١١٣"؛ يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق <= المعاصر، الطبعة الأولى، جريدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م، ص ٢٥٠.

(٢) محمد وهبة وآخرون، دراسة مقارنة في زكاة المال، مرجع سابق، ص "٣٣٠"؛ يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية

د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

ولاية أمر للزكاة في هذا العصر:

يرى بعض علماء هذا العصر أن من شؤون الإمام أو الدولة للمسلمة، جمع الزكاة من كل الأموال، الظاهرة منها والباطنة، فالأموال الباطنة الآن هي جل الأموال النامية في هذا الزمن، فالمندخرات والودائع في المصارف يمكن للقاتمين على جهاز الزكاة معرفتها وتتبع أرصنتها في المصارف أو من خلال سجلات ودفاتر الشركات، وهذه أمور سهلة ولا صعوبة في محاسبة ملاكها، فضلاً عما يتم إعلانه عن ميزانية الشركات التي تنشر سنوياً، إضافة للإقرارات التي يقدمها التجار إلى الجهات المختصة مما يجعل مسألة تقييم عروض التجارة ميسراً، أما دخل المباني فهو كذلك من الأموال الظاهرة لأن للمباني لا تقام أساساً إلا بتصاريح من جهات حكومية، وكذا يتحدد إيجارها عن طريق جهات رسمية يمكن للدولة عمل حصر لتلك المباني والعوائد للمتحققة لها^(١).

فلو ترك الأخذ من تلك الأموال التي كانت تعد باطنة (قطاع المال والتجارة والصناعة) - وهي من أهم قطاعات الاستثمار في الوقت الراهن - وفي دول كدول الخليج العربي مثلاً، فماذا يتحقق لجهاز الزكاة ومؤسساته لو قصر وعاء الزكاة على الأموال الظاهرة فقط من الأنعام (الإبل والبقر والغنم) أو من الزروع والثمار، إذ لا تمثل تلك الأموال ثروة تذكر ولا يتحقق منها حصيلة مالية يمكن لإدارة الزكاة استيفائها وتحصيلها وصرفها في مصارفها الشرعية مما يفوت على المجتمع تنسيق الأهداف الاجتماعية

(١) أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ص "٥٧١"؛ يوسف القرضاوي، لكي تتجع مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص "٢٦".

والاقتصادية والمالية التي تستهدف الزكاة كتنظيم اجتماعي ومالي^(١).

وإذا نظرنا إلى المملكة العربية السعودية كأول بلد إسلامي في عالم اليوم بدأت ومضت في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عموماً والزكاة على وجه الخصوص، نجد قد عملت على جباية الأموال الظاهرة من الموائش والزروع دون الباطنة منها، وذلك من خلال اللائحة التنفيذية لنظام الزكاة الصادر عام ١٣٧٠هـ، ثم عادت وتدرجت في استيفاء الزكاة من الأموال التي كانت تعد باطنة من النقد وعروض التجارة بنسب معينة إلى صكور المرسوم الملكي رقم م/٤٠ في ١٤٠٥/٧/٢هـ، والقاضي بجباية الزكاة كاملة من جميع المؤسسات والأفراد والشركات^(٢).

ولكن هل يعني هذا أن جميع الأموال الباطنة سيمن حصرها وأخذ زكاتها من قبل الجهات المعنية بجباية الزكاة؟ فيجاب على ذلك بأنه لو فرض وجود بقية منها لم يتمكن من حصره، فلا مانع من إسناد وإخراج زكاتها لأربابها ومعها زكاة الفطر مراعاة من الدولة للأحاسيس الاجتماعية المعينة التي يود للممول للزكاة القيام بها بنفسه تلبية لحق الله أولاً ثم حق المجتمع^(٣).

(١) شوقي إسماعيل شحاتة، التطبيق المعاصر للزكاة، الطبعة الأولى، جدة: دار الشروق، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م، ص "٢٢، ٢١"؛ يوسف القرضاوي، لكي تتجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص "٣١".

(٢) محمد هاشم قلمبان، محاسبة الزكاة في الشريعة والتطبيق في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، جدة: دار الخلود للنشر والتوزيع، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م، ص "٢٢١"؛ أحمد علي عبد الله، دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الأموال الزكوية، "من بحوث المؤتمر الثالث للزكاة"، كوالالمبور: في الفترة من ١٢ - ١٥ شوال ١٤١٠ هـ - ٧ - ١٠ مايو ١٩٩٠ م، جدة: نشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، ص "١٧٧".

(٣) أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص "٥٧٢".

أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية

د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جهاز إدارة الزكاة واختصاصاته:

نصل من خلال الإجماع الذي اتفق عليه الفقهاء من أئمة الدولة الإسلامية وتولي حكوماتها جباية وتحصيل للزكاة وتوزيعها على المستحقين لها، إلى بيان تقسيم ذلك للجهاز المسئول عن تلك المهمة في عصرنا الحاضر واختصاصات كل منهما:

أولاً: إدارة تحصيل الزكاة واختصاصاتها: وهي الإدارة التي تتولى مهام وإجراءات حصر المكلفين والكشف عنهم، وربط الزكاة عليهم بحسب أموالهم ومقدار ما يجب عليهم، ورصد ذلك وجمعه من أهل، والقيام على حفظه بعد جمعه إلى حين تسلم إدارة صرف الزكاة لتلك المبالغ وتوزيعها، وكذا تلقي القرارات والبيانات من المكلفين بدفعها وفحصها ودراستها واعتمادها أو تعديلها، وإرسال القائمين على تحصيلها من السعاة والجباة إلى المكلفين وجمعها، وعمل هؤلاء المحصلين عمل ضريبي ومهمتهم أشبه ما تكون بمهمة مأموري الضرائب، إلا أن اختصاصاتهم أكبر وأوسع مجالاً من إدارات الضرائب الحديثة، إذ لا يقتصر فرض الزكاة وتحصيلها على النقود وحدها، وإنما يشمل نشاط تلك الإدارة في تحصيل الزكاة أموالاً أخرى كالحيوب والماشية والمعدن، ولهذا ينبغي أن ينشأ قسم خاص لكل نوع من هذه الأموال يشرف هذا الجهاز على كافة شؤونها كالتالي:

- ١- قسم للمعادن والركاز: ويجب فيه ٢٠%.
- ٢- قسم للزروع والثمار: ولا يشترط فيها الحول ويجب فيها العشر أو نصفه أي ١٠% أو ٥%.
- ٣- قسم الماشية: من الإبل والبقر والغنم ولها حساب خاص ولا يشترط فيها الحول.

٤- قسم النقود وأموال التجارة: ويشترط فيها الحول ويجب فيها ربع العشر أي ٢,٥%^(١).

ولو تتبعنا كيفية قياس الأموال التي تفرض عليها الضرائب في النظم المالية الحديثة لوجدنا أنها تتم عن طريق ثلاثة أمور:

١- أسلوب العلامات الخارجية: وذلك عن طريق بعض العلامات والقرائن كمنزول الممول وميلاته وغيرها.

٢- أسلوب القياس المباشر: وهي طريقة دقيقة لقياس أموال الفرد عن طريق الإقرار المقدم من الممول، أو بتحقيق الإدارة المالية.

٣- التقدير الجزاف: وهو أسلوب تقريبي يقوم على القرائن بدلاً من الأساس الحقيقي القائم على تحريات الإدارة، أو إقرار الممول.

أما الطرق المتبعة في تقدير الزكاة في الإسلام فهي:

١- طريقة الإقرار: حيث يبين دافع للزكاة ما لديه، وهي أفضل الطرق المتبعة في تقدير الدخل، حيث تعطي صورة حقيقية عن مركز الممول وبدرجة كبيرة، لاسيما إذا كان الوزن الديني أدى دافع الزكاة قوياً.

٢- طريقة الخرص: وهي الطريقة المستعملة في تقدير زكاة الثمار كالعنب والرطب^(٢).

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص "٥٨١"؛ محمد وهبة وآخرون، دراسة مقارنة في زكاة المال، مرجع سابق، ص "٢٧٧، ٢٧٨"؛ فؤاد السيد المليجي وآخرون، محاسبة الزكاة، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٤١هـ/ ١٩٩٧م، ص "٣٧٣"؛ زكريا محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية "دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م، ص ٤٥٠.

(٢) فؤاد العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، مرجع سابق، ص "٨٢، ٨٣".

ثانياً: إدارة توزيع الزكاة واختصاصاتها: وتأتي مهمتها لاحقة لدور إدارة الزكاة في جباية الأموال، وعمل هذه الإدارة أقرب ما يكون إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو إدارات ومصالح الضمان الاجتماعي في العصر الحديث، ويقع عليها عبء اختيار أفضل الأساليب والطرق لمعرفة المستحقين للزكاة وحصرهم والتأكد من أحقيتهم لتلك المبالغ، ودراسة أحوالهم لتحديد مقدار احتياجهم ومبلغ كفايتهم حتى تحقق للمستحقين لها المستوى المعيشي الكريم ولتلاق بهم^(١)، ويجب أن يكون لهذه الإدارة فروع في أنحاء الدولة، وأن تنقسم إدارتها إلى عدة أقسام هي:

١- قسم للفقراء والمساكين: وهم من العاجزين عن العمل كالشيوخ الهرمين والأرامل واليتامى والمصابين أثناء العمل، وكذا العجزة من المرضى وذوي العاهات والضعف العقلي من المجانين ونحوهم، وينفق عليهم شرط أن يحقق عدم غناهم بمال موروث أو غيره، وصنف من ذي الدخول للعاصرة عن كفايتهم وهم الذين يتكسبون، ولكن كسبهم لا يكفيهم، لأسباب عدة ككثرة أفراد الأسرة أو ارتفاع الأسعار أو قلة أجورهم، ينفق عليهم أيضاً بما يسد حاجاتهم.

٢- قسم للغارمين: وهم من يتعرض للمصائب والكوارث، ومن استدان لنفسه في غير ما حرم الله سبحانه وتعالى، والغارمين لإصلاح ذات البين ونحو ذلك.

٣- قسم لإبن السبيل: وينفق من خلاله على المهاجرين والمشردين وطلبة العلم المبتعثين إلى بلاد أخرى في خدمة الإسلام أو الحصول

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص "٥٨٢"؛ زكريا محمد يوسي، المالية العامة الإسلامية، مرجع سابق، ص "٤٥٠"؛ فؤاد المليجي وآخرون، محاسبة الزكاة، مرجع سابق، ص "٢٧٨".

على العلم النافع، والإنفاق على المضطهدين واللاجئين الفارين من دار الظلم أو الكفر أو الطغيان.

٤- قسم في سبيل الله: ويصرف منه على هيئات الدعوة الإسلامية ونشر الإسلام في مختلف أصقاع الأرض، والإنفاق على الجهات العاملة على رفعة لواء الإسلام وتحرير بلاده من سلطان الكفر^(١).

أهمية الجمع بين إدارتي التحصيل والتوزيع في جهاز واحد: إذا كانت الزكاة من الإيرادات التي حددت لها مصارف معينة، فإن هذا يعني قيام ميزانية مستقلة لها عن الميزانية العامة للدولة، مما ينبغي معه ضرورة الجمع بين إدارة تحصيل الزكاة وإدارة الضمان الاجتماعي التي تتولى توزيع هذه الحصيلة على مستحقيها في جهاز إداري ومالي واحد ينقسم إلى إدارتين اثنتين كما ذكر سابقاً.

ولذا نجد في الربط بين تلك الإدارتين معاً في جهاز واحد ما يحقق نفعاً وزخماً معنوياً كبيراً لقيام هذا الجهاز بأعماله على أكمل وجه، وذلك من خلال الثقة التي اكتسبها من معطي الزكاة أو أخذها على حد سواء، على اعتبار أن تلك الأموال تذهب لأيدٍ أمينة ينفق منها على مستحقيها دون مساس بحصيلتها^(٢).

ولعله أن تعمل الدولة الإسلامية التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في جباية وتوزيع الزكاة، على توحيد أقسامها ضمن جهاز واحد يتبع جهة واحدة، فنجد على سبيل المثال أن دولة السودان قد استطاعت توحيد الجهاز الإداري للزكاة لديها وجعلت من مهامه الجباية والصرف والاستثمار في أموال الزكاة، إلا أنها لم تستطع توحيد تبعية هذا الجهاز لجهة محددة، في

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٥٨٢، ٥٨٣؛ محمد وهبة وآخرون، دراسة مقارنة في زكاة المال، مرجع سابق، ص ٢٧٩، ٢٧٨.

(٢) محمد وهبة وآخرون، دراسة مقارنة في زكاة المال، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

حين نرى أن الزكاة في المملكة العربية السعودية تتعدد تبعيتها في الجباية والتوزيع لأكثر من جهة، حيث تتولى المحافظات والمراكز الجباية والتوزيع في الزروع والثمار والأنعام، وتتولى مصلحة الزكاة والدخل بوزارة المالية جباية الزكاة لعروض التجارة، أما صرفها فتتولاها مصلحة الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية^(١).

القائمون على جباية وتوزيع الزكاة: وهم المسمون في كتاب الله عز وجل بالعاملين عليها، ممن يبعثهم الإمام أو من ينوبه لأخذ الزكاة من أربابها وجمعها وحفظها ونقلها، وتختلف أعمالهم بحسب ما يكلف به كل منهم، فمنهم السعاة الذين يجوبون الزكاة، والكتبة الذين يكتبون ما يعطيهم إياه أرباب الأموال ويكتبون لهم براءة بالأداء، ومنهم الحاشر الذي يجمع نوي الأموال، والحارس أو الجندي الذي يقوم بحماية الأموال، والحاسب والكيال والوزان والعداد والموزع، وهم الذين يقومون بضبط وإردتها ومصروفاتها، وغير ذلك من الموظفين الذين يحتاج إليهم للعمل في هذا الجهاز، وإن كان أشهرهم عملاً من يرسل إلى البلاد لجباية الزكاة والباقيون أعوان له^(٢).

الهدف من تحديد مصرف للعاملين عليها: وقد هدف الإسلام من تحديد مصرف العاملين عليها لأمرين اثنين:

١- أن تكون للزكاة حصيلة قائمة: وبذلك يكون الإنفاق على القائمين بأمر الزكاة من حصيلتها، حيث يتمتعون عن أخذها من أرباب المال، مما

(١) أحمد عبد الله، دراسة مقارنة لنظم الزكاة، مرجع سابق، ص ١٨٦.

(٢) محمد عبد القادر أبو فارس، إنفاق الزكاة في المصالح العامة، الطبعة الأولى، الأردن: دار الفرقان للنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٢٥؛ إبراهيم فؤاد أحمد علي، الإنفاق العام في الإسلام، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ / ١٩٧٣م، ص ٦٩؛ محمود علي أحمد، بحث مقارن في الزكاة، مصر: دار الهدى للطباعة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، ص ١٤١؛ شوقي إسماعيل شحاتة، محاسبة زكاة المال علماء وعملاً، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٠م، ص ٢٠٦.

يؤدي إلى القضاء على الأهواء والمحاباة في جباية الزكاة لمن يدفع لهم أكثر، فيتحقق العدل والمساواة، ولكي لا يحمل الممول الخاضع لفريضة الزكاة سوى الفريضة دون إضافة نفقات التحصيل.

٢- أن الزكاة وظيفة للدولة الإسلامية: فأمرها موكل للدولة لا للأفراد، وهي من وظائفها الأساسية التي تشرف عليها وتدير أمورها، ولأجل ذلك فإنه ينبغي أن تكون لها ميزانية خاصة بها، ينفق منها على رواتب العاملين بها^(١).

الشروط فيمن يتولى جباية الزكاة وتوزيعها: ينبغي للجهاز العامل على جباية الزكاة وتوزيعها أن يعمل جاهداً على حسن الاختيار للعاملين في جهازه، ولذا اشترط كثير من الفقهاء للعاملين عليها شروط من أهمها:

١- أن يكون مسلماً: فجباية الزكاة ولاية على المسلمين يشترط فيها الإسلام، ولذا وجب أن يكون العامل عليها من المسلمين.

٢- الحرية: فلا يستعمل عليها عبد^(٢).

٣- العدالة: فلا يستعمل عليها فاسق، بحيث يكون الجابي والمفرق عدلين لا يخالفان فيما طلب منهما فيما ولي كل منهما فيه.

٤- أن يكون بالغاً عاقلاً وقوياً أميناً عفيفاً: فالجابي للزكاة مؤتمن على أموال المسلمين، يجب أن يتصف بالقوة والأمانة، وعند المفاضلة بين القوة والأمانة في الوظائف والأعمال، فإنه يفضل أهل القوة لما يتعلق بشؤون الجهاد ونحوها، في حين يرجح أهل الأمانة في شؤون المال.

(١) محمد السعيد وهبه، دراسة مقارنة في زكاة المال، مرجع سابق، ص "٢٧٦"؛ عوف محمد الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، ١٩٩٧ م، ص "١٢٩".

(٢) محمود أبو السعود، فقه الزكاة المعاصر، الطبعة الثانية، الكويت: دار القلم، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ص "١٦٢".

٥- الإمام بأحكام الزكاة: بحيث يعرف ممن تؤخذ ومقدار ما يؤخذ ولمن تعطى وغير ذلك^(١).

وذلك نجد أن الإمام أبو يوسف قد نصح أمير المؤمنين هارون الرشيد في كتابه الخراج بحسن اختيار العاملين على الصدقات بقوله «فمر - يا أمير المؤمنين - باختيار رجل ثقة، أمين عفيف ناصح، مأمون عليك وعلى رعيته»، فوله جميع صدقات البلدان، ومُرّه فليوجه فيها قوماً يرتضيههم ويسأل عن مذاهبهم وطرائقهم وأماناتهم، يجمعون إليه صدقات البلدان..... وإنما ينبغي أن يتخير للصدقة أهل العفاف والصلاح^(٢).

التوجيهات الإدارية بحسن الجباية والتوزيع: كان رسول الله ﷺ يوصي الجباة والمصدقين بوصايا عدة تكل على تكوين منهج إداري رائع لما يجب أن يكون عليه العاملون في الجهاز الإداري لجباية وتوزيع الزكاة، فقد أوصى صلوات الله وسلامه عليه عاملها بالرفق والاعتدال والأمانة والعدل والإنصاف لمن تجبى منهم تلك الأموال الزكوية أو على من تتفق عليهم^(٣).

(١) محمد عقله، أحكام الزكاة والصدقة، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٢٠٢؛ يوسف القرضاوي، لكي تتجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٧؛ محمد وهبه، دراسة مقارنة في زكاة المال، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

(٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، كتاب الخراج، تحقيق محمد البنا، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، ص ١٧٦.

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، فتاوى الزكاة، أ.هـ. ورتبه أبو أنس أبو لوز، الطبعة الأولى، الرياض: دار الوطن، ١٤١٧هـ، ص ١١٩؛ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٥٩٢؛ فالج حسين، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، الأردن: نشر الجامعة الأردنية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص ١٣٢.

وقد ذكر ابن زنجويه في كتابه الأموال^(١)، فضل للعامل على الصدقة جبالية وتوزيعاً في قول رسول الله ﷺ «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته»^(٢)، كما أن من الوصايا لجبالية للزكاة للدعاء للمتصدقين لقوله تعالى «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ»^(٣)، ولدعائه عليه الصلاة والسلام لمن أتى إليه بزكاة ماله، فعن عبد الله بن أبي أوفى: أن رسول الله ﷺ كان إذا أتاه قوم بصدقة قال: «اللهم صل عليهم» وأن أبي أتاه بصدقة فقال: «للهم صل على آل أبي أوفى»^(٤).

مقدار أجر العاملين في جهاز الزكاة: يعد العامل في جهاز الزكاة موظفاً يعطى ما يكافئ وظيفته من أجر دون وكس أو شطط، وهؤلاء يعطون أجورهم من السهم المخصص لهم بحيث ينال كل فرد أجرة مثله من العمال الموظفين في الإدارات والمصالح الأخرى، فإن لم يكف سهمهم عن أجرهم أكمل لهم من متوفر الأسهم الأخرى، أو من بيت المال من المصالح الأخرى، وإن زاد سهمهم عن أجرهم رد إلى أبواب المصارف الأخرى^(٥).

(١) حميد بن زنجويه، كتاب الأموال، تحقيق شاكراً فياض، الطبعة الأولى، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، ص ٨٧٥.

(٢) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، الجزء الثالث، كتاب الزكاة، الباب ١٨، حديث رقم ٦٤٥، استانبول: دار الدعوة، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص ٣٧.

(٣) سورة التوبة، آية رقم ١٠٣.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، الجزء الخامس، كتاب المغازي، الباب (٣٥)، ص ٦٥.

(٥) عبد الكريم صادق بركات وآخرون، الاقتصاد المالي الإسلامي "دراسة مقارنة بالنظم الوضعية"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤ م، ص ٥٠١؛ بدوي عبد السلطيف عوض، النظام المالي الإسلامي المقارن، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م، ص ١١٢؛ عبد الله جعان السعدي، سياسة المال في =

وقد قرر أهل العلم أن العامل على الزكاة يعطى الأجر من الزكاة ولو كان غنياً، جزاء العمل الذي قام به وهو مرتب الوظيفة، إذ أنه قد أفرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين فيستحق الأجر لذلك نظير جهده الذي بذله كالقضاة وغيرهم لا من باب الحاجة الذي نصيبه وسداها^(١).

أما ما يتعلق بمقدار الأجر الذي يعطاه عامل الزكاة فيتجانبه رأيان: الأول: أن يعطى العامل ثمن حصيلته الزكاة التي يقوم بجبايتها في السنة.

الثاني: أن يعطى العامل بقدر عمله سواء أكان خبيراً أو مستشاراً لشؤون الزكاة أو كان قائماً بأعمال التوعية والتفسير والبحث أو الجباية والتحصيل، أو بالتوزيع والصرف، أو كان عمله متعلقاً بالشؤون المالية والمحاسبة والإدارية والبحث الاجتماعي، وفي هذه الحالة فإن للدولة الخيار بين أن تقوم باستئجار العامل لذلك إجارة صحيحة على عمل معلوم وبأجر معلوم ولعدة معلومة، أو أن يجعل له جعلاً معلوماً على عمله فإن فعله استحق الجعل^(٢).

ولو نظرنا إلى العاملين اليوم في الجهاز الإداري للزكاة لوجدنا أنهم يماثلون غيرهم من الموظفين للحكوميين في بقية القطاعات من حيث شروط التوظيف والرواتب والبدلات ومعاشات التقاعد، فهم أجراء في ذلك، ولكن

=الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومقارنتها بالأنظمة الحديثة، الدوحة: مكتبة المدارس، ص " ١٧٢".

(١) عبد الله بن محمد الطيار، الزكاة وتطبيقاً المعاصرة، الطبعة الثالثة، الرياض: دار الوطن، ١٤١٥هـ، ص "١١٧"؛ حسن أيوب، الزكاة في الإسلام، الطبعة الثالثة، الكويت: دار القلم، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص "١٠٦"؛ علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، ١٩٨٠م، ص "٣٥٨".

(٢) إبراهيم فؤاد أحمد علي، الموارد المالية في الإسلام، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م، ص ١٢٣؛ عبد الحسائي السنواري، النظام المالي في الإسلام، القاهرة: دار النهضة العربية، ص "١٠١"؛ عثمان حسين عبد الله، الزكاة "الضمان" الجماعي الإسلامي، الطبعة الأولى، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ص "٢٤٢".

ينبغي على الدولة عدم الإقراط أو التفريط في حجم التوظيف في ذلك الجهاز مما لا يمكن من تحصيل الزكاة أو توزيعها بالأسلوب السليم^(١).

وعلى الدولة التي تقوم بجباية الزكاة وتوزيعها من خلال أجهزة أو هيئات خاصة لديها، وتقوم بصرف مبالغ مقطوعة - جعل - للعاملين في تلك الجهات، أن تراعي الوضع الاقتصادي الذي يعيشه هؤلاء العاملون لذلك الجهاز في دولهم من حيث تكاليف المعيشة المختلفة حين تقدير ذلك المبلغ المقطوع، مع مراعاة اختلاف مقدار ذلك المبلغ من دولة لأخرى باختلاف مستويات المعيشة فيها.

سبب استحقاقهم من مال الزكاة: لقد حرص الإسلام على إعطاء العامل على الزكاة نصيبه منها، تطهيراً لنفسه من الطمع فيها، أو أن تستشرف نفسه إلى أموال المزكين، وإلى أن يجتهد في عمله ويخلص له، مما يجعله منصرفاً بالكلية إلى تأدية عمله على خير وجه، وأن يكون حريصاً على جمع تلك الأموال الزكوية وحفظها وحمايتها ليتم إنفاقها في أوجهها المحددة لها مما يحقق تنمية شاملة في المجتمع المسلم^(٢).

(١) أبو الأعلى المودودي، فتاوى الزكاة، الطبعة الأولى، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٦٨، ٦٩.

(٢) عوف محمد الكفراوي، المالية العامة في الإسلام (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ١٩٩٧م، ص " ١٥٥ "؛ مصطفى علي إبراهيم، دور الزكاة في تنمية المجتمع، الطبعة الأولى، المنصورة: دار اليقين للنشر والتوزيع، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، ص " ١٠١ ".

دور الدولة الرقابي في جباية وصرف الزكاة

رقابة الدولة على جباية الزكاة وموزعيها:

ينبغي على عامل الزكاة الذي تختاره الدولة لجبايتها أو إنفاقها على مستحقيها ممن ذكرهم الله عز وجل في كتابه الكريم، أن يجمعها من حيث أمر، ويضعها حيث يجب أن توضع في المصارف التي حددها الباري سبحانه، فلا يحق للعامل عليها أن يستغل وظيفته تلك التي ولي عليها لنفسه أو لمن يحب^(١).

وقد جاءت السنة المطهرة بالنهاي أو التوعد لمن يحيد على المنهج السليم في جباية الزكاة أو إنفاقها، فبينت للعاملين عليها ما يحل لهم وما لا يحل من أموالها، وما ينبغي لهم مراعاته عند أخذها من مموليها سواء في نوعية المال من حيث الرداءة والحسن، أو من حيث عدم الإجحاف بهم وتحميلهم. لا يطبقون من دفع الزكاة أو الانتقال إلى مقر الممول لدفعها، كما كفلت لدافعيها حق التظلم لدى الدولة ضد جبايتها إذا أجحفوا في حقهم، ناهية الجباة عن استدراج الناس أو إجبارهم على الحلف لتأكيد الأوعية المفروضة عليها الزكاة، داعية إلى الرفق بالممولين والتيسير عليهم.

الرقابية على تصرفات عمال الزكاة: كما أنه لا يجوز للموظف العامل على جباية الزكاة أن يكتم منها شيئاً ولو كان يسيراً، فإنه أيضاً لا يجوز له أن يقبل لنفسه عطاء يبيذه له أرباب الأموال الذين يؤدون الزكاة ولو على سبيل الهدية، فهو قد أخذ أجرته المستحقة له والتي تكفيه من الدولة، فلا يحل له أن يأخذ شيئاً زائداً عنها من دفعي الزكاة ولو باسم الهدية، إذ أن في ذلك أكل لأموال الناس بالباطل، ونزيرة للتهاون مع أرباب المال على حساب

(١) حسين ريان، الرقابة المالية، مرجع سابق، ص " ٦٥ "، يوسف القرضاوي، فقه الزكاة،

مرجع سابق، الجزء الثاني، ص " ٥٩٠ ".

الفقراء والمستحقين لها وظلم لهم، بل ينبغي حتى عدم النزول في ضيافتهم حتى لا يضع نفسه في مواضع اللتهم والريب والشكوك ومن فعل فلا يلومن من أساء به للظن^(١).

وقد ورد عن الرسول ﷺ أنه قال: «هدايا العمال غلول»^(٢)، والله سبحانه وتعالى يقول «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣)، أي عقوبة له أنه يحمل ما غله ويأتي به حتى يتمنى التخلص منه^(٤).

وفي قصة ابن اللثبية حينما استعمله رسول الله ﷺ على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا لي، أهدي لي، فغضب للنبي ﷺ وقام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ما بال عامل أبغضه فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي، أفلا قعد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا، والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة جملة على عنقه، بغير له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيمر»^(٥).

وفي عصرنا الحاضر حيث تفرض الحكومة لعمال الزكاة رواتب شهرية كغيرهم من الموظفين، فإنه لا يحل لهم أن يخفوا شيئاً من الزكوات،

(١) مصطفى إبراهيم، دور الزكاة في تنمية المجتمع، مرجع سابق، ص ١٠١؛ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٥٩١، ٥٩٢؛ حسن العزباوي، الموارد المالية الإسلامية والضرائب المعاصرة مع أحكام وتطبيقات الزكاة والضرائب بالملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م، ص ٦٦.

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، الجزء الخامس، استنبول: دار الدعوة، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١، ص ٤٢٤.

(٣) سورة آل عمران، آية رقم ١٦١.

(٤) عبد الله الجبرين، فتاوى الزكاة، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٥) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، الجزء الخامس، باب تحريم هدايا العمال، حديث رقم (١٨٣٢)، استنبول: دار الدعوة، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص ١٤٦٣.

بل هم في حكم الوكلاء يدخلونها لبيت المال، أما لو كان أجرهم من الزكاة، فإنه ينبغي عليهم أن يأخذوا فقط قدر ما يستحقونه من إعاشتهم بلا ظلم عليهم ولا على من ولاهم^(١).

الرقابة على نوعية المال المزكى: إذ يجب على عامل الزكاة أن لا يأخذ من المال إلا أوسطه، فلا يجوز له أن يأخذ الجيد فيض بصاحب المال، ولا يأخذ الرديء فيضر بالمستحقين من الفقراء والمساكين^(٢)، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن «فإذا فعلوا الصلاة فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أموالهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس»^(٣).

الرقابة على شؤون الممولين والرفق بهم: لقد حرص الإسلام على حقوق الممولين ولم يهملها رغم حرصه على عدم التفريط بشيء من حقوق الفقراء والمساكين من الزكاة، ومن ذلك عدم الإجحاف بالمولين وتحميلهم ما لا يطيقون، إذ يقول المصطفى ﷺ في وصيته لمن كان يرسلهم لخرص الثمار، حيث كان يأمرهم بالتخفيف في الخرص «إذا خرصتم فجنوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو تجنوا الثلث فدعوا الربع»^(٤).

ومن أساليب التخفيف والرفق بالمولين عدم تكليفهم بالحضور إلى مقر عمال الزكاة، بل عليهم هم الذهاب إلى أماكن تواجد الأموال المزكاة، وفي

(١) عبد الله الجبرين، فتاوى الزكاة، مرجع سابق، ص " ١٢٠ " .

(٢) حسين ريان، الرقابة المالية، مرجع سابق، ص " ٦٨ " .

(٣) سبق ترجمته، ص " ١٢ " .

(٤) سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبو داود، الجزء الثامن، كتاب الزكاة، باب في

الخرص، حديث رقم (١٦٠٥)، استنبول: دار اندعوة، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م، ص " ٢٥٨ "

- ٢٦٠ -

ذلك يقول الرسول ﷺ «لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم»^(١).

كما كفل الإسلام لعائلة وعدم الظلم في جباية الزكاة لكافة الأطراف، ويتضح ذلك عندما جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن ناساً من المصدقين يتوّننا فيظلمونا، فقال: «أرضوا مصدقكم»^(٢)، وفي وصاياه صلى الله عليه وسلم لعمال الزكاة حينما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن فقال ضمن ما قال «فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»^(٣)، وقوله صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الذي رواه أنس بن مالك «للمعتدي المتعدي في الصدقة كمنعها»^(٤).

ومن الرفق بالممولين والعناية بهم والتمييز عليهم، النهي عن استدراج الناس أو إجبارهم على الحلف لتأكيد الأوعية المفروض عليها الزكاة، فالجاني ليس مسؤولاً أو يطلب منه الاستقضاء عن ما لم يعلن به الممول أو يقر به، أو يكون ظاهراً، إذ الممول وحده يتحمل مسؤولية إقراره أمام الله سبحانه وتعالى، ما لم يجد عامل الزكاة ما يثبت قطعاً عدم صحة ما ادعاه الممول من أن يكون له مال يبلغ للنصاب^(٥).

(١) المرجع السابق، الجزء الثامن، كتاب الزكاة، باب أين تصدق الأموال، حديث رقم (١٥٩١)، ص "٢٥٠".

(٢) مسلم، صحيح مسلم، الجزء الرابع، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب إرضاء السعاة، حديث رقم (٩٨٩)، ص "٦٨٦، ٦٨٥".

(٣) البخاري، صحيح البخاري، الجزء الثاني، مرجع سابق، كتاب الزكاة، الباب (٦٣)، أخذ الصدقة من الأغنياء، ص "٩٣٦".

(٤) أبو داود، سنن أبو داود، الجزء الثامن، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، حديث رقم (١٥٨٥)، ص "٢٤٣، ٢٤٤".

(٥) حسين ريان، الرقابة المالية، مرجع سابق، ص "٧٤".

رقابة الدولة على نفقات تحصيل الزكاة وصرفها والاقتصاد فيها:

فلا بد أن تكون تكاليف جباية الزكاة ونفقات صرفها منخفضة إلى أقل حد ممكن، وأن تكون متناسبة مع القدر المحصل منها، كي لا يكون فرضها ووجودها أمر غير منتج من الناحية المالية.

وبهذا نصح أبو يوسف أمير المؤمنين هارون الرشيد حيث قال «فإذا وليتها - أي للزكاة - رجلاً، وجه من قبله من يوثق بدينه وأمانته، وأجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى، ولا تجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة»^(١).

ومن حسن الإدارة لجهاز إدارة الزكاة أن يتمتع بعملية التبسيط والاقتصاد في النفقات الإدارية لجباية الزكاة أو أنفاقها، مما يعني البعد عن كل مظاهر للشكليات والإغراق فيها والتخفيف من كل ما من شأنه زيادة النفقات، بحيث يمكن الوصول للمقصود بأقصر الطرق وأقل التكاليف^(٢).

ويمكن العمل على تحقيق هذا الأمر بالطرق الآتية:

١- تحديث الأنظمة المكتبية واستخدام الحاسبات الآلية في سبيل تخفيض الرسوم^(٣).

٢- الاستعانة بالموظفين واللجان الفرعية من نفس أهل المدن والقرى التي تجمع منها الزكوات للقيام بتلك المهمة، بدلاً من المغتربين الذين يكلفون مؤسسة الزكاة رواتب كبيرة لتغطية النفقات المترتبة على تنقلهم وسكنهم ومعيشتهم، فأهل المدن والقرى يسكنون في بيوتهم ويعيشون مع أسرهم مما يجعلهم يرضون برواتب أقل من غيرهم من خارج منطقتهم.

(١) أبو يوسف، كتاب الخراج، مرجع سابق، ص " ١٧٦ " .

(٢) يوسف القرضاوي، لكي تتجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص " ٣٨ " .

(٣) فؤاد العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، مرجع سابق، ص " ٦٠ " .

٣- قبول المتطوعين من غير موظفي مؤسسة الزكاة للعمل في جباية وتقسيم الزكاة، ممن يحتسبون في عملهم ذلك الأجر من الله سبحانه وتعالى، على أن يكونوا معروفين بالتدين والاستقامة والتضحية في سبيل العمل الذي يقومون به^(١).

٤- أخذ القيمة للأموال للزكاة بدلاً من العين، وقد اختلف في جواز أخذها بين الفقهاء، حيث تشدد الشافعية والظاهرية في منع إخراج القيمة، في حين يرى الحنفية جواز إخراجها في كل حال، أما المالكية والحنابلة فلهم في ذلك روايات وأقوال، والموعول عليه تحقيقها لأكثر قدر ممكن من المصلحة لأصحاب الزكاة^(٢).

٦- تطوير الأساليب والأنظمة الإدارية لإدارة الزكاة مما يكفل رفع المستوى والكفاءة الإدارية لها لتؤدي دورها الرائد في المجتمع بكل كفاءة واقتدار^(٣).

رقابة الدولة على أداء الزكاة ومنع التهرب من دفعها:

أجمع العلماء على كفر من أمتنع عن أداء الزكاة جحوداً بها، وقالوا بأنه يقتل مرتداً لأنه منع أداء ما هو واجب ومعلوم من دين الله تعالى ضرورة، فمن جحدتها فقد كذب الله ورسوله وحكم بكفره وقول كما قاتل أبوبكر مانعي الزكاة، أما إذا امتنع بخلاً، فتؤخذ منه قهراً ويجري تأديبه

(١) يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص ٣٩؛ فؤاد العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق، ص ٣٩؛ شوقي أحمد، دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ٣٠٨.

(٣) فؤاد العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، مرجع سابق، ص ٦٠.

وتعزيره من قبل ولي الأمر^(١).

التهرب من أداء الزكاة: يعد التهرب من الضرائب المالية تخلصاً من الالتزام بدفعها، ذلك أنها تصيب الإنسان في شيء عزيز عليه ألا وهو المال، ولهذا فإنه يستخدم كافة السبل للتهرب من أدائها، ومن تلك الأساليب أن يعمد الممول إلى تقديم إقرار غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدير الضريبة على أساسها، أو الامتناع بداية عن تقديم إقرار بدخله لمصلحة الضرائب طبقاً للقانون، وهذا تهرب من أداء الضريبة متعلق بوعائها، أما التهرب من أداء الضريبة عند تحصيلها فيتمثل في إخفاء الشخص لأمواله حين التحصيل من مأمور الضرائب بحيث يتعذر على مصلحة الضرائب أن تستوفي منه تلك الأموال التي تم ربطها عليه^(٢).

ولا يخفى ما لذلك التهرب من مضار عدة من أهمها:

١- الإضرار بالخزانة العامة مما يؤدي إلى الإضرار بقيام الدولة بمهامها ووظائفها المختلفة في إقامة المشروعات وتسيير المرافق العامة.

٢- المساس بالعدالة الضريبية والإخلال بالمساواة بين الممولين، إذ يتحمل الممولون الأمناء عبء الضريبة وحدهم نتيجة لتهرب الممولين غير الأمناء من دفع الضريبة.

٣- للتجاء الدولة لفرض ضرائب جديدة لتغطية النقص الحاصل في حصيلتها مما يشكل عبء مالي جديد على الجميع.

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ٧٧٨، ٧٧٩؛ محمد بن أحمد الصالح، "الزكاة وأثرها في تحقيق التكافل الاجتماعي"، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العددان (٢٠، ١٩)، تصدرها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ٣٥٣ م، ص ١٩٨٥.

(٢) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص ٢٢٣.

٤- تسببه في إضعاف أخلاق الجماعة لما في شيوعه من ذبوع الغش وفساد الضمانات وذهاب الأمانة وضعف الترابط وعلاقات التضامن بين أفراد الأمة الواحدة^(١).

أما لو نظرنا إلى الزكاة فإننا نجد أن الأمر يختلف عن الضريبة من حيث الضمانات العديدة التي تتميز بها للزكاة لمنع التهرب من أدائها، ومن ذلك:

١- للضمان الديني والأخلاقي: فالخلق الإسلامي الذي غرسته التربية الإسلامية السليمة في نفس المسلم من أقوى وأشد الضمانات لأداء للزكاة على وجهها الصحيح، وهذه للتربية الدينية جعلت المسلم ينظر إلى الزكاة على أنها علاقة بينه وبين خالقه - للمطلع على خاتمة الأعين وما تخفي الصدور - بالدرجة الأولى، ثم جعلته يعتقد أنه يطهر ويزكي نفسه وماله بالزكاة وأنها تحصين لثروته ونماء لها وإن كانت تنقصها ظاهراً^(٢).

ومن هنا كان على الدولة أن تعنى ببناء الشخصية الإسلامية لأفرادها سيرة وسلوكاً وروحاً وخلقاً، فلا ينحصر اهتمامها على إدارة شؤون البلاد وبناء حضارتها المادية فقط^(٣).

٢- بطلان التحايل لإسقاط الزكاة: فقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة وسائل وطرق التحايل التي يلجأ لها ضعاف النفوس بقصد التهرب من أداء الزكاة، كمن يملك نصاباً من أي نوع من أنواع المال فيبيعه قبل الحول أو يهبه لأحد أولاده أو زوجته ثم يوهب له مرة أخرى فيسترده بعد انقطاع الحول، أو يتلف جزءاً منه كي لا يكتمل النصاب، إذ لو اكتمل لكانت الزكاة فيه أكبر من

(١) عاطف صدقي وآخرون، المالية العامة، ص "٢٢١"؛ عبد النعم فوزي، المالية العامة، مرجع سابق، ص "٢٢٤".

(٢) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص "١٠٦٢ - ١٠٦٥".

(٣) أبو الأعلى المودودي، فتاوى الزكاة، مرجع سابق، ص "٦٠".

المال المتلف، أو كمن يشتري حلياً لامرأته للاستعمال فراراً من وجوب الزكاة في ذلك المال، أو كأن يمتلك ثلاثة أشخاص كل واحد منهم أربعون شاة فتجب عليهم الزكاة، شاة على كل واحد منهم، فيعمدون إلى جمعها لتصبح مائة وعشرون شاة ونصاب زكاتها شاة واحدة، فيكون للمزكى عليهم واحدة بدل ثلاث^(١).

٣- للعقوبات المالية والجناية لمانع للزكاة: حيث تنس للقوانين والأنظمة لمكافحة الصور والطرق التي يمكن أن يلجأ إليها المتحايلون والمتهربون من أداء الزكاة، وتقرر عليهم العقوبات المالية كمصادرة جزء من مال الممتنع عن أدائها تعزيراً، أو قتاله إن منع أدائها، وتأديبه وضربه إن غيبها وتهرب من أدائها^(٢).

وقد عمدت المملكة العربية السعودية إلى فرض عقوبات مالية وجنائية على للمتهرب أو المتأخر في أدائها، حيث تضمن القرار الوزاري رقم (٣٤٠) لسنة ١٣٧٠هـ إجراءات يتم اتخاذها ضد المتخلفين عن تسديد الزكاة منها: منعهم من السفر، وما جاء في الأمر السامي رقم ٣١٣٥ في ١٣٨٢/٢/٢١هـ بحجز ما يرد لهم من جمارك، وما تنص عليه المادة ١٥٨ من نظام المناقصات والمزايدات بحجز أي منفعات تستحق لهم في الأجهزة الحكومية ومنها بالطبع مصلحة الزكاة، كما أصدرت مصلحة الزكاة والدخل للتعميم رقم ١٤٥٥٩/٢/٤ وتاريخ ١٣٨٦/١٢/٢٣هـ الذي ينص على عدم قبول عطاءات المقاولين السعوديين أو صرف الأقساط المتأخرة من مقاولاتهم إلا بعد تقديم شهادة من

(١) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص "١٠٧٠، ١٠٦٩".

السيد سابق، فقه السنة، مرجع سابق، المجلد الأول، ص "٤٥٢".

(٢) أبو الأعلى المودودي، فتاوى الزكاة، مرجع سابق، ص "٦٠"؛ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص "١٠٧٠، ١٠٧١".

مصلحة الزكاة والدخل تثبت قيامهم بتسديد الزكاة المستحقة عليهم عن العام السابق موضحاً بها تاريخ انتهاء صلاحية العمل بهذه الشهادة^(١).

وأخيراً فإنه يمكن قياساً على ما تقوم به بعض التشريعات المالية الحديثة من إعطاء حوافز ومكافآت مالية لمن يساعد في الكشف عن المتهربين من أداء للضريبة، أن يطبق هذا الأمر على من يقدم معلومات تساعد مصلحة الزكاة في الكشف عن المتهربين عن أداء الزكاة^(٢).

(١) سلطان بن محمد السلطان ، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، ص " ١٣٦، ١٣٧ " .

(٢) حسن عواضة، المالية العامة " دراسة مقارنة " الموازنة - النفقات - والواردات العمومية، الطبعة السادسة، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣ م، ص " ٤٦٢ " .

الخاصة

من خلال البحث في هذا الموضوع والكتابة فيه ظهرت هناك مجموعة من النتائج والتوصيات لعل من أهمها:

النتائج:

- أن مسؤولية جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها من الواجبات الملقى على عاتق الدولة للقيام بها والاضطلاع بمهامها، وذلك بما أقرته لها الأدلة العديدة والظاهرة من القرآن الكريم، وسنة الرسول ﷺ القولية والعملية، وميرة الخلفاء الراشدين وفتاوى الصحابة رضوان الله عليهم.
- قسم للفقهاء الأموال التي تجب فيها الزكاة إلى قسمين اثنين، أموال ظاهرة وأموال باطنة، وأسندوا ولاية أمر الزكاة الظاهرة للدولة جباية وتوزيعاً، أما الباطنة منها قد اتفقوا على أن للدولة أن تتولى جبايتها وتوزيعها، غير أنهم اختلفوا في مدى وجوب ذلك الأمر عليها، ومدى إجبار الناس عليها.
- من خلال الإجماع الذي اتفق عليه الفقهاء من حيث أحقية الدولة في جباية الزكاة وتوزيعها إلى مستحقيها، كان لا بد من قيام إدارة مسئولة في عصرنا الحاضر للقيام بمهمة إدارة وتحصيل الزكاة، وأخرى لتوزيعها، وذلك في جهاز واحد، يتبع جهة واحدة.
- قرر أهل العلم أن للقائمين على أعمال الجهاز الإداري للزكاة جباية وتوزيعاً أجراً يعطون إياه من الزكاة، جزاء العمل الذي قاموا به، ولكن فيما يتعلق بمقدار ذلك الأجر، فإن لهم فيه رأيان: أحدهما: أن يعطوا ثمن حصيللة الزكاة، والآخر: أن يقوم القائمون على أمر الجهاز

الإداري للزكاة باستئجار العاملين لذلك لإجراء صحيحة على عمل وأجر ومدة معلومة، أو يجعل لهم جعلاً معلوماً على عملهم إن فعلوه.

- أن للدولة دوراً رقائياً على جباية الزكاة وتوزيعها، ويتمثل ذلك في دورها الرقابي على جباة الزكاة وموزعيها، والرقابة على نوع المال المزكى، والرقابة على شؤون الممولين والرفق بهم، والرقابة على نفقات تحصيل الزكاة وصرفها والاقتصاد فيها، والرقابة على أداء الزكاة ومنع التهرب من دفعها.

التوصيات:

- العمل على تهيئة الكوادر البشرية الفاعلة في إدارة جهاز الزكاة والقيام بمهامه في مجال الجباية أو التوزيع، ومعالجة النقص في عدد تلك الكوادر، وذلك بطرق شتى سواء من خلال إنشاء المعاهد التدريبية والأكاديمية المتخصصة في هذا المجال أو من خلال إقامة الدبلومات والدورات التأهيلية - لإدارة ومحاسبة وتنظيم وجمع الزكاة وتوزيعها - في الجامعات.
- قياماً بمبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، فإنه ينبغي فرض ضريبة على المواطنين غير المسلمين، أو الأجانب المقيمين في الدولة، بما يوازي فريضة الزكاة، تحقيقاً لذلك المبدأ.
- مما ينبغي مراعاته عند إنشاء إدارات للزكاة في الدولة الإسلامية، العمل على التدرج في تطبيق قوانين الزكاة، فيمكن مثلاً مولاكة النوعية بالزكاة وأهدافها وأحكامها وآثارها الإيجابية على المجتمع مع التدرج في تطبيقها عليه مما يدفع المجتمع لأدائها في طاعة وتحمس، كما يمكن التدرج في تطبيق الزكاة على أنواع معينة من الأموال، كتطبيقها على الأموال الظاهرة أولاً، وكذا وضع الإجراءات الضابطة لمنع التحايل والتهرب من

أدائها وشمولها لكافة أفراد المجتمع، ولا شك أن لهذه الإجراءات للعديدة والمستدرجة أثر في تحقيق إدارات جباية الزكاة وتحصيلها للأهداف التي أقيمت من أجلها.

- يجب أن يتضمن النظام الذي تقوم عليه إدارة الزكاة سرية للمعلومات التي يتم للحصول عليها سواء من الممولين ومنع تداولها كي لا يتضررون من إفشاء معلومات عن ثرواتهم المالية، أو اتجاهاتهم الاستثمارية، أو لتلك المتعلقة بالمستحقين حفظاً لكرامتهم، وصيانة لمشاعرهم.
- ينبغي أن تكون هناك هيئة للرقابة الشرعية في إدارة الزكاة للإطلاع على كافة المعاملات والإجراءات التنفيذية فيها، لإبداء الرأي الشرعي فيما يتعلق بها واعتمادهما، والرقابة على كافة أنشطة وجوانب العمل في إدارة الزكاة.

ثبت المصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ابن حجر للصقلاحي ، شهاب الدين- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المكتبة لمسلمية ، ١٣٨٠هـ.
- ٣- ابن زنجويه ، حميد. كتاب الأموال ، تحقيق شاكِر فياض، الطبعة الأولى، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٤- ابن مسوره، أبو عيسى محمد بن عيسى. سنن للترمذي، استنبول: دار الدعوة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٥- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. تفسير القرآن العظيم، كتب هوامشه وضبطه حسين زهران، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- ٦- أبو السعود، محمود. فقه الزكاة المعاصر ، الطبعة الثانية ، الكويت: دار القلم، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٧- أبو فارس ، محمد عبد القادر. إتفاق الزكاة في المصالح العامة ، الطبعة الأولى، الأردن: دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م.
- ٨- أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم بن حبيب. كتاب الخراج ، تحقيق محمد البنا، دار الاصلاح للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٩- احمد ، محمود علي. بحث مقارن في لزكاة مصر: دار الهدى للطباعة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- ١٠- أيوب ، حسن. الزكاة في الإسلام، الطبعة الثالثة ، الكويت: دار القلم ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ١١- البخاري، أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن اسماعيل. صحيح البخاري، استنبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ١٢- ابراهيم، مصطفى علي. دور الزكاة في تنمية المجتمع، الطبعة الأولى، المنصورة: دار اليقين للنشر والتوزيع ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- ١٣- بركات، عبد الكريم صادق وآخرون. الاقتصاد المالي الإسلامي دراسة مقارنة بالنظم الوضعية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤م.

أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية

د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

- ١٤- بيومسي، زكريا محمد. المالية العامة الإسلامية دراسة مقارنة بين ميادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدول الحديثة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
- ١٥- الجبرين، عبدالله بن عبدالرحمن. فتاوى الزكاة، أعده ورتبه أبو نُس أبو لوز، الطبعة الأولى، الريض: دار الوطن، ١٤١٧هـ.
- ١٦- الجبوري، عبد الله محمد. تولى الدولة شؤون الزكاة، مجلة الرسالة الإسلامية، السنة الحادية والعشرون، العددان، ٢١١، ٢١٢، العراق: مجلة شهرية فكرية إسلامية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الجمهورية العراقية، جماد الأولى - جماد الثانية ١٤٠٨هـ / كانون الثاني - شباط ١٩٨٨م.
- ١٧- الجزيري، عبدالرحمن. كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، الطبعة السادسة، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- ١٨- حسين، فلاح. الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، الأردن: نشر الجامعة الأردنية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- ١٩- الحصري، لحمد. السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٢٠- الحنبلي، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي. حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع، للطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- ٢١- الخزاعي، علي بن محمد بن سعود. تخریج لدلالات المسعية على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصناعات والعمالات الشرعية، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الثانية، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٢- دنيا، شوقي أحمد. تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٣- ريان، حسين راتب يوسف. الرقابة المالية في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٢٤- سابق، السيد. فقه السنة، جده: مكتبة الخدمات الحديثة، مطابع شركة دار العلم للطباعة والنشر.
- ٢٥- المسجستاني، سليمان بن الأشعث. متن أبو داود، مستقبل: دار الدعوة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- ٢٦- السعدي، عبد الله جعان. سياسة المال في الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومقارنتها بالأنظمة الحديثة ، الدوحة: مكتبة المدارس.
- ٢٧- السلطان، سلطان بن محمد. الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، الرياض: دار المريخ للنشر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٨- شحاته، شوقي إسماعيل. محاسبة زكاة المال علماً وعملاً ، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأجلو ، ١٩٧٠م.
- ٢٩- شحاته، شوقي إسماعيل. التطبيق المعاصر للزكاة، الطبعة الأولى، جدة: دار الشروق، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- ٣٠- الشرفاوي، علي البدري لحمد. الزكاة وأثرها في التأمين الاجتماعي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر والتوزيع ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ٣١- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. مسند أحمد بن حنبل ، استنبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ٣٢- الصالح، محمد بن أحمد. "الزكاة وأثرها في تحقيق التكافل الاجتماعي"، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ، العددان (١٩ ، ٢٠) ، تصدرها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، ١٩٨٥م ، ص ٣٥٣.
- ٣٣- صدقي ، عاطف وآخرون. المالية العامة.
- ٣٤- عبدالرسول، علي. المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٠م.
- ٣٥- العزلاوي، حسن محمد. الموارد المالية الإسلامية والضرائب المعاصرة مع أحكام وتطبيقات الزكاة والضرائب بالمملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، القاهرة: ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- ٣٦- عواضة، حسن. المالية العامة دراسة مقارنة "لموازنة - النفقات - والواردات الصومية، الطبعة السادسة ، بيروت: دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م.
- ٣٧- الطيلر، عبدالله بن محمد. الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، الطبعة الثالثة ، الرياض: دار الوطن، ١٤١٥هـ.
- ٣٨- عبدالله، أحمد علي. دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الأموال الزكوية، "من بحوث المؤتمر الثالث للزكاة"، كوالالمبور: في الفترة من ١٢-١٥ شوال ١٤١٠هـ/ ٧-١٠ مايو ١٩٩٠م، جدة: نشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية.

أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها في الدولة الإسلامية

د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

- ٣٩- عبدالله ، عثمان حسين. الزكاة " الضمان الإجتماعي الإسلامي " ، الطبعة الأولى ، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٤٠- عقله، محمد. أحكام الزكاة والصدقة، الطبعة الأولى، الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٤١- علوان، عبدالله ناصح. أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، الطبعة الثانية، القاهرة-بيروت- حلب: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٤٢- علي ، إبراهيم فؤاد لحمد. الاتفاق العام في الاسلام ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ٤٣- علي ، إبراهيم فؤاد أحمد. الموارد المالية في الإسلام، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٢م.
- ٤٤- العمر ، فؤاد عبد الله. نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة ، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٤٥- عوض ، سدوي عبد اللطيف. النظام المالي الإسلامي المقارن ، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- ٤٦- قلمبان، محمد هاشم. محاسبة الزكاة في الشريعة والتطبيق في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، جدة: دار الخلود للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٤٧- فوزي ، عبد المنعم. المالية العامة والسياسة المالية ببيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ٤٨- الفيومي، لحمد المقرئ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي.
- ٤٩- قباني ، مروان. " الزكاة في عهد النبي ﷺ "، مجلة الفكر الإسلامي ، السنة الثالثة عشر ، العدد السادس ، لبنان ، مجلة شهرية إسلامية فكرية تصدر عن دار الفتوى في الجمهورية اللبنانية ، رمضان ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ص " ٤٨ " .
- ٥٠- القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- ٥١- القرضاوي ، يوسف. لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر ، الطبعة الأولى،جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٥٢- القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد. من ابن ماجه، استانبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- ٥٣- الكفراوي ، عوف محمد. الرقابة المالية في الإسلام ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ، ١٩٩٧م.
- ٥٤- الكفراوي ، عوف محمد. المالية العامة في الإسلام (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٩٧٧م.
- ٥٥- المسوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الطبعة الثالثة ، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.
- ٥٦- متو ، محي الدين. الزكاة فقها - أسرارها وعلاج مشكلة الفقر في الإسلام ، الطبعة الثانية ، دمشق ، بيروت: دار القلم ، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٨م.
- ٥٧- مشهور، نعت عبد اللطيف. لزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٥٨- معجم للغة العربية. للمعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مصر: دار المعارف، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- ٥٩- الملاجي ، فؤاد السيد وآخرون. محاسبة الزكاة ، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٦٠- المسوددي، أبو الأعلى. فتاوى لزكاة، الطبعة الأولى، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، للمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٦١- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري. صحيح مسلم، استنبول: دار الدعوة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٦٢- نوفل، عبدالرزاق. فريضة الزكاة، القاهرة: للنشر الشعب.
- ٦٣- النواوي ، عبدالحق. النظام المالي في الإسلام ، القاهرة: دار النهضة العربية.
- ٦٤- قنوي، أبو زكريا محي الدين بن شرف. لمجموع شرح المهذب.
- ٦٥- وهبة ، محمد السعيد وآخرون. دراسة مقارنة في زكاة المال "لزكاة في الميزان"، الطبعة الأولى ، جدة: مطبوعات تهامة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبل

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي (الأسس ونموذج لكيفية التطبيق)

دكتور/ أحمد عبد الغفار عطوه قبل^(*)

الفصل الأول:

مقدمة البحث

أولاً : تحديد المشكلة :

تتمثل المشكلة في هذا البحث في عدة عناصر أهمها ما يلي :

١ - غياب الشخصية الإسلامية التي خلقها القرآن في تطبيق شريعة الإنفاق عند اتخاذ القرارات الإنفاقية في الاستهلاك في الدول الإسلامية بل والنامية عموماً لخضوعها وتبعيتها لأنظمة مستوردة في السياسة والاقتصاد بل في الفكر والأدب (والمخزي أن تستورد هذه الدول الفقيرة كل شيء ليس السلع فحسب ولكن الفكر والأدب تستورده أيضاً وهي غير قادرة على استيعابه وتنويعه ، فهي بهذا فقدت شخصيتها، وعمقت هذا اللقد بأن عطلت ما تبقى لديها من قوة دافعة من بعض أفرادها كمفكرين ورواد إصلاح اتهمت بعضهم لأنه كان غير مقبول من الأنظمة المستوردة المتبوعة مما أجبره على أن يلوذ بالفرار تابعاً لهذه الأنظمة المتبوعة لتبنيها وتبني فكره إلى بلده وتقويض هي الثمن حتى عم هذه الدول تداعيات عجلت بانتهائها ، حيث أصبحت كلها مجتمعات استهلاكية تقليداً أو انبهاراً ، ليكون الثمن هو النكسة والفقر)^(١) .

(*) مدرس إدارة الأعمال بشعبة للتجارة - بكلية البنات الإسلامية - جامعة الأزهر

بالمسيوط

٢ - اختلاف وانفصال الأسس الفكرية لأنظمة الاقتصاد الوضعي في كيفية الإنفاق الاستهلاكي عن المقومات البيئية الفكرية منها والعقائدية للسلوك التي قامت عليها حضارة الدول النامية عموماً والإسلامية منها على وجه الخصوص . وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور قيادات فكرية متباينة في انتمائها الفكري بين نظم رأسمالية مستوردة تطلق العنان للحرية الاقتصادية المطلقة للفرد على حساب الجماعة ، ونظم اشتراكية رافضة للأديان تطلق العنان لدكتاتورية الجماعة على حساب الحرية الاقتصادية للفرد وقد أدى هذا التباين في الانتماء الفكري لمعظم القيادات الفكرية لهذه الدول الإسلامية إلى تباين في تطبيق النظم الاقتصادية المستوردة التي يعتنقونها ، فتأرجحت نارة بين التطبيق للرأسمالي وأخرى بين التطبيق الاشتراكي ((واليوم ٠٠ تقف المجتمعات الإسلامية مشدودة إلى أنظمة لم تشارك في صنعها ، ولم يؤخذ لها رأى في تبعية مفروضة عليها لهذه الأنظمة المستوردة ، مما جعلها تعاني من أمراض وأزمات اقتصادية متضاعفة ٠٠ فهل إلى رجوع من سبيل؟ فلن يصلح للدار إلا أهلها، ولن يصلحوا إلا بما صلح عليه أسلافهم في صدر الإسلام وعصوره الزاهرة ، ولن يجد المسلمون وصفات جاهزة من خارج نظامهم الذي ينتمون إليه))^(١) خصوصاً وقد ظهرت في القرن العشرين محاولات جادة لبعض المفكرين الإسلاميين ورجال الأعمال لتطبيقات الاقتصاد الإسلامي من خلال بعض المؤسسات المالية وشركات الأعمال الإسلامية .

٣ - غياب الجانب الروحي المستمد من العقيدة الدينية في نظم الإنفاق الاستهلاكي القائمة على أسس الاقتصاد الوضعي يؤدي إلى نقص فاعلية هذه النظم في تعبئة الطاقات الفكرية والنفسية للوجدانية التي تشتعل رغبة وحماًساً في الالتزام بالتطبيق عندما تكون هذه الأسس نابعة من

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

العقيدة الروحية للدين لأن طبيعة الإنسان مادة وروح^(٣) ولعل هذا يفسر ظواهر الانتحار والجريمة ، والاتحلال الأخلاقي في ظل الحضارة المادية المعاصرة التي أشتت الإنسان نفسياً بقدر تقدمها مادياً لاقتقاد الجانب الروحي في بنيان فكرها الاقتصادي والحضارى . قال تعالى : **«الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»**^(٤).

قال تعالى : **«قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۖ الَّذِينَ ضَلَّ سَبِيلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»**^(٥).

٤ - اقتصر معظم الكتابات الإسلامية المعاصرة عن الإنفاق الشرائي على الاستهلاك وضوابطه الإسلامية على النصوص الوصفية من القرآن والسنة دون أن تقدم ((صيغة عملية لكيفية تطبيق هذه النصوص وإخضاعها للتحليل الكمي من خلال نماذج تبين بالأمثلة الرقمية كيفية التطبيق العملي ((التوازن المستهلك)) من المنظور الإسلامي على ضوء الأسس الشرعية للمنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي طبقاً لما ورد من نصوص تؤكد هذه الأسس كمطلقات فكرية لكيفية التطبيق الإسلامي لها عملياً).

وهذا هو جوهر المشكلة التي يحاول البحث التصدي لها لربط العقيدة والشريعة في عقل وقلب المسلم لكي ينفعل بها ويتفاعل معها في هذا المجال الحيوى المتعلق بقرارات الإنفاق الاستهلاكي التي تستغرق جانباً كبيراً من موارد الدخل الفردي والقومي على السواء .

ثانياً : أهداف البحث :

١ - التعرف على أهم أسس المنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي وكيفية تطبيق هذه الأسس من خلال تقديم نموذج لكيفية تجسيد هذه الأسس في ضبط السلوك الإنفاقي للشراء الاستهلاكي للفرد أو الجماعة.

٢ - محاولة متواضعة أن ينتقل التحليل المتعلق بضوابط الإنفاق الاستهلاكي في المنهج الإسلامي من مجرد سرد نقلي للنصوص الوصفية لهذه الضوابط إلى بيان عملي لكيفية التطبيق بصيغة كمية لكشف الغموض الفكري لكيفية تطبيق هذه النصوص الوصفية عملياً .

٣ - فتح الباب أمام محاولات لاحقة ربما تكون أكثر وأوسع علماً بكيفيات تطبيق التحليل للرياضي والكمي المشتقة من فهم عميق للنصوص الشرعية وما تهدف إليه من مقاصد نبيلة في إثراء الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد أو الجماعة .

ثالثاً : منهج البحث :

يقوم البحث على منهج مركب من عنصرين أساسيين هما :

١ - المنهج العقلي : لاستنباط الأسس العامة للمنهج الإسلامي في الإنفاق الشرائى على الاستهلاك من خلال الربط بين علاقات السبب والنتيجة على أساس منطقي . وذلك فيما يجوز أعمال العقل فيه شرعاً وفي إطار الضوابط الشرعية .

٢ - المنهج النقلي : للتكليل على صحة الأسس المستنبطة عقلياً بأدلة نقلية قاطعة للدلالة من القرآن والسنة .

٣ - مصادر المعلومات ، وكيفية الاستفادة منها .

رابعاً : فروض البحث :

الفرض الأول :

(أن الإنفاق الاستهلاكي في المنهج الإسلامي يعتمد على أصول شرعية محددة لأسس هذا المنهج في مجال الإنفاق الاستهلاكي) .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

الفرض الثاني :

(أن الأسس النظرية للمنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي ليس مجرد آيات وصفية نظرية لا توجد طريقة لكيفية تطبيقها عملياً بل يمكن عقلياً وعملياً وضع نموذج لكيفية تطبيق هذه الأسس بأسلوب كمي لا يقف عند حد الوصف للنظري) .

خامساً : خطة البحث :

تضمن خطة البحث لتحقيق أهدافه أربعة فصول تتكون من المقدمة في الفصل الأول ومتمن البحث في الفصل الثاني والثالث وخاتمة بالنتائج والتوصيات في الفصل الرابع .

الفصل الثاني:

أسس المنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي

يقصد بأسس المنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي الأصول الشرعية من نصوص القرآن والسنة التي تمثل الأساس العلمي الذي يبنى عليه المنهج الإسلامي الذي يجب اتباعه في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي في إدارة ما يملك المسلم للتصرف فيه من المال .

وبالتالي فإن هذه الأسس تمثل إطاراً فكرياً للمنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم فإن تطبيقها منهجياً يجب أن تنتج نحو مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة المعروفة وهي: (حفظ الدين ، وحفظ العقل، وحفظ النفس، وحفظ النسل ، وحفظ المال)^(١).

وعلى هذا الأساس سيحاول الباحث بحث هذه الأسس فيما يلي :

الأساس الأول : المال مال الله

الأصل في هذا الأساس قوله تعالى ﴿وَعَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾^(٢). وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطاً﴾^(٣). وقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾^(٤). وقوله تعالى ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٥). وقوله سبحانه ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾^(٦). وقوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٧). هذا على سبيل المثال فقط.

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس وغودج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبل

الأساس الثاني : الإنسان وكيل مستخلف في إدارة المال

بما أن المال مال الله فإن علاقة الإنسان بالمال عند التصرف فيه بالإنفاق ونحوه هي علاقة (وكالة واستخلاف) بين رب المال (الموكل) وبين (الوكيل) المفوض بالولاية على حسن إدارة هذا المال أو حسن التصرف فيه بالإنفاق ونحوه .

والدليل على أن الإنسان وكيل مستخلف في إدارة المال بالإنفاق ونحوه . قوله تعالى :

﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾^(١٣) والمقصود «مستخلفين» كما يقول المفسرون (من جعلهم الله سبحانه وتعالى خلفاء في التصرف في المال في وجوه الخير)^(١٤) .

والأصل اللغوي لكلمة مستخلف هو (استخلف) أي جعل غيره خليفة له في التصرف في شيء ما (أي نائباً عنه أو وكيلاً في التصرف في شيء ما كالمال ونحوه) .

ويترتب على هذا الأساس أن للتصرف الإنفاقي في المال على الاستهلاك ونحوه من المنظور الإسلامي هو تصرف قائم على عقد الوكالة بين الإنسان كوكيل وبين الله كموكل بصفته مالكا للمال بل لله ملك السماوات والأرض وما فيهن وما بينهما وبالتالي فإن قرارات الإنفاق على الاستهلاك كتصرفات مالية يجب أن تكون محكومة بضوابط عقد الولاية على المال أو الوكالة في التصرفات المالية^(١٥) مع فرق واحد هو أن الموكل المقصود هنا هو الله سبحانه وتعالى الحي الذي لا يموت ، وبالتالي بالنسبة لهذه الصفة فعقد الوكالة والاستخلاف لا ينتهي من جهة الموكل لأنه لا يموت [سبحان الحي الذي لا يموت] ولكن مسئولية هذا العقد قد تنتهي بالنسبة للوكيل بالموت ونحوه ، وفي هذه الحالة تنتقل مسئولية الوكالة بالنسبة للوكيل الجديد الذي آل

إليه مال الوكيل السابق الذى خلقه الوكيل الجديد وأصبح مسئولاً أمام الله بنياسته وولايته على هذا المال الآيل إليه وأصبح مستخلفاً فيه بنص ، قوله تعالى **(وَأَقْفُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ)** ^(١٦) .

وهكذا يتجدد عقد الوكالة فى إدارة المال تلقائياً بالنسبة لشخص ما باستخلافه فى إدارة هذا المال بدلاً من سلفة الذى انتهى عقد الوكالة بالنسبة له لأى سبب شرعى موجب لعدم أهلية الوكيل للتصرف فى هذا المال بالإتفاق ونحوه وجدير بالملاحظة أن إضافة لفظى أموال وأولاد إلى ضمير المخاطبين فى الآية **(أَمْأَ أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَاكُمْ فِئْتَةٌ)** ^(١٧) تفيد ملكية الحياة والولاية والإدارة ، بدليل عطفة تعالى كلمة **(وَأَوْلَاكُمْ)** على كلمة **(أَمْوَالُكُمْ)** فالمضاف فى كلا الكلمتين ليس ملكاً أو مملوكاً للمضاف إليه بالمعنى المطلق لمفهوم الملكية فالإضافة هنا تفيد الولاية والانتساب أكثر مما تفيد أصالة الملك لأعيان الأموال أو الأشخاص ، لأنها لو أفادت ملكية الأعيان والأشخاص لكان الأولاد عبيداً لآبائهم بهذه الإضافة وعبودية الأحرار لا تكون لغير الله .

ولقد وردت أدلة أخرى كثيرة على وصف علاقة الإنسان بالمال فى القرآن الكريم على أنها علاقة استخلاف وحسن تصرف وحسن إدارة منها على سبيل المثال قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَايِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ^(١٨) أى خلفاً يخلف بعضهم بعضاً فى عمارة الأرض ^(١٩) ، وقوله تعالى **(وَأَذْكُرُوا أَنِ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ مُسَوِّدَاتِهَا قُصُورًا وَتَجْتَوُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا عَالَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْوُوا فِي الْأَرْضِ مَقْسِدِينَ)** ^(٢٠) .

وقوله تعالى **(ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ)** ^(٢١) أى خلفاء من هلكوا لإفسادهم بدليل قوله تعالى **(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ**

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

مَنْ قَبْلَهُمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» (٣١) .

وقوله تعالى «فَابْتَغُوا لِحَاظَكُمْ يَوْمَكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْكُلُوا بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ» (٣٢) أى فابعدوا أحكم وكيلاً عندكم يورقكم (أى بالفضة ثمناً لشراء الطعام ، فليشتري لركى الطعام أى أجوده وأطيبه) .

ويؤخذ من هذه الآية أن : الإنفاق الاستهلاكي للمال عند الشراء يجب على المنفق كوكيل مستخلف في إدارة هذا المال أن يشتري للموكل ما هو أفضل أى بلغة الإدارة المعاصرة يجب على الوكيل الاستخدام الأمثل لموارد الإنفاق المالية عند الشراء ، بوصفه أميناً فيما وكل فيه (٣٣) .

ويستخلص من كل ما سبق ثبوت صحة الأساس الثاني المشار إليه من أسس المنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي وهو : «أن الإنسان وكيل مستخلف في إدارة المال» عند اتخاذ قراراته الإنفاقية على الاستهلاك . وبالتالي فإن قراراته الإنفاقية محكومة ومقيدة بضوابط شريعة الإنفاق وليست قرارات مطلقة فى شراء أى كمية من السلع وبأى ثمن ، ولذا ليس للوكيل حق شرعى فى أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ، أو بغير فاحش ، وإذا خالف كان تصرفه غير نافذ شرعاً وتحمل الوكيل مسؤولية المخالفة بتصرفه الأثم أمام الله (٣٤) .

الأساس الثالث - المسؤولية الاجتماعية للإنفاق الاستهلاكي الواجب

يلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي مما آتاه الله للإنسان من مال أو رزق (أى دخل) قد يكون واجباً ، سواء كان الإنفاق على النفس أو على الزوجة أو على الابن المعسر من والده للموسر أو العكس أو كان الإنفاق على الأقارب

من باب صلة للرحم الولجية على خلاف وتفصيل في وجوب نفقة الأقارب بين الأئمة^(٢٥) كما يجب الإنفاق أيضاً على الحيوانات التي يكون الفرد مسؤولاً عن رعايتها فإن لم يستطيع باعها فإن استطاع وأمسك أجبره الحاكم على النفقة عليها^(٢٦).

والأئمة لشرعية على وجوب النفقة على النحو السابق من القرآن الكريم قوله تعالى :

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقٌ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٢٧).

وقوله تعالى ﴿عَلَى الْمُؤْمِنِينَ قِدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قِدْرُهُ﴾^(٢٨) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم^(٢٩) «إن أطيب ما أكل للرجل من كسبه وولده من كسبه» فدل على وجوب نفقة الأب المعسر على أبنه الموسر . والعكس في قوله صلى الله عليه وسلم لهند «خذى من ماله ما يكفيك ولذلك بالمعروف» فدل ذلك على وجوب نفقة الابن المعسر على أبيه الموسر أما عن وجوب نفقة الأقارب المعسرين على أقربائهم للموسرين فهذا ما رآه الشافعي للأصول وأن علواً أو للفروع وأن نزلوا ولا تجب لغير هؤلاء أما المالكية فأوجبوها لأقرباء الدرجة الأولى من الأصول (الآباء) والفروع (الأبناء) فقط . ولا تجب للأجداد أو الأحفاد .

أما الحنابلة فيوجبون النفقة على (القريب للموسر) الذي يرث (القريب المحتاج) إذا مات وترك مالا، فالنفقة حينذاك يظل وجوبها قائماً ومضطرباً بإضطراب علاقة الميراث لأن الغرم بالغنم والحقوق متبادلة وقد ذهب ابن حزم متوسعاً في وجوب نفقة الأقارب إلى أبعد ما ذهب إليه الشافعية والمالكية والحنابلة^(٣٠).

يستخلص مما سبق بخصوص المسؤولية الاجتماعية للفرد عن الإنفاق

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

الاستهلاكي من المنظور الإسلامي النتائج التالية :

١ - وجوب النفقة على الأزواج لزوجاتهم في نطاق قوله تعالى ﴿عَلَى الْمُسِمِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ .

٢ - وجوب النفقة على الأباء الموسرين لأبنائهم المعسرين بقدر الكفاية وعلى الأبناء الموسرين لأبائهم المعسرين بقدر الحاجة عند الأئمة الثلاثة ما عدا الإمام أحمد بن حنبل . فقال " للوالد أن يأخذ من مال ولده ما شاء عند الحاجة وغيرها " لعموم قوله صلى الله عليه وسلم " أنت ومالك لأبيك " (٣١) .

٣/أ - مراعاة درجة اليسر أو العسر لمن تجب عليه النفقة لقوله تعالى ﴿عَلَى الْمُسِمِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ .

٣/ب - أن يكون المال المأخوذ من الابن للإنفاق على أبيه مساويا لحاجة الأب عند معظم الأئمة .

٣/ج - أن يكون المال المأخوذ من الأب للإنفاق على الابن مساويا لما يكفي الابن ، لقول الرسول لهند «خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف» (٣٢) .

٣/د - أن يكون حجم الإنفاق اللازم لإشباع الحاجة أي حد الكفاية " وسكا بين (التقدير) وبين (الإسراف) لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (٣٣) .

الأساس الرابع - تحريم التقدير والبخل والشح دون الضروريات

يلاحظ كما سيتضح الآن أن النفقة لتحقيق ضروريات الاستهلاك حق لكل إنسان ، فالضروريات هي المصالح الضرورية التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح العباد على استقامة بل

على أعوجاج وفساد وفوت حياة وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين ، وهذه المصالح الضرورية خمسة : " حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال " (٣٤) وتحليل هذا المفهوم يلاحظ أن المصالح الضرورية (أو الضروريات) تنقسم بالخصائص التالية :

١ - أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا وبتطبيق هذا المعنى على الإنفاق الاستهلاكي الضروري نجد أنه " مقدار النفقة " التي لا بد منها ولا غنى عنها لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات الاستهلاكية التي لا بد منها لكل فرد في المجتمع الإسلامي لكي يستطيع القيام بمصالح الدين (كالعبادات) ومصالح الدنيا (كالمعاملات) طبقاً لما هو معتبر في نظر الشرع من المصالح التي تعنى " جلب المنفعة ودفع المضرة " .

٢ - أن الضروريات إذا فقدت لم تجر مصالح العباد على استقامة بل على تهارج وفساد وفوت حياة ، وبتطبيق هذا المعنى على المصلحة الضرورية للإنفاق الاستهلاكي نجد أن " فقد " مقدار النفقة الضروري الذي لا بد منه شرعاً لكل فرد في المجتمع الإسلامي لشراء الحد الأدنى اللازم من السلع والخدمات يؤدي إلى " فقد حياة الإنسان " واضطراب وفساد مصالح العباد كما سيؤدي إليه " هذا الفقد للنفقة الضرورية اللازمة لكل فرد " من السرقة وقطع الطريق والرشوة والغصب وكل صور الجرائم الملوكة الناتجة عن نقص النفقة عن مستوى الإشباع الضروري للحاجات الإنسانية لكل فرد في المجتمع . قال تعالى : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۖ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَقُ﴾ (٣٥).

٣ - أن نقص النفقة عن تحقيق ما لا بد منه من المستوى الضروري الذي لا يستطيع الإنسان أن يعيش بدونه من سلع وخدمات يؤدي إلى فوت النجاة والنعيم وإلى الخسران المبين (في الدنيا والآخرة لأن هذا النقص سيؤدي كما سبق ذكره إلى ارتكاب المحرمات والمعاصي في الدنيا

فيفوت بذلك على الإنسان النجاة والنعيم ويبوء بالخسران المبين في
الآخرة .

إن الإنفاق الاستهلاكي الضروري الذي لا بد منه لحفظ حياة الإنسان
يؤدي إلى تحقيق مقاصد الشريعة الخمسة وهي (حفظ الدين والنفس والعقل
والنسل والمال) لأنه بدون هذا الإنفاق الضروري الذي لا بد منه ولا غنى
عنه لن يستطيع الإنسان أن يحقق هذه المقاصد لأنها ستكون فوق طاقة
احتماله وللشرع لا يحمل الإنسان فوق طاقته كما قال الله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ
اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٣٦) وقوله تعالى أيضاً ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ
لَنَا بِهِ وَاعْبُدْنَا وَاعْزِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾^(٣٧) ومن ثم كانت النفقة الضرورية
بالمفهوم السابق حق شرعي لا بد منه لكل إنسان على قيد الحياة .

وبما أنه قد ثبت أن إشباع الحد الأدنى اللازم من الضروريات "حق"
شرعي لكل إنسان ، لذا نجد النفقة المطلوبة لهذا الإشباع "واجب" على كل
قادر عليها للذين تلزمه نفقتهم بحكم الشرع ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ
رَهِينَةٌ﴾^(٣٨) لأنه بدون هذه النفقة الضرورية يعجز الفرد عن القيام بالتكاليف
الشرعية الواجبة عليه وبالتالي يكون النقص عنها إخلالاً بقدرة الأفراد على
القيام بواجباتهم المنوطة بهم في الحياة ومن ثم تكون هذه النفقة "واجبة" لأنها
تمكن الأفراد من أداء واجبتهم "وما لا يتم الواجب ألا به فهو واجب"^(٣٩) وعلى
هذا الأساس حرم الله كل صور السلوك السلبي المؤثرة في "حدوث نقص"
الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الضروريات ومن بين هذه الصور التي
حكمها حرام (التقتير والبخل والشح) وهذه المفاهيم ذكرت بألفاظها في
القرآن وفصل كل مفهوم منها عن الآخر في القرآن الكريم له دلالة معنوية
بالقطع هذا من ناحية . من ناحية أخرى يمكن التمييز بين هذه المفاهيم على
اللتحوي التالي:

١ - أن التقتير: هو تضيق الإنفاق على الغير وقد يقتصر الشخص على الغير دون نفسه.

٢ - أما البخل: فهو مطلق تضيق الشخص في الإنفاق على نفسه وعلى غيره.

٣ - أما الشح: فهو شدة البخل قال تعالى ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ﴾.

١ - تحريم التقتير: وهو لغة وشرعاً للتضييق فيما لا بد منه من النفقة^(٤٠) وفي المعجم الوجيز "قتر على عياله أى بخل وضيق عليهم فى النفقة"^(٤١) والتقتير بهذا المعنى حرام شرعاً لأنه سبب من أسباب نقص النفقة عن ضروريات الاستهلاك للفقارين على إنفاقها ومن حكمة التحريم ما طبع عليه الإنسان من الشح بسبب حبه الشديد للمال .

قال تعالى : ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾^(٤٢) وتخوفه من الإنفاق حرصاً على المال مهما امتلك منه من خزائن مما يؤدى إلى إمساكه عن الإنفاق بطبيعته الشحيحة المنوعة قال تعالى : ﴿وَإِذَا مَسَّ الْخَيْرُ مَتَوْعًا﴾^(٤٣) وقال سبحانه ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا﴾^(٤٤).

ونظراً لما يترتب على هذا التقتير من آثار سلبية اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وسلوكياً فقد حرمه الله وجعل هذا التحريم أساساً عقائدياً لفكر وسلوك المستهلك القادر على الإنفاق منعاً للتقتير وتلافياً لآثاره المدمرة على الفرد والمجتمع .

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّضْمُورًا﴾^(٤٥).

وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٤٦).

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

وتوضح هذه الآيات أن هناك إمكانية لظهور عدة مستويات استهلاكية لدى الفرد أو المجتمع ولكل مستوى منهم حجم استهلاكى معين وهذه المستويات هي:

المستوى الأول — مستوى للتقدير :

الذى يقف — بحجم الاستهلاك عند مستوى أقل من الضروريات وهذا محرم شرعاً للقادرين .

المستوى الثانى — هو المستوى البيئى :

وهو أكبر من مستوى للتقدير وأقل من مستوى الإسراف وبالتالي فهو يمثل الوسطية والاعتدال فى الإنفاق الاستهلاكى وهذا يتفق مع الوسطية فى الإسلام عموماً حيث " لا تفریط ولا إفراط " أى لا نقص فى النفقة عن الضروريات فوق التفریط بالتقدير ولا زيادة فى النفقة عن الرغد المشروع والكماليات فيقع الإفراط بالإسراف والتبذير وأيضاً بالنقص فى الإنفاق على ما لا بد منه من الضروريات مما يقعه عن العمل ونحوه .

كما لا يضر الإنسان بالتقدير والشح والبخل غيره ممن تلزمه النفقة الضرورية عليهم فيقع للضرار أى الضرر بالغير^(٤٧).

المستوى الثالث — هو مستوى الإسراف :

وهو مستوى من الإنفاق الاستهلاكى حرام شرعاً للنهى عنه فى قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٤٨) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ۚ الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾^(٤٩) وقوله تعالى أيضاً ﴿وَأَهْلَكْنَا الْمُسْرِفِينَ﴾^(٥٠) وحجم مستوى الإسراف كما هو واضح من نص الآية هو (أكبر من) النهاية العظمى لمستوى الاعتدال والتوسط الذى يدعو إليه المنهج الإسلامى ويسعى إلى

وصول أهله إليه وثباتهم عليه^(٥١).

وبالتالى فإن مستوى الإسراف يتجاوز حدود الاستهلاك الشرعى ويقتضى تحريم هذا المستوى المر فى إيجاد سقف أو نهاية عظمى للإتفاق الاستهلاكى لا تصح لزيادة عليه شرعاً فهو يحدد لنا حجم الاستهلاك للزائد عن الحد الشرعى من اعلى بينما كان التقيير المحرم يحدد لنا حجم الاستهلاك للنقص عن الحد الشرعى من أسفل . بينما الحجم المعتد للإتفاق الاستهلاكى المباح بحكم الشرع ليس كله واجب ولكن بعضه فقط هو الواجب فى حدود ما يلزم من ضروريات الاستهلاك التى بدونها لا تستقيم ولا تستمر الحياة، وبعضه الثانى كله مباح سواء ما كان منه (لرفع الحرج والضيق والمشقة وشطف العيش عن المكلفين وهو المسمى فى علم أصول الفقه (بالحاجيات) أو ما كان منه لتحقيق الرفاهية المشروعة (الرغد) لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَنُخْلِقَنَّ هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾^(٥٢) والرغد: لغة من رغد العيش أى اتمتع وأخصب ونعم وطاب والرغد من العيش: الواسع الذى لا عناء فيه ويقال هو فى رغد من العيش أى رزق واسع ، وعيشة رغد أى واسعة طيبة وفى تفسير كلمة ﴿رَغَدًا﴾ فى قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾^(٥٣) أى واسعا هنيئاً^(٥٤). ومن هذه الآيات يتضح المستوى للثالث من الاستهلاك المباح وهو مستوى الرغد المتعلق بتحصيل التحسينات (أى الكماليات المباحة) من السلع والخدمات التى لم تتعد حدود الحلال إلى الحرل وهو الإسراف والتبذير والترف .

٢ - تحريم للبخل وللشح :

معنى البخل لغة : " أن يضمن الشخص بما عنده من مال ونحوه ويقال ضمن به ضمناً أى بخل بخلأ شديداً والضمنين هو الشديد البخل . والبخل هو درجة أقل من الشح ، فيقال شح فلان بالشيء أى بخل به فهو شحيح^(٥٥) وهو شدة البخل .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس وغودج لكيفية التطبيق »

د. أحمد عبد الغفار عطوه قبل

يتضح من هذا المفهوم اللغوي أن البخل والشح متقاربان في درجة الضن بالمال متقاربان في المعنى وبالتالي كسلوك محرم متساويان في الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ولذا وردت الأدلة الشرعية القاطعة على تحريمهما من الكتاب والسنة قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٥٧﴾ وَكَتَبَ بِالْحُسْنَى ﴿٥٨﴾ فَسَيُسَرُّهُ لِمُصْرَى ﴿٥٩﴾ وَمَا يَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴿٦٠﴾﴾ كما قال سبحانه ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعَدَّنا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (٥٨).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ (٥٩) أى كما قال ابن كثير " لا تكن بخيلاً منوعاً " (٦٠) فهو نهى عن صورة منفردة للبخل الذى يبدو فى بخله وشحه بالإنفاق فى صورة شخص ربطت يده إلى عنقه فأصبح عاجزاً عن مدها بالإنفاق على الخير عن الشح يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٦١) كما يحذر الرسول ﷺ من الشح وعاقبته الوغيمة على الفرد والمجتمع فيقول " أياكم والشح فإنه أهلك من كان قبلكم ، أمرهم بالبخل فبخلوا ، أمرهم بالقطيعة فقطعوا وأمرهم بالفجور ففجروا " (٦٢) ويقول سبحانه ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (٦٣).

أى يجعل الله المال الذى بخلوا به طوقاً من نار فى أعناقهم يوم القيامة (٦٤).

من هذا التحليل السابق لبعض نصوص القرآن والسنة فى شريعة تحريم للتبذير والبخل والشح كأنماط سلوكية سلبية تحول دون تدفق المال الحلال فى تيار الإنفاق الاستهلاكي يتأكد تحريم هذه الأنماط السلوكية كأساس من أسس المنهج الإسلامى فى إدارة الإنفاق الاستهلاكي فى الإسلام .

الأساس الخامس - تحريم الإنفاق المظهري

يقصد "بالإنفاق المظهري" هو إنفاق المال بدافع الفخر والخيلاء والمباهاة والزهو ورناء الناس^(٦٥) أى ظاهرياً أمام الناس مدحا للمراتين^(٦٦) بينما هم فى الباطن يتصرفون بدوافع الفخر والخيلاء والمباهاة لاستشعار التميز والفضل على غيرهم هؤلاء فى نظر الله "قرناء الشيطان" وبئس القرين والدليل على ذلك قوله تعالى فى شأنهم: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾^(٦٧) فاعتبر الله الإنفاق المظهري رياء للناس فعل تعاون للكفر وعدم الإيمان بالله واليوم الآخر وأن هؤلاء المراتين قرناء للشيطان فم الله هذا القرين بقوله ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾ .

الأساس السادس - تحريم الإسراف فى الإنفاق الاستهلاكى

الإسراف لغة : مصدر أسرف أى (جاوز الحد)^(٦٨) وبالتالي فالإسراف هو (مجاوزة الحد فى كل شىء قولاً أو فعلاً) .

أما فى الشرع : فهو مجاوزة حد الاعتدال والتوسط المقبول شرعاً فى الإنفاق بدليل قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾^(٦٩) .

فالقوام هو الاعتدال والتوسط بين التقتير من لدنى والإسراف من أعلى^(٧٠) .

والدليل على ثبوت تحريم الإسراف بالنهى عنه من الكتاب قوله تعالى :
﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾^(٧١) ﴿ وَعَلَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَكَانُوا تُسْرِفُوا ﴾^(٧٢) وقوله تعالى ﴿ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُفْسِرِينَ ﴾^(٧٣) الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ^(٧٤) . وقوله سبحانه
﴿ وَأَهْلَكْنَا الْمُفْسِرِينَ ﴾^(٧٥) وحكمة تحريم الإسراف فى الإنفاق الاستهلاكى

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبيل

تبدو من وجوه كثيرة منها على سبيل المثال : الإسراف إنفاق زائد عن المطلوب شرعاً على المباحات من مأكّل وملبس ومشرب فهو يؤدي اقتصادياً إلى التضخم وارتفاع الأسعار مما يعجز غير القادرين على شراء حاجاتهم الضرورية فتتصّص القوة الشرائية الحقيقية لدخولهم عن نفقات المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار .

الأساس السابع : الحجر على المفلس

الحجر على المفلس له مغزى ديني وديني . أما المغزى الديني فهو شريعة العدل ﴿ إِنَّ لِلَّهِ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ وشريعة العدل في الحجر على المفلس تتمثل في " حفظ التوازن بين حق الغرماء في استرداد مالهم من ديون على المفلس " واجب" المفلس في قضاء ما عليه من ديون للغرماء (الدائنين) ولا سبيل لحفظ هذا التوازن ألا بالحجر على تصرف المفلس في أمواله حتى يستوفى الغرماء الذين حلت آجال ديونهم حقهم من أموال المحجور عليه من التصرف فيها بالإنفاق ونحوه .

أما المغزى الديني فهو اقتصادي يتمثل في حفظ مال الغير من الضياع بتصرفات فاقد أهلية للتصرف وهو المفلس بحكم الشرع كما أن هذا الحجر يحول دون الإنفاق بالدين على حساب الغير مما يضبط التوازن النسبي بين الدخل والإنفاق .

ومن ثم كان الحجر على تصرف المفلس في الإنفاق ونحوه أساساً جوهرياً في ضبط الإنفاق الجائر على حقوق الغير في المنهج الإسلامي .

وجدير بالذكر أن يترك للمفلس من ماله قدر ما يقوم به معاشه من (مسكن فلا تباع داره التي لا غنى عنها وأجره للخادم لمن يصلح لخدمه مثله) . وما يتجر به إذا كان تاجراً وآلة الحرفة (كعدة النجار) إذا كان ذو حرفة ولدى نفقة معيشته من الطعام والكسوة ولمن تلزمه نفقة مثلهم^(٨٥)

وقال الإمام الشوكاني: «يجوز للغرماء أن يأخذوا جميع ما يجدونه عند المفلس سداً لديونهم ألا ما كان لا يستغنى عنه وهو (المنزل، وستر العورة وما يقيه البرد، وما يمد رقبته ومن يعول)»^(٨٦) وتستدل الشوكاني على رأيه هذا بحديث معاذ السابق ذكره فذكر أنه لم يثبت في هذا الحديث أن الرسول ﷺ أخذ ثياب معاذ التي عليه أو أخرجه من منزله، أو تركه هو ومن يعول لا يجدون ما لابد لهم منه (أى الضروريات). ومن هذا يمكن الاسترشاد بأن الضروريات التي سبق للحديث عنها تشمل حق الفرد في الإنفاق الاستهلاكي على مالا بد منه من أدنى مستوى ضرورى يليق بمثله من اللبود التالية:

١ - سكن يابى للفرد من الإقامة فى الطريق العام .

٢ - ملابس يستر عورته وبقية برد للشتاء وحر الصيف .

٣ - مأكلا يمد فمه ومن يعول .

٤ - مال يستأجر به ما يصلح لخدمة مثله إذا كان ذلك ضرورياً لمثاله بسبب عجزه عن خدمة نفسه ولا يوجد من ذويه ممن يجب عليهم خدمته أو كان رجلاً أو امرأة من وجهاء المجتمع وبلغ بهما الكبر عتياً فله حق الإنفاق من ماله على ذلك إذا كان قادراً أو من بيت المال إذا كان فقيراً ككسار الموظفين الذين يحالون على التقاعد بعد سن المعاش وهم فقراء ليس لديهم القدرة المالية على هذا الإنفاق .

٥ - مال يمكنه من الانتقال الضرورى الذى لابد منه ولا يستغنى عنه من مكان إقامته إلى مكان عمله ونحوه .

لأن هذه الحقوق السابقة إذا أجازها الشرع للمفلس من ماله الذى لا يكفى حقوق الغرماء باعتبارها ضروريات لابد منها ولا غنى عنها فإن إجازتها كضروريات تغير للمفلس من ماله إذا كان قادراً ومن بيت المال إذا كان فقيراً من باب أولى .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس وغودج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

الأساس الثامن : الحجر على السفه البالغ

من الضوابط الأساسية لحسن الإنفاق الاستهلاكي في المنهج الإسلامي «الحجر على السفه البالغ» لحفظ للنفس والمال من سوء تصرفاته المالية يقول الله تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) (٨٧) والسفه المقتضى للحجر شرعاً هو صرف المال في الفسق أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشراء ما يساوي درهما بمائة درهم» (٨٨) والسفهاء في الآية السابقة جمع سفهيه وهو (من لا يحسن التصرف في ماله إسرافاً أو تبذيراً أو عدم رشد في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي أو غيره) والهدف المعتبر شرعاً للحجر على السفه البالغ هو سد منابع الإساءة في تبديد المال بقرارات غير اقتصادية تجلب المضرة وتمنع المنفعة المعتبرة شرعاً كما تهدف شريعة الحجر على السفه أيضاً إلى حفظ المال وهو أحد مقاصد الشريعة الإسلامية وحفظ النفس مما يعود على السفهيه من الفقر والضعف المالي من تبديد ثروته بتصرفات خرقاء غير مسؤولة أو غير رشيدة فالسفهيه يؤثر على الموارد المالية للأفراد بالنقص وهذا مع الاستمرار يؤدي إلى إفلاس السفهيه وتبديد ثروته التي هي جزء من ثروة المجتمع الإسلامي وبالتالي كان للحاكم أن يصدر حكمه بالحجر على السفهيه حفظاً لثروة المجتمع الإسلامي من الضياع لكي تصرف بقرارات رشيدة تعود على صاحب المال والمجتمع بالخير والرفاهية .

فالحجر على السفهيه ليس مصادرة لماله بل وقاية وحفظاً له من قرارات عابثة تنمر هذا المال .

الأساس التاسع : تحليل للطبقات وتحريم الخبائث

الإسراف كما يقول علماء التفسير في قوله تعالى: (وَلَا تُسْرِفُوا) أي: ولا تزيّدوا على قدر الحاجة (٨٩) والنقص في الإشباع الحلال من

الطيبات للمباحة شرعاً في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(١٠) وقوله تعالى ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾^(١١) بالتبذير فيما تنفقونه على الأكل مما رزقكم • والفرق بين الإسراف والتبذير فرق في محل الإنفاق وليس في مقداره •

فالإسراف : إنفاق على المباحات شرعاً ولكن تحريمه لزيادته عن سقف المباحات المعتبر شرعاً، بمعنى قد يكون سقف الإنفاق على المباحات من الأكل والشرب للفرد في اليوم مثلاً مائة جنيه فينفق الشخص ألفاً إسرافاً •

أما التبذير : فهو الإنفاق على (غير المباحات شرعاً) وإن قل مقداره كالإنفاق على المخدرات والمسكرات والعيث والجنس وما إلى ذلك مهما قل مقدار التبذير ولذا يقول الله تعالى ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا﴾^(١٢) إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا^(١٣) فالتبذير في الإنفاق يكون على غفد المباحات قل أو كثر ولذا يعرف البعض كلا من الإسراف والتبذير فيقول «الإسراف تجاوز في الكمية وهو جهل لمقادير الحقوق»^(١٤) كما يقول آخر: «المصرف مجاوزة الحد في التعظيم والتوسع في الدنيا وإن كان حلالاً»^(١٥) أما التبذير فيعرفه البعض بأنه: «تجاوز في الإنفاق الاستهلاكى بترك الطيبات والإنفاق على الخبائث»^(١٦) وهذا الإنفاق مخالف لقوله تعالى ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^(١٧) فالتبذير إنفاق محرم في الإسلام مهما كان ضئيل الحجم لأنه إنفاق على الخبائث والمحرمات عموماً •

الأساس العاشر : للرشد الاقتصادى الشرعى فى قرارات الإنفاق

يقصد بهذا أن المسلم فى قرارات إنفاقه على الشراء الاستهلاكى وغيره يجب عليه الالتزام بمبدأ الرشد الاقتصادى من المنظور الشرعى بمعنى أن

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

يشترى بنفس الموارد للمالية التي سينفقها على الشراء ما هو أفضل دائماً .
فإذا كان سينفق مائة جنيه لشراء شاة مثلاً وكان قادراً بحسن اختياره وخبرته
أن يشتري بالمائة شاتين أفضل من شاة واحدة وجب عليه أن يشتري الأفضل
تعظيماً لعائد قراره الإنفاقي على الشراء تطبيقاً لما هو مقصود هنا (بمبدأ
الرشد الاقتصادي الشرعي في قرارات الإنفاق) .

وسمى هذا الرشد اقتصادياً لتعظيم العائد من القرار إلى أقصى حد ممكن
بسبب حسن التصرف .

كما سمي هذا الرشد شرعياً لورود دليل عليه من السنة النبوية الشريفة
من حيث أن المال مال الله وصاحب المال أو وكيله مستخلف في إدارته
وبالتالي يجب على المشتري بهذا المال أن يحسن التصرف كوكيل في
الشراء بهذا المال وبالتالي يجب أن يكون مقيداً بشروط الوكيل وهو الله في
إحسان التصرف . وطبقاً لهذا المفهوم يجب أن يشتري بنفس الموارد ما هو
أفضل دائماً لما ورد أن النبي ﷺ أعطى «عروة البارقي» ديناراً يشتري
به ضحية أو شاه فاشترى بالدينار شاتين فباع أحدهما بدينار وأتى إلى النبي
(بشاه ودينار) بدلاً من الدينار الواحد الذي أخذه للشراء ، فدعى له النبي
بالبركة في بيعه وشرائه لرشده في شراء الأفضل»^(١٧) فدل على أن الرشد
الاقتصادي في قرارات الشراء مقصود للشارع الحكيم ولذا سمي «الرشد
الاقتصادي الشرعي — أي المقصود شرعاً» .

الفصل الثالث:

نموذج لكيفية تطبيق — أسس — المنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي

أولاً : معطيات للنموذج:

يقصد بمعطيات النموذج الثوابت الشرعية من أحكام للتصرفات المالية الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي للمسلم القادر على الإنفاق من ماله الخاص أو من مال له ولاية شرعية عليه .

وطبقاً لهذا المفهوم فإن معطيات النموذج طبقاً لأسس المنهج الإسلامي العشرة السابق بحثها في الفصل الثاني والخاصة بضوابط الإنفاق الاستهلاكي من المنظور الإسلامي يمكن تحديدها في إطار هذه الأسس في عدة معطيات أهمها ما يلي:

١- أن النموذج يطبق على القادرين الذين يجدون ما ينفقون أو الفقراء والمساكين ونحوهم ممن لا يجدون ما ينفقون فلهم حق معلوم من الإنفاق يعطيه لهم الحاكم من أموال للزكاة أو بيت المال أو حصيلة صدقات المستطوعين عموماً تطبيقاً لمبدأ التكافل^(٩٨) الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» .

٢- أن بعض مستويات الإنفاق محرم لنقصه عن الضروريات بسبب التقدير والبخل والشح وبعضه محرم لزيادته عن سقف الكماليات بسبب الإسراف وبعضه محرم لإنفاقه من مال المفلس المحجور عليه حفظاً لحقوق الغرماء المالية ، وبعضه محرم من مال السفه المحجور عليه لسوء تصرفه في إدارة ماله أو مال من له الولاية على ماله لصغر سنهم أو زوال أهليتهم للولاية على المال بزوال عقلهم أو نحو ذلك .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبيل

٣- أن بعض مستويات الإنفاق الأخرى على الاستهلاك حلال فتكون واجبة في حدود الضروريات (ض) وجائزة في حدود الحاجات (ح) وأيضاً للتحسينات أى الكماليات (ك) .

وعلى هذا الأساس يكون الإنفاق المباح طبقاً لأسس المنهج الإسلامى بحكم الشرع أى الإنفاق للحلال من حيث كميته ومقداره ثلاث مستويات هى:
أ- مستوى الإنفاق على الضروريات (ص) وحكمة الوجوب .

ب - مستوى الإنفاق على الحاجيات (ح) : وحكمة الجواز أو الندب فلا يعاقب الفرد على تركه بل يثاب على فعله لأنه يؤدي إلى زوال المشقة والحرَج وشظف العيش ، والله يقول (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) ^(١٩).

ج - مستوى الإنفاق على التحسينات أى الكماليات (ك) وحكمة مباح وجائز أيضاً لأنه يؤدي إلى التمتع بالطيبات من الرزق التى أحلها الله والتمتع بالزينة التى أحلها الله والتمتع برغد العيش الذى أحله الله كل ذلك نجده فى أسس المنهج الإسلامى للإنفاق على الاستهلاك السابق بحثها ونعيد أدلة هذا الأساس على سبيل التذكير فى قوله تعالى: (كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) ^(١٠٠) وقوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا اخْلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فكلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً) ^(١٠١) وقوله تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) * قل مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلذَّيْنِ عَامَّةٍ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) ^(١٠٢) وقوله تعالى: (وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا) ^(١٠٣) وقوله تعالى: (كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ) ^(١٠٤).

٤ - وجود مستويات وصفية للإنفاق فى القرآن الكريم لأغراض التحليل البياني والكمي لتفسير السلوك الإنفاقي للمستهلك وكيف يتوقف عند

حدود الله في الإنفاق الاستهلاكى فلا يتعداها لقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَغْتَوِيَهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١٠٥)،
صوف نضع رموزاً لهذه المستويات على النحو التالى:

١/٤ - مستوى التقدير : الناتج عن الامتناع (سلباً) عن الإنفاق الضرورى :
وهو ما دون للضروريات وسنرمز له بالرمز (ق) .

٢/٤ - مستوى الضروريات: وهو الحد الأدنى في النفقات المعيشة الذى لابد منه ولا غنى عنه لبقاء الإنسان حياً وقادراً على أداء التكاليف الشرعية بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وسنرمز له بالرمز (ض).

٣/٤ - مستوى الحاجيات: كما اصطلح الفقهاء على تسميته بهذا الاسم^(١٠٦) وهو مستوى الإنفاق اللازم لرفع المشقة والحرج وعدم الشعور لشظف العيش الذى يعانيه الإنسان عند مستوى الضروريات فقط وسنرمز له بالرمز (ح) .

٤/٤ - مستوى التحسينات (أو الكماليات أو الرغد): وسنرمز له بالرمز (غ) وتقع المستويات الثلاثة للحلال السابقة فى نطاق (مدى الاعتدال والتوسط) فى الإنفاق الاستهلاكى بين محرمين : هما مستوى التقدير ومستوى الإسراف لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(١٠٧) .

٥/٤ - مستوى الإنفاق المحرم إيجاباً بسبب الإسراف أو التبذير أو الترف: وسنرمز إلى هذا المستوى كمياً بالرمز (ت) لأنه يؤدى إلى الترف المهلك المحرم شرعاً ويقصد بعبارة (محرم إيجاباً) انه إنفاق فعلى تمييزاً له عن التقدير الذى ينتج عن الامتناع الفعلى الذى يؤدى إلى التصديق دون الضروريات فى النفقة .

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
 د. أحمد عبد الغفار عطوه قبائل

ثانيا : جدول مستويات الإنفاق الحلال والحرام من المنظور الإسلامي .

جدول رقم (١)

١	٢	٣	٤	٥	٦
مستوى الإنفاق	حكم مستوى الإنفاق شرعا	ترتيب وحدت السلعة ما (إلخ)	المنفعة الحدية للمستهلك شرعا لكل وحدة إضافية من السلع أو الخدمة المشتراة	الضرر الحدي للمستهلك شرعا لو وحدة قهرا للسلعة أو للخدمة المشتراة	محصول المنفعة الكلية للإنفاق الاستهلاكي على سلعة أو خدمة معينة
(أ) للتكرار	حرام	١	١٠	صفر	١٠
		٢	٩	صفر	١٩
(ب) الضروريات (فقر)	واجب	٣	٨	صفر	٢٧
		٤	٧	صفر	٣٤
		٥	٦	صفر	٤٠
(ج) الحاجيات	مكتوب	٦	٥	صفر	٤٠
		٧	٤	صفر	٤٩
(د) الترفيفات	مباح	٨	٣	صفر	٥٢
		٩	٢	صفر	٥٤
		(١٠)	١	صفر	(٥٥)
تفئة الأكلاب من التحال إلى العوام	مكروه خلاف الأولى	١١	صفر	صفر	٥٥
(هـ) الإبرار والتزلف (والقبايل)	حرام	١٢	صفر	١٠	٥٤
		١٣	صفر	٩	٥٣
		١٤	صفر	٨	٥٢
		١٥	صفر	٧	٥١
		١٦	صفر	٦	٥٠
		١٧	صفر	٥	٤٩
				٤	

ثالثاً: تفسير جدول مستويات الإنفاق الحلال والحرام من المنظور الإسلامي
فى الجدول السابق رقم (١) كما ' : :

١ - إذا وقف القادرون عند سقف التقدير فقط (الوحدة الثانية) فى إنفاقهم الاستهلاكى فإنهم يكونون (الثلثين) أمام الله لمخالفتهم نصوصاً صريحة بتحريم التقدير فى الإنفاق . كما أن التقدير يؤدى إلى (إلحاقهم بأنفسهم ومن تلزمهم نفقتهم إلى التهلكة) وهذا منهى عنه بصريح القرآن . قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُوا بِأَنفُسِكُمْ إِلَى الْتِهْلُكَةِ﴾ وحكم التقدير حرام .

٢ - إذا وصل القادرون على الإنفاق إلى سقف الضروريات فقط وهى (الوحدة الخامسة فى الجدول السابق) فلا إثم عليهم ويجب أن لا ينقص إنفاقهم عن الحد الأدنى لهذا المستوى حتى لا يدخلوا فى دائرة التقدير المحرم، وحكم الإنفاق على الضروريات واجب لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

٣ - إذا وصل القادرون إلى سقف الحاجيات فقط فى إنفاقهم الاستهلاكى فهذا (مندوب) لرفع الضيق والحرَج والمشقة بعدم تحصيل المطلوب لرفع هذه الأثقال عند الاقتصار على الضروريات فقط .

٤ - إذا وصل القادرون إلى سقف التحسينات (أى الكماليات) أو مستوى الرغد من الطيبات الحلال فهذا مباح لهم ولا يحق لهم الزيادة عن هذا السقف لأن بعده مباشرة (نقطة الانقلاب) وهى النقطة التى تفصل بين الحلال والحرام أو النقطة التى تلى مباشرة النهاية العظمى للإنفاق الحلال ، فإذا تنفق المستهلك وجده إنفاق من ماله عند هذه النقطة فهذا مكروه ويكون قد فعل بذلك خلال الأولى لقول الرسول ﷺ (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن حالم حول الحمى (الحرام) يوشك أن يقع فيه) .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج كيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

٥ - إذا وصل القادرون في إنفاقهم إلى بداية مستوى الإسراف أو للتبذير حتى نهايته فهم (أثمون) ويزداد إثمهم المعبر عنه في الجدول السابق (بالضرر للحدى) بزيادة الإنفاق السرفى الذى يؤدى إلى الترف المهلك أو للتبذير فى الإنفاق على الحرام وقد نهى الله عن الإسراف وبين عواقب الترف الناتج عن الإسراف بنصوص قاطعة الدلالة نزيدها أيضاً بالآيات التالية : قال تعالى: «وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ»^(١٠٨) وقال صلى الله عليه وسلم : «كل واشرب وليس وتصق فى غير سرف ولا مخيلة»^(١٠٩) وقال تعالى : فى عواقب الترف الناتج عن الإسراف : «وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ»^(١١٠) وقال سبحانه وتعالى : «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا»^(١١١).

٦ - الأعمدة فى الجدول السابق يمثل فيها للعمود الأول (١) مستويات الإنفاق وصفيًا والثانى (٢) الحكم الشرعى لكل مستوى إنفاقى والثالث ترتيب وحدات الإنفاق على سلعة ما أى ترتيب (للجنبة أو الدولار أو خلاقه) المنفق على وحدة سلعة (رغيب خبز) أو تفاح أو ملابس أو مشرب وما شابه ذلك من السلع للمباحة شرعاً، أما للعمود الرابع (٤) فيمثل المنفعة الحدية المعبرة شرعياً التى يجلبها شراء وحدة واحدة من سلعة أى المنفعة الحدية لرغيب الخبز مثلاً عند مستوى معين من الاستهلاك وهى منفعة متناقصة بطبيعتها نتيجة الإشباع المتراكم من استهلاك وحدات إضافية أما للعمود الخامس (٥) فى الجدول السابق فيمثل الضرر للحدى من إنفاق استهلاكي على وحدات إضافية مشترراه من سلعة معينة . وهذا الضرر للمعتبر شرعاً يتدرج من للصفر حيث لا ضرر عند الإنفاق قبل الوصول إلى مستوى الإسراف والترف . وحيث يوجد الضرر عند بداية الإسراف ويتدرج فى الزيادة بزيادة الإسراف لأنه ناتج إتلاف المال وإنفاقه فيما يعود بالضرر وليس بالمنفعة .

ولقد قدر الضرر الحدى لكل وحدة إنفاق سر في حرام بـ(١-) لأن الإنفاق السر في هو ارتكاب لمسيئات وبالات. كل وحدة أنفاق سر في زيادة يقابلها سيئة واحدة لقول الله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) فتم التعبير عن كل سيئة بوحدة ضرر حدى واحد ذات أثر سلبي على محصلة المنفعة الكلية للإنفاق الاستهلاكى للفرد تماماً كما ينقص الله يوم الحساب من حسنات الفرد بقتر سيئاته لتحديد الرصيد النهائى لعمله أن خيراً فخيئراً وإن شراً فشرأ.

فإذا كان الإنفاق الترفى أو السرفى بوحدات متتابعة كل وحدة منها = (-) ١) فإذا كان مجموعة الإنفاق السرفى عددياً = مجموع المنافع التى حصلها المشتري فرضاً بتتابع وحدات الإنفاق الشرائى الحلال كان رصيده من المنفعة الكلية للإنفاق الشرائى = صفر من المنظور الشرعى طبقاً لهذا النموذج .

وإذا كان مجموع المنفعة الكلية للإنفاق الحلال أكبر من الضرر الحدى كان رصيد المستهلك من الإنفاق الحلال موجباً طبقاً لهذا النموذج أيضاً .

وإذا كان مجموع المنفعة الكلية للإنفاق الحلال أصغر من الضرر الحدى الإجمالى كان رصيد المستهلك من الإنفاق الاستهلاكى سالباً طبقاً لهذا النموذج. أما العمود السادس (٦) فيمثل المحصلة الكلية للإنفاق على سلعة معينة عند مستوى معين من الإنفاق وهذه للمحصول تساوى عددياً المجموع الجبرى لمجتمع المنفعة الحدية والضرر الحدى عند ترتيب معين لوحدات الإنفاق خلال مستوى معين من تتابع الإنفاق بالجدول السابق . فمثلاً محصلة المنفعة الكلية للإنفاق الاستهلاكى على لشراء عند الوحدة الأولى المشتراة = المنفعة الكلية عند الوحدة الأولى + صفر = ١٠ وحدة منفعة وعند الوحدة الثانية المشتراة = المنفعة الكلية عند الوحدة الثانية + الضرر الكلى عند نفس الوحدة = ١٩ + صفر = ١٩ وعند الوحدة الثالثة للمشتراة = المنفعة الكلية عند الوحدة الثالثة + الضرر الكلى عند نفس الوحدة = ٢٧ + صفر = ٢٧ وعند

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
 د. أحمد عبد الغفار عطوه قبل

الوحدة الرابعة للمشترأة = المنفعة الكلية عند الوحدة الرابعة + الضرر الكلي عند نفس الوحدة = $34 + 34 = 68$ وعند الوحدة الخامسة للمشترأة = المنفعة الكلية عند الوحدة الخامسة + الضرر الكلي عند نفس الوحدة = $40 + 34 = 74$ وحدة وعند الوحدة السادسة للمشترأة = المنفعة الكلية عند الوحدة السادسة + الضرر الكلي عند نفس الوحدة = $45 + 40 = 85$ وحدة .

وهكذا حتى نصل إلى ترتيب الوحدة المحايدة الحادية عشر في مثالنا وعندها تكون محصلة المنفعة الكلية = المنفعة الكلية عند نقطة الانقلاب أي الوحدة (الحادية عشر) + الضرر الكلي عند نفس الوحدة = $50 + 50 = 100$ عند النقطة (١١، صفر) التي عندها المنفعة الحدية للوحدة = صفر حيث يصل المستهلك إلى توازنه من المنظور الشرعي . وبعد هذه النقطة يحدث الانقلاب من الحلال إلى الحرام . ثم بعدها يظهر الضرر الحدي بمقدار ١٠ - (١) بكل وحدة إنفاق سرفى .

ويزداد هذا الإنفاق السرفى من الناحية العدية وبصرف النظر عن الإشارة حتى نصل وحدة الإنفاق التي ترتبها ١٧ في الجدول السابق مثلاً حيث المحصلة النهائية للمنفعة الكلية عند هذه الوحدة (٤٩) في مثالنا بالجدول لأن هذا الرقم للخير يمثل (المجموع الجبرى للمنفعة الكلية والضرر الكلي) عند الوحدة السابقة عشر وهذا المجموع من بيانات الجدول السابق = 50 وحدة (أقصى منفعة كلية من إنفاق الحلال) (٦ وحدات ضرر) أي مجموع الضرر الكلي عند الوحدة السابعة عشر = $50 + (-6) = 44$ وحدة منفعة .

رابعاً : تمثيل توازن المستهلك ببيانيا من المنظور الإسلامى :

١ - يستوازن المستهلك للقادر على الإنفاق من المنظور الإسلامى طبقاً لأسس المنهج الإسلامى فى الإنفاق السابق ذكرها والمعطيات السابقة التى

بنيت على هذه الأسس بالنسبة لإشباع حاجته المعتبرة شرعاً بالنسبة لسلعة معينة عندما تصل المنفعة الحدية الإنفاق على هذه السلعة إلى أقل مستوى موجب عند النقطة (١٠، ١) وقبل نقطة الانقلاب مباشرة الفاصلة بين سقف الكماليات للحلال وبداية الإنفاق الحرام كما يتضح من الرسم التالي (شكل ١) لبيانات جدول مستويات الإنفاق السابق ذكره:

٢ - يلاحظ من الرسم البياني السابق للعلاقات بين وحدات الإنفاق المتابعة على المحور الأفقي من ناحية المنفعة الحدية والكلية والضرر الحدى على المحور الرأسي من ناحية ثانية أن توازن المستهلك الذى يطبق أسس المنهج الإسلامى وكيفية على قراراته الشرائية فى الإنفاق الاستهلاكى على سلعة ما مباحة شرعاً طبقاً لرغبات المستهلك فى نطاق أحكام الحلال والحرام المحددة بنصوص شرعية يتحقق فى الرسم البياني السابق طبقاً للملاحظات التالية :

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

١/٢ - أن يتحقق أقصى إشباع كل ممكن من إنفاق المستهلك لموارده المالية المحددة المخصصة للاعاق على هذه السلعة . طبقاً لمبدأ الرشد الاقتصادي في اتخاذ قرارات الإنفاق الشرائي على الاستهلاك الرشد بالمفهوم الشرعي لتعظيم الحلال .

٢/٢ يعبر عن هذا الإشباع المشار إليه في الفقرة السابقة (بكمية المنفعة) المتحققة من هذا الإشباع .

٣/٢ التوقف عن الإنفاق عندما يصل إلى سقف الكماليات (دفعاً للمضرة) التي تنتج من مخالفة حكم الشرع بسبب الإسراف المحرم والترف المدمر إذا تجاوز الإنفاق سقف الكماليات ودخل مستوى الإسراف والترف . وهذه هي المصلحة من المنظور الإسلامي التي بنيت عليها كل أحكام الشريعة الإسلامية على تصرفات المكلفين وهذه المصلحة تعنى (جلب المنفعة ونفع للمضرة) (١١٢) .

ولذلك بعدما يصل للمستهلك إلى سقف الكماليات تأتي النقطة الفاصلة في الرسم البياني السابق (١١ ، ٥٥) بين الإنفاق الحلال والإنفاق الحرام بحيث يكون أي إنفاق إضافي بعد هذه النقطة يمثل إسرافاً وهدراً ولذا يبدأ ظهور ما يسمى في هذه الدراسة (بالضرر الحدي) من المنظور الشرعي وأحذر ضرراً لأنه ناتج عن إنفاق مرفى وتنبهى وترقى محرم ولذا اعتبر هذا الضرر (كمية سالبة) لتغيير اتجاه الإنفاق من المنفعة إلى الضرر بمقدار (١-) لكل وحدة إنفاق إضافية بعد النقطة الفاصلة (١١،٥) أي نقطة الانقلاب من الحلال إلى الحرام في الإنفاق الشرائي للمستهلك أو المشتري .

٤/٢ في الرسم البياني السابق يبدو تناقص المنفعة الحدية لوحدات الإنفاق الشرائي على سلعة معينة حتى تصل هذه المنفعة المتناقصة إلى (الصفر) على المحور الأفقى عند النقطة (١١،٥) أي عند إنفاق الوحدة

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس وغوذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبل

الحادية عشر على السلعة حيث تكون المنفعة التي تتحقق من هذا الإنفاق على هذه السلعة = صفر لكمال إشباع المستهلك منها قبل هذه النقطة مباشرة من ناحية ، ولأن أى إنفاق إضافي جديد بعد هذه النقطة سيكون إسرافاً محرماً وترافاً مهلكاً من ناحية أخرى، ومن ثم فلا منفعة معتبرة من المنظور الشرعى لوحدة الإنفاق عند هذه النقطة (١١ و صفر) ولذا اعتبرت قيمة أو مقدار منفعة وحدة الإنفاق على شراء وحدة إضافية من نفس السلعة = صفر لأن المستهلك قد وصل إلى توازنه قبل هذه النقطة مباشرة عندما تصل المنفعة الحدية لوحدة الإنفاق الإضافي على شراء وحدة إضافية من سلعة ما إلى أدنى مستوى موجب

٥/٢ عند هذه النقطة أيضاً يصل متجمع المنفعة الحدية أى المنفعة الكلية للإنفاق المخصص على شراء هذه السلعة إلى نهايته العظمى من المنظور الإسلامى .

٦/٢ بعد هذه النقطة يكون الإنفاق الإضافي سرفاً وترافاً محرماً ولذا ينقلب من الحلال إلى الحرام ومن ثم يعتبر من المنظور الإسلامى ارتكاباً لمعاصى وسيئات ولذا اعتبرت كل وحدة إنفاق جديدة ضبرر لأن هذا العائد فى حقيقته الشرعية (ضبرر) وليس منفعة .

ولذا بعد هذه النقطة (١١ و ٥٥) على الرسم السابق بدأ ظهور منحنى (الضبرر الحدى) الذى يمثل العلاقة بين الإنفاق للشرائى المحرم من ناحية ومقدار الحرام الحدى أو الضبرر الحدى من منظور الشرع من ناحية ثانية .

٧/٢ تحسب المنفعة الكلية من الجدول السابق وخريطته البيانية من العلاقة الافتراضية التالية :

المنفعة الكلية للإنفاق الاستهلاكى = مج م ك = (المجموع الجبرى

لمتجمع المنفعة الحدية (مجم ح) + متجمع الضرر الحدى (مجم ض ح) وهذا عند ترتيب أو تتابع وحدات إتفاق معينة . أى أن :

$$\text{مجم ك} = \text{مجم ح} - (\text{مجم ض ح}) \quad (١٠٠)$$

عند ترتيب أو تتابع وحدة إتفاق معينة فمثلاً (مجم ك عند ترتيب وحدة الإتفاق العاشرة) = (مجم ح + مجم ص ح) عند نفس الوحدة وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن :

$$\text{مجم ح عند ترتيب الوحدة العاشرة} = (١٠+٩+٨+٧+٦+٥+٤+٣+٢+١) = ٥٥ \text{ (وحدة منفعة) } .$$

وعلى هذا الأساس نجد أن :

$$\text{مجم ض ح عند نفس الوحدة العاشرة} = (٠+٠+٠+٠+٠+٠+٠+٠+٠+٠) = \text{صفر}$$

إذن (مجم ح + مجم ص ح) = $٥٥+٠=٥٥$ = مجم ك فى الجدول السابق وفى الرسم السابق أيضاً (ولكن بافتراض أن :

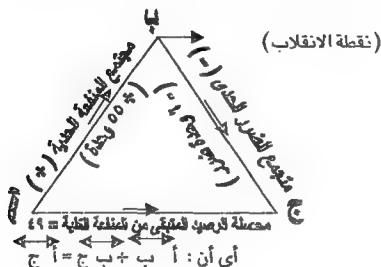
(المنفعة الحدية تتناقص بمعدل ثابت منتظم مع ترتيب وحدات الإتفاق المتتابعة على سلعة ما حتى تصل إلى الصفر بعدها بداية الإتفاق المحرم . ومع هذه البداية يفترض تزايد الضرر الحدى لكل وحدة إتفاق محرم بمقدار الواحد الصحيح عددياً لقوله تعالى ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ ولكن بإشارة سالبة لافتراض أن هذه الزيادة تجلب مضرة) من المنظور الشرعى لتحريم الإتفاق .

٨/٢ يصل منحني المنفعة الكلية إلى أعلى نقطة له فى مستوى الرسم البيانى عند نقطة توازن المستهلك ثم يثبت بين نقطة التوازن ونقطة الانقلاب ثم يبدأ فى الانحدار والتناقص بعد نقطة الانقلاب لدخوله مرحلة الحرمان

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »

د. أحمد عبد الفتاح عطوه قبل

وظهور أثر الضرر الحدى السالب على المحصلة النهائية للمنفعة الكلية للإنفاق التى يمكن تمثيلها كمحصلة ازاحتين فى اتجاهين متضادين كما فى الرسم التالى :



$$\text{أى: } ٤٩ = (٦-) + ٥٥$$

حيث ب ج يمثل تأثير الضرر الكلى للإنفاق المحرم عند مستوى معين من هذا الإنفاق المحرم على المحصلة النهائية للمنفعة الكلية المعتبرة شرعاً للإنفاق الاستهلاكي على الشراء لوحدات متتابعة من سلعة معينة ← أ ج يمثل محصلة جمع المنفعة الكلية والضرر الكلى جمعاً جبرياً للإنفاق على سلعة معينة عند مستوى معين من الاستهلاك أى أن :

أ ب + (- ب ج) = أ ج ٠٠٠٠٠ (٢) فلو فرض أن أ ب = ٥٥ أقصى منفعة فى نطاق الإنفاق الحلال عند وحدة الإنفاق الحادية عشر وأن ب ج = ٦ - إذن يكون من العلاقة رقم (٢) السابقة حيث تصل المنفعة الكلية للإنفاق (أ ج) = ٤٩ = (٦ -) + ٥٥ وحدة منفعة أى أقل من المنفعة الكلية للإنفاق عند الوحدة الحادية عشر لدخول الحرام فى عملية الإنفاق كما هو مبين فى الجدول السابق ، أى أنه رغم أن الإنفاق الكلى قد زاد من (١١ وحدة) إلى (١٧ وحدة) لكن المنفعة الكلية لهذا الإنفاق الكلى قد نقصت رغم

زيادته لأن الحرام يأكل الحلال من المنظور الإسلامي، لأنه من هذا المنظور
تزيد السيئات فتخف موازين المنفعة الكاوية ويقل رصيدها رغم زيادة الإنفاق
عن الحد الشرعي: قال تعالى ﴿لَا مَأْمَنَ مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ فَأَمَّا هَاوِيَةٌ ﴿وَمَا أُنْزِلَ مَا هِيَ﴾ نَارٌ خَالِمْةٌ ﴿١٠٧﴾ .

رابعاً: الجديد الذى أتى به الجدول السابق لمستويات الإنفاق من المنظور
الإسلامي:

١ - تنظيم مستويات الإنفاق الوصفية والكمية فى إطار موحد:

أى الاتجاه بدلا من التحليل الوصفى فقط إلى التحليل الكمي أيضاً
لمستويات الإنفاق الحلال والحرام طبقاً للأحكام الشرعية فى إطار موحد
للتحليل . فى حين أن الدراسات والبحوث الفقهية والاقتصادية الإسلامية
السابقة لوحظ أنها تقتصر على التحليل الوصفى فقط لمستويات الإنفاق
الاستهلاكي من حيث ما هو حلال منها وما هو حرام فى موضوعات متفرقة
لا تحدد كمياً أثر الإنفاق الحرام على تناقص المنفعة الكلية للإنفاق الحلال
رغم زيادة الإنفاق فى إطار موحد . بينما هذا النموذج المقترح يوضح
صورة شاملة لمستويات الإنفاق الوصفية بالحلال والحرام فى إطار موحد
كمي يمكن على أساسه توظيف التحليل الكمي وعلومه فى تجسيد أثر السلوك
الإنفاقى الحلال والحرام على رصيد المستهلك المتبقى من المنفعة الكلية
للإنفاق الحرام . هذا الرصيد الذى يتناقص بسبب الدخول فى مراحل الإنفاق
المحرم كما بينه هذا النموذج بشكل كمي . وهذا ما يتفق مع منهج الإسلام فى
أن سيئات السلوك (الإنفاق المحرم) تؤثر بالنقص على حسنات السلوك
(الإنفاق الحلال) ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾ (أى بالحلال)
فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ (أى نقص رصيد
منفعته الكلية بسبب الإنفاق الحرام ذى الأثر للمالب أو الضرر الحدى) فَأَمَّا
هَآوِيَةٌ ﴿ وَمَا أُنْزِلَ مَا هِيَ ﴾ نَارٌ خَالِمْةٌ ﴿ أى أن الحرام يخفف موازين

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

الحلال .

٢ - قدرة للنموذج على المقارنة بين سلعتين بديلتين واختيار الأفضل :
فمن هذا النموذج يمكن الاستفادة منه عملياً من جانب المستهلك المسلم
عند اختياره بين سلعة معينة وخدمات معينة ! كيف ؟
لو فرض أن مستهلك يريد (المقارنة) بين سلعتين (أ ، ب) بديلتين
لإختيار أيهما أكثر نفعاً وشباعاً لحاجاته المشروعة وأن ميزانية الإنفاق
الاستهلاكي المحدودة المتاحة والمخصصة للإنفاق على أحد هاتين السلعتين
مقدارها (١٠ جنيهات) .

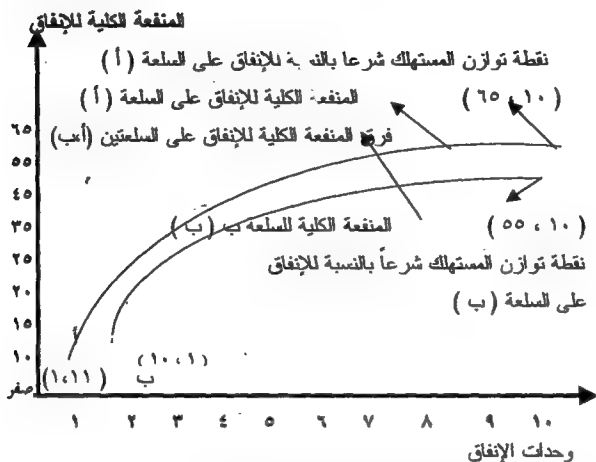
ج - وكانت محصلة المنفعة الكلية للإنفاق عند وحدات متتابعة من
الإنفاق على كلا السلعتين من وجهة نظر المستهلك كما بالجدول الآتي :

جدول (٢)

جدول المقارنة بين سلعتين بديلتين على أساس عائد منفعة الإنفاق الاستهلاكي

ترتيب وحدات الإنفاق على شراء السلعتين	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
المنفعة الحدية للإنفاق على السلعة (أ)	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢
المنفعة الحدية للإنفاق على السلعة (ب)	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
المنفعة الكلية للإنفاق على السلعة (أ)	١١	٢١	٣٠	٣٨	٤٥	٥١	٥٦	٦٠	٦٣	٦٥
المنفعة الكلية للإنفاق على السلعة (ب)	١٠	١٩	٢٧	٣٤	٤٠	٤٥	٤٩	٥٢	٥٤	٥٥

ولقد تم تمثيل بيانات الجدول السابق (٢) على الرسم البياني التالي :



رسم بياني للعلاقة بين وحدات الإنفاق على السلعتين (أ، ب) وبين المنفعة الكلية لهذا الإنفاق من وجهة نظر للمشتري لكلا السلعتين .

ويتضح على أساس الفروض السابقة للمقارنة والاختبار بين سلعتين بديلتين ومن الجدول السابق (٢) وتمثله بيانياً ما يلي :

أ - قدرة النموذج على المفاضلة بين سلعتين وتحديد أيهما أكثر منفعة :

أى أن المستهلك يقدر طبقاً لحاجاته الاستهلاكية ودرجة النقص فى إشباعه وطبقاً لميزانية الاستهلاك المخصصة للإنفاق على أحد السلعتين البديلتين (أ، ب) أن منفعته الحدية والكلية للإنفاق المباح على السلعة (أ)

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

أكبر منها على السلعة (ب) عند جميع مستويات الإنفاق الممكنة على أى من السلعتين في حدود موارده المتاحة للإنفاق كما هو واضح من الجدول (٢) ومن الرسم البياني لهذا الجدول .

ب - قدرة النموذج على اختيار السلعة الأفضل على أساس أقصى منفعة كلية ممكنة:

لأنه يترتب على التوضيح السابق بالفقرة (أ) أن المستهلك سيختار الإنفاق على شراء السلعة (أ) بدلاً من السلعة البديلة (ب) ليتحقق أقصى إشباع ممكن (أى منفعة ممكنة) من الإنفاق على السلعة (أ) في حدود موارده المتاحة (١٠ جنيهات) المخصصة للإنفاق على أحد السلعتين البديلتين (أ، ب) وهكذا ...

٣ - قدرة النموذج على بيان نقطة توازن المستهلك :

إن المستهلك يصل إلى نقطة توازنه من الإنفاق من الحلال على السلعة (أ) عندما تصل المنفعة الحدية للإنفاق إلى (أدنى مستوى) وعند نفس النقطة تصل منفعته الكلية إلى (أقصى مستوى ممكن) من وجهة نظر المستهلك وطبقاً لحاجات وميزانيته المتاحة للإنفاق على هذه السلعة .

وبهذه الكيفية السابقة لتطبيق النموذج المقترح يمكن الاستفادة منه عملياً من جانب المستهلك عند اختياره من بين سلعتين أو خدمتين بديلتين .

٤ - قدرة النموذج على بيان نقطة الانقلاب من من الإنفاق الحلال إلى الإنفاق الحرام:

فطبقاً للنموذج يجب على المستهلك إذا كانت العشرة جنيهات تصل بالإنفاق على السلعة (أ) إلى سقف الإنفاق المباح شرعاً أن يتوقف عن الإنفاق الإضافي الزائد على العشرة جنيهات حتى لا يدخل في مرحلة الإنفاق

المحرم ، حتى لو زلت الموارء لو لميزانية المتاحة للإتفاق على هذه السلعة على عشرة جنيهات لأنه اذا تجاوز الإتفاق سقف الحلال سيبدأ ظهور الضرر للجدى من الإتفاق كما سبق بيانه "جدول رقم (١) الأسبق ومن خريطته البيانية أيضاً عند نقطة الانقلاب ، ١١ ، ٥٥ وحدة منفعة من اتفاق الوحدة الحادية عشرة) .

٥- قدرة النموذج على مرونة تحليل المتغيرات في إطار ثوابت الأحكام الشرعية للإتفاق:

أى أن عرض حكم كل مستوى من مستويات الإتفاق مما هو معروف فى البحوث والدراسات الفقهية والاقتصادية الإسلامية هو (التزام من الباحث بثوابت الشريعة التى لا يجوز الآتيان بجديد بخالفها) بل يجب أن يكون الجديد متناسقاً ومتفقاً مع ثوابتها ونصوصها الشرعية مع وجود مساحة من الحرية لتجديد قيم المتغيرات الإتفاقية حسب ظروف الزمان والمكان بمعنى أن النموذج يلتزم على سبيل المثال بأنه :

١/٥ - التفتير حكمه الشرعى (حرام) هذا ثابت لا يمكن مخالفته ولكن المتغير فى نطاق هذا الثابت هو (مقدار الإتفاق المعتبر تفتيراً) فهذا أمر تحدده ظروف الزمان والمكان ، فما يعتبر تفتيراً فى زمان ومكان ما بالنسبة للمستهلك المنفق ، قد لا يعتبر تفتيراً فى زمان أو مكان آخر .

٢/٥ - بالمثل أيضاً الإسراف حكمه الشرعى للثابت حرام ، ولكن المتغير فى إطار هذا الحكم للثابت هو " مقدار الإتفاق المعتبر إسرافاً " فهذا أمر تحدده ظروف الزمان والمكان فمقدار ما يعتبر إسرافاً فى الإتفاق الاستهلاكى فى زمان ومكان معين قد لا يعتبر إسرافاً فى زمان أو مكان آخر. فمثلاً قد يكون إنفاق ثلاثون دولاراً فى اليوم على الطعام لمستهلك فى قرية مصرية إسرافاً ، ولكن إنفاق نفس المبلغ لمستهلك يقيم فى واشنطن ليس إسرافاً . . . وهكذا فالمعيار هنا بمقدار نفقات المعيشة للضرورة والحاجة

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

والتحسينية للحلال وما يزيد على ذلك مما يعتبر حرام في ظروف زمانية ومكانية تحدد نفقات المعيشة والاستهلاك بقيود بيئية معينة وهذه مرونة كبرى يقدمها النموذج المقترح عن عبقرية الإسلام كنظام للحياة الفاضلة في التعرف على مرونة وحركية السلوك الإنفاقي للمستهلك للمسلم .

خامساً: تضمن النموذج الإنفاق التنبؤي في الأسس التاسع للنموذج كأحد صور الإنفاق الاستهلاكي الحرام ، كما تضمنه النموذج أيضاً في عموم الإنفاق الحرام . هذا العموم الذي يشمل (الإسراف ، التنبؤ ، الترف) وكل صور الإنفاق الاستهلاكي المحرمة . فالتنبؤ يعتبر داخل دائرة الإنفاق الحرام شأنه شأن الإسراف في اتخاذ الحكم الشرعي وهو للتحريم .

سابعاً: علاقة تطبيق النموذج المقترح بإدارة النظام التسويقي في المجتمع الإسلامي:

بما أن النموذج المقترح يتمحور حول (كيفية تطبيق المنهج الإسلامي في الإنفاق الاستهلاكي) فإن تطبيقه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة النظام التسويقي في مجتمع إسلامي يلتزم بتطبيق أسس هذا المنهج في السلوك الشرائي للمستهلك للأسباب التالية :

١ - أن إدارة النظام التسويقي في المجتمع من بين أهدافها الأساسية هو زيادة المبيعات للسلع أو الخدمات الاستهلاكية ، وزيادة المبيعات من جانب إدارة التسويق تعتمد بالضرورة على زيادة الإنفاق الشرائي للمستهلك. بمعنى أنه لو زادت مبيعات النظام التسويقي في المجتمع (مليون جنيه للسلع أو الخدمات الاستهلاكية، فإن الزيادة في الإنفاق الشرائي على الاستهلاك ستكون أيضاً (مليون جنيه) بفرض أن الزيادة في الطلب من جانب المشتري تساوي الزيادة في العرض من جانب إدارة النظام التسويقي في المجتمع . ومن ثم فإن النموذج حينما يركز على كيفية السلوك الإنفاقي للمستهلك المسلم

فهو يضع أمام الإدارة رؤية ثقافية للتعريف على كيف يتحرك الطلب الاستهلاكي زيادة أو نقصاً في ضوء أسس وكيفية السلوك الإنفاقي للمستهلك المسلم ؟ وبالتالي تستطيع الإدارة أن ترسم سياستها التسويقية في ضوء هذه الرؤية .

٢ - إن إدارة النظام التسويقي في المجتمع من بين أهدافها الأساسية هو تلبية رغبات واحتياجات والمساهمة في تحقيق رفاهية المستهلك ، ولا تستطيع الإدارة تحقيق هذا الهدف دون معرفة بدوافع وأنماط ورغبات واحتياجات ونوع الرفاهية التي ينشدها المستهلك المسلم . فمثلاً إذا قدمت إدارة التسويق سلعة محرمة إلى المستهلك المسلم ولتزم المستهلك في ملوكة بأسس وكيفية تطبيق هذا النموذج فإن هذه السلع سيكون مصيرها الكساد وإدارة التسويق ستمنى بأفدح الخسائر لأن المستهلك المسلم لن يشتري هذه السلع المحرمة ، بينما للعكس صحيح .

٣ - أن إدارة النظام التسويقي في المجتمع الإسلامي من بين أهدافها طبقاً للمفهوم الاجتماعي للتسويق (The social Marketing concept) هو (الاهتمام بمصالح المنظمة والمستهلك والمجتمع في وقت واحد) ولكن المتغير الأساسي بين هذه المصالح الثلاثة هو (السلوك الإنفاقي للمستهلك طبقاً لرغباته وخاجاته في إطار الضوابط الشرعية لهذا السلوك) كما أورده النموذج المقترح .

وبالتالي فليس من مصلحة إدارة التسويق أن نتجر في سلع ترفيه أو خدمات محرمة (كالعاب القمار والميسر وما شابههما أو إن نتجر في سلع محرمة (كالمخدرات والمسكرات والسجائر) أن كل هذه السلع والخدمات سيكون طلب المستهلك الذي يلتزم بالمنهج الإسلامي وأسس في الاستهلاك على هذه السلع والخدمات سيكون مماوياً للصغر لأن عائد الإنفاق على استهلاك هذه السلع والخدمات من المنظور الإسلامي طبقاً للنموذج المقترح

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

مسيكون عقداً سلبياً على مستوى الفرد والمنظمة والمجتمع الإسلامي ككل ،
وبالتالي لن يقبل المستهلك المسلم على شراء هذه السلع والخدمات ولذا يجب
على إدارة التسويق أن تراعى كيفية السلوك الإنفاقي للمستهلك المسلم .
والخلاصة :

أن علاقة تطبيق النموذج المقترح بإدارة النظام التسويقي في المجتمع
هي علاقة وثيقة تنطوي على منظور واضح أمام الإدارة لكيفية السلوك
الإنفاقي للمستهلك المسلم مما يساعد الإدارة على التنبؤ بأنماط هذا السلوك
ورسم السياسات التسويقية التي تحقق المصالح المشتركة للمستهلك والمنظمة
والمجتمع أو الاقتصاد ككل في المدى القصير والبعيد على حد سواء . ولا
عجب فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ
الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾

ساساً : أن هذا النموذج لا يقول بأن الإنفاق الحرام يحقق منفعة

قد يتصور للقارئ بأن هذا النموذج يقول بأنه "مع استمرار المستهلك
المسلم في الإنفاق في مستوى "الإسراف" الحرام حتى آخر وحدة
إنفاق في النموذج وهي (١٧) أن هذا الإنفاق لا يزال يحصل منفعة كلية
وهي ٤٩ وحدة "فهذا التصور غير صحيح طبقاً لما يقوله النموذج للأسباب
التالية :

١ - أن المنفعة التي يحصلها المستهلك بعد تجاوز مرحلة الإنفاق
الحلال ليست نتيجة الإنفاق للمحرم لأنها منفعة متناقصة متبقية من المنفعة
الكلية في مرحلة الإنفاق الحلال . وقد تناقصت رغم تزايد الإنفاق للمحرم
لأن هذا التزايد عائد سلبياً وهو الضرر الحدي الذي أدى إلى تآكل جزء من
رصيد المستهلك من المنفعة الكلية في مرحلة الإنفاق الحلال .

وبالتالي فليس صحيحاً أن (تقدير سلبيات الحرام وإيجابيات الحلال

تخضع لمنظور حسبي واحد) لأن كلاهما يعمل في اتجاه مضاد للآخر
ولذا يوضح النموذج أن عملية جمع h آليات للحلال ومليكات للحرام هي
(جمع لإزاحتين أو متجهين) كل ، h هما يعمل في اتجاه عكس للآخر ولذا
تناقصت منفعة الإنفاق للحلال بمقدار الضرر الحدى الناتج عن الإنفاق
للمحرم . ولذا كانت المنفعة الكلية عند إنفاق الوحدة العاشرة = ٥٥ وحدة
بينما تناقصت هذه المنفعة عند إنفاق الوحدة السابعة عشر إلى ٤٩ وحدة ولو
كان صحيحا أن الاستمرار في الإنفاق المحرم يحقق منافع إضافية جديدة
لكانت المنفعة الكلية عند إنفاق الوحدة السابعة عشر أكبر منها عند إنفاق
الوحدة العاشرة وهذا مالم يحدث طبقا لبيانات الجدول رقم (١) للتطبيق على
أسس النموذج المقترح .

٢ - إن النموذج المقترح طبقاً للتحليل في الفقرة السابقة يعبر بدقة عن
وجهة النظر الإسلامية عند الحساب والمسؤولية أمام الله . لأن زيادة
السيئات بسبب الإنفاق للحرام تؤدي إلى تناقص الحسنات (المنافع) حتى
يصل المستهلك إلى مرحلة الإقلام التام بسبب نفاذ رصيده من المنفعة
الكلية للإنفاق للحلال نتيجة لتآكل هذا الرصيد بسبب الضرر الحدى للإنفاق
الحرام وهذا طبقاً لحديث رسول الله حينما قال اتكروا من المفلس ؟ قالوا من
لا درهم معه ولا دينار . فرد صلى الله عليه وسلم قال لا بل المفلس من
بأت يوم للقيامة وقد سب هذا وشتم هذا فيأخذ هنا من حسناته ويضيف هذا
إلى سيئاته حتى ينفذ رصيده من الحسنات ثم يلقى به في النار (الحديث
بمعناه وليس بنصه) .

وينطبق هذا المفهوم الشرعى على النموذج المقترح الذى يوضح كيف
تؤدي السيئات (الإنفاق الحرام) إلى تآكل الحسنات (المنفعة الكلية للأنفاق
الحلال) حتى ينفذ رصيد المستهلك ويصل إلى حد الإقلام بسبب معاصيه
لو استمر في الإنفاق حتى يستغرق الضرر الحدى ما يتبقى من المنفعة الكلية

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

قال تعالى : " فمن ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ولما من خفت
موازينه فامه هاويه وما لراك ما هية نار حامية) •

وقال تعالى :

﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ
حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ • صدق الله العظيم

الفصل الرابع النتائج و توصيات

أولاً : النتائج :

١ - ثبوت الفرض الأول من خلال بيان الآتى :

١/١ - أن للمنهج الإسلامى فى الإنفاق الشرائى على الاستهلاك تصور مستقل عن منهج الإنفاق الشرائى على الاستهلاك فى النظام الاقتصادية الوضعية الأخرى وهذا التصور يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية .

٢/١ - أن أسس المنهج الإسلامى فى الإنفاق الشراء على الاستهلاك جوهرها التمييز بين ما هو حلال وما هو حرام فى الإنفاق الشرائى لمال المستهلك من المنظور الشرعى .

٣/١ - أن أسس التمييز بين الحلال والحرام فى الإنفاق الشرائى للمستهلك ليست أسساً تحكمية مفرغة المضمون ، لكنها أسس محكمة بالمصلحة الاعتبارية شرعاً للمستهلك وللمال والمجتمع . فهى توجد حيث تجلب منفعة أو تكف مضره وبالتالى فهى تؤدى إلى تعظيم الفلاح فى الدنيا والآخرة للفرد والمجتمع .

٤/١ - أن المنهج الإسلامى فى الإنفاق الشرائى على الاستهلاك هو مسؤولية المستهلك عن حرية التصرف فى ماله فى نطاق ما أحل الله له من الطيبات نوعاً وكما وفى إطار مسؤوليته الاجتماعية عن إنفاق المال فى إطار شرعى لا يتعدى حدوده .

٢ - ثبوت الفرض الثانى من خلال الآتى :

١/٢ - التوصل إلى نموذج لكيفية التحليل الكمي فى تطبيق أسس المنهج الإسلامى فى الإنفاق الشرائى للمستهلك وكيف يصل إلى توازنه من المنظور الشرعى للإنفاق .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس وغودج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبّال

٢/٢ - محاولة بأسلوب كمي لتجسيد فكرة الحرام والحلال والحسنات والمسيئات التي تنعكس على العائد المعتبر شرعاً من الإنفاق الشرائي للمستهلك عن طريق التعبير كما عن عائد الإنفاق الحلال "بالمنفعة" وعائد الإنفاق الحرام "بالضرر

٣/٢ - بيان كيفية توزان المستهلك من المنظور الشرعي: وذلك عندما تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأعلى والمنفعة الأعلى إلى حدها الأدنى الموجب أي عند النقطة (١٠ ، ٥٥) أي قبل النقطة الفاصلة مباشرة بين سقف للكماليات المباحة شرعاً وبين نقطة بداية الإصراف للترقى المهلك (١٢ ، ٥٤) حيث ظهور منحني الضرر الحدى بصورة متزايدة بمقدار الوحدة عديداً كلما زاد الإنفاق السرفى أو للترقى أو التبتذيرى بمقدار الوحدة لقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ وبذلك يثبت صحة الفرض الثانى .

ثانياً : التوصيات:

١ - العمل على تفعيل الإنفاق الشراء للمستهلك فى التطبيق العملى وفقاً لأسس المنهج الإسلامى وكيفية التطبيق ليعرف المسلم موقفه من الحلال والحرام والوقوف عند حدود الله لا يتعداها وذلك عن طريق برامج تنمية الوعى بالسلوك الشرائى للمستهلك المسلم .

٢ - مواصلة البحث فى طبيعة المنهج الإسلامى فى الإنفاق الاستهلاكى وأهدافه الدنيوية والأخروية لتحقيق فلاح الإنسان فى الدنيا والآخرة معاً .

٣ - أن تتجه البحوث إلى بيان كيفية المنهج الإسلامى بفروض كمية لإزالة الغموض فى كيفية تطبيق النصوص الشرعية والارتقاء من مستوى الوصف النظرى إلى وضع حدود كمية لمستوى الإنفاق للحلال والحرام لترشيد القرارات طبقاً لأحكام للشرع .

٤ - أن يساهم علماء الرياضة البحتة والإحصاء وغيرهم بالتعاون مع

علماء الإدارة للباحثين في كيفية تطبيق المنهج الإسلامي في الاقتصاد عموماً للوصول إلى دوال رياضية لتفسير سارك المستهلك من المنظور الإسلامي بأسلوب كمي .

٥ - محاولة الربط بين كيفية تطبيق المنهج الإسلامي في الإنفاق للقرائي للمستهلك والآثار الاقتصادية لهذا للتطبيق بأسلوب كمي للأهداء إلى تطبيق هذا المنهج بطريقة عملية لترشيد الإنفاق الاستهلاكي . وبالله التوفيق .

التنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

المراجع والهوامش

- (١) د / عبد المنعم القيسوني ، العالم الإسلامي وخديعة التقدم الاقتصادي ، جامعة الأزهر ، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية ، العدد الثالث ، السنة الأولى ١٩٨٤ ، ص (١٢٠ - ١٢١) .
- (٢) للمرجع السابق ص (١١٩ - ١٢١) .
- (٣) د / حسين حسين شحاته ، تطور مسيرة فكره وتجربة المصارف الإسلامية عبر نصف قرن ، مجلة للدراسات التجارية الإسلامية ، العدد الثالث ١٩٨٤ ، ص ١٠٩ .
- (٤) سورة : الأنعام الآية : ١٢ .
- (٥) سورة الكهف الآية : ١٠٣ - ١٠٤ .
- (٦) السيد سابق ، فقه السنة للمجلد الأول ١٩٨ ، ص ١٠ .
- (٧) سورة النور : الآية : ٣٣ .
- (٨) سورة النساء : الآية : ١٢٦ .
- (٩) سورة النساء الآية : ١٣٧ .
- (١٠) سورة الحديد ، آية : ٢ .
- (١١) سورة الحديد : آية : ٥ .
- (١٢) سورة آل عمران ، الآية : ٢٦ .
- (١٣) سورة الحديد : آية : ٧ .
- (١٤) فضيلة الشيخ عبد الجليل عيسى ، المصحف الميسر ، الطبعة السادسة ، ص ٧١٩ .
- (١٥) لمزيد من التفاصيل عن عقد الوكالة في الشريعة الإسلامية يمكن الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي ومنها على سبيل المثال : للسيد سابق ، فقه المجلد الثالث طبعة خاصة بالمؤلف والنشر والتاريخ غير مبين ص ٢٢٦ - ٢٣١ .
- (١٦) سورة الحديد : آية : ٧ .

- (١٧) الأنفال : الآية : ٢٨ .
- (١٨) سورة البقرة : آية : ٣٠ .
- (١٩) سورة الأعراف : آية : ٧٤ .
- (٢٠) سورة يونس ، آية : ١٤ .
- (٢١) سورة النور : آية : ٥٥ .
- (٢٢) سورة الكهف : آية : ١٩ .
- (٢٣) سيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .
- (٢٤) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٣١ " يتصرف "
- (٢٥) لمزيد من التفاصيل عن وجوب الإنفاق على الأقارب يمكن الرجوع إلى باب النفقة في كتب الفقه الإسلامي ، منها على سبيل المثال : السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ص ٤٠٢ ، ٤٠٤ .
- (٢٦) المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٠٤ .
- (٢٧) سورة الطلاق ، آية ٧ .
- (٢٨) سورة البقرة ، آية : ٢٣٦ .
- (٢٩) السيد سابق ، فقه السنة ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ — ٤٠٣ .
- (٣٠) للتفاصيل عن رأى ابن حزم في وجوب نفقة الأقارب يمكن الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي في هذا الخصوص ، ومنها على سبيل المثال : السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ص ٤٠٣ — ٤٠٤ .
- (٣١) رواه ابن ماجه . اللام للإباحة لا للتملك في كلمة لأبيك لأن مال الولد له وزكاته عليه وهو موروث عنه .
- (٣٢) السيد سابق فقه السنة مرجع سابق : ص ٤٠٢ .
- (٣٣) سورة الفرقان : الآية : ٦٧ .
- (٣٤) د / محمد سعاد جلال ، مقدمة في التعريف بعلم أصول الفقه ، والفقه ، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ص ٩٥ — ٩٦ .
- (٣٥) سورة طه ، آية : (١١٨ — ١١٩) .

المنهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبيل

- ٣٦) سورة البقرة : آية : ٢٨٦ .
- ٣٧) سورة البقرة : آية : ٢٨٦ .
- ٣٨) سورة المائدة : الآية : ٣٨ .
- ٣٩) الإمام الغزالي ، المستصفى ، مكتبة الجندى ، القاهرة ، ص ٨٧ .
- ٤٠) ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة دار المعارف ، ص ٢٥ ، ٣٥ .
- ٤١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، عام ١٩٩٣ ، ص ٤٩٠ .
- ٤٢) سورة الفجر : الآية : ٢٠ .
- ٤٣) سورة الماعارج ، الآية : ٢١ .
- ٤٤) سورة الإسراء : الآية : ١٠٠ .
- ٤٥) سورة الإسراء : الآية : ٢٩ .
- ٤٦) سورة الفرقان : الآية : ٦٧ .
- ٤٧) المعجم الوجيز : مرجع سابق ص ٣٧٩ .
- ٤٨) الأعراف: آية : ١٤١ .
- ٤٩) الشعراء : آية : (١٥١ - ١٥٢) .
- ٥٠) الأنبياء : آية : ٩ .
- ٥١) د/يوسف إبراهيم ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق الاستهلاكي في الإسلام ، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية ، مركز صالح عبد الله كامل للتابع لجامعة الأزهر ، العدد الرابع ، السنة الأولى ، أكتوبر ١٩٨٤ ص ٦٦ .
- ٥٢) البقرة : آية : ٥٨ .
- ٥٣) المعجم الوجيز : مرجع سابق ص ٢٦٩ .
- ٥٤) سورة البقرة : آية : ٣٥ .
- ٥٥) المصحف الميسر ، مرجع سابق ص ٨ .
- ٥٦) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، مرجع سابق ص (٣٩٦ ، ٣٩٧) .
- ٥٧) سورة الليل ، الآيت (٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) .

- ٥٨ (سورة النساء : آية : ٣٧ .
- ٥٩ (الإسراء : آية : ٢٩ .
- ٦٠ (لبن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، طبعه : طحطبي ، ج ٣ ص ٣٧ .
- ٦١ (سورة الحشر ، آية : ٩
- ٦٢ (الصنعاني ، سبل السلام ، الجزء الثالث ، ص ١٥٦٩ .
- ٦٣ (سورة آل عمران : آية : ١٨٠ .
- ٦٤ (عبد الجليل عيسى ، المصحف الميسر ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .
- ٦٥ (رثاء للنفس " أى رياء للنفس ، النساء : آية ٣٨ .
- ٦٦ (عبد الجليل عيسى ، المرجع السابق ص ١٠٦٠ .
- ٦٧ (سورة النساء : آية : ٣٨ .
- ٦٨ (المعجم للوجيز : مرجع سابق ص ٣٠٩ .
- ٦٩ (سورة الفرقان : آية : ٦٧ .
- ٧٠ (المعجم الوجيز ، مرجع سابق ص ٥٢١ .
- ٧١ (سورة الأعراف : الآية : ٣١ .
- ٧٢ (سورة الأنعام ، الآية : ١٤١ .
- ٧٣ (سورة الشعراء : الآية (١٥١ ، ١٥٢) .
- ٧٤ (سورة الأنبياء : الآية : ٩ .
- ٧٥ (سورة الإسراء : الآية : ١٦ .
- ٧٦ (سورة هود : الآية : ١١٦ .
- ٧٧ (سورة الأنبياء : الآية : ٩ .
- ٧٨ (د/ يوسف إبراهيم — مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، مرجع سابق ص ٦٦ .
- ٧٩ (الصنعاني ، سبل السلام ج ٤ ، حديث رقم ١٣٦٦ .
- ٨٠ (مجمع اللغة العربية ، المعجم للوجيز ، مرجع سابق ص ١٣٥ .
- ٨١ (السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ص ٤٠٥ .
- ٨٢ (المرجع السابق مباشرة ، نفس الصفحة .

النهج الإسلامي في اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكي : « الأسس ونموذج لكيفية التطبيق »
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال

- ٨٣) رواه سعيد ابن منصور .
٨٤) السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٠٦ .
٨٥) السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ص ٤٠٨ .
٨٦) المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٠٨ .
٨٧) سورة النساء : آية : ٥ .
٨٨) السيد سابق ، فقه السنة ، المجلد الثالث ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .
٨٩) ابن عربي ، أحكام القرآن ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ١٩٦٣ القسم الثاني ص ٧٧١ .
٩٠) سورة الأعراف : الآية ٣٢ .
٩١) سورة الأنعام : الآية ١٤٢ .
٩٢) سورة الإمراء : آية : (٢٦ ، ٢٧) .
٩٣) يوسف إبراهيم نقلاً عن الإمام المارودي ، مجلة للدراسات التجارية الإسلامية ، العدد الثالث ، مرجع سابق ص ٦٦ .
٩٤) الفخر الرازي ، للتفسير الكبير ، دار الفكر ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١ ، مجلد ١٢ ، ج ٢٤ ص ١٠٩ .
٩٥) يوسف إبراهيم ، المرجع السابق ص ٦٧ .
٩٦) سورة الأعراف : آية : ١٥٧ .
٩٧) رواه البخاري وأبو دلود والترمذي .
٩٨) أبو عبيد ، كتاب الأموال ، مكتبة الكليات الأزهرية ص ١٠ .
٩٩) الحج ، آية : ٧٨ .
١٠٠) سورة البقرة : آية : ٥٧ .
١٠١) سورة البقرة : آية : ٥٨ .
١٠٢) سورة الأعراف : آية : ٣١ ، ٣٢ .
١٠٣) سورة المائدة : آية : ٨٨ .
١٠٤) سورة الأنعام آية ١٤٢ .

- (١٠٥) سورة البقرة الآية : ٢٢٩ .
- (١٠٦) د/ محمد سعاد جلال، مقدمة في علم أصول الفقه والفقه، مرجع سابق ص ٩٧ .
- (١٠٧) سورة الفرقان : آية : ٦٧
- (١٠٨) سورة الأنعام آية : ١٤١ .
- (١٠٩) أخرجه البخاري عن ابن عباس .
- (١١٠) سورة هود : آية : ١١٦ .
- (١١١) سورة الإسراء : آية ١٦ .
- (١١٢) د/ محمد سعاد جلال ، مقدمة في علم أصول الفقه والفقه مرجع سابق ص (٨٩
- (٩٥) .
- (١١٣) سورة القارعة : الآيات : ٨ : ١١ .

منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)

وآليات النمو في دول شرق آسيا

د. هدى خيرى عوض (*)

مقدمة البحث

تعتبر الخبرات التنموية لدول شرق آسيا التي درج المراقبون على وصفها بالنموور الآسيوية هي خبرات غنية بالدروس التي حرص الباحثين على إبراز جوانبها الإيجابية الجديرة بالمحاكاة، وكذلك جوانبها السلبية الجديرة بالاجتنباب إلا أن سياق هذا البحث يعد إحياء لأهمية نظرية النمو من جديد أثناء فترة الثمانينات مع تطوير المتغيرات الداخلية في نماذج النمو النيوكلاسيكية. كما أنه محاولة لفتح سبل جديدة للبحث وإدخال اتجاهات فكرية عديدة لتوضيح وشرح كيفية نماء بعض الدول في شرق وجنوب شرق آسيا إلى حد المعجزة ولمدة ثلاثين عاماً، وإعطاء أهمية لما يطلق عليه معجزة شرق آسيا "East Asia Miracle" والذي ينتج عنه أحد أهم دوائر الجدل في نطاق النمو في هذا العقد.

مشكلة البحث

شهدت السنوات الأخيرة أبحاثاً علمية تحاول فهم معجزة شرق وجنوب شرق آسيا، ومن ثم فقد اتجهت العديد من الأبحاث إلى محاور عديدة لنقاش يدور حول كيفية نماء دول تلك المنطقة ولفترة طويلة، إحدى تلك المحاور الفكرية اتجه إلى تحليل النمو من خلال تراكم العناصر وعوائد الإنتاجية مما فتح مجالاً للنقاش حول أى من هذه العوامل كان السبب وراء النمو في هذه المنطقة هل تم عن طريق تراكم العناصر أم عن طريق

(*) كلية التجارة بنات جامعة الأزهر

الإنتاجية والتعلم، وذلك من حيث الأهمية النسبية لأى منهما؟

الهدف من البحث

تركز تلك الورقة البحثية على ذلك للنقاش الذى احتدم وأثار التساؤل المطروح فى المقدمة، وكذا أى من الأدب الاقتصادى الذى تناول معالجة تلك المسألة وساهم فى التوصل إلى فهم جيد للعوامل التى دفعت عملية النمو فى المنطقة، وحيث أن المسألة لم تحسم تماماً فقد اتجه البحث إلى عرض بعض المناهج البحثية أو المدارس الفكرية ذات الرؤى المختلفة.

أهمية البحث

يركز هذا البحث على الأدب التطبيقي الحديث والذى يتناول تقدير معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) فى شرق آسيا، الذى يبحث عن مصادر النمو فى تلك المنطقة لذا فإن أهمية هذا البحث ترجع إلى النقاط التالية:

- ١- جذب انتباه الباحثين إلى هذا المجال للأدب الاقتصادى الذى يبحث فى عملية النمو فى شرق آسيا.
- ٢- أن المشكلات النظرية التى ترتبط بتحديد فكرة (TFP) على قدر كبير من الأهمية حيث أن المفهوم ككل ينبغى أن يكون محل بحث وموضع استفهام على قدر هام.
- ٣- أن تقدير معدل نمو (TFP) لمنطقة ما يختلف جوهرياً حتى بالنسبة لنفس البلد ولنفس الفترة الزمنية.
- ٤- أن البحث عن النمو فى شرق آسيا يعتمد على تقدير نمو (TFP) وهو العامل الحاسم فى تناقص الغلة، فإذا ما تعمقنا فى إدراك واستيعاب كيفية نمو منطقة شرق آسيا أثناء الثلاثين عاماً الأخيرة فإن الأمر

يقتضى بالضرورة اتباع أساليب جديدة للبحث.

خطة البحث : تشمل الدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: ينقسم هذا الجزء إلى مطلبين، الأول ويتناول عرض يشمل الأدب الاقتصادي التنموى الذى اهتم بعملية تقدير معدل نمو TFP، يناقش المطلب الثانى مصادر النمو فى إطار الفكر النيوكلاسيكى.

المبحث الثانى: يستعرض هذا الجزء معظم الأساليب التى غالبًا ما تستخدم فى قياس وتقدير معدل نمو (TFP) ويطلق عليها: حسابات النمو وقياس دوال الإنتاج.

المبحث الثالث: يستعرض ملخص للأبحاث التى قامت بقياس معدلات نمو (TFP) فى شرق وجنوب شرق آسيا وهى أبحاث كل من يابخ وكيم ولايو، كأبحاث تعبر عما هو سائد من فكر للأصوليين، كما يتناول تقييم نتائج دراسات أخرى والتى تختلف تقديراتها تمامًا عما عرضه الكتاب السابقين.

المبحث الرابع: يعطى هذا الجزء تقييم نقدى لبعض الأدبيات المعنية بهذا الموضوع وذلك بتلخيص سلسلة من الجدل الدائر حول مدى معقولة المناهج المستخدمة فى تقدير (TFP)، هذا الطابع النقدى الهدف منه وضع حد على الأدب التطبيقي الذى أستمّر فى التزايد، فى حين أنه أهمل تقييم مناهج وأساليب تقدير معدل نمو (TFP) ولم يعى الفهم الجاد الذى يدرك مضمون التقدم التكنولوجى.

المبحث الخامس: يعطى بعض النتائج ويقترح العديد من الاتجاهات للأبحاث المستقبلية التى تهّم الباحثين المعنيين بهذا المجال.

المبحث السادس: هوامش البحث

المبحث الأول

مناهج التحليل والقياس للإنتاجية الكلية للعوامل

المطلب الأول:

١- منهج الأدب الاقتصادي التنموي

يشمل هذا الجزء رؤى المدارس المختلفة والتي أهتمت بعملية تقدير نمو (TFP)، هناك اتجاهان أشتراكا في الجدل الدائر حول هذا الموضوع.

الاتجاه الأول: مدرسة الأصوليين

يدعى أصحاب هذا الفكر أن النمو الذي تحقق في هذا الإقليم كان محفزاً أو مدفوعاً.

الاتجاه الثاني: مدرسة الاستيعاب والتطويع

مفكرو هذه المدرسة يروا أن المكون الرئيسي للطريقة التي اتبعتها دول شرق آسيا يركز على استيعاب وتطويع التكنولوجيا الأجنبية، والقدرة على ابتكار أفكار جديدة أثناء عملية التطبيق.

الجدل الذي أثاره الأصوليون وبصفة خاصة يانج (١٩٩٢)^(١) يؤكد بالدليل القاطع على أن النمو في هذه المنطقة كان مدفوعاً، نتج أساساً عن تزايد رأس المال، وأن تزايد الإنتاجية يمكن إهماله إن لم يكن صفر. وقد توصل يانج إلى هذه النتيجة عن طريق تقدير معدل نمو ما يطلق عليه الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP). ولكن بدون شك فإن بحث كروجرمان (١٩٩٤) الذي دخل حلبة النقاش واعتمد بشكل مبسط على الشرح الشامل

(1) Young, A., 1992 "A Tale of two Cities: Factor Accumulation and Technical Change in Hong-Kong and Singapore, National Bureau of Economic Research, Macroeconomics Annual, PP.10-50.

لمعجزة شرق آسيا والمقارنة بين الدول الآسيوية الحديثة التصنيع والاتحاد السوفييتي. وتتلخص نظرية كروجمان في الآتي: لا توجد ثمة معجزة وراء النمو في شرق آسيا حيث أن التراكم الرأسمالي كان له الدور الأكبر في تحديد وأدراك ما أطلق عليه معجزة دول شرق آسيا، وأن تلك الدول ليس لديها القدرة على الحفاظ على و/ أو مساعدة النمو الاقتصادي وقد ينتهي بها الحال لما آل إليه الاتحاد السوفييتي. هذا الاتجاه للسياسة النيوكلاسيكية المنشأ والأصل. في هذا النموذج للنمو يكون مستوى الناتج والنمو دالة في هبات وموارد الدولة وإنتاجية عناصر الإنتاج وهو (TFP).

ويمثل هذا العرض الشائع للدراسات التي طرقت هذا الموضوع في تناولها لشرح ظاهرة النمو في شرق آسيا وتحديد مصادر النمو. هذا النموذج يؤكد على أنه في حالة استقرار الأوضاع فلم يوجد تقدم تكنولوجي - أى في حالة عدم وجود عنصر خارجي مثل التزايد السكاني - فإن نتائج النمو تنأتى على وجه الحصر من تراكم العناصر، ومن ثم فإن عملية النمو ستتوقف نتيجة لانخفاض عوائد العناصر، ومن ثم يكون التركيز على الإنتاجية.

وفيما يتعلق بما عرضه الأصوليون من آراء حول معجزة شرق آسيا، فإن الاعتقاد الراسخ أن معدلات النمو السريعة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد الذى تأتى عن الأداء الاقتصادي المرتفع الذى تحقق بهذه الدول ويرجع إلى المعدلات المرتفعة للتقدم التكنولوجي الذى أصبح في المتناول من خلال الانتشار التكنولوجي الآتي من الدول الأكثر تقدماً. على كل فإن هذا الإطار الشامل وقد تصدى له العمل التطبيقي لكل من يانج وكيم ولايو، والذي يدعى أن التقدم التكنولوجي المقاس بواسطة (TFP) لم يكن مرتفعاً. وفي حالة سنغافورا كان يساوى صفر من الناحية التطبيقية يبدو أن النتائج التي

توصل إليها الأصوليون كفكر معاكس يطرح الكثير من المعتقدات التقليدية عن النمو في شرق وجنوب شرق آسيا.

إلا أن موضع اهتمام مدرسة الاستيعاب والتطويع قد تعلق بالتساؤل عن الأسباب التي جعلت أداء دول شرق آسيا ذو طابع خاص يختلف من حيث القدرة الهائلة على تطويع التكنولوجيا الأجنبية. ومن أجل فهم هذا الأمر، يدعى أصحاب هذه المدرسة أنه ينبغي النظر إلى أبعد من النقاش حول التراكم المتجسد في دالة الإنتاج، ثم مناقشة كيف طورت هذه الدول مهارات جديدة تعلمت واستطاعت أن تستخدم التكنولوجيا المستورد بكفاءة.

وحيث أن معظم التكنولوجيا يمكن استيعابه من خلال عملية تعلم طويلة، ولكونه عملية مدمجة وغير موضحة في كتيبات، فقد اتجهوا إلى التركيز على أهمية السياسات الصناعية التي وصفتها الحكومة في ظل الاقتصاد المخطط.

هناك سببين هاميين يمكن أن يرجع إليهما هذا النقاش:

السبب الأول: انشغال الباحثين بنقاش حاد حول كيفية تحقيق تلك المنطقة - كظاهرة فريدة - لمعدلات نمو لمدة ثلاثين عاما. أن مسألة الجدل تدور حول تطبيقات النماذج التي تركز على دور التكنولوجيا حيث أنها تختلف كثيراً عن تلك النماذج التي تركز على دور تراكم العناصر فضلاً عن ذلك الجدل الذي جذب الباحثين في مجالات عديدة والذي تجاوز الحدود الأكاديمية.

السبب الثاني: تأتي أهمية هذا النقاش من اهتمام صانعو السياسات في الدول النامية بالدروس العملية المستفادة من تجربة شرق آسيا والذي يطرح أمامهم تساؤل حول إمكانية تحديد الحكومة لمعدل نمو طويل الأجل.

وبناء عليه كان علينا أن نستوضح رأى المدرسة النيوكلاسيكية في هذا الشأن.

المطلب الثاني: مصادر النمو

ينبع النمو في إطار الفكر النيوكلاسيكي من مصدرين: تراكم العناصر ونمو الإنتاجية (TFP). ونقطة الارتكاز في النقاش الدائر حول الأهمية النسبية لأى من هذين المكونين. ومع هذا فإن معظم النقاش يركز على معدل نمو (TFP) والسبب انه عبارة عن قيمة البواقي الناتجة عن إجراء عملية القياس. وهو معدل غير معروف إذا ما قورن بتراكم العناصر، كما أن المشكلات المصاحبة لتقديره ليست بسيطة. لذا فإنه من الأهمية بمكان أن نبدأ بعرض فكرة عن معدل (TFP) وكيفية حسابه.

المفهوم:

الإنتاجية كمفهوم يشير إلى معدل الناتج بالنسبة للمدخل، يقيس مدى الكفاءة التي تم بها استخدام عناصر الإنتاج. وعندما نشير الى مدخل ما وناتج ما (يقصد بها الإنتاجية الجزئية AL) غالبا إنتاجية العمل $AL-Q/L$ (حيث Q وتشير الى الناتج والعمل على الترتيب). فكرة الإنتاجية بهذا الشكل لا تطرح أية قضية أو مسألة حسابية هامة أو مشكلة نظرية. فهو مفهوم نظري واضح إلى حد كبير ولا يعتمد على أية نماذج أو تقديرات.

الفكرة وراء نظرية (TFP) تكمن في قياس إنتاجية تأخذ كل عوامل الإنتاج بالحسبان. حينما يكون هناك أكثر من مدخل ينبغي أن يؤخذ في الحسبان، على سبيل المثال العمل ورأس المال، وحيث أن مؤشر الإنتاجية يعرف بأنه الناتج لكل وحده من العمل ورأس المال $A=Q/X$ حيث X هي المتوسط المرجح لكل من العمل ورأس المال. السؤال الهام هو كيفية ترجيح

أوزان المخلات في هذا المؤشر؟ ومن هذا المنظور أصبحت فكرة الإنتاجية نظرية مستقلة. يمكن تحويلها الى فكرة عن TFP من خلال مؤشر أو عن طريق دالة الإنتاج. ومن أجل اشتقاق العلاقة الكاملة بين هذين الأسلوبين. في الحالة الأولى يمكن أن نميز بين المؤشرات الرياضية لابراموفيتز (١٩٥٦) وكيندريك (١٩٦١) والمؤشرات الهندسية لجور جنسون وجريليش (١٩٦٧) والأخير هو الأكثر استخداماً.

ويأخذ الشكل التالي:

$$(١) \quad \ell_t = \frac{A_t}{A_t} = q_t - \alpha \ell_t - (1 - \varepsilon) k_t$$

حيث α هي مرونة الناتج بالنسبة للعمل (وسايتي ذكر المزيد عن نظام الترجيح في سياق الحديث عن مؤشرات ديفيزا^(١)) تشير الى معدلات نمو الناتج، العمل ورأس المال على الترتيب. ℓ_t هي معدل نمو إنتاجية كل العناصر.

أوضح سولو (١٩٥٧)^(٢) أن قياس TFP يمكن أن يشتق من دالة الإنتاج التجميعية ، والشكل المبسط لدالة الإنتاج التجميعية، بافتراض انه يمكن تفاضلها مرتين، وهي دالة خطية، تأخذ الشكل التالي:

$$(٢) \quad O_t [k_T, l_T, t]$$

توضح المعادلة (٢) أن القيمة المضافة دالة في رصيد رأس المال،

(1) Felipe, J., 1999 " Total Factor Productivity Growth in East Asia: A critical Survey, The Journal Development Studies, Vol.35, No.4, April, p.5

(٢) ينظر في ذلك:

Solow, R., 1957 " Technical Chang and the Aggregate Production Function" Review of Economics and Statistics, Vol 39, pp 312-20.

والعمل والعنصر المتغير (t) الذي يعبر عن تأثيرات التقدم التكنولوجي وبافتراض أن هذا العنصر منفصل عن L, K .

$$(٣) \quad Q_t = A_t F(K_t, L_t)$$

$$(٤) \quad A_t = \frac{Q_t}{F[K_t, L_t]} \quad \text{ومنها :}$$

وبهذه الطريقة فإن A_t يشير إلى متغير خارجي، غير متجسد محايداً وفقاً للتقدم التكنولوجي الهيكلي، ويقاس مقدار التغير في الناتج بمرور الزمن مع استمرارية ثبات توليفة المدخلات. وهو ما يعبر عنه بانتقال دالة الإنتاج التجميعية.

وبناء عليه، فإن نظرية الإنتاجية الكلية للعوامل تمثل إعادة شرح وتوضيح مؤشر لكل تلك العوامل فضلاً عن العمل ورأس المال أي تلك العوامل التي لم تؤخذ بالحسبان بشكل واضح ولكنها قد ساهمت في تولد الناتج، ترى ماهي تلك العناصر؟

يستجيب الأدب الاقتصادي إلى أن A_t تقيس العناصر مثل الطاقات الإدارية والتنظيمية، أنشطة البحث والتطوير، التداخل القطاعي وتحويل الموارد، زيادة عوائد النطاق، التقدم التكنولوجي المتجسد، وانتشار التكنولوجيا.

المبحث الثاني

تقدير الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)

التقديرات:

تم استخدام منهجين في معظم أبحاث قياس نمو الإنتاجية والتقدير الكمي لدوال الإنتاج.

نتعرض هنا لهذين المنهجين^(١):

المنهج الأول: حسابات النمو

نفترض حسابات النمو وجود دالة الإنتاج التجميعية مثل المعادلة (٢)، متجانسة ومن الدرجة الأولى وموجبة ولكن متناقصة العوائد لكل مدخل. لفهم الأساس النظري لابد من مفاضلة المعادلة رقم (٤) ونعبر عنها بمعدلات نمو وتأخذ الشكل التالي:

$$(٥) \quad T[k, l, t] = \frac{A_t}{A_t} = \ell_t = q_t - \frac{L_t}{Q_t} \frac{\alpha Q_t}{\alpha L_t} L_t - \frac{k_t}{Q_t} \frac{\alpha Q_t}{\alpha k_t} k_t$$

نعبر عن معدلات نمو العناصر بالمروونات على الترتيب. ولكن كيف تمكنت الاقتصادات النيوكلاسيكية من قياسها عملياً؟ بفترض المنافسة الكاملة وتعظيم الربحية، في ظل هذه الشروط، فإن مرونة الطلب السعرية تكون لانهائية ومروونات العناصر تساوى الأنصبة التسمية للعناصر في الناتج، لذا فإن الدالة (٥) تأخذ الشكل التالي:

$$\ell_t(q_t - k_t) - a_t(l_t - k_t)$$

حيث a_1 و $(1-a_1)$ هي أنصبة العمل ورأس المال على الترتيب. وهو ما يطلق عليه مؤشر ديفيزا كنظام للترجيح استخدمه سولو. مؤشر ديفيزا هو المجموع المرجح لمعدلات النمو، حيث أن أوزان الترجيح قد اشتقت من الأنصبة النسبية للعناصر في قيمة الناتج. لذا فإن الحسابات القومية والإحصاءات الأخرى تعطى تقديرات لكل المتغيرات في الجانب الأيمن. الأمر الذى يمكن الباحث بسهولة من الحصول على معدل نمو الإنتاجية لمجموعة البواقي.

يطلق على معادلة (٦) "المتبقى" لسولو ويطلق على هذا الأسلوب حساب النمو. والهدف من استخدام هذا الأسلوب هو تحديد مقدار النمو الذى يرجع إلى تراكم المخلات ومقدار النمو الذى ينسب إلى التقدم التكنولوجى أو بمعنى آخر مقدار النمو الذى يفسر عن طريق التحرك على دالة الإنتاج من نقطة إلى أخرى ومقدار النمو الذى يرجع إلى التقدم التكنولوجى والكفاءة التنظيمية، أى إنتقال دالة الإنتاج. الأمر الذى جعل هذا الأسلوب يتسع ليشمل مفهوم (TFP) لعوامل المتبقى.

يرجع تطوير هذا الأسلوب إلى الرواد الأوائل: ابرامو فيتز (١٩٥٦)، سولو (١٩٥٧) وكيندرريك (١٩٦١). الذين استخدموا أى من مؤشرات الإنتاجية أو دوال الإنتاج، وكذلك تم اشتقاق أساليب مشابهة.

فى الوقت الحالى تستخدم أساليب حساب النمو مؤشر ديفيزا وفقا للأسلوب الذى طوره سولو لتقدير معدل نمو الإنتاجية لقطاع الصناعة فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٠٩-١٩٤٩.

ترجع أهمية بحث سولو أنه وضع حجر الأساس فى تحديد التقدم التكنولوجى كعامل "المتبقى" وقد مهنت دراسة سولو السبيل لتحليل الإنتاجية وإحياء النقاش حول سياسات النمو بداية من التركيز على المدخرات

وتحديد تلك العوامل التي يتكون منها العنصر الذي أطلق عليه "المتبقى" وهي التعليم وأنشطة R&D، والإدارة الجيدة، الخ. من الواضح أيضا أن التكنولوجيا في إطار الفكر النيوكلاسيكي يقصد به مضمون الإنتاجية الذي ينسب إلى توليفة معينة من المدخلات. ومن المهم التركيز على أن فكرة التقدم التكنولوجي تحسب عمليا بصفقتها مجمل البواقي وكذلك أية أخطاء تظهر وبشكل اتوماتيكي من جراء قياس السلاسل الزمنية وبصفة خاصة رأس المال، وعلى الرغم من هذا فإن إمكانية القياس الكمي للتقدم التكنولوجي باستخدام تلك الطريقة البسيطة نسبياً والتي كانت موضع جذب للاقتصاديين إلا أن سولو اختار في عمله الأصلي (١٩٥٧) نمطين أساسيين:

النمط الأول: لقياس المدخلات، يتم تقسيم مكونات المدخل إلى الحد الذي يسمح بتغير النوعية. وفي نفس اتجاه محاولة تحديد مصادر النمو وزيادة الإنتاجية جاءت دراسات جورجسون وجريليشز (١٩٦٧) التي استبعدت مجرد إنتاجية العوامل حيث افترضوا أن المتبقى يرجع إلى أخطاء التجميع والقياس في أسعار وكميات الإنتاج والمدخلات، وبصفة خاصة رأس المال.

النمط الثاني: هو تقييم تأثير إعادة تخصيص موارد القطاع والذي يعتبر عنصر أساسي لنمو الإنتاجية، السبب في هذا النمو الجزئي أن عملية النمو تتكون من نقل وتحويل الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى المرتفعة منها، وبصفة خاصة من الزراعة إلى الصناعة حيث معامل رأس المال / العمل المرتفع ينطوي على ارتفاع الناتج الحدي للعمل.

ذلك الفكر المطروح سابقاً، يشتمل على جزء من معدل نمو (TFP) المحسوب بشكل تقليدي. ومع استخدام بيانات السلسلة الزمنية استخدم الباحثون ما يطلق عليه مؤشر تورنكفرت وهو يتكون من متوسط للفترات

($t-1$) و (t) وهو ($a_t - 1 + a_t^{1/2}$) تؤخذ كأوزان في حساب الدوال (٥) و (٦) المشتقة من التفاضل.

وقد أثبت ديورث (١٩٦٧)^(١) أن مؤشر تورنكفرت مقياس كامل للتغير الفنى في حالة توافر عدة شروط لدالة الإنتاج: ثبات العائد بالنسبة للحجم في الشكل اللوغاريتمى. واعتماداً على هذه الشروط، فإنه يمكن تقدير معدل النمو (TFP) بين الفترتين ($t-1$) و t كفريق لوغاريتمى بين الناتج والمدخلات، حيث أن الأوزان هي متوسط أنصبة العناصر في الفترتين $t, (t-1)$.

وقد أعطى كل من ستار وهيل (١٩٦٧) تقدير بسيط لمؤشر ديفيزا باستخدام بيانات فترة زمنية طويلة. هذا التقدير ينطوى في معظم الحالات على أخطاء ضئيلة للغاية.

المنهج الثانى: التقدير الكمي لدوال الإنتاج

إن مدى قبول منهج حساب النمو لايَعمد بشكل نهائى على دالة الإنتاج التجميعية للاقتصاد ككل مثل (٢) ولكنه يعتمد أيضاً على مدى صحة دقة نظرية الإنتاجية الحدية لأسعار العناصر. لذا فإن التقدير المباشر لدالة الإنتاج التجميعية يمثل المنهج البديل لمنهج حساب النمو. فى تلك الحالة تأخذ (٣) شكل واضح مع تقدير A_t . وبالرجوع إلى الشكل المبسط والأكثر استخداماً لدالة كوب - دوجلاس، وعلى الرغم من صحة وسلامة الأشكال الأخرى المناظرة.

فإن A_t غالباً ما تأخذ الشكل الأسى معبراً عنه بالزمن، على الرغم من وجود أساليب أخرى. ومن خلال ذلك الأسلوب يمكن التعبير عن التغير الفنى بانتقال دالة الإنتاج بمعدل يتحقق بانتظام عبر الزمن. المعامل المحدد لهذا

(1) Jesus Felipe, Op. Cit, P.8

الاجتهاد يقيس المتوسط المعدل لنمو TFP موضحاً السبب في انتقال دالة الإنتاج، لذا فإن الشكل التقليدي المستخدم هو كما يلي:

$$(٧) \quad \ln Q_t = c + \alpha \ln L_t + B \ln k_t + \delta_t + U_t$$

حيث نقيس متوسط معدل النمو للناتج مع ثبات مقادير المدخلات، و U_t تعبر عن الخطأ العشوائي. ووفقاً لكل من كيندي وثيرلول (١٩٧٢)^(١) فإن تبرجّن كان من أوائل المستخدمين لهذه الصيغة. هذه المعادلة غالباً ما يتم تقديرها في معظم الحالات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

من المعادلة السابقة (٧) تعبر دالة الإنتاج عن الحد الأقصى للناتج الذي يمكن تحقيقه من توليفة معطاء من المدخلات، وعلى كل فإن النماذج العملية تدمج الأخطاء العشوائية التي تأخذ أي من القيم الموجبة والسالبة، أي تلك التي يتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). كما هو موضح في (٧) وفي هذه الحالة فإنها يمكننا من الحصول على تقدير "المتوسط" لدوال الإنتاج.

التطبيق الأمثل أو منهجية دالة الإنتاج الحدودية

يعبر هذا المنهج عن مجموعة الحدود القصوى لمستويات الناتج الذي يمكن الحصول عليه من توليفة معطاء أي مقدار "ثابت" من المدخلات من خلال هذا السياق، فإن فكرة تعظيم الناتج تشير إلى دالة الإنتاج الأساسية لمجموعة من المنشآت، وهذه المنشآت تحقق أفضل أداء ممكن أو الأداء الأمثل تكنولوجياً. لا يقصد بهذا المفهوم بالضرورة التصميم الفني أو الهندسي.

ميزة هذا المنهج: يسمح هذا المنهج بتقسيم التغير في (TFP) إلى التقدم

(1) Kennedy, Charles and A.P. Thirlwall, 1972, "Surveys in Applied Economics: Technical Progress", The Economic Journal, March, pp.11-62.

منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو في دول شرق آسيا

د. هدى خيري عوض

التكنولوجيا وتغير مستوى الكفاءة الفنية: يرتبط الأول بالتغيرات في دالة الإنتاج أفضل أداء ممكن عملياً، ويرتبط الأخير بالتغيرات في الأداء الإنتاجي مثل التعليم عن طريق الصنع، تطور الأداء الإداري، التغيرات في كفاءة استخدام التكنولوجيا المتاحة. هذه التفرقة وذلك التمايز يعتبر أساسى لوضع السياسات وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث أن تحديد نمو (TFP) مع التقدم التكنولوجي يمكن أن يغفل أهمية تغير مستوى الكفاءة الفنية ويظهر التغير التكنولوجي وكأنه المكون النسبي الأعظم والأكثر ارتباطاً وتأثيراً في تغير إجمالي (TFP) ومن ثم فإن استخدام التكنولوجيات الأحدث دون تحديد وتقييم إمكانات ما هو قائم ومتاح منها عمل لاطائل منه.

المبحث الثالث

قياس معدلات نمو الإنتاجية الكلية للعوامل في شرق آسيا

نعرض في هذا الجزء ملخصات بعض الأعمال وثيقة الصلة بنمو الإنتاجية في شرق وجنوب شرق آسيا.

أبحاث يانج (للاعوام ١٩٩٢ و١٩٩٤ و١٩٩٥) وكيم ولايو (١٩٩٤) :

تعتبر هذه الأعمال أمثلة لرؤية شائعة تشير إلى نمو الإنتاجية في شرق آسيا أثناء العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة كان يساوى صفراً، وأن المصدر الرئيسى للنمو هو تراكم رأس المال. يلخص جدول (١) هذه النتائج. وقد أصبحت النتائج التى تم التوصل إليها من الأعمال السابقة مستبعدة من دائرة النقاش حول الإنتاجية في شرق آسيا، فعلى سبيل المثال يرى لوكاس^(١) أن ما توصل إليه من أن نمو الناتج في سنغافورا منذ فترة الستينات يمكن أن ينسب تماماً إلى النمو المحسوب تقليدياً للمدخلات من العمل ورأس المال، ودون أى شىء يمكن أن يرجع إلى التغير التكنولوجى.

من الناحية العملية توضح هذه الأبحاث أن المعجزة ترجع إلى التراكم وليس إلى الإنتاجية: حيث أن التزايد الحاد في رأس المال العينى البشرى ممثل في مشاركة القوى العاملة ينسب إليه كل التزايد في الناتج، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الأداء بالنسبة لمزيج شرق آسيا والذي يرتبط بنمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) لم يكن معجزاً. الأمر الطبيعى انه لكى يصل التراكم إلى تلك المعدلات، فإنه ينبغي أن تكون ربحية الاستثمار في هذا الاقليم مرتفعة جداً وهو الأمر الذى يحتاج إلى تفسير.

(1) Lucas Rebert 1993, Making a Mircal, Economietyica Vol.61, No 2, March, pp 251-72.

منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو في دول شرق آسيا

د. هدى خيرى عوض

تعتبر دراسة يانج (١٩٩٢)^(٢) من الدراسات المقارنة المثيرة للجدل وقد استخدم حسابات للنمو لتقدير معدل نمو (TFP) لسنغافورا وهونج كونج.

جدول رقم (١)

تقديرات يانج وكيم ولايو لمعدل نمو TFP

الدولة	المؤلف	الفترة الزمنية	معدل النمو السنوى TFP %	نسبة المساهمة فى نمو الناتج (%)
اندونيسيا	يانج (١٩٩٤)	١٩٨٥-٧٠	١,٢	
ماليزيا	يانج (١٩٩٤)	١٩٨٥-٧٠	١	
تايلاند	يانج (١٩٩٤)	١٩٨٥-٧٠	١,٩	
سنغافورا	يانج (١٩٩٢)	١٩٧٠-٦٦	١١,٦٦	٢٣
		١٩٧٥-٧٠	١٦,٣٤-	٣٦-
		١٩٨٠-٧٥	٢,٠٤	٥
		١٩٨٥-٨٠	٦,٠٠-	٢٠٠
كيم ولايو (١٩٩٤)		١٩٩٠-٦٦	صفر - ١,٩	صفر - ٢٣
يانج (١٩٩٤)		١٩٨٥-٧٠	٠,١	
يانج (١٩٩٥)		١٩٧٠-٦٦	٤,٦	٣٥,٣٨
		١٩٨٠-٧٠	٠,٩-	١٠,٢٢-
		١٩٩٠-٨٠	٠,٥-	٧,٢٤-
		١٩٩٠-٦٦	٠,٢	٢,٢٩
كوريا الجنوبية	يانج (١٩٩٤)	١٩٨٥-٧٠	١,١٤	
كيم ولايو (١٩٩٤)		١٩٩٠-٦٦	صفر - ١,٢	صفر - ١,٤
يانج (١٩٩٥)		١٩٦٦-٦٠	٠,٥	
		١٩٧٠-٦٦	١,٣	٩,٠٢
		١٩٧٥-٧٠	١,٩	٢٠
		١٩٨٠-٧٠	٠,٢	٢,١٥
		١٩٨٥-٨٠	٢,٤	٢٨,٢٣

- (2) Young, A., 1992, A Tale of Two Cities: Factorattribution and Technical Change in Hong-Kong Singapore National Bureau of Economic Research, Macro economics Annual, PP.B-54.

الدولة	المؤلف	الفترة الزمنية	معدل النمو المسنوى TFP %	نسبة المساهمة في نمو الناتج (%)
كوريا الجنوبية	ياتج (١٩٩٥)	١٩٩٠-٨٥	٢,٦	٢٤,٢٩
		١٩٩٠-٦٦	١,٧	١٦,٥٠
تايلاند	ياتج (١٩٩٤)	١٩٨٥-٧٠	١,٥	
كيم ولايو (١٩٩٤)		١٩٩٠-٦٦	صفر-١,٢	صفر-١,٥
ياتج (١٩٩٥)		١٩٧٠-٦٦	٣,٤	٣٠,٦٣
هونج كونج	ياتج (١٩٩٢)	١٩٦١-٦٦	٢٢,٥٣	٣٩
		١٩٧١-٦٦	١٠,٦٩	٢٣
		١٩٧٦-٧١	٢٢,١٢	٥٤
		١٩٨١-٧٦	٩,٣٧	١٨
		١٩٨٦-٨١	٧,٤٠	٢٥
اليابان	ياتج (١٩٩٤)	١٩٨٥-٧٠	١,٢	
كيم ولايو		١٩٩٠-٦٦	١-٢,٩	٤٦,١٥

المصدر:

Felipe, J, Total Factor Productivity Growth in East Asia: A Critical Survey, Op.Cit, pp.13-14.

النتيجة الأولى: بالنسبة لسنغافورا توصل إلى أن القيمة المتوسطة

للبواقي تساوى صفر، إن لم تكن سالبة على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة. من ناحية أخرى، بالنسبة لهونج كونج فإن نمو (TFP) قد ساهم في نمو حقيقي للناتج بنسبة تتراوح بين ٣٠% إلى ٥٠% بالنسبة للعقد الأول، مع مساهمة كبيرة تصل إلى ٣٥% بين عامي ١٩٧١ و ١٩٩٠.

النتيجة الثانية: بالنسبة لسنغافورا وهي نتيجة غريبة أيضاً، وهي تشير

إلى أن هناك انخفاض ضخم في معدل العائد على رأس المال من ٣٧% في منتصف الستينات إلى ١٣% في أواخر الثمانينات. ويرى يانج أن هذا العائد أقل العوائد في الوقت الحالي. ومن ناحية أخرى وبالنسبة لهونج كونج، فإن التناقص كان ضئيلاً جداً من ٢٨% في ١٩٦٠ إلى ٢٢% في منتصف الثمانينات.

منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو في دول شرق آسيا

د. هدى خيرى عوض

توصل يانج فى عام (١٩٩٤) من خلال تحليل ضخم يشمل ١١٨ دولة، وقد استخدم فى هذه الحالة أسلوب الانحدار للبيانات المقطعية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ لتقدير نمو الناتج بالنسبة للعامل باستخدام بيانات محددة لسوميزر وهيستون على أساس ثبات معدل نمو معامل رأس المال/العمل. رصيد رأس المال باستخدام طريقة المخزون الدائم هو عبارة عن التدفق الاستثمارى التراكمى خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٩ ويستخدم كمعيار فى القياس أو التقييم. ومعدل اهلاك قدره ٦% . نتج عن عملية الانحدار المعادلة التالية:

$$q_i - l_i = 0.21 + 0.45 (k_i - l_i) + E_i$$

حيث E_i هو معدل نمو (TFP) لم يسجل قيم ذات قيمة .

توصل يانج من البحث السابق إلى الآتى: ان معدل نمو (TFP) فى هونج كونج كان مرتفعاً نسبياً وفى سنغافورا كان يساوى صفر. سمحت هذه النتائج ليانج التوصل الى نتيجة مؤداها : أن معدل نمو TFP فى الدول الأخرى فى شرق وجنوب شرق آسيا لم يكن أكثر ارتفاعاً من مناطق عديدة فى العالم.

قام يانج فى عام (١٩٩٥) بتحليل حساب النمو لهونج كونج وسنغافورا وكوريا الجنوبية وتايوان وذلك باستخدام نفس المنهجية المطبق فى بحثه لعام ١٩٩٢.

النتائج التى تم التوصل إليها بالنسبة لسنغافورا وهونج كونج تشبه النتائج السابقة إلى حد كبير.

بالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان فقد وجد يانج أن معدلات النمو الإنتاجية موجبة خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٩٠.

بالنسبة لكوريا الجنوبية فإن معدل النمو السنوى (TFP) للاقتصاد ككل

كان ١,٧% خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٩٠ ويحسب ١٦,٥% للنمو الكلي.

وبالنسبة لتايوان كان معدل نمو (TFP) لنفس الفترة ٢,٦% يمثل حوالى ٢٨% للنمو الكلي.

أهم النتائج التى توصل إليها يانج من خلال أبحاثه المكثفة

يرى يانج أن اقتصاد سنغافورا يركز على إجبار مواطنيها على الادخار بشكل مكثف وغالباً فإنها دفعت ذاتياً وبسرعة كبيرة الى التكنولوجيات الأحدث مصممة على الصعود إلى أعلى السلم التكنولوجى ، وذلك دون تحقيق لفوائد التعلم عن طريق الصنع عند كل مرحلة. الأمر الذى يعرضها لتزايد تكاليف الإنتاج. الهدف الأساس من هذا البحث ينطوى على أن السياسة الصناعية فى سنغافورا كانت برمتها فاشلة. وهذه النتائج تنطوى على أن مستقبل الدول النامية الأخرى فى محاولاتها لاتباع سياسات مشابهة سيكون غامضاً. ومن ناحية أخرى فإن هونج كونج فى ظل سياسات التحررية قد أمضت وقتاً لا بأس به فى كل مرحلة. والمصدر الرئيسى للنمو فى سنغافورا كما يراه يانج كان تراكم رأس المال ومن الناحية العملية لاشئ على الاطلاق يمكن ان يرجع إلى نمو الإنتاجية.

استنتج يانج أن سنغافورا والتى بدأت عملية التنمية متأخرة كثيراً بالمقارنة بهونج كونج أقامت الكثير من الصناعات المشابهة ولكن بالتركيز على هيكل صناعى شديد التكثيف والنتيجة التى توصل إليها يانج باتخاذ سنغافورا كمثال مبسط لاقتصاد يمتلك آليات تحقيق الربحية كانت ببساطة توضح ان المصدر الرئيسى للنمو كان تراكم العناصر.

دراسة كيم ولايو (١٩٩٤)^(١)

طبق كل من كيم ولايو (١٩٩٤) أسلوب الانحدار وهو ما يطلق عليه منهج دالة الإنتاج للمراحل المتقدمة من النمو. *Meta-Production Function*: ويعرف بأنها دالة إنتاج أساسية يمكن استخدامها لتعبر عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات لصناعة ما في دول معينة.

ومن الناحية العملية فإن تطبيق هذا المنهج يستخدم في تقدير الانحدار بطريقة الأمواج بين بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية للعديد من الدول. وفي دراسة كيم ولايو تم ادماج بيانات خمسة دول هي: (الولايات المتحدة - اليابان - ألمانيا - فرنسا - بريطانيا) وأربع دول حديثة التصنيع لشرق آسيا هي: (سنغافورا - تايوان - كوريا الجنوبية - هونج كونج). وذلك باستخدام بيانات الفترة منذ منتصف الستينات وحتى عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من أن استخدام بيانات مأخوذة من أكثر من دولة لتقدير دالة الإنتاج يشكل بالاساس مخاطر مالية ترجع جزئياً إلى أن الأسعار النسبية تختلف من دولة إلى أخرى، فضلاً عن أن تجميع البيانات لا يمكن أن يتم على أسس متشابهة تماماً، إلا أن هذا المنهج من وجهة نظر الباحثين له ميزتين، الأولى: تسمح بفصل تأثيرات كل من اقتصاديات الحجم والتغير الفنى، الثانية: أن تشابه البيانات للدول غالباً ما يظهر عدم استقرار للبيانات بشكل واضح أكثر مما لو كانت بيانات الدولة بمفردها (بسبب ظاهرة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية) إلا أنه يمكن تقدير معاملات دالة الإنتاج بدقة أكثر.

باستخدام طريقة حساب النمو فإن هذه الصيغة يكون لها ميزه في أول الأمر حيث أنها لا تعتمد على فروض ثبات العائد بالنسبة للحجم، حياد التقدم

(1) Kim, Jony and Lawence Lau 1994, The Sources of Economic Growth of the East Asia, Newly Industrialized Countries, *Journal of the Japanese of International Economics*, Vol.8, pp.235-71.

الفنى، تعظيم العائد مع منتج تنافسى ومدخلات ذات أسعار سوقية. على الرغم من هذا، فإن هذه الفروض يمكن اختبارها مباشرة من حيث:

- الأغراض العملية أستخدم كيم ولايو (١٩٩٤) دالة الإنتاج اللوغاريتمية والأكثر توفيقاً. حيث عبروا عن التغير الفنى باتجاه الزمن. وبنفس الطريقة، فإن هذه الدالة تشمل تزايد العناصر الذى يسمح بتحديد نمط تحيز التقدم الفنى. بالإضافة أن دالة الإنتاج هذه، تعتبر من وجهة نظر الباحثين معادلة توضح النصيب النسبى لتكلفة العمل فى قيمة الناتج مع القدرة على اختبار فروض تعظيم العائد وتنافسية الأسواق.

- أغراض المقارنة اعطى كيم ولايو تقديرات لنمو (TFP) باستخدام حسابات النمو، ولكنهم لم ينشروا التفاصيل عن انصبة العناصر ومعدلات نمو المدخلات. وأخيراً فقد حسب كيم ولايو "المستوى التكنولوجى" لتوسع دول. وتم اعتبار الولايات المتحدة الأساس المرجعى. وقامت تلك الدراسة التحليلية بتقدير الناتج الذى تتمكن أية دولة من إنتاجه اذا ما استخدمت نفس حزمة المدخلات المستخدمة فى الولايات المتحدة.

- النتائج الأساسية التى توصلت إليها دراسة كيم ولايو:

(١) تشترك الدول التسع فى نفس دالة الإنتاج التجميعية للمراحل

المتقدمة من النمو، وأن التقدم الفنى عنصر متحيز.

(٢) رفض الفروض النمطية الموضوعية كأساس لحساب النمو وهى:

تجانس دالة الإنتاج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال، ثبات

العائد بالنسبة للحجم، حياد التقدم الفنى وتعظيم العائد.

(٣) تشترك التسع دول فى نفس مستوى التزايد لكل من العمل ورأس

المال كمعاملات للدالة.

(٤) أن الفرض الصفرى للتقدم الفنى (ذلك أن معدل تزايد الناتج، رأس المال، العمل يساوى صفر) فرض مرفوض فى ٥ دول، ولكنه غير مرفوض للأربع دول الآسيوية NIES حديثة التصنيع.

(٥) أن فرض أن رأس المال بمفرده هو المؤدى لى تزايد التقدم الفنى فى كافة الدول لم يكن مرفوضاً. وقد تم التوصل إلى أن التقدم الفنى يمكن أن يتحقق عن طريق تزايد رأس المال بمفرده فى التسع دول.

(٦) المستوى التكنولوجى للدول الشرق آسيوية حديثة التصنيع NIES فى ١٩٩٠ يمثل فقط حوالى ٢٠% مما هو قائم فى الولايات المتحدة، وأن هذا المستوى انخفض منذ الخمسينات حيث كان يمثل ٢٥% ومن ثم قد أدى هذا الى رفض الباحثين لوجود تشابه فى التكنولوجيا.

أعطى كيم ولايو تفسيرات عديدة توضح من وجهة نظرهم السبب فى أن التقدم الفنى فى دراستهم لم يكن هاماً كمصدر للنمو فى دول شرق آسيا :NIES

(١) حيث أن الدراسة استخدمت إجمالى رصيد رأس المال، وحيث أن معدل الاهلاك العينى مرتفعاً، لذا فإن قياس هذا الرصيد سيؤدى إلى المبالغة فى رصيد رأس المال الفعلى، وتقدير معدل تزايد رأس المال قد يقل تقديرياً عن معدل تزايد الحقيقى.

(٢) أن دول شرق آسيا وحتى وقت قريب لم تستثمر إلا القليل فى أنشطة البحث والتطوير، وخاصة فى البحوث الأساسية.

- (٣) أن الصناعات في دول شرق آسيا تستخدم التكنولوجيا الحديث ويتم استيراد السلع الرأسمالية بأسعار تمكنهم من الوفاء بسداد تكاليف كل من أنشطة البحث والتطوير وعملية التنمية.
- (٤) أن عملية تركيب السلع الرأسمالية تعتبر حجر عثره وإمكانية التطوير المحلي محدودة.
- (٥) من الممكن أن يوجد تقدم فني وبدرجة ما، غالبا ما يكون متجسدا في السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعات ذات التكثيف التكنولوجي، حيث أن دول تلك المنطقة لم يكن لديها نفس الفرص لتأخذ المزايا التي تمكنها من اللحاق بنفس مستوى الدول الصناعية.
- (٦) من المحتمل أن برامج الكمبيوتر كأحد مكونات الاستثمار التي تتمثل في: الأساليب الإدارية والمناخ المؤسسي، كذلك تدعيم الهيكل أو البناء التحتي كان وراء التباطؤ في مكون "أجهزة الكمبيوتر". وفي ظل هذه الظروف فإن الإنتاجية الكلية المحتملة للسلع الرأسمالية لا يمكن أن تكون واقعية.
- (٧) أن عدم توافر الموارد الطبيعية وكذا نقص الكوادر العلمية في هذه الدول قد يحبط من الحصول على العوائد الممكنة الناتجة عن التقدم الفني في العالم.
- (٨) قد لايتأتى كل الناتج من المدخلات المحصورة في حالة قياس GDP^(١)

(١) ظهرت أبحاث أخرى على إثر الدراسة التي قام بها يابخ وكيم ولايو، تلخص تقديرات (TFP) لعينة ممثلة من تلك الدراسات ينظر في ذلك.

دراسة البنك الدولي (١٩٩٣)^(٢)

من الصعوبة بمكان أن نستخلص أية نتائج عن الدراسة التي قام بها البنك الدولي والسبب هو: ان الدراسة استخدمت خمسة مقاييس لنمو (TFP) لدول شرق آسيا وقد أعطى كل أسلوب تقديرات أقل من السابق له. وفسر الباحثين هذه النتيجة بالطريقة التالية: أن نتائج هذه الأساليب تؤيد الرأي القائل أن نصيب الأسد للنمو في شرق آسيا يمكن أن يفسر عن طريق المصادر التقليدية بمعنى انه لاوجود للمعجزة تحتاج إلى تفسير.

دراسة فيشر (١٩٩٣)^(٣)

قام فيشر بتقدير ثلاث مجموعات لمعدلات نمو (TFP) باستخدام حسابات النمو، باستخدام أوزان مختلفة مع كل، باستخدام بيانات سوميرز وهيستون.

المجموعة الأولى: يطلق (TFP) " المتبقى " ليهالا، مشتق من اتحدار للسلسلة الزمنية وباستخدام أوزان لرأس المال ٥,٣٩٨ والعمل ٠,٤٤ والتعليم ٠,٠١٢ (المعادلة تشمل أيضا متغيرات صورية محلية).

المجموعة الثانية: تطلق على (TFP) " المتبقى " لسولو باستخدام أوزان لرأس المال و٠,٤ للعمل ٠,٠٦.

المجموعة الثالثة: تطلق على (TFP) " المتبقى " لويل باستخدام أوزان لرأس المال والعمل والتعليم. لذا فإن المجموعات الثلاث متقاربة الى

(2) W.B., 1993, The East Asia Miracle, Economic Growth and Public Policy, Oxford: Oxford University Press.

(3) Fischer, Stanley, 1993, The Role of Macroeconomic Factors in Growth, Journal of Monetary Economics, Vol.32, pp.205-512.

حد كبير. قرر فيشر العمل بالمتبقى لمولو وتقديراته بالنسبة لتيوان كان معدل نمو (TFP) ١,٦٩% خلال الفترة ١٩٦١-١٩٨٨ (الأكثر ارتفاعاً في شرق آسيا).

بالنسبة لسنغافورا كان تقديره ٢,٨٢% (الأقل في جنوب شرق آسيا) من ناحية أخرى، أظهرت التقديرات بالنسبة لبورما أعلى معدلات نمو (TFP) في جنوب آسيا ١,٤٧%.

توصل فيشر إلى النتائج التالية:

التقديرات تطرح العديد من التساؤلات عن بيانات سوميرز وهيستون أى بيانات المدخلات، غالباً ما تتشابه النتائج حينما تتشابه طرق الحسابات التي استخدمت بيانات الناتج أو الدخل للبنك الدولي، إنتاجية البواقي تبدو أكثر معقولة. مع الاستخدام الشائع لبيانات الناتج أو الدخل لسوميرز وهيستون، أختار فيشر تشغيل تلك البيانات الغير متحيزة.

دراسة مارتى (١٩٩٦):

استخدم مارتى نفس دالة الانحدار التي استخدمها يابخ عام (١٩٩٤) ولكن باستخدام الصورة الأحدث لقاعدة بيانات سوميرز وهيستون تشمل البيانات للفترة ٧٠-١٩٩٠ (المدة تزيد خمس سنوات بالمقارنة ببيانج) ودراسة ١٠٤ دولة (استخدم بيانج ١١٨ دولة).

نتائج الانحدار كانت كالتالى:

$$q_i - l_i = 0.000232 + 0.5559 (k_i - l_i) + E_i$$

باستخدام معامل مرتفع لمعدل نمو معامل رأس المال/ العمل (قيمة t = ١١,٦٣).

تختلف نتائج يابخ ومارتي اختلافاً جوهرياً، على سبيل المثال تقديرات مارتي بالنسبة لسنغافورا كان معدل النمو السنوي (TFP) ١,٤٥% للفترة ٧٠-١٩٩٠، بينما كانت تقديرات يابخ ٠,١% للفترة ٧٠-١٩٨٥. أيضاً فان تقديرات مارتي لدالة الانحدار للفترة ٧٠-١٩٨٥ تماثل تقديرات يابخ.

النتائج توضح أن معدل نمو TFP لسنغافورا كان ١,٤٩٥. (بينما قدر يابخ معدل نمو TFP لاوغندا ٢,١%، قدرها مارتي ٠,٥٧%) السؤال المطروح أي من النتائج يمكن قبوله اذا ماتم استخدام نفس قاعدة البيانات ومع ذلك فإن النتائج تختلف بشدة، وهو الأمر الذي يرجع إلى المنهجية المستخدمة ومدى معنوية النتائج.

دراسة كولفنز وبوز ورث وآخرين (١٩٩٧)^(١)

تعتبر هذه الدراسة من أكثر الدراسات شمولاً في الوقت الحالي. استخدمت حسابات النمو لمجموعة كبيرة من الدول. في الحالة الأولى تشير النتائج إلى أنه على الرغم من النمو الموجب (TFP) في شرق آسيا لم يكن مرتفعاً حال ومقارنته بمناطق أخرى - على الرغم من أن تفسير ارتفاع أو انخفاض المتبقي يخضع كعوامل كثيرة - فقد توصل هذين الباحثين كغيرهم من الأصوليين إلى نتيجة مؤداها أن تراكم العناصر كان شديد الأهمية. استخدمت الدراسة دالة الإنتاج التجميعية لكوب - دوجلاس التي تشمل : رأس المال (k) ومخرجات التعليم (H) والعمل (L) بأفترض أن فوائد التعليم هي تزايد العمل . الصيغة التي تقترض حياد التقدم الفني لهيكس رياضياً تأخذ الشكل التالي:

$$Q_t = A t k^\alpha (H_t L_t)^{1-\alpha}$$

(1) Felipe, Op. Cit, p. 16.

وقد دعت هذه الصيغة الباحثين إلى استخدام أوزان ثابتة خلال الفترة بالنسبة للدول حيث $\alpha = 0.35$ و $1 - \alpha = 0.65$

عرض كل من كولنز وبيوز روث الرأي التالي:

يعتقد الباحثان ومن خلال الأدبيات المتاحة أنه من المقبول أن يكون نصيب رأس المال في حدود 0.3 إلى 0.4 وهناك أيضا دلائل هامة على أن مرونة رأس المال في الدول النامية تفوق مثيلتها في الدول الصناعية.

على كل، وبغرض الحد من الاهتمام الشديد بالفروق المنهجية في حالة مقارنة النمو في شرق آسيا بغيره من المناطق، فقد استخدمت الدراسة النصيب النسبي لرأس المال كمقدار ثابت حوالي 0.35 للعينه محل الدراسة.

دراسة كليناو و رودريجوز (1997)⁽¹⁾

بذل الباحثان جهدا كبيرا في فهم النمو للعديد من الدول باستخدام معادلة النمو لمانكاياوا (1992) وتأخذ الشكل التالي:

$$(9) \quad \frac{Q}{L} = \left(\frac{k}{Q} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha-B}} \left(\frac{H}{Q} \right)^{\frac{B}{1-\alpha-B}}$$

حيث أن α هي مرونة رأس المال العيني و B هي مرونة رأس المال البشرى. واختيارهم لمعاملات الدالة كان $\alpha = 0.30$ و $B = 0.28$.

وقد استخدموا مجموعة بيانات عن الناتج والمدخلات التي نتج عن استخدامها تقديرات مرتفعة لمعدلات نمو TFP لدول شرق آسيا وبالذات في سنغافورا.

وبمراجعة معظم الدراسات التي اهتمت بهذا الحقل البحثي والتي انتهت

(1) Felipe, Ibid, P.16.

الى نتيجة مؤداها: أن العمل في هذا المجال أصبح يعبر عن "حرب المؤشرات"، وذلك بدءاً من النتائج في شكلها الأول إلى أكثر الدراسات تفصيلاً، والغرض من هذه الأدبيات هو الوصول إلى الأسباب الموضحة للجدل البحثي الدائر حول النمو في شرق آسيا.

وفي معظم الحالات كانت الأساليب المباشرة غالباً ما تستخدم بيانات محددة في التطبيقات العملية. ما يمكن تعلمه من خلال الجدل والأسباب التي نتجت عن تلك الدراسات كان ضئيلاً للغاية.

التباين في تقديرات نمو TFP كان الى حد ما كبيراً، فقد كانت المؤشرات شديدة الحساسية للفروض العلمية بكل دراسة، غالباً ما تؤدي الى نتائج متناقضة. وقد يبدو أن إعادة تشغيل البيانات ينتج عنه أى شيء ، لهذا فإنه ينبغي وضع العديد من التحفظات في حالة تبني النتائج التي عرضتها تلك الأدبيات وذلك إذا ما تبين من شيء ما ضعفاً عاماً لحق بالدراسات التطبيقية التي تتناول طبيعة ومصادر النمو في شرق آسيا.

المبحث الرابع

تقييم الأعمال المعنية بنمو الإنتاجية في شرق آسيا

يعطى هذا الجزء تقييماً عن الأدبيات السابقة مع التركيز على المشكلات النظرية والعملية والتي تتعلق بالتقديرات وكذلك توضيح مقاييس الإنتاجية. بعض تلك الدراسات كانت تتوقع مشكلات وطيدة الصلة بتلك الموضوعات منذ أمد بعيد، ولكن يبدو أن تلك المشكلات قد أهملت في خضم الاجتياح الهائل لتقدير البواقي لدول شرق وجنوب شرق آسيا.

تركز الدراسات العملية في كل حالة على فهم النمو في شرق آسيا بغرض تصنيف الأهداف المختلفة لتلك الأدبيات لذا فقد قسمت إلى أربعة مجموعات: مفهوم التكنولوجيا ومشكلات القياس والنتائج وتطبيق السياسات ومناقشات أخرى.

(١) المفهوم النظري للتقدم التكنولوجي

من العرض السابق لاحظنا أن معظم الدراسات التي تعرضت للتقدم التكنولوجي باعتباره: متغير خارجي، غير متجسد، محايداً وفقاً لهيكس، ولكي ندرك المغزى من هذا المحتوى النظري، فإن ما يقصد بالتكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا منحة من السماء لذا فإنها تتفصل تماماً عن عملية تراكم الاستثمار ورأس المال. التكنولوجيا تعتبر سلعة عامة، المنشآت عليها فقط أن تختار الأساليب الملائمة للمجال الصناعي، من ثم فإن اكتساب المعلومات يفترض أنه غير مكلف، والزمن هو العنصر الذي يؤكد الاكتساب المباشر للتكنولوجيا.

وفيما يتعلق بفرض عدم التجسد: فإن ما يقصد به أن الفروق في العمر الإنتاجي لرأس المال تختلف فقط بالنسبة للعنصر المقدر له الإهلاك والفناء

ونلك بصرف النظر عن احتمال تفاوت رأس المال في الطاقة الإنتاجية لان الأعمار الإنتاجية غير متساوية.

وأخيراً، فإنه لا يوجد عائد ما يقابل إيجاد أو نشأة التكنولوجيا لذا فإنه يمكن تقسيم العائد بين العمل ورأس المال، وتكلفة خلق وإيجاد التكنولوجيا غير محسوبة.

وأن ما افترضه كيم ولايو (١٩٩٤) وكان محل الاختبار أن التغير التكنولوجي عنصر تراكمي (أو متحيزاً) بمعنى أن التغير التكنولوجي يحسن من كفاءة أداء المدخل (لذا فهو مازال يقاس عن طريق الزمن). فإن التغير الفنى معبراً عنه كعنصر تراكمي بالصيغة التالية:

$$(١٠) \quad Q_t = F(X^*(X, t), t)$$

تشير هذه الصيغة إلى أن الإنتاج يعتمد على المدخل الكفاء X^* وهو دالة في مستوى كفاءة المدخل المستخدم وكذا المستوى التكنولوجي.

من الناحية العملية: فإنه من المعتاد أن يفترض أن كفاءة أى من المدخلات تعتمد على المقادير المستخدمة في عملية الإنتاج وأن كفاءة المدخل تحسب كدالة في الزمن وهي كالتالى:

$$(١١) \quad X_t^* = \lambda_t(t)x_t$$

الفكرة وراء هذه الصيغة أن وجود المدخل تختلف بمرور الزمن، لذا فإن وحده واحدة من العمل، على سبيل المثال، في العام T لن تكون في نفس كفاءة وحدات العمل في العام $t+1$. على أية حال فإن هذه الصيغة مازالت تحمل طابع العلاقة الأسناتيكية بين الناتج والمدخلات والزمن.

إن فرضية التجسد تمثل خطوة أخرى في إتجاه الوصول الى الحقيقة،

فعلى الرغم من أن أى من الدراسات التى استعرضناها لم تعتبره واضحا. فإن مضمون التجسد يقتضى ان المعلومات الفنية الحديثة متاحة فقط فى السلع الرأسمالية الجديدة، لذا فإن اضافة الأحداث الى رأس المال ينبغى أن يرجح بأوزان أكثر ثقلا - إذا جاز لنا التعبير - بالمقارنة بالأضافات السابقة.

الآلات الحديثة تختلف جوهريا عن سابقتها. الابتكار والتجديد الفنى المتجسد يقصد به تصاميم حديثة وأساليب حديثة ومدخلات جديدة خاصة فى رأس المال كمدخل فى العملية الإنتاجية وتلك الحالات تودى الى نواتج جديدة. وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال دالة الإنتاج.

من الناحية التحليلية، فإن التغير الفنى المتجسد يتطلب تفاضل الدالة ذاتها كما هو لحزمة المدخلات. رياضيا:

$$(12) \quad Q_t = F_t(k_t, L_t, t)$$

حيث: $F_t(k_t, L_t, t)$, $F_t(k_T, L_T, T.)$, $t=1 \dots t \dots T$

تحتاج لأكثر من صيغة لدالة الإنتاج، حيث أن حزمة المدخلات قد تختلف وكذلك المدى الزمنى (T) بمرور الوقت.

ومن هذا الإطار، فإن نفس الكمية من رأس المال العينى (على سبيل المثال، فإن عربة النقل) يقصد بها أشياء مختلفة عبر الأزمنة القصيرة والطويلة فعلى المدى الطويل يمكن أن تضع هذه العربة من مقادير قليلة من العمل والحديد. ولا يقصد من هذا القول أن نماذج التكنولوجيا المتسجد تشبه على سبيل المثال نماذج العمر الإنتاجى والتى تختلف بشكل واضح عن نماذج التكنولوجيا غير المتجسد وفقا لنظريات العمر الإنتاجى.

"ان اعمار السلع الرأسمالية الاكثر تحديثا تكون اكثر كفاءة" لأن التقدم

الفنى غير مكلف على حد تعبير سكوت^(١). فلو افترضنا لمدة مائة عام قادمة وجود حالة من الاقتصاد المغلق للعالم كله فإن كل الاستثمارات تتوقف وكذلك النمو السكانى، وينبغى فى تلك الحالة وخلال تلك الفترة ان يتم صيانة الأصول الرأس مالية والحفاظ عليها وذلك لكى يظل الناتج على المستوى الجزئى والكلئى ثابتاً. وبعد مرور قرن من الركود، ومع البدء فى العودة الى الاستثمار فما الذى يحدث؟ وفقاً لنظرية العمر الإنتاجى النمطى فإن الآلات الحديثة يمكنها إنتاج الطائرات، المينى كمبيوتر والأدوية الحديثة وكافة السلع. وباختصار فانه بدون الاهتمام بالتكوين الاستثمارى، فسوف يقضى على التقدم الفنى وأن العمر الإنتاجى الحديث متاح عملياً من المستحيل أن يتاح فى ظل الفرض الحالى.

دراسة جورجنسون (١٩٦٦)^(٢)

تطرح هذه الدراسة أيضاً الفكر المعاكس لقروض التجسد على أساس أن النظرية لم تتضمنه عملياً حيث أن التقدم الفنى لا يمكن أن يقاس من البيانات.

السؤال المطروح عن فكرة التقدم الفنى المشار إليه فى الفكر المثار حول مصادر النمو فى شرق آسيا هاماً وجوهرياً. يدور حول على أى من الأسس يمكن أن نحدد أن نمط ما من التقدم الفنى نعتبره متغير خارجى وغير متجسد ومحلياً ليهيكس فى الواقع العملى. ولا يقصد من هذا التساؤل أن هذه الفكرة خطأ. فمفهوم التقدم الفنى نظرياً ولاغراض الدراسة يعتبر صحيح تماماً. على كل، فمن البديهي أن معظم التقدم التكنولوجى - ان لم يكن كله

(1) Scott, Maurice Fitzgerald, 1992, "A New Theory of Enogenous Economic Growth", Oxford Review of Economic Policy, Vol 8, No, 4, pp.29-42.

(2) Felipe Jesus, Total Factor Productivity Growth in East Asia: A Critical Survey, The Journal Development Studies, Vol 35, No 4, April 1999, PP.1-41.

- ينبغي أن يكون متجسداً في المدخلات الجديدة (كالدور ١٩٥٧) وهو عملية الشراء لآلة حديثة - ويقصد به الاستثمار - يمثل التقدم الفني في مضمونه والذي يقتضى استخدام أساليب مختلفة للإنتاج. إلا أنه من غير الواضح أن شراء الآلة يمثل بالتحديد تراكم رأس المال حيث ان عملية التراكم تتوقف على الاستخدام الجيد للآلة وفي تلك الحالة فهو يعبر عن التقدم الفني . كلتا العمليتين يمكن ببساطة أن تنفصل عن الأخرى.

أيضاً يرى كل من سولو (١٩٦٠) وأرو (١٩٦٢) أن معظم التقدم الفني - فيما عدا بعض التطورات الضئيلة والتي ترجع الى التعلم عن طريق الصنع خلال فترة زمنية - قد تجسدت في السلع الرأسمالية. حيث أن الجدل الدائر لم ينكر دور بعض العوامل مثل الاستقرار السياسى أو دور المؤسسات، هذه العوامل إذا لم تتجسد في رأس المال فلن تؤثر على النمو. السؤال المطروح هو أى من هذه العناصر يتضمنه عنصر المتبقى؟ الاجابة عن هذا توضح إلى أى مدى استخدام صيغة الإنتاجية يتسم بالبساطة، وذلك لأنه قد تم صياغة نماذج التجسد على شكل مصطلحات أو مفاهيم لنظرية العمر الإنتاجى، وهى شديدة التعقيد لدرجة أنه يصعب أن يتم تصميمها عملياً. لذا فإن تلك النماذج تتطلب تقديرات لقياس التغير فى الفجوة القائمة بين المستوى المتوسط للتكنولوجيا القائم والتطبيق الأمتل للتكنولوجيا ويقصد به الأنواع المختلفة لتقدير النمو حسب نوعية متوسطة لرأس المال.

فى الأعمال التطبيقية الحديثة فى عامى (١٩٩١ و ١٩٩٦) أستخدم ولف تحليل الاتحاد، وتوصل إلى أن عمر رصيد رأس المال يؤثر على الإنتاجية.

(٢) مشكلات القياس: هناك مجال هام للعمل يطرح تساؤلاً عن امكانية تقدير ما يطلق عليه التقدم الفني كعنصر مستقل وقد ناقش كالدور (١٩٥٧)

وحديثاً سكوت (١٩٨٩) محاولة للتمييز بين الاستثمار والتغير الفني أو بين التحرك على دالة الإنتاج أو انتقال دالة الإنتاج. إلا أن هذا لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع لأن دالة الإنتاج لا توضع تحت الملاحظة، ولكن فقط التوليفات الفعلية للعناصر والنواتج خلال عملية ديناميكية. يعتبر رأس المال وسيلة أو أداة لادخال التغير الفني في العملية الإنتاجية. لذا فإن كالدور استمر في دعواه أن النمو السنوي للتكنولوجيا (كمُتغير خارجي، غير متجسد، محايداً لهيكس، للتكنولوجيا باعتباره X % لفترة معينة بدون معنى.

وفي الوقت القريب ، فقد تبني كل من ناديري (١٩٧٠) ونيلسون (١٩٨١) وشاو (١٩٩٢)^(١) مفاهيم مشابهة في إطار ما يطلق عليه " مشكلة المرجعية" التي تتساءل بشكل مباشر عن حقيقة المحاولة النيوكلاسيكية لفصل عناصر النمو حيث تفترض نماذج النمو النيوكلاسيكية الإحلال بين المدخلات تبعاً للمعادلة (٦) فإن ١% زيادة في الناتج يمكن أن تتحقق سواء بزيادة مقدارها ١% في نمو الإنتاجية أو $(1-a_t)$ % زيادة في العمل أو $(1/(1-a_t))$ % زيادة في رصيد رأس المال. وقد تكون هذه التغيرات ضئيلة للغاية، إلا أن العملية الإنتاجية تتم من خلال تكامل وتشابك بين المدخلات الأمر الذي يطرح مشكلات تتعلق بفهم العملية الإنتاجية فإذا ما تضافرت العناصر، وكان النمو الكلي للناتج يفوق نمو المدخلات بمعنى أنه أكبر من مجرد مجموع معدلات النمو الفردي لكل مدخل.

دالة الإنتاج النيوكلاسيكية في ظل عملية الإحلال قد تصبح بدون بعد زمني عندما يحل العمل محل رأس المال، بافتراض أن الآلات الجديدة تماثل التكنولوجيا الحديث، ومن الممكن أن يحدث في ذات الوقت وبدون تكلفة وفي هذا مغالطة للواقع العملي.

(1) Felipe, J, op.cit., p.23.

إذا كان لدى منشأة ما كم معين من الآلات، لضيف إليها مقدار أكبر من العمل اللازم لما صممت له، فإنه من الصعب إعادة هيكلتها وبشكل اتوماتيكي لكي تصبح كثيفة العمل / رأس المال. هذا يعنى أن عملية الإحلال تعبر عن فكرة تتحقق مجردة من الزمان والمكان.

على سبيل المثال، قد يتم اختيار تكتيك (آلات ومعدات للبتترول) ولا يمكن تحويلها إلى أى شىء آخر. ففى قطاع الصناعة بالذات، تطوير الإنتاجية يتم عند نقطة معينة من الممارسة العملية تعكس ما أطلق عليه التعليم المحلى. وفى الواقع العملى فإن المنتجين يبحثوا دوما عن وسائل للتقليل من تكاليف أحد المدخلات على الأقل، فضلاً عن حساب الفرق فى التكاليف لمختلف التوليفات ذات الناتج المتكافىء. ومن ثم فإنه فى حالة تضافر المدخلات فى العملية الإنتاجية، فإن الناتج المتساوى سيكون مرتبطاً بنمط المعاملات الثابتة، ومن ثم فإن حساب أداء النمو ينبغى أن يكون محل للنقاش. نفترض حسابات النمو أن عملية التفاعل بين العناصر يمكن تجاهلها، ومحل النقاش هنا أنه يصعب الإدراك التام لفكرة الإنتاج بدون التفاعل بين العناصر.

ذلك أن فكرة التضافر بين العناصر هو جوهر أية عملية من عمليات الإنتاج. وفى ظل هذه الظروف ليس من الواضح ما هو المقصود بفصل مساهمات المدخلات مثل رأس المال البشرى والعينى. على سبيل المثال، الفصل بين مساهمات معد برامج الكمبيوتر والكمبيوتر ذاته.

هناك مشكلة هامة تتعلق بحساب النمو وهى أن قياس TFP موضوع شائك لأنه يعتمد على فروض تتعلق بدوال الإنتاج. اختيار طريقة قياس الناتج (القيمة المضافة عكس إجمالى الناتج) استخدام رصيد رأس المال عكس رأس المال المتدفق، نوعية المدخلات، نوعية المكشآت وخاصة

لرأس المال. درجة الاتساق الزمني ، الفترة الزمنية محل الدراسة، اخطاء القياس التي تتعلق بالمتغيرات وهكذا. ولاشك فإن اختلاف الفروض ينتج عنه اختلاف البواقي (عمليا). وبصفة خاصة فإن لسنغافورا نصيب كبير يزيد عن ١٠٠% يرجع الى المدخلات الوسيطة. هذا يعنى أن مقاييس الناتج الحقيقي ينبغي تقديرها باستخدام القيمة المضافة الحقيقية. تلك المقاييس المعيبة تتحيز بسهولة بسبب مشكلات تحديد النوعية وخاصة في حالة التغيرات الهيكلية السريعة. ومن الممكن أن تقيم النتائج ويتم هذا على أساس ان سنغافورا نمت بشكل أسرع من المتوقع ويعلق كيروجمان (١٩٩٢)^(١) على هذه النتيجة النهائية ، لسؤال يطرحه وهو "ماهى القيمة المضافة الحقيقية"، وما مدلول هذه الفكرة؟ القيمة المضافة هى رقم بدون مدلول عيني، بمعنى أن المنشآت لا تعطى قيمة مضافة، ولكن إجمالى للناتج تنتج القيمة المضافة عن طريق طرح المدخلات الوسيطة من إجمالى الناتج، يأتى هذا من تعريف إجمالى الأجور والأرباح، مفهوم القيمة المكمش قد لا يكافئ القيمة العينية.

عمليا: لاتوجد مقاييس للناتج الاجمالي كمقايير عينية، لذا من الضروري استخدام (الأسعار الثابتة) كمؤشر للبيانات فى العمل التطبيقي.

مشكلات قياس رأس المال

أثار النقاش الدائر حول مصادر النمو فى شرق آسيا، شكوى بعض الكتاب فيما يتعلق " عدم الثقة فى مؤشرات رأس المال" الباحثين عادة مايقدروا رصيد رأس المال باستخدام طريقة المخزون الثابت هذا الرصيد المبدئي لرأس المال هو إجمالى الاستثمار السابق (المتاح) مع افتراض معدل الاهلاك. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب فى تحليل المحاكاه للحد من التغيرات

(1) Felipe, J, Ibid, p.25.

فى معدل الإهلاك ومن بداية تراكم رأس المال⁽¹⁾ .

على كل فانه ليس من الواضح ما هو الحل بالنسبة للعيوب السابقة حيث ان معدلات نمو أرصدة رأس المال فى دول تلك المنطقة تتصاعد وتجعل معدل نمو TFP يبدو ضئيلاً. ولكن هذه التقديرات ليست أسوأ من تلك التقديرات التى تؤدى الى معدلات مرتفعة موجبة لنمو TFP.

القضية المطروحة هنا أن تقدير أرصدة رأس المال باستخدام طريقة المخزون الثابت يتم استخدامها نظراً لعدم وجود أسلوب لتقدير الأرصدة الحقيقية لرأس المال العيني. الخلاف القائم بين مدرسة كمبردج والمدارس الأخرى خلال فترة الخمسينات والستينات نتج عن مشكلات متأصلة بالنسبة لمفهوم وطرق قياس رأس المال. تتأتى تلك المشكلات نظراً لصعوبة إيجاد وحدة يقاس على أساسها رأس المال كرقم، أى كمؤشر مستقلاً عن الأسعار والأنصبة النسبية.

مدرسة كمبردج الأنجليزية ترى ان إجمالى رصيد رأس المال يمكن قياسه كقيمة تنسب الى المفهوم، وعملية التكميش لا تؤدى الى مقادير عينية بل يظل رصيد رأس المال الذى يتم تكميشه ذو مدلول قيمى يتأثر بالتغيرات فى الأسعار النسبية للعناصر ومعدلات الفائدة ومعدلات الأجور. قيمة رأس المال هو المجموع المكش لصافى التيارات للعوائد المستقبلية، أى المجموع الذى يتغير إذا ما تغيرت معدلات الفائدة والأسعار المتوقعة. ومن ثم فلم يوجد رصيد موحد لرأس المال.

مشكلات قياس الناتج:

المشكلات السابقة تواجهنا عند قياس الناتج على المستوى الكلى،

(1) Sarel, Michael, 1995, "Growth in East Asia : What We can and What We Cannot Infer from it", International Monetary Fund, Research Department, WP/95/98 (Sept).

والطريقة الوحيدة للتعبير عن اجمالي الناتج العيني عن طريق قيمته، وتكميشه لن يؤدي الى بيان حجم الناتج، أساساً العمل فقط يمكن قياسه في شكله العيني. على الرغم من انه يمكن طرح مشكلات مشابهه في حالة جميع الأنواع المختلفة من العمالة، ومن ثم ومع المزج بين تلك الوحدات فإنه يصعب معرفة ماهية الوحدات الاقتصادية التي يتكون منها معدل نمو TFP.

تلك هي الأسس أو القواعد التي تم إغفالها تماما في الجدل الدائر حول مصادر النمو في شرق آسيا. على كل فانه يمكن معرفة المقاييس الإحصائية التي تقيس ببساطة رأس المال في شكل "قيمي" وليس "كمي". كمؤشرات لابد ان تؤخذ بالاعتبار. تلك المؤشرات لايمكن أن تماثل القيمة العينية المكافئة وقد بين ساريل (١٩٩٦) أن تفاوت النصيب النسبي لرأس المال يتراوح ما بين ٠,٣ الى ٠,٥، هذا ومع بعض الفروض فمن الممكن أن نصل الى مدى واسع من تقديرات نمو الإنتاجية لدول شرق وجنوب شرق آسيا. ومن ثم فان كثير من المشكلات يمكن تجنبها إذا ما تم اتخاذ وحدة يقاس رأس المال على أساسها.

إن مدى صلاحية طرق حسابات النمو يتوقف على تقارب فروض المناقشة التامة للأسواق مع المستوى الكلى الحقيقي. إذا لم يكن هذا التقارب تاماً، فلا ينبغي استخدام اسعار العناصر لتقدير النواتج الحدية للمدخلات، وبالتالي فإن ترجيح اوزان لمعدلات نمو مختلف العناصر المساهمة عن طريق انصبتها النسبية في الدخل القومي لحساب اجمالي النمو تمثل مشكلة. إذا لم تكن الأسواق تنافسية فإن مرونة الناتج لن تكون مساوية للأنصبة النسبية للعناصر. والسؤال الذي يطرح وبصفة خاصة بالنسبة لدول شرق آسيا ما هو مدى انطباق انصبة العناصر " عمليا" مع معدلات نمو للمدخلات

(وفقاً لحسابات النمو) وبصفة خاصة بالنسبة لرأس المال الذي يتميز بالضخامة؟.

حالياً يطرح البعض تساؤلاً حول الأساس الذي وضع على أساسه الأجور في سنغافورا، على سبيل المثال هل من المعقول أن الأجور قد وضعت من خلال عملية تنافسية فإذا كان الأمر كذلك فإن الأجور الحقيقية تساوى الناتج الحدى للعمل كما تفترضه معظم الدراسات.

وعلى الرغم من أن كل من استجلتز وماديسون (١٩٩٧) يؤيد ويدافع عن حسابات النمو إلا أنهم يروا أنه ينبغي أن نتحقق من الأسس التطبيقية التي تستق منها الأوزان لكي نرى مدى تجرد النظرية النيوكلاسيكية.

أسواق العناصر يمكن أن تشوه في الدول النامية وترجع الى عدة أسباب مثل: التنظيمات التي تتعلق بتأمينات العمل، نظم التأمين الاجتماعي، وضع الحد الأدنى للأجر، سياسات الأجور، العمل في القطاع العام - على الرغم من قصور النقابات وخصائص حقوق العمالة المميزة لسوق العمل في معظم أسواق العمل في الاقتصادات النامية والتي تؤدي الى انخفاض انصبه العمل - مثل تلك الأوضاع قد تماثل حال الاقتصادات حديثة التصنيع في شرق وجنوب شرق آسيا، لذا فانه من غير المتوقع وجود أسواق تنافسية تؤدي الى التقارب بين سعر الوحدة من عنصر العمل وقيمة الناتج الحدى لذات الوحدة.

وفي الحقيقة فإن اراء كل من شن (١٩٩١) وكيم ولايو (١٩٩٤) تتفق بالنسبة للأربع دول هي: (سنغافورة وتايوان - كوريا الجنوبية - هونج كونج) . حيث يروا: انه في ظل شروط المنافسة الكاملة فإن مروونات الناتج لن تتساوى مع انصبه العناصر، لأن الناتج للعنصر سيكون دالة في المرونة السعرية للطلب على الناتج، ومروونات عرض العمل ورأس المال في مرحلة

منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو في دول شرق آسيا

د. هدى خيرى عوض

لاحقة، لذا فإنه بشكل عام هذا العنصر سيكون أكبر من الواحد (حيث عدم تعظيم المنشأة للربحية سيتحقق عند نقطة على منحني الطلب عندما يكون الطلب غير مرن) لذا فإنه باستخدام أنصبة العناصر في ظل شروط المنافسة الكاملة تؤدي إلى تقدير أقل لمساهمة إحلال العناصر وتقدير زائد للتقدم الفنى. هذا لن يوضح بشكل مباشر النتائج الغير متوقعة لدول شرق آسيا. من أجل هذا يتجه " المتبقى " الى التذنى. علينا أن نفكر في أنه اذا لم تكن المرونات لانتهائية (حالة الأسواق التنافسية) فإن استخدام أسلوب أوزان نمو المخلات عن طريق أنصبة العناصر سيكون خطأ، ومن ثم فإن المتبقى لسولو لن يكون مقياسا صحيحا لنتاج مساهمة العناصر إذا لم تتوافر شروط ثبات العناصر و/أو المنافسة الكاملة.

المبحث الخامس

النتائج وسياسة الاستنباط

من الناحية النظرية يتضح وجود علاقة بين النمو الصفري (TFP) في سنغافورا وإمكانية أن تكون الأوضاع القائمة في تلك البلاد قد دفعت بها إلى تكنولوجيات متقدمة مكنتها من الاستفادة من التعلم عن طريق الصنع، ونفس الإطار يمكن أن ينطبق في مجال النقاش حول التحررية في هونغ كونج - أيضا فإن العلاقة النظرية بين الصفر كمتبقي وضعف وهشاشة السياسة الصناعية علاقة غير واضحة بمعنى أنه لا توجد دلائل عملية تؤيد تلك العلاقة.

تقتضى هذه النتائج ضمنا أن تخصص تلك البلاد في شرق آسيا نسبة ضخمة من مواردهم في أنشطة البحث والتطوير، كما يرى كل من كيم ولايو (١٩٩٤) فإن هذه النقطة الأخيرة تقتضى ضمناً وبطريقة أو بأخرى صحة ما يطلق عليه وجود نموذج علمي محفز على الابتكار والتجديد. وبناء عليه فإن هذا النموذج مستخلص من أبحاث علمية خالصة، ومعامل لأنشطة البحث والتطوير، واستخدام تلك البحوث عمليا لحل المشكلات الصناعية، وتستهدف المنشآت تطبيق تلك النتائج ونشرها.

وعلى كل، فإنه من المسلم به حاليا فلكي يتم شرح وتوضيح عمليات الابتكار والتجديد في شكل سلسلة من حلقات متصلة يستحيل أن يصيبها الخطأ أو عدم الدقة. في حين أن التكنولوجيا ليست عملية آلية تحدث وفقا للطاقة الإنتاجية. وحتى في الدول المتقدمة فمن النادر أن يكون البحث هو صلب النشاط في ظل التراكم التكنولوجي. المعلومات الهندسية والعلمية ليست هي الطريق المؤدى إلى التقدم ولكن لابد من توافر منظومة علمية

متكاملة من المحاسبة والإدارة، الجودة، المعلوماتية الائتمان والتمويل والنظم القانونية.

أساليب وحسابات النمو مجرد أساليب للحساب، بمعنى انه لا يوجد اختبار منهجي لأى من الفروض. وكذلك لا توجد فروض تشرح العلاقة السببية السلوكية بين نمو مدخل أو عنصر ما وبين المتبقى لنمو الناتج، وكذلك الأمر عن الفوائض التكنولوجية وباعتبارها متغير خارجى يمكن أن تؤدي وفي ذات الوقت إلى نمو الناتج ورأس المال. المشكلة أن معظم الدراسات تحض ذلك التحليل لمعدل النمو الكلى (TFP) وكذا تفسيراته. تأتي تلك التيارات الفكرية المعاكسة من رفض الجدل الذى يربط بين المتبقى وفكرة التقدم التكنولوجى عندما لا يتضح وجود هذا الترابط.

وفي عبارة لجيرليشز وسكوت على الرغم من كل الجهد المبذول فمازال هناك عدم اتفاق حول ما تحسبه مقاييس الإنتاجية بالفعل، وكيف يمكن تفسيرها وما هي المصادر الرئيسية لتقلباتها ونموها. السؤال الذى نحن بصدد محاولة لاجابته أن عنصر المتبقى يتأثر بالتقدم التكنولوجى وكذلك بأشياء أخرى هامة، ويثير الكتاب مجموعة من الشكوك تتعلق بتعريف التقدم التكنولوجى بأنه مقياس أو معيار متأثر بالاتفاق على أنشطة البحث والتطوير. فقد لا يكون لهذا القياس، مردود منطقي فى حين انه مقياس مقبول منطقيا باعتباره الفرق بين الزيادة الفعلية فى الناتج والزيادة النظرية البحثية التى تعتمد على مجموعة من المفاهيم.

على الرغم من ذلك اتجه الكتاب الى تفسير نتائج عن تقديرات (TFP) كمقاييس للتقدم التكنولوجى وكمحاوله للتوصل الى نتائج تشير الى مدى سلامة ودقة مختلف السياسات واستراتيجيات النمو. وتطوير السياسات الذى ينبغي أن يتجه الى زيادة المدخرات وتطوير وتحسين التعليم وكذلك

رفع المستوى المهارى للقوى العاملة، وذلك بصرف النظر عن (TFP). هذا الاتجاه بلغ ذروته فى مقالة لكيرجمان (١٩٩٤)، والتى اعطت تقييما سلبيا لنموذج النمو لدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا على أساس نتائج يانج ولايو.

فى بعض الحالات، قام الباحثين بتطبيق أسلوب الانحدار لقياس معدل نمو (TFP) كمتغير تابع لعدة متغيرات مثل الانفتاح والتضخم والإنفاق الحكومى، هذا النمط من الانحدار - بعيدا عن مشكلات التفسير - يودى إلى مشكلات هامة ناتجة عن عملية القياس. حيث يقاس المتغير التابع مع الخطأ، غالبا ما تكون المتغيرات المستقلة فى الجانب الأيمن، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. فالنتائج قد تتحيز وقد لا تكون متسقة.

يرى كل من ليفين ورينليت (١٩٩٤)^(١) ان عيوب عمليات الانحدار يرجع الى المتغيرات البديلة واختيار الدول وقاعدة البيانات.

آراء ومناقشات أخرى

مدرسة الاستيعاب والتطويع:

يروا أن التحليل الذى يعتمد على نتائج المتبقى أو تقدير دوال الإنتاج، على الرغم من نفعها المحدود، إذا ما أستبعدنا مضمون البحث عن عمليات النمو فى شرق آسيا خلال الثلاثين عاما الأخيرة، وبالذات دور استيعاب التكنولوجيا من الدول المتقدمة، يرى اصحاب تلك المدرسة ان لكى يتم إدراك الكثير من مشكلات تلك العملية فإن الأمر يتطلب:

أ - نمط مختلف من التحليل، وكذا إطار مختلف يركز على الاقتصاد

(1) Felipe, J, Op.Cit. p.32.

الجزئى فى مضمونه وحيث يتم دراسة التقدم الفنى، التنظيم والإدارة والسياسات الحكومية بشكل واضح.

ب - فإن عمليات التعلم لايمكن أن يتم صياغتها على شكل أفكار تطرحها نماذج النمو النيوكلاسيكى، مثل التعلم عن طريق الصنع أو أنشطة P&D حيث أن التراكم التكنولوجى يعبر عن أنشطة بدون تكلفة وغير واضحة، فهو انن مجرد متغير آخر من غير الواضح قياسه باستخدام دالة الإنتاج التجميعية.

ج - ان التقدم التكنولوجى كعملية ديناميكية يصعب قياسه بسبب شكوك أساسية تميزه، على سبيل المثال فى حالة تطبيق حساب النمو وما استند إليه يانج بالنسبة لسنغافورا هو أن التوقيت يعتبر غير ملائم للتعلم عن طريق الصنع والصعود السريع إلى أعلى سلم التقدم.

د - أن عدم القدرة على فهم سرعة وطبيعة الانطلاق بالنسبة لمنحنى التعلم، وكذلك العوائد المحدودة وبالذات فى ظل الخلاف الدولى حول ركائز عملية التصنيع فى سنغافورا. فى حقيقة الأمر أن سنغافورا قد استفادت من القيمة المضافة المرتفعة للأنشطة حتى فى بعض الأجزاء من قطاع الإلكترونيات. كما تزايد عمل السنغافوريين فى الوظائف الفنية والإشرافية. ولكن بالنسبة لقطاع الإلكترونيات فان ضخامة التقدم التكنولوجى ومكاسب التعلم موجودة فى الدول المتقدمة حيث تتركز أنشطة البحث والتطوير وعمليات وضع تصاميم للمنتج والعمليات الإنتاجية.

ملخص دراسات الحالة عن الدول الصناعية في شرق آسيا لهويداي ذكر فيها مايلي^(١):

ان المنشآت المحلية في شرق آسيا تعمل بأعلى أداء ممكن وعملية التراكم المعرفي للتكنولوجيا عبارة عن: عمل شاق ومستمر لفترات طويلة بالإضافة إلى الانتقال من مرحلة تكنولوجيا إلى مرحلة أخرى.

اهتمام المنشآت المحلية في دول شرق آسيا في تحقيق أعلى مستوى أداء ممكن وعمليات متواصلة للتعلم التكنولوجي: العمل الشاق المستمر فضلاً عن القفزات التكنولوجية. وحيث أن طريق السوفت وير والمعلومات التكنولوجية المتقدمة قد تحقق من خلال عمليات تعلم طويلة وشاقة انطلقت من تصنيع السلع الألكترونية بغرض التصدير.

وقد توصلت الدراسات إلى الآتي:

يبدو أن الآثار الديناميكية لإعادة الهيكلة الاقتصادية وصعود السلم التكنولوجي قد أهمل في التحليل .. وأن التقييم الحقيقي للنشأة الصناعية لاقتصاديات شرق آسيا تحتاج إلى أن نأخذ في الاعتبار التغير الهيكلي والاستثمار الضخم في رأس المال البشري.

(1) Hobday, Michael. 1994, Technological learning in Singap ore: A Test case of leapfrogging, The Journal of Development Studies, Vol.30, No.3, April, pp.831-52.

دراسة نيلسون وبلاك (١٩٩٦)^(١):

تطرح هذه الدراسة الحديثة هناك تساؤل عن نتائج النمو على أساس معيار تورنكفرت لتقريب أنصبة العناصر واعتبارها قاعدة أساسية. تتجه الدراسة إلى أن أنصبة العناصر الصحيحة ليست هي المشاهدة، ولكنها تلك الموجودة في حالة عدم وجود التغير الفنى. السبب في ذلك انه في حالة تحيز التغير الفنى فإن مرونة الناتج ستتأثر بمعدل التقدم الفنى الذى سيحدث أثناء الفترة محل الدراسة. لذا فإن أنصبة العناصر الصحيحة التى يتم استخدامها في حسابات النمو ينبغي أن تحدث وفقا لسنه أساس تكنولوجيا، والتي تعتمد على مرونة الإحلال.

فإذا كانت دالة الإنتاج الأساسية هي دالة كوب - دوجلاس في تلك الحالة لا يوجد اختلاف، ولكن إذا كان التقدم الفنى متحيزا فإن الأنصبة المشاهدة والمعتادة ستختلف. هذه الرؤية تنطبق في حالة عدم معرفة قيمة مرونة الإحلال ومن ثم فلا يمكن تحديد عناصر النمو الكلى ما بين تكثيف رأس المال وتحيز التقدم الفنى. وهو ما يطلق عليه الانزلاق في "نظرية المستحيل" ولذا فإن طرق حسابات النمو لا يمكن أن تميز بين تفسيرين مختلفين في إطار تحليل النمو إلى مكوناته في حالة استخدام بيانات السلسلة الزمنية:

الأول : يتأتى من دالة الإنتاج مع مرونة الوحدة والتغير الفنى المحايد لهيكس.

الثانى: يأتى من دالة إنتاج ومرونة أقل من واحد، وتغير تكنولوجيا

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر:

Nelson, Richard, 1996, Research on Productivity Growth and Productivity Differences: Dead Ends and New Departures, Journal of Economic Literature, Vol.XIX Sept, PP,1029-65.

موفر للعمل.

مضمون التفسير الأول، وباستخدام دالة إنتاج معقدة ترجع الى مرونة إحلال مرتفعة وأقل نسبيا مع النمو الكلي الذي يرجع الى انتقال دالة الإنتاج. ومن ناحية أخرى يأتي مضمون التفسير الثاني، يدلى بأن مرونة الإحلال الضئيلة تعنى أن ضالة نمو الناتج يمكن أن يرجع الى تصاعد تكثيف رأس المال وأن النمو فى معظمه ينبغى أن ينسب الى التطوير التكنولوجى^٩.

يرى كل من نيلسون وباك أن الفكر التراكمى للنمو فى شرق آسيا فى إطار التفسير الأول مجرد رأى ويعتقدوا أن التفسير الثانى يعكس بشكل جيد تجربة شرق آسيا، ومن المحتمل ممارسة هذه المنطقة لقدر ضخم من التقدم الفنى الموفر للعمل.

٩- فيليب وماك كومبى (١٩٩٧)

لاحظنا أن الجدل الدائر حول محددات النمو فى شرق آسيا يعتمد على مدى وضوح أو عدم وضوح فرض وجود دالة الإنتاج التجميعية التى تلخص العلاقة التكنولوجية على المستوى الكلى. هذا الفرض يمثل معيار لم يكن محل تساؤل مطلقا عن مدى صحة فكرة دالة الإنتاج التجميعية كملخص للتكنولوجى التجميعى المقترح، على كل فهناك الكثير من الشكوك التى تحوم حول الادب المرجعى وهو ما يطلق عليه مشكلات التجميع.

النتيجة الرئيسية لهذا الأدب تتلخص فى عدم وجود الأسس النظرية لمفاهيم: النتائج للتجميعى، رأس المال التجميعى، العمل التجميعى، ومن ثم فكرة دالة الإنتاج التجميعية وهو الأمر الذى أدى بالدول الأقل نموا الى تجميع تكنولوجيات الإنتاج: القطاع الريفى، المنشآت الصغيرة المتلاصقة، والمصانع الحديثة المتعددة بمعنى انه تم ادماج كل هذا فى دالة إنتاج واحدة!!

في ظل هذه الظروف الاقتصادية المختلفة، ماذا تعنى مرونة الاحلال "التجميعية"؟ هذه الاعتبارات دعت كل من فيليب ومالك كومبي (١٩٩٧) الى طرح قضية حسابات النمو وكذلك التقديرات الكمية لدوال الإنتاج. وتتجه أرائهم إلى أن تلك الطرق يمكن أن تؤخذ مجرد أساليب رياضية لحساب الدخل القومي وهى تتأخر القيمة المضافة المساوية لقيمة الأجور بالإضافة إلى الأرباح وتبعد عن تقدير معدل التقدم التكنولوجى، وقد أعطوا فقط أوزان ترجيحية متوسطة لمعدلات نمو الأجر ومعدلات الفائدة. وقد أثبتوا أن هذه الصيغة لا يصح أن تطابق معدل نمو التغير الفنى. لتوضيح ذلك: كما نلاحظ فإن الدخل القومي هو مجموع قيمة الأجور بالإضافة إلى الأرباح وتكتب كالتالى:

$$(١٣) \quad Q_t = W_t L_t + r_t K_t$$

حيث Q , W , L , R , K هى الدخل القومى، معدل متوسط الأجر، التوظيف، معدل متوسط الفائدة، ورأس المال، على الترتيب (هذه هى العلاقة المعتادة). وإذا عبرنا عن المعادلة (١٣) فى شكل معدلات للنمو نحصل على الشكل التالى:

$$(١٤) \quad q_t = a_t \partial_m + (1 - a_t) \partial_n + a_t l_t + (1 - a_t) k_t = \partial_t + a_t l_t + (1 - a_t) k_t$$

حيث تعبر الحرف معكوف عن معدلات النمو، و a , $(1 - a_t)$ هى أنصبة كل من العمل ورأس المال، و l_t , k_t هى معدلات نمو كل من معدل الأجر ومعدل الفائدة على الترتيب.

الشكل الهام لهذه الصيغة أنه يوضح أن الجزء الأول من (١٤) وهو $L_t = a_t L w_t + (1 - a_t) L r_t$ يطلق المعادلة (٦) حيث المتبقى لسولو المشتق من دالة الإنتاج ويفترض المنافسة الكاملة وتعظيم الربحية.

نجد ان نفس الصيغة وبدون الرجوع إلى أى نموذج أو فروض، تأتى وبشكل مباشر من تحويل رياضى لحساب الدخل القومى بالتحديد. أى إن كل هذه الصيغ قد وضعت لمعالجة عملية الحساب فى حد ذاتها وبدون ذكر شيء عن معدل التغير الفنى.

وبعبارة أخرى ما هى الركيزة التى تستند عليها صحة الدراسة العملية لدالة الإنتاج التجميعية (وفقا لما هو قائم) فهى مجرد تجميع للتكنولوجى التراكمى.

على أساس تلك المناقشات فإن فيليب وماكومبى (١٩٩٧) دراسة يانج وكيم ولايو وبينوا أن تحليلهم يمكن إعادة تفسيره فى ضوء المناقشات. وأن ما توصلوا إليه من نتائج ستكون محل تساؤل وتحفظ.

النتائج والتوصيات

فى هذه الورقة بحثنا الوضع الحالى للأدب المثار حول نمو الإنتاجية الكلية فى منطقة شرق آسيا. هذا الأدب له طابع عملى واضح. حيث أن فكرة الإنتاجية المستخدمة فى " المتبقى " لسولو تم تقديرها عن طريق حسابات النمو أو عن طريق التقديرات الكمية لدوال الإنتاج. القضية الهامة المطروحة فى تلك الدراسة تتعلق بالذى خالصنا أو توصلنا اليه عن طبيعة النمو فى منطقة شرق آسيا ويساند تجارب تلك الدول.

الإجابة قد يحوطها الشكوك الى حد ما . ذلك أن استخدام الكثير أو القليل من الأساليب الكمية المتمثلة فى دالة الإنتاج التجميعية مع معلمة تعبر عن التقدم التكنولوجى يمكن أن يبين مدى قصور المنهج الكمي.

على النقيض من ذلك فإن ماديسون (١٩٨٧) يؤكد على أن حسابات النمو وباستثناءه من اقتصادى كمبرديج . يمكن أن يستخدمها معظم الاقتصاديين. أوضح هذا البحث أن تلك المنهجية تعاني من مشكلات هامة، فضلاً عن ذلك فإن التطبيق الحالى لتلك الأساليب فى دراستها لاقتصادات دول شرق وجنوب شرق آسيا أدت إلى نتائج غريبة، تم عرضها بشكل مستفيض فى الجزء السابق. وقد تم مناقشة العديد من الآراء التى تبرز هذه النتيجة:

أولاً: أن فكرة التقدم التكنولوجى التى أشارت إليها العديد من الأبحاث كمتغير خارجى، غير متجسد، محايد وفقاً لهيكس. فعلى الرغم من صحتها نظرياً، فإن هذه الرؤية للتقدم الفنى لا يصح أن تؤخذ كروية تدعو إلى التخلي عن تحليل نمو الإنتاجية. حيث أن الجزء الأكبر من التقدم الفنى يتجسد فى عناصر الإنتاج.

ثانياً: هناك عدة اعتراضات هامة على المغزى الحقيقي لتحليل النمو الكلى (مشكلة المرجعية) حيث يتوقف صحة هذا الأسلوب على مدى التكامل والتضافر بين العناصر، لذا ينبغي أن نتخلى عن محاولة فصل مساهمة للتقدم الفنى. كذلك فإنه فى حالة سيادة المنافسة الكاملة فإن كل من أنصبة العناصر والمرونة ستختلف.

ثالثاً: أن النتائج المستخلصة من استخدام أساليب حسابات النمو أو تقدير دوال الإنتاج لن تسمح بعمل تقييم شامل للسياسة الصناعية ومدى التدخل الحكومى يسرى ذلك على أية دولة. على سبيل المثال فإن المقارنة بين سنغافورا والهنج كونج فى ظل سياسات التحررية، ليست كافية لكى نتوصل إلى أن الأخيرة هى الأفضل أداءً.

أن تطبيق كل من أسلوب حسابات النمو بهدف تحليل النمو الكلى الى عناصره أو اختيار أفضل توفيق ممكن لدالة الإنتاج قد لا يتفقا فى توضيح الأسباب النهائية للنمو. لذا فإن معظم التفسيرات المقدمة كشروح للنمو فى الدول محل الدراسة، بدون تحفظ قد تكون مضللة. بعبارة أخرى، توجد فجوة او هوة واسعة بين حساب لنمو الإنتاجية الصفرى واستاده إلى فشل السياسة الصناعية.

رابعاً: مدرسة الاستيعاب والتطويع وضحت أنه لكى ندرك ونستوعب كيف نمت دول شرق آسيا فإن علينا أولاً أن نعى كيف تم استيعاب التكنولوجيا المتقدم من الدول المتقدمة.

خامساً: تم عرض العمل الحالى من خلال وجهات نظر مختلفة نظرياً اتجهت إلى تطبيق أساليب مختلفة فى حساب النمو، وكذا دوال الإنتاج التجميعية.

أخيراً: هناك تفاوت شاسع لمختلف التقديرات المستخدمة فى نمو

الإنتاجية، حسبت باستخدام نماذج مختلفة وإن كان استخداماً ضئيلاً. فمن الغريب أن معظم الباحثين الدراسين لمعجزه آسيا قد استخدموا مقاييس الإنتاجية بدون تحفظ على مشكلات الطرق المستخدمة. تتوصل الدراسة إلى أن معدل (TFP) ليس كافياً من الناحية الإحصائية للتوصل إلى نتائج يمكننا من تقييم سياسة النمو في شرق آسيا وإن أقل القليل هو ما يمكن التنبؤ بمستقبله.

لا ينبغي أن نتوصل من النتائج السابقة أن منهج البحث المعنى بنمو الإنتاجية في شرق آسيا برمته دون جدوى.

ولا يقصد من هذه النتائج الإفصاح عن معرفة القليل عن طبيعة النمو في المنطقة ولمدة خمس سنوات مضت، وإن ما أثير من جدل حاد حول مصادر النمو لم يكن له جانب إيجابى. أهمية هذا الأدب أنه يثير انتباه الباحثين إلى عملية النمو في شرق آسيا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا الأمر يجعل الدول في المنطقة تدرك أهمية الإنتاجية.

إن معالجة المشكلات كل على حدى توضح أن فكرة TFP كمضمون تؤكد أهمية زيادة "الإنتاجية" لها جوانب إيجابية عديدة كما ينبغي أن تصبح هذه حقيقة هامة توضع كقاعدة أساسية. تنبأها كل دولة من الأغنى إلى الأفقر، ومن الأكثر تقدماً تكنولوجياً إلى أشدها تخلفاً وأن تكافح كل منها لأجل زيادة الإنتاجية. لاشك أن عدم الإدراك والفهم الخاطئ لفكرة نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، والتحدث عن الإنتاجية وبصفة خاصة التقدم الفنى أمر قد يفقدنا الإدراك الكامل والوعى السليم إلى درجة تجعل كل النقاش بدون جدوى. ربما يمكن استنتاج الكثير عن السياسات في دول شرق آسيا بدائية من الأساليب البسيطة في الاقتصادات النيوكلاسيكية إلى تقدير مساهمة الإنتاجية بالنسبة إلى النمو الكلى.

تجه الدراسة إلى أن استخلاص عنصر " المتبقى " لمولو لاقتصادات آسيا نشاط ينبغي منعه والتصدى له، حيث أنه يخضع للعوائد بشكل جوهري.

— بعد أصحاب مدرسة الاستيعاب والتطويع الجدل حول أهمية معرفة استطاعت دول شرق آسيا تطويع التكنولوجيا الأجنبية وبطرق سليمة

، تحليل نمو الإنتاجية في شرق آسيا قد تخطى استخدام دوال الإنتاج إلى تحليل وفحص للعديد من الدراسات التي تنتمي إلى هذا الحقل. — الواضح أن دالة الإنتاج التجميعية ذات إطار نظري محدود لذا فنحن ننتقل إلى دراسة تجارب تلك الدول في إطار يستوعب كيفية نماء دول آسيا الثلاثين عاماً الأخيرة.

عليه فنحن نحتاج إلى أساليب جديدة للبحث في الاتجاهات التالية:

هم وتحديد ماهية التكنولوجيا وكيفية حدوث التغير التكنولوجي كأسس الاقتصاد الجزئي المحددة لعملية نقل التكنولوجيا على سبيل لمثال الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة حيث أن النموذج النيوكلاسيكي الأصلي والأشكال والصيغ الحديثة لنماذج النمو لم يكن لها جهد حقيقي لتوضيح ماهية التكنولوجيا، وباستثناء ماركس أو شوميتز فإن الاقتصادات النيوكلاسيكية لم تعنى بالبحث عن أهمية التقدم الفني.

الجهد الذي بذله كل من نيلسون ووينتر (١٩٨٢) يتعلق بنظريته التقدم، كان جهداً حقيقياً، وفي إطار هذا العمل فإن اكتشاف أو خلق التكنولوجيا الجديد والتي ندرك أنها أعمال غير مؤكدة الحدوث، وبدون تكلفة. وأن قدرة المنشآت على تقليد التكنولوجيات من المنشآت

الأخرى هو الشكل الهام واللازم لفهم كيف تمكنت منشآت شرق آسيا من استيعاب التكنولوجيات الغربية التي تعتبر ذات خصوصية. وكذلك فإن ديناميكية المنافسة من خلال عملية الابتكار والتجديد المستمر والتقليد والمحاكاة، كل ماسبق مع عدم التوازن وعدم التأكد، أيضا التعلم والتفاوت القائم بين المنشآت وبين الدول من حيث السلوكيات. كل هذه الأمور ينبغي مناقشتها.

يطرح خان (١٩٩٨) نمذجة للتكنولوجى بنظام غير خطى معقد داخل السياق الاجتماعى لفهم كيف تخلق الدول التكنولوجى وكيف تستوعبها، وكيفية التهام عملية الاستيعاب بعملية التنمية^(١).

(٢) إعطاء توضيح جيد للتفاعل بين رأس المال البشرى والعينى العمل الحالى لهوبداى (١٩٩٥)^(٢) عن الابتكار فى شرق آسيا يأخذ المنشأة بصفاتها المحرك الرئيسى فى عملية التراكم التكنولوجى تعتبر خطوة فى الاتجاه السليم. اعطى كل من ماسون اولتون (١٩٩٦) رؤى هامة تستشف مدى أهمية مستويات المهارة للقوى العاملة للإنتاجية، نوعية المنتج، الأداء الاقتصادى عن طريق المقارنة المباشرة بين المنشآت، ومنهج ونمط التحليل يمكن أن يستخدم لفهم معجزة شرق آسيا.

(٣) كما ذكرنا سابقاً فإن فكرة الإنتاجية للعمل تعتبر مؤشر لكفاءة الأداء الإنتاجى وهى مفهوم يتسع ويمكن أن يستخدم على المستوى الكلى. على أساسا هذا المقياس فليس هناك أدنى شك فى أن دول شرق آسيا قد حققت تطورات هامة أثناء الثلاثين عاماً الأخيرة.

(1) Khan, Haider A., 1998, Technology, Development and Democracy: The economic Journal. March, pp.20-215.

(٢) مرجع سبق ذكره.

(٤) على المستوى الكلى، يوجد بالفعل دراسات وطيدة الصلة بهذا الموضوع فضلاً عن النموذج النيوكلاسيكى الذى يمكن أن يساهم فى توضيح كيفية نماء دول شرق آسيا قد بين أن التزايد الضخم فى تراكم رأس المال وفى القوى العاملة وأن هذه المتغيرات باعتبارها مؤثرة على الناتج، إلا أنه لابد من وجود بعض القوى الخارجية تستمد من دوافع الحفز على التصدير.

(٥) النتيجة النهائية والتى نتبناها المقترحات السابقة هى أنه ينبغى أن يكون لدينا القدرة على الفهم الصحيح الدقيق والأكثر شمولاً لكافة القوى التى دفعت عملية النمو فى شرق وجنوب شرق آسيا خلال الثلاثة عقود الأخيرة لا أن يكون لدينا القدرة على قياس ما أطلق عليه معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) .

محددات العرض النقدي في المملكة العربية السعودية

في ضوء الاقتصاد الإسلامي

د. محمد سعدو الجرف (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

تهتم النظرية النقدية بوضع تعريف مناسب ، وواضح للنقود ، وتحديد ما يصلح لأن يكون نقوداً ، وما لا يصلح أن يكون كذلك .

فالتغير المتوقع ، وغير المتوقع ، في العرض النقدي ، يصاحبه تغير في المتغيرات الحقيقية ، ولاسيما الناتج الكلي ، ومستوى العمالة ، حتى في ظل التوقعات الرشيدة .

كما أن التغيرات في العرض النقدي تؤثر على المستوى العام للأسعار ، ويكفي للتدليل على ذلك أن التضخم في بعض جوانبه ظاهرة نقدية كما يقرر «فريدمان» ، وطبقاً للنموذج النقدي لسعر الصرف ، فإن التغيرات في سعر الصرف الحقيقي لعملة بلد ما ، يمكن تفسيرها بمتغيرات نقدية ، ولاسيما العرض النقدي . (١)

ويقرر "Rudiger Dornbusch" ، أن التغيرات الكبيرة ، والملاحظة في سعر الصرف . تفسر بالتغير في العرض النقدي ، وفي معدل تغير كمية النقود . (٢)

وللنقود أيضاً دور مهم في نماذج النمو الاقتصادي . فالتغيرات في العرض النقدي ، والطلب على النقود ، تؤثر على معدل التراكم الرأسمالي ، الذي يتحدد بالتفاعل بين الاستثمار ، والادخار .

(*) قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى

ذلك أن التغيرات في العرض النقدي ، أو في الطلب النقدي ، أو في كليهما ، قد تنتج معدلات مختلفة للمدخرات ، ومن ثم تنتج معدلات مختلفة للتكوين الرأسمالي ، وتنتج بالتالي معدلات نمو مختلفة (٣) .

ولا يمكن في هذه المقدمة حصر الدور الاقتصادي للنقد ، ولن يمكن القول بصورة مختصرة : تعد كمية النقود متغيراً له تأثير جوهري من الناحية الاقتصادية ، مما يتطلب وضع تعريف مناسب للنقد ، يمكن من تحقيق سياسة نقدية مناسبة .

ورغم أهمية هذه الأسباب ، فإن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف شامل لما يعتبر نقوداً ، ومن ثم لم يتفقوا على العناصر التي تدخل تحت ما يسمى نقوداً ، حيث إنهم مختلفون في محددات العرض النقدي .

وقد انطلق الاقتصاديون في تعريفهم للنقد من أهم وظائف النقود التي تؤثر على المبادلات ، ومن ثم تؤثر على الانفاق الكلي ، وهي وظيفة وسيط للتبادل ، ووظيفة مخزن للقيمة . أي أن معيار النقدية في أصل من الأصول هو مدى القدرة على أداء هاتين الوظيفتين .

ونظراً لكثرة ، وتعدد عناصر أشباه النقود ، ومنها الودائع الادخارية ، أو الاستثمارية طويلة الأجل ، التي تقوم بدور مستودع للقيمة . وظهور أشكال متجددة من بدائل النقود ، التي تؤدي وظيفة وسيط للتبادل ، ومنها البطاقات البنكية . وإيجاد أنواع جديدة منها ، مع التجديد الفنية في أسواق المال ؛ فإن الأمر يحتاج إلى معايير للفصل بين العناصر التي لها خصائص نقدية ، وتتفق مع الشريعة الإسلامية ، والعناصر الأخرى التي يجب استبعادها . وهذا يقود إلى هدف الدراسة .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى بيان أو تحديد مكونات العرض النقدي في المملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، ومن ثم تعريف النقود ، وذلك من خلال تحليل تعريفات النقود ، والمال ، عند الفقهاء ، ثم تحليل تعريفات النقود ، وبيان مكونات العرض النقدي ، في النظرية النقدية ، مع بيان مدى الاتفاق ، أو الاختلاف ، مع معيار النقدية إسلامياً ، ومن ثم قبول ، أو رفض تعريفات ، ومكونات العرض النقدي ، من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي . مع استخدام الدليل التجريبي تطبيقاً على المملكة العربية السعودية ، لتحديد مكونات العرض النقدي فيها ، الأكثر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي ، والأفضل استخداماً في السياسة النقدية لتحقيق أغراض معينة .

خطة الدراسة :

اقتضى الوصول إلى هدف الدراسة السير وفق المخطط التالي :

- المقدمة .

١ - المدخل الفهمي للنقود .

٢ - مداخل النظرية النقدية في تعريف النقود .

٣ - تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي للنقود .

٤ - الدليل التجريبي لعناصر العرض النقدي في المملكة العربية

السعودية .

- الخاتمة .

١ - المدخل الفقهي للنقود :

تحدث الفقهاء عن المال - رغم أن اصطلاح المال غير مستخدم في النظرية الاقتصادية - ووجد لهم اتجاهات في تعريفه . اتجاه يوسع دائرة مكونات المال لتشمل الأعيان ، والحقوق ، والمنافع . أي : السلع ومنها الأصول الحقيقية ، بالإضافة إلى الحقوق والمنافع والخدمات التي يباح الانتفاع بها شرعاً ، في حال السعة والاختيار (٤) . واتجاه يضيق دائرة مكونات المال لتشمل ما يباح الإنتفاع به شرعاً في حال السعة والاختيار ، مما يمكن ادخاره لوقت الحاجة (٥) ، أي الأعيان ، أو السلع ومنها الأصول الحقيقية فقط . أي أن معيار المالية بمقتضى كلا الاتجاهين هو إباحة الانتفاع في حال السعة والإختيار وعلى كل الاتجاهين فقد اصطلح الاقتصاديون على تسمية الأشياء التي تصلح لاشباع حاجات الانسان عامة باسم الأموال .

كما تحدثوا عن النقود من خلال وظائفها وهي وسيط للتبادل ، ومعيار للقيم ، فوضع بعضهم تعريفاً للنقود من خلال هاتين الوظيفتين . فقال في تعريف النقود : « أصل النقد في اللغة الاعطاء ، ثم أطلق على المنقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول . وللقند اطلاقان ، أحدهما : ما يقابل العرض - أي السلع ومنها الأصول الحقيقية - ، والدين فيشمل المضروب - أي ماكان على هيئة عملة من الذهب والفضة - وغيره (أي غير المضروب) ، وهو المراد هنا . والثاني : على المضروب خاصة ... والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده ، إذ بهما قوام الدنيا ، ونظام أحوال الخلق ، لأن حاجات الناس كثيرة ، وكلها تنقضي بها بخلاف غيرهما من الأموال » (٦) فتخرج السلع ومنها الأصول الحقيقية ، والخدمات ، والديون ،

أو القروض ، والحقوق ، والمنافع ، والخدمات ، من تعريف النقود ، لأنها غير قابلة للتداول ، (ليست وسيطاً مباشراً للمبادلات) ، ويقتصر التعريف على ما كان قابلاً للتداول ، أو التبادل بشكل مباشر ، كالعملة . ولم يضع البعض الآخر تعريفاً محدداً للنقود مكتفياً في اطلاق النقد على المضروب من الذهب والقضة خاصة في هيئة دنانير أو دراهم ، يقول الغزالي : « خلق الله الدنانير ، والدرهم ، حاكمين ، ومتوسطين بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال بهما . فيقال : هذا الجمل يساوي مائة دينار ، وهذا القدر من الزعفران يساوي مائة ، فهما من حيث إنهما متساويان بشيء واحد ، إذن متساويان . وإنما أمكن التعديل بالنقدين إذ لا غرض في أعيانهما ولو كان في أعيانهما غرض ، ربما اقتضى خصوص ذلك الغرض في حق صاحب الغرض ترجيحاً ولم يقتض ذلك في حق من لا غرض له فلا ينظم الأمر . فإذا خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدي ، ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل . ولحكمة أخرى ، هي التوصل بهما إلى سائر الأشياء ، لأنهما عزيزان في أنفسهما ، ولا غرض في أعيانهما . ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة فكذلك النقد لا غرض فيه ، وهو وسيلة إلى كل غرض » (٧) . ويقول ابن تيمية : « وأما الدرهم ، والدينار ، فبما يعرف له حد طبيعي ، ولا شرعي ، بل مرجعه إلى العادة ، والاصطلاح . وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به ، بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به . والدرهم ، والدنانير ، لا تقصد لنفسها ، بل هي وسيلة إلى التعامل بها ، ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال ، فإنما المقصود الانتفاع بها لنفسها ، فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبيعية ، أو الشرعية . والوسيلة المحضة التي لا

يتعلق غرض لا بمادتها ، ولا بصورتها ، يحصل بها المقصود كيفما كانت» (٨) . ويقول أيضاً : « فإن المقصود من الأثمان أن تكون معياراً للأموال ، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال ، ولا يقصد الانتفاع بعينها ... واشتراط الحلول والتقابض فيها هو تكميل لمقصودها من التوسل بها إلى تحصيل المطالب ... فإذا صارت الفلوس أثماناً (أي رائجة) صار فيها المعنى » (٩) . فقد أراد الفقهاء لوحدة النقد أن تكون معياراً منضبطاً في ذاتها ، حتى يمكن أن تكون مقياساً تقاس به سائر قيم الأشياء الأخرى عند المبادلات . ولعل هذا متحقق من خلال الذهب والفضة ، وقد يلحق بهما ما اصطلح على جعله وسيطاً للتبادل ، كالعملة في الوقت الحاضر بشرط ألا يرتبط بعينها ولا بإصدارها غرض لجهة الإصدار وإلا فقدت صلاحيتها لاعتبارها معياراً منضبطاً للقيمة وقاعدة للمدفوعات الآجلة .

وفي حاشية ابن عابدين : « لأن الدراهم التي غلب غشها إنما جعلت ثمناً بالاصطلاح » (١٠) ، وفيها أيضاً ، « لأن مالية الفلوس والدراهم الغالبة الغش بالاصطلاح ، لا بالخلقة . بخلاف النقدين - الذهب والفضة - فإن مالينهما بالخلقة لا بالاصطلاح ، لأنها - أي الفلوس - صارت أثماناً بالاصطلاح فجاز بها البيع ، ووجب في الذمة كالنقدين . وأما الفلوس الرائجة يستفاد من البحر أنها قسم رابع حيث قال : وثن بالاصطلاح ، وهو سلعة في الأصل كالفلوس ، فإن كانت رائجة فهي ثمن ، وإلا فسلعة » (١١) وفي هذه العبارة يفرق ابن عابدين كغيره من فقهاء المسلمين بين النقود التي هي أثمان بأصل الخلقة وهي ما ضرب من الذهب والفضة خاصة والتي لا تبطل ثمنها باصطلاح الناس وبين النقود التي اصطلح أو تعارف الناس على

قبولها كوسيط للتبادل وهي كل ما ضرب من غير المعدنين الثمينين، فهي تعتب وسيطاً وثمناً ما دامت راتجة وتتمتع بالقبول العام وإلا فلا .

ومن ثم يكون معيار النقدية في بعض جوانبها في أصل من الأصول عند الفقهاء هو القدرة على أداء وظيفة وسيط للتبادل ، (مع مراعاة اعتبار المائلة الحقيقية في وحدة النقد، عند الفقهاء بالالتزامات المترتبة في الذمة، خروجاً من نطاق الربا المحظور شرعاً . واعتبار صلاحية الأصل المعتبر نقوداً لأن يكون وعاءً لوجوب الزكاة فيه . وهذا غير متحقق في الحقوق والمنافع والخدمات ، ولعل هذه الوظيفة ، أو هذا المعيار - وسيط للتبادل - يخرج السلع ، والحقوق ، والخدمات ، والمنافع ، من دائرة النقدية ، لعدم صلاحيتها وسيطاً للتبادل بشكل مباشر) . بالإضافة إلى الادخار لوقت الحاجة ، (ولعل هذا الضابط وهو مخزن للقيمة يخرج أيضاً الحقوق ، والمنافع ، والخدمات من نطاق النقدية لعدم قابليتها للادخار لوقت الحاجة أو لعدم قيامها بوظيفة مخزن للقيمة) ، وهما ضابطان مفادان من كون النقود أحد مكونات المال ، يمكن إجمالها في ضابط واحد هو إباحة الانتفاع في حال السعة والاختيار ، بكل ما يعنيه الانتفاع . فالانتفاع قد يكون عن طريق المبادلة ، أو عن طريق الادخار لوقت الحاجة ، أو بأي طريق آخر يتعارف عليه الناس ، وبهذا يفتح الفقهاء الباب أمام التغيرات المستمرة في أشكال النقود ، وفي مكونات العرض النقدي . مع ملاحظة أن الفقهاء لم يقرنوا بين وظيفة مخزن للقيمة وبين الحصول على عائد . وهذا يمكن من تحديد مفهوم النقود ، ومكونات العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي بطريقة أفضل مما هو موجود في النظرية الاقتصادية ، مادام معيار النقدية إسلامياً متوافراً .

٢ - مداخل النظرية النقدية في تعريف النقود :

تنشأ النقود عن عناصر في جانب الخصوم في ميزانية الوحدات المصرفية [البنك المركزي ، البنوك التجارية - بنوك الادخار والاستثمار] ، أي أنها تنتج عن التزامات على الوحدات المصرفية . ومن ثم تعرف النقود في النظرية النقدية من خلال ثلاثة مداخل ، هي : المدخل النظري القائم على المبادلات ، والمدخل التجريبي القائم على أساس أن تمتع العنصر بصفة السيولة هو الذي يجعله يؤثر على الانفاق الكلي ومن ثم يعتبر نقوداً ، ومدخل الأوزان . ويتم استعراض هذه المداخل كما يلي :

١-٢) المدخل النظري [مدخل المبادلات] :

يعطي هذا المدخل أهمية نسبية أكبر لوظيفة النقود « وسيط للتبادل » فهي الأهم من حيث التأثير على الانفاق الكلي من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه الذين يعطون أهمية أقل لوظيفة مخزن للقيمة ، ولذا يسمى هذا المدخل مدخل المبادلات .

وتعرف النقود وفقاً لهذا المدخل ، أو الاتجاه ، بأنها : « كل ما يقبل ، أو كل وسيلة لدفع مقابل السلع والخدمات » . أي أن معيار النقدية وفق هذا المدخل هو القدرة على أداء وظيفة وسيط للتبادل ، لأن أغلب المبادلات بالنظر إلى القيمة تتم من خلال مجموعة واسعة من الأصول في كثير من الدول .

وقد تطورت أشكال النقود عبر الزمن ، فما هو مقبول الآن وسيطاً للتبادل لم يكن كذلك في السابق . كما أن التطور المستمر في الوعي النقدي يترتب عليه تغير مستمر في أشكال النقود ، مما يجعل من الصعب

على السلطات النقدية التحكم في كمية النقود المتبادلة ، حيث يشارك الجمهور غير المصرفي ، والمؤسسات المالية ، والبنوك المركزية ، في تطوير أشكال ، وبدائل النقود . ومن ثم يقرر أصحاب هذا المدخل ، وجود فروق نوعية بين الأصول التي تعمل وسيطاً للتبادل ، وغيرها من الأصول . فكل الأصول تقريباً تتميز بدرجة ما من كونها مخزناً للقيمة ، ولكن الأفراد يقبلون بعض هذه الأصول فقط وسيطاً للتبادل ، وبالتالي يجب أن تدخل تلك الأصول ضمن مكونات النقود ، ومن ثم تدرج ضمن محددات العرض النقدي ، وهذه الأصول هي : العملة ، والحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب التي يمكن سحب شيكات عليها ، والشيكات السياحية . ومن ثم يكون تعريف النقود وفقاً لهذا المدخل تعريفاً سلوكياً ، لأنه يعرف النقود تبعاً لسلوك الناس . فالذي يجعل أصلاً من الأصول نقوداً هو اعتقاد الناس أنه سيكون مقبولاً من الآخرين عند إجراء المبادلات . وقد حقق عدد من الأصول هذه القاعدة عبر الزمن ، ابتداءً من الذهب ، إلى النقود الورقية إلى الحسابات الجارية ، إلى النقود الالكترونية . ولهذا أصبح التعريف السلوكي قاصراً عن أن يحدد على وجه الدقة الأصول الموجودة في المجتمع ، والتي يمكن أن تكون نقوداً . ويتقضى هذا التحديد يتمركز البنك المركزي من التحكم في عرض النقود المستخدمة في المبادلات ، والتي يمكن أن ترتبط بعلاقة قوية - يمكن توقعها - مع الأهداف الاقتصادية القومية .

وفي المقابل لم يسلم هذا المدخل من بعض الانتقادات المتمثلة في :

- عدم تحديد الأصول التي يجب أن تدخل ، أو تستبعد ، من المعيار المحدد للنقود بشكل حاسم ، وواضح . فهناك أصول يمكن استخدامها

وسيطاً للتبادل ، وإن كانت ليست في درجة سيولة العملة ، والحسابات الجارية ، ويمكن استخدامها مخزناً لقيمة في نفس الوقت . فعلى سبيل المثال : يستطيع عملاء المشروعات العاملة في نشاط السمسرة كتابة شيكات مقابل الأصول التي يحتفظ بها المشروع لصالحهم . ويمكن تحويل بعض الأصول مثل الودائع الادخارية الموجودة في البنوك إلى نقد سائل ، دون تكلفة تذكر . كما يمكن طبقاً لنظام ATS Automatic Trans-fer Savings التحويل الآلي ما بين حسابات الادخار ، والحسابات الشيكية ، أو الجارية ، ولا سيما إذا نقص رصيد الحساب الجاري عن الحد الأدنى .

- لا يحدد هذا المدخل أي مكونات النقود هي الأفضل فيما يتعلق بتوقع حركة المتغيرات التي يجب أن تؤثر عليها النقود ومن ثم لا يحدد المعيار الأفضل الذي يجب توافره في أصل معين لتحقيق ذلك التوقع ، وبالتالي اعتبار ذلك الأصل نقوداً . فمثلاً : قد ينظر إلى مقياس معين على أنه يعطي أفضل توقع ممكن لمعدل التضخم ، أو للحركات الدورية للنشاط الاقتصادي ، ومن ثم يجعل ذلك المقياس هو الأفضل لقياس العرض النقدي . فالتوقع المطلوب هو الذي يحدد العناصر التي يجب أن تعتبر نقوداً . فقد تعطي مجموعة معينة من العناصر أفضل توقع ممكن لمعدل التضخم ، ولكن ، تعطي توقعاً فقيراً للتقلبات الدورية الأخرى في النشاط الاقتصادي . وهكذا سنجد أنفسنا أمام مجموعات عديدة من تعريفات مكونات العرض النقدي (١٢) .

٢-٢) المدخل التجريبي [مدخل السيولة] :

ينصب اهتمام هذا المدخل على وظيفة النقود مخزناً للقيمة ، لأن هذه الوظيفة - طبقاً لهذا المدخل - هي الأكثر تأثيراً ، أو التصاقاً بالنشاط الاقتصادي في المجتمع ، ومن ثم يقلل هذا المدخل من أهمية وظيفة النقود وسيطاً للمبادلات . أي أن معيار النقدية في أصل ما طبقاً لهذا المدخل ، هو: القدرة على أداء وظيفة مخزن للقيمة .

حيث يمكن لكل أصل أن يقوم بوظيفة مخزن للقيمة ، إلا أن درجة السيولة تختلف من أصل إلى آخر . ويلاحظ ارتباط أداء هذه الوظيفة بالحصول على عائد ، أو ربح موزع ، أو منفعة مباشرة .. الخ . بمعنى أن النقود تشترك مع غيرها من الأصول في صفة السيولة ، وبالتالي يمكن ترتيب الأصول وفقاً لدرجة سيولتها ابتداءً من النقود ، إلى الأصول المالية الأخرى مثل الأسهم ، والسندات ، ثم إلى الأصول الحقيقية مثل السيارات ، والمنازل . والنقود هي أكثر الأصول سيولة ، فلا يحتاج الأفراد إلى تحويلها لشيء آخر قبل المبادلة . كما أن الوحدة النقدية هي وحدة للحساب ، فلا تزداد القيمة الاسمية ، ولا تقل ، لورقة من فئة تلك الوحدة ، كالرنال مثلاً ، فهي ريال واحد دائماً . وفي المقابل نجد المنزل أصلاً منخفض السيولة، فوجود تقلبات في قيم العقارات يؤدي إلى اختلاف القيمة السوقية للمنزل في المستقبل ، عن قيمته الاسمية الثابتة في عقد شرائه . بالإضافة إلى حاجة المنزل إلى وقت طويل لكي يتم بيعه ، والحاجة إلى دفع عمولة للسمسار مقابل تحويل العقار إلى أصل قابل للاتفاق ، والمبادلة ، أو بالتحديد إلى نقود .

ولم يخل هذا المدخل من الانتقاد أيضاً ، والمتمثل في :

- وجود صعوبات في تحديد أفضل المعايير في تعريف النقود ، وأفضلها أيضاً في توقع حركة بعض المتغيرات الاقتصادية ، نظراً لعدم وجود دليل عملي في تحديد ذلك المعيار . وعلى افتراض وجوده ، فإن المعيار الذي قد يتيح توقعاً جيداً في فترة معينة سابقة ، قد لا يكون كذلك في فترة أخرى لاحقة . كما أن المعيار الأفضل لتوقع التضخم ، قد لا يكون كذلك عند الرغبة في توقع دوران عجلة النشاط الاقتصادي . وهو نفس النقد الموجه إلى مدخل المبادلات .

- يؤدي استخدام مدخل السيولة في تعريف النقود إلى توسيع دائرة النقود ، لتشمل مكونات أخرى ، تضاف إلى مايشمله مدخل المبادلات ، وهي الأصول ذات السيولة العالية . وبذلك يتضح أن كل الأصول المستخدمة وسيطاً في التبادل تحقق هذا المطلب . كما أن الأصول عالية السيولة التي يمكن أن تحقق مكاسب ، أو خسائر رأسمالية بسيطة ، عند تحويلها إلى نقود سائلة [أشباه النقود] ، يمكن أن تكون نقوداً ، وفقاً لهذا المدخل . إلا أنه من غير الواضح تحديد أين توجد النقطة الفاصلة في سلسلة الأصول السائلة عند تصنيفها إلى نقود ، وغير النقود .

ويرى الباحث أن هذين المدخلين يسيران عكس بعضهما البعض في ترتيب الأصول وفقاً لوظائفها . فالعملة مثلاً وهي نقود سائلة تقوم بدور وسيط للتبادل بشكل يبلغ [١٠٠٪] ، ولكن قيامها بدور مخزن للقيمة (١٣) متدنٍ نسبياً ، لأن الاحتفاظ بالعملة في صورة حساب جارٍ مثلاً لا يعطي عائداً إيجابياً . وفي المقابل ، إذا نظرنا إلى الودائع الادخارية

الآجلة مثلاً ، نجد أنها تقوم بوظيفة مخزن للقيمة بنسبة عالية ، ولكن قيامها بدور وسيط للتبادل أقل نسبياً ، حيث يمكن سحبها وإنفاقها بشروط معينة . والودائع الادخارية وإن كان ينظر أصلاً إلى وظيفتها مخزناً للقيمة قبل وظيفتها وسيطاً للتبادل ، إلا أنها أصبحت الآن تقوم بدور وسيط للتبادل أيضاً ، لكونها قابلة للسحب عند الطلب . (١٤)

٣-٢ - مدخل الأوزان ١ كبديل للتجمعات النقدية الكلية البسيطة :

† *Monetary Aggregates Alternatives To Simple - Sum* :

تسمى (القاعدة النقدية ، M1 ، M2 ، M3) المكونات ، أو التجمعات النقدية الكلية البسيطة (Simple - Sum Monetary Aggregates) ، لأنها تعطي وزناً = « ١ » لكل عنصر من العناصر الداخلة في نطاقها . إلا أن بعض الاقتصاديين قام في السنوات الأخيرة بمحاولة إيجاد عرض نقود كلي بديل مرجح يسمى (Divisia Aggre- gate) ، وذلك بتقسيم مكونات عرض النقود (M1) المختلفة إلى أجزاء ، بحسب أهميتها (أوزانها النسبية) ، حيث تمت تجزئة هذه المكونات ، وفصلها وترتيبها ، تبعاً لأهميتها في المبادلات ، وقد أعطيت العملة أكبر وزن ، أو أكثر أهمية ، لأنها تستخدم بشكل أكثر من غيرها في التبادل . وأعطيت أوزاناً أقل لأصول أخرى مثل (Now Accounts) ، التي تستخدم مخزناً للقيمة ، ووسيطاً للمبادلات بنفس الدرجة . أو على سبيل المثال : أعطيت حصة في صندوق استثمار سوق النقد ، يمكن سحب شيكات عليها ، مع وجود قيود معينة ، وزناً = ٦٠٪ ، (أي أنها تكون نقوداً بنسبة ٦٠٪) . في حين أعطيت الودائع الادخارية وزناً = ٢٠٪ .

ومن ثم ، فإن العرض النقدي وفقاً لهذا المدخل يشتمل على مكونات (M1) ، بالإضافة إلى (٦٠٪) من حصص صناديق الاستثمار في أسواق النقد ، وإلى (٤٠٪) ، من الودائع الادخارية ، وبالتالي يتألف عرض النقود وفقاً لمدخل الأوزان من : $(M_1) + (٤٠٪)$ وودائع ادخارية + (٦٠٪) حصص صناديق استثمار أسواق النقد . ويسمى المحدد لعرض النقود باستخدام هذا المدخل (المجموع الكلي المرجح بالأوزان) Weighted Monetary Aggregates . إذ أن كل أصل له وزن معين مختلف عندما تجمع المكونات معاً عنه عندما يكون منفرداً . حيث تحصل (M1) في المثال السابق على (١٠٠٪) . وتحصل حصص صناديق استثمار أسواق النقد على (٦٠٪) . وتحصل الودائع الادخارية على (٤٠٪) .

ويشترط أصحاب هذا الاتجاه في أي محدد للنقود امكان التحكم فيه ، إذا أريد استخدامه كلياً في السياسة النقدية ، وهذا المقياس يحقق ذلك من وجهة نظرهم ، فهو أكثر قابلية للتحكم فيه في الوقت الحاضر ، ومن ثم يمكن هذا المقياس من توقع معدل التضخم ، ومستوى النشاط الاقتصادي ، بشكل أفضل مقارنة بالمقاييس التقليدية ، فهو أكثر ارتباطاً بالمتغيرات الاقتصادية ، في حين يرى غيرهم أن هذا المدخل ربما لا يحقق ذلك ، لأن توسيع دائرة العناصر التي يشتمل عليها العرض النقدي يجعله أقل قابلية للتحكم والسيطرة بواسطة البنك المركزي ، وكذلك تقل القدرة على استخدامه لتوقع التغيرات في المتغيرات الاقتصادية ، كمعدل التضخم وغيره .

كما أن هناك حاجة لمعرفة مدى وجوب الفصل بين وظيفة النقود وسيطاً

للتبادل ، وبين وظيفتها مخزناً مؤقتاً للقيمة . بالإضافة إلى حاجة الاقتصاديين ، وحاجة واضعي السياسة النقدية إلى تعلم المزيد عن تكوين الأرقام القياسية الاحصائية المرجحة ، مثل الأرقام القياسية المرجحة للأسعار ، أو الأجور . ومن ثم فإن هذا المدخل لقياس النقود ضعيف إحصائياً . كما أن المقاييس الأخرى مثل ($M1$, $M2$, $M3$) تعاني أيضاً من عدة نقاط ضعف أساسية ، سواء نظر إليها من جانب المبادلات ، أو من جانب السيولة . وقد حقق هذا الاتجاه نجاحاً في السنوات الأخيرة ، يتمثل في قيام بنك الاحتياط الاتحادى الأمريكى بوضع قواعد تنظيمية وفقاً لهذا المدخل للاستفادة من تلك التقسيمات تبعاً للأوزان ، وقام بربطها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل : الناتج ، البطالة ، والتضخم . وذلك على الرغم من استمرار الجدل حوله .

وبرغم الخلاف في كيفية حساب الأوزان المرجحة المستخدمة في عمل جدول الأرقام القياسية ، يبقى العرض النقدي البسيط كما يتضح من اسمه بسيطاً في التعامل معه . (١٥)

٤-٢ - مستقبل النقود :

تهتم المجتمعات عادة باستخدام نظم تجارية ومالية تقلل تكلفة التبادل الكلية إلى أدنى مستوى ممكن . ومع تطور تقنية المبادلات يميل المجتمع إلى اتخاذ وسائل عالية التقنية لتبادل السلع والخدمات ، وتقليل تكلفة التبادل إلى أدنى حد ممكن ، وبالتالي تقليل زمن حدوث المبادلة .

ويتميز المجتمع المعاصر الذي يعيش في زمن التقنية المرتفعة بانخفاض تكلفة التبادل ، وتقليل زمن اتمام المبادلة ، ولعل هذا ناتج عن

استخدام النقود في زمن التقنية المرتفعة . كما يمكن القول تقليدياً : إن العملة ، الشيكات ، والشيكات السياحية هي أكثر وسائل اتمام المبادلات استخداماً . إذ يستخدم الأفراد والمشروعات العملة والشيكات في نحو [٩٧,٥٪] من المبادلات التي تم ، في الولايات المتحدة من ١٩٧٨-١٩٩٣ . وتشكل هذه الوسائل بالاضافة إلى وسائل الدفع الأخرى غير الالكترونية [الشيكات السياحية ، وأمر الدفع] [١٠٠٪] من وسائل الدفع . وتستخدم وسائل الدفع الالكترونية التي تتم باستخدام الأجهزة الالكترونية في أقل من (١/٢) من المبادلات في الاقتصاد الأمريكي في نفس الفترة . وهذا لا يعني عدم أهمية هذه الوسائل . فالنقد السائل والشيكات الشخصية والسياحية تستخدم في المبادلات صغيرة الحجم . أما المبادلات كبيرة الحجم فتتم الكترونياً ، إذ تشكل وسائل الدفع الالكترونية للمعادلات كبيرة الحجم [٨٣٪] من اجمالي المبادلات سنة ١٩٩٣ م ، وتشكل النقود والشيكات الشخصية والسياحية [١٦٪] من اجمالي المبادلات كبيرة الحجم لنفس الفترة .

توقع الناس قبل عشرين سنة عدم استخدام العملة والشيكات في اجراء المبادلات مع نهاية القرن العشرين ، وأن تتم المبادلات عن طريق الكمبيوتر عبر أسلاك نحاسية ، أو عبر وسائل أكثر تقنية مثل الألياف البصرية .

ويتوقف تحديد مدى صحة هذا التوقع على كيفية اختيار أو تحديد تعريف النقود . إذ يجري الناس نسبة كبيرة من مبادلاتهم باستخدام النقد السائل والشيكات ، فإذا كان ما يهم هو أي وسيلة تبادل يستخدمها الناس،

فتكون هذه الوسيلة هي المؤثرة في الاقتصاد القومي ، ويكون ادراجها كنقود مناسبة . وبالتالي يثبت خطأ توقع عدم استخدام النقد . ويبقى (M1) كمقياس للنقود وفق مدخل المبادلات مقياساً تاماً برغم التطورات الفنية المعاصرة .

ويخطيء أيضاً من يعتقد أن استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة يجعل المجتمع ذا استخدام أقل للعملة ، لأنه يلغي مدخل السيولة . هناك بيانات توضح أن العملة والشيكات (مكونات M1) تشكل نسبة بسيطة من النقود السائلة المتاحة في اقتصاد التقنية المرتفعة . فهي تظهر (M1) كمقياس ضيق للنقود . ومن ثم يرى أنصار مدخل السيولة أن استمرار التطور في تكنولوجيا وسائل الدفع يتطلب أن تستخدم البنوك المركزية تعريفاً أوسع للنقود مثل (M2 , M3) ، أو (L) .

اذن : يتضح توقف مستقبل النقود على المدخل المستخدم لتحديد النقود . فمن يتبنى مدخل المبادلات لتعريف النقود يرى أن التعريف الضيق للنقود كالقاعدة النقدية : و (M1) ، يبقى تعريفاً مهماً مفيداً في المستقبل . ومن يتبنى مدخل السيولة في التعريف يرى أن استخدام مفهوماً أوسع للنقود سيكون مناسباً . أي أن بقاء أو اختفاء أي مكون في المستقبل في ضوء هذه التطورات متوقف على نظرة الفرد للنقود ، أو تحديد ماهيتها . (١٦)

(٣) - تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي للنقود :

(١-٣) القاعدة النقدية (ن. ، أو Mo) : وتسمى أحياناً النقود عالية

القوة (High Powered Money)

تتكون القاعدة النقدية في المملكة من العناصر التالية :

* العملة الورقية ، والمعدنية المستخدمة، في التداول ، التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي ، والماوكة للجمهور غير المصرفي ، (النقد المتداول خارج المصارف) .

* احتياطات المصارف : وتتكون من الاحتياطات التي تحتفظ بها المصارف (تجارية أو غير تجارية) لدى مؤسسة النقد ، سواء كانت احتياطات قانونية أو غيرها ، بالإضافة إلى الاحتياطات التي تحتفظ بها المصارف في خزائنها سواء كانت احتياطات زائدة ، أو أية احتياطات أخرى ، وتظهر احتياطات المصارف لدى مؤسسة النقد في جانب الخصوم من ميزانياتها .

ونظراً لأن الأفراد يقبلون العملة ، والتزامات المصارف التجارية في كافة المبادلات . فإن القاعدة النقدية تحقق الحد الأدنى لمتطلبات مدخل المبادلات لتحديد النقود . كما تضمن الحكومة أن كل وحدة نقدية ، وكل وحدة احتياط مصرفية لها قيمة إسمية تساوي ريالاً واحداً . ومن هنا كانت القاعدة النقدية أكثر مكونات النقود الممكنة سيولة ، ولذلك تسمى النقود عالية القوة ، وهذا يجعلها تحقق أيضاً متطلبات مدخل السيولة لتحديد النقود . (١٧)

٣-٢ التعريف الضيق للعرض النقدي (ن١ أو M1) :

هو تعريف مبني على أساس وظيفة النقود وسيطاً للتبادل : (مدخل المبادلات) : وهو يتماثل مع تعريف النقود وفق المدخل النظري . ويتضمن العرض النقدي وفقاً لهذه التعريف : النقود المملوكة للجمهور

غير المصرفي [النقد المتداول خارج المصارف] ، والودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية ، حيث تستخدم هذه الأصول في المبادلات بشكل مباشر .

* النقد المتداول خارج المصارف : تراجعت الأهمية النسبية للعملة بوصفها أحد أهم مكونات (M1) ، حيث انخفضت نسبتها إلى (M1) من (٣٥٪) سنة ١٩٩٣م ، إلى (٣٠٪) في شهر مارس ٢٠٠٠م .

* الحسابات الجارية [الودائع تحت الطلب] المملوكة للجمهور غير المصرفي : ازدادت أهمية الحسابات الجارية النسبية ، بوصفها أحد مكونات (M1) ، وذلك في صورة ارتفاع نسبتها من (M1) من (٦٥٪) ، سنة ١٩٩٣م ، إلى (٧٠٪) ، في شهر مارس (٢٠٠٠م) (١٨) . وربما كان السبب في هذه الزيادة قيام الدولة بتحويل رواتب موظفيها إلى المصارف التجارية ، في شكل حسابات جارية .

٣-٣ التعريف الواسع للعرض النقدي :

(M2 ، ن٢) : مدخل السيولة : تركز (M2) على دور النقود مخزناً للقيمة ، ومن ثم فإنها تتكون من مكونات (M1 ، ن١) ، بالإضافة إلى المكونات التالية :

* الودائع الزمنية أو الآجلة ، والادخارية لدى المؤسسات الادخارية : ازدادت أهمية هذه الودائع بوصفها أحد مكونات (M2) ، وذلك في صورة ارتفاع نسبتها إلى (M2) من (٢٨٪) عام ١٩٩٣م ، إلى (٣٤,٥٪) ، شهر مارس عام ٢٠٠٠م . وهذا يعكس التغير في محفظة أصول الأفراد ، وتفضيلهم للأصول التي تعطي عائداً ، على حساب الودائع

التي لا تعطي أي عائد ، ولأن الأفراد أصبح لديهم تأكيد نسبي كبير من إمكان سحبها في أي وقت ، مع التضحية بالعائد الممكن الحصول عليه . (١٨)

٤-٣ - التعريف الأوسع للعرض النقدي :

هو تعريف أكثر اتساعاً للعرض النقدي ، ويعتمد أيضاً على وظيفة النقود مخزناً للقيمة ويرمز له غالباً بالرمز (M3) أو (ن٣) . ويضيف تعريف (M3) أصولاً أقل سيولة إلى جميع مكونات (M2) وهي الودائع شبه النقدية المتمثلة في ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية ، والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات ، والتحويلات القائمة . وقد انخفضت أهمية هذه الودائع النسبية بوصفها أحد مكونات (M3) ، حيث انخفضت نسبتها من (M3) من (٢٥٪) عام ١٩٩٣م ، إلى (١٩٪) في شهر مارس عام ٢٠٠٠م . (١٩)

٥-٣ - مقارنة بين التعريفات للعرض النقدي :

- لتحديد أفضل تعريف للنقود من بين (M1 , M2 , M3) ، لا بد من ملاحظة أن السياسة النقدية الفعالة تتطلب ما يلي :
- وجود توافق إلى حد ما ، بين التعريف النظري ، وبين التعريف التجريبي للنقود .
- إمكان تحكم السلطات النقدية في العرض النقدي وفقاً للمدخل التجريبي .
- علاقة قابلة للتوقع ، بين التغير في العرض النقدي ، وفقاً للمدخل

التجريبي ، والأهداف الاقتصادية الكلية .

ولتحقيق الأمور السابقة ، تفترض النظرية الاقتصادية مدخلين يتم من خلالهما تعريف النقود ، وتتوقف المفاضلة بينهما على معرفة أيهما أسهل في التحكم فيه ، وأيهما أكثر التصاقاً بالأهداف الاقتصادية الكلية ، ولعل كلا المدخلين يحقق ذلك ، ومن ثم فإن كلاً من $(M1, M2, M3)$ يحقق ذلك .

أما في يتعلق بالمفاضلة بينهما ، فلا بد من وجود دليل يدل على أن أحدها هو الأفضل ، لجعله مقياساً عملياً للنقود . ومن ثم توضيح إذا كان يمكن استخدام أحدهما مكان الآخر (استخدامها بشكل متبادل) من قبل واضع السياسة النقدية ، للحصول على أفضل توقع ممكن لمعدل التضخم ، ولمعدل نمو النشاط الاقتصادي فهناك صعوبات عديدة تواجه عملية تحديد أفضل تعريف ، وأفضل مكونات للنقود كما يتضح من الجداول (٥،٤،٣،٢،١)

جدول رقم (١)

عرض النقود

(مليون ريال)

البيانات السنوية	النقد المتداول	الودائع تحت الطلب	الودائع الزمنية والأجنبية	الودائع الأخرى شبه النقدية	(١٠ + ٩)	(١٠)	(٩ + ٨)	(٨)
الخارج المصارف	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١٤١٦/١٤١٥	٤٢.٨٧	٨١٢٨٤	٦١٢٣٢	٥٤٣٦٨	١٢٤٤٧٦	١٨٥٦٩٤	٢٤.٠٠٦	(١٩٩٥)
١٤١٧/١٤١٦	٤٢.٢٨	٨٩٨٩٠	٧١.٨١	٥٤٤٩٢	١٢٢٩٢٨	٢.٤٠٠.٩	٢٥٥٥٠٠	(١٩٩٦)
١٤١٨/١٤١٧	٤٥٨٢٣	٩٥٣٦١	٧٧١٦٦	٥٣٦٤٩	١٤١١٨٤	٢١٨٣٤٩	٢٧١٩٩٨	(١٩٩٧)
١٤١٩/١٤١٨	٤٥.١٩	٩٥٢٥٢	٨٢٤٣٦	٥٨٢٥٢	١٤.٢٧٢	٢٢٣٧.٨	٢٨٢.٦٢	(١٩٩٨)
١٤٢٠/١٤١٩	٥٥.٦٠	١٠.١٦.٥	٨٥٣٤١	٥٩١٣٩	١٥٦٦٦٥	٢٤٢٠٠.٦	٢٠.١١٤٥	(١٩٩٩)
١٤٢١/١٤٢٠	٤٧٦٩٠	١١٢٣٢٨	٨٤٤٩٢	٥٧٨٤٠	١٥٩٩١٨	٢٤٤٤١٠	٢٠.٢٢٥٠	(٢٠٠٠)

* شهر مارس ٢٠٠٠ .

المصدر : التقرير السنوي (٣٦) لمؤسسة النقد العربي السعودي ، ص ٥٤ .

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوي لعرض النقود ومكوناته
(نسب مئوية)

البيانات السنوية	النقد المتداول	الودائع تحت الطلب	الودائع الزمنية والأجنبية	الودائع الأخرى شبه النقدية	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الخارج المصارف	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
١٤١٦/١٤١٥	٤٢.٨٧	٨١٢٨٤	٦١٢٣٢	٥٤٣٦٨	- ٢٠١٠	- ٢٠٠٩	- ٢٠٠٨
(١٩٩٥)							
١٤١٧/١٤١٦	٤٢.٢٨	٨٩٨٩٠	٧١.٨١	٥٤٤٩٢	- ٢٠١٠	- ٢٠٠٩	- ٢٠٠٨
(١٩٩٦)							
١٤١٨/١٤١٧	٤٥٨٢٣	٩٥٣٦١	٧٧١٦٦	٥٣٦٤٩	- ٢٠١٠	- ٢٠٠٩	- ٢٠٠٨
(١٩٩٧)							
١٤١٩/١٤١٨	٤٥.١٩	٩٥٢٥٢	٨٢٤٣٦	٥٨٢٥٢	- ٢٠١٠	- ٢٠٠٩	- ٢٠٠٨
(١٩٩٨)							
١٤٢٠/١٤١٩	٥٥.٦٠	١٠.١٦.٥	٨٥٣٤١	٥٩١٣٩	- ٢٠١٠	- ٢٠٠٩	- ٢٠٠٨
(١٩٩٩)							
١٤٢١/١٤٢٠	٤٧٦٩٠	١١٢٣٢٨	٨٤٤٩٢	٥٧٨٤٠	- ٢٠١٠	- ٢٠٠٩	- ٢٠٠٨
(٢٠٠٠)							

* شهر مارس من عام ٢٠٠٠ .

المصدر : التقرير السنوي (٣٦) لمؤسسة النقد العربي السعودي ، ص ٥٦ .

جدول رقم (٣)

مؤشرات نقدية

(نسب مئوية)

بنهاية السنوات المالية	النقد* / ن	ن / ن	ن / ن
١٤١٦/١٤١٥ (١٩٩٥)	١٧,٩	٥١,٨	٧٧,٣
١٤١٧/١٤١٦ (١٩٩٦)	١٦,٦	٤١,٤	٧٨,٩
١٤١٨/١٤١٧ (١٩٩٧)	١٦,٨	٥١,٩	٨٠,٣
١٤١٩/١٤١٨ (١٩٩٨)	١٦,٠	٤٩,٧	٧٩,٣
١٤٢٠/١٤١٩ (١٩٩٩)	١٨,٣	٥٢,٠	٨٠,٤
١٤٢١/١٤٢٠** (٢٠٠٠)	١٥,٨	٥٢,٩	٨٠,٩

* النقد المتداول خارج المصارف .

** مارس ٢٠٠٠ .

المصدر : التقرير السنوي (٣٦) لمؤسسة النقد العربي السعودي ، ص ٥٧

جدول رقم (٤)

الأنصبة المئوية في ن ٣

(بنهاية السنوات المالية)

١٦/١٤١٥	١٧/١٤١٦	١٨/١٤١٧	١٩/١٤١٨	٢٠/١٤١٩	٢١/١٤٢٠
(١٩٩٥)	(١٩٩٦)	(١٩٩٧)	(١٩٩٨)	(١٩٩٩)	(٢٠٠٠)*
١٧,٩	١٦,٦	١٦,٨	١٦,٠	١٨,٣	١٥,٨
٨٢,١	٨٣,٤	٨٣,٢	٨٤,٠	٨١,٧	٨٤,٢
٢٣,٩	٢٤,٨	٢٥,١	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٧,١
٢٥,٥	٢٧,٥	٢٨,٤	٢٩,٦	٢٨,٣	٢٨,٠
٢٢,٦	٢١,١	١٩,٧	٢٠,٧	١٩,٦	١٩,١
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

النقد المتداول خارج المصارف

مجموع الودائع

الودائع تحت الطلب

الودائع الزمنية والادخارية

الودائع الأخرى شبه النقدية

عرض النقود (ن ٣)

المصدر : التقرير السنوي (٣٦) لمؤسسة النقد العربي السعودي ، ص ٥٩

جدول رقم (۵)

عرض التفود

(ملین روپیہ)

[illegible]

ملاحظة : من سنة ١٩٧٤-٧٥ تبدأ السنة المالية من يوم المأشور من برج الحدي من كل عام وتنتهي في اليوم التاسع من برج الحدي من العام التالي .
بينما كانت السنة المالية في السنوات السابقة تبدأ من شهر رجب من كل عام وتنتهي بنهاية شهر جمادى الثانية من العام التالي .

المصدر : التقرير السنوي (٣٦) لمؤسسة النقد العربي السعودي

(١٤٢١، ٢٠٠٠)، ص ٢٩٨.

يتضح من الجداول في مجموعها وجود صعوبات عديدة ، تواجه عملية تحديد أفضل تعريف وأفضل مكونات للنقود ، أهمها :

مكونات العرض النقدي لا تتحرك معاً في نفس الاتجاه ، وينفس المعدل ، ومن ثم يوضح كل مكون خلاف ما يوضحه المكون الآخر . وبالتالي تقدم هذه التقلبات صورة غير واضحة عن التغيرات في النشاط الاقتصادي ، مما يجعل من الصعب على واضع السياسة النقدية تقدير التصرف المناسب . ففي توضيح بياني لمعدلات نمو كل من ($M1$ ، $M2$ ، $M3$) ، من ١٣٨٣/١٣٨٤هـ ، الربع الأول (٢٠٠٠م) ، يلاحظ ما يلي :

كان معدل نمو ($M1$) متذبذباً بين (١١-٨٣٪) ، وذلك في الفترة من (١٣٨٣-١٣٩٥هـ) ، أما فيما يتعلق بمكونات ($M2$) ، فقد نمت بشكل متذبذب ما بين (٧٣-١٣٪) ، خلال نفس الفترة ، أما ($M3$) فقد نمت أيضاً بشكل متذبذب ما بين (٧٤-١٥٪) خلال نفس الفترة .

ثم تراجع معدل نمو ($M1$) من (٨٣،٦-١٣٪) ، ما بين (١٣٩٦-١٤٠٣هـ) ، أما ($M2$) ، فقد تراجع نموها في نفس الفترة من (٧٣-٩٪) كما تراجع نمو ($M3$) في نفس الفترة من (١٢،٥-٧٤٪) ، وقد أخذت معدلات نمو ($M1$) قيمياً سالبة في الأعوام (١٤٠٦-١٤٠٤هـ) ، لتبلغ (-) ٨ ، ٤٪ ، -٨ ، ٠٪ على التوالي ، ثم أخذت قيمياً موجبة في الأعوام (١٤٠٧ ، ١٤٠٨هـ) لتبلغ (٣٪ ، ٤٪) على التوالي ، ثم قيمة سالبة هي (-٢٪) في عام (١٤٠٩هـ) ، ثم قيمياً موجبة بعد ذلك (١٤١٢-١٤١٠هـ) هي (١٨،١١٪) على التوالي ثم قيمة سالبة (-)

٣٪) في عام (١٤١٣هـ) ، ثم قيمة موجبة (٣٪) في عام (١٤١٤هـ) ، ثم قيمة سالبة (-١,٥٪) في عام (١٤١٥هـ) ، ثم قيمة موجبة في (١٤١٦-١٤١٧هـ) هي (٦,٧٪) على التوالي . ثم قيمة سالبة (-٦,٦٪) في (١٤١٨هـ) ثم قيمة موجبة (١٤١٩، ١٤٢٠هـ) ، هي (٢,١٢٪) على التوالي .

أما (M2) فقد أخذ معدل نموها قيمة سالبة (-٢,٢٪) في عام (١٤٠٤) ، ثم ارتفعت معدلات نموها بشكل متذبذب من (١٦,٦-٣٪) من عام (١٩٩١-١٩٩٦م) ، ثم قيمة موجبة عام (٩٢) مقدارها (٤٪) ، ثم قيمة سالبة مقدارها (-١٪) عام (٩٣م) ، ثم قيمة موجبة من عام (٩٤-٩٦م) ما بين (١٠-٤٪) ، ثم انخفضت معدلات نموها بشكل متذبذب بعد ذلك لتبلغ (١٪) عام (٢٠٠٠م) .

أما (M3) فقد انخفضت معدلات نموها بشكل متذبذب من (-٧٤ ٤٪) في الفترة ما بين (١٤٢٠-١٤٠٣هـ) .

* تعديل البيانات بسبب التعديلات (Seasonal Adjustment) الموسمية كلما أصبحت البيانات متاحة .

فعلى سبيل المثال : تزداد المكونات الكلية للنقد عادة عند الأعياد ، والمناسبات كشهر رمضان المبارك ، وموسم الحج وفصل الصيف وأواخر الشهور الهجرية ، حيث يزداد الاتفاق فيها . كما تختلف الزيادة في بعض السنوات عن الأخرى بسبب تغير أسعار البترول ، ومن ثم تغير معدلات الاتفاق الحكومي الأخرى ، مما يعني أن العامل المعدل للبيانات بسبب التغيرات الموسمية ، والذي هو متصل عادة بالأعياد ، والمواسم ، والمناسبات، والعامل المعدل للبيانات بسبب تغير الاتفاق الحكومي يجب

اشتقاقه من بيانات عدة سنوات ، وبالتالي يصبح تقدير هذا العامل أكثر واقعية عندما تكون البيانات متاحة . ومن هنا يكون الاهتمام عادة بالبيانات المتعلقة بتغير عرض النقود في الأجل الطويل ، دون الأجل القصير ، حيث تكون المعلومات في الأجل الطويل أكثر واقعية منها في الأجل القصير .

* عدم معرفة أي عرض كلي للنقود أكثر قابلية للتحكم فيه من قبل مؤسسة النقد ، فعلى سبيل المثال : أدى ارتباط (ن ١) بمفهوم المبادلات إلى اعتقاد الباحثين أنه الأفضل في تعريف النقود . ولكن ما حدث هو تدفق الأصول إلى الحسابات الجديدة ، حيث يقوم الأفراد بتحويل أصولهم بحثاً عن العائد ، وعن معدلات أعلى منه ، كلما أوجدت الأنظمة المالية ، والمؤسسات الادخارية أدوات مالية جديدة ، أو عندما يجد الأفراد ، والمشروعات ، منفذاً جديداً في التنظيمات المالية الموجودة.

* عدم معرفة أي المكونات هي الأكثر ارتباطاً بالأهداف الاقتصادية القومية ، وتوقعاً لحركة النشاط الاقتصادي ، فقد ظهر أن (ن ١) ، (ن ٢) ، (ن ٣) ، تمت بمعدلات مختلفة ، وتحركت في اتجاهات مختلفة في نفس الوقت ، وحيث إنها لم تتغير بشكل مترادف ، فإنه يتعين على واضع السياسة المالية اختبار أحدها على أنه الأفضل ، [الذي يظهر من التقارير الصادرة عن المؤسسة هو التركيز على (ن ٣)] . كما أن هذا النمو وبمعدلات مختلفة يتيح الخروج بنتائج مختلفة عن نوع السياسة النقدية التي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي في السنوات المختلفة الماضية . وبالتالي لابد من دليل يوضح ويثبت أن أحدها هو الأفضل توقعاً ، والأكثر التصاقاً بالتغيرات في النشاط الاقتصادي .

فقد تغير صافي الاتفاق الحكومي المحلي ، وتغير وضع الميزانية العامة للدولة من حيث الفائض ، والعجز ، وحجمها ، وتذبذب ميزان مدفوعات القطاع الخاص ، نتيجة لذلك ، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها عدم استقرار إيرادات الحكومة النفطية بسبب عدم استقرار أسعار النفط ، وعدم الاستقرار في الطلب على الواردات ، وعدم الاستقرار في صافي حساب الخدمات والتحويلات لميزان المدفوعات ، وعدم استقرار مطلوبات المصارف من القطاع العام ، وعدم استقرار مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ، ومن ثم يكون هذان القطاعان عرضة للتوسع والانكماش بشكل مستمر . (٢٠)

٤) الدليل التجريبي لعناصر العرض النقدي في المملكة العربية السعودية:

تسعى هذه الدراسة إلى الاسترشاد ببعض المعايير التي تهدف إلى تحديد أفضل تعريف للعرض النقدي بالمملكة العربية السعودية وبيان مكوناته. ومن أهم هذه المعايير:

- الارتباط بين تعريف معين للعرض النقدي وكل من المدخل القومي ومعدل التضخم.
- إختبار السببية بين العرض النقدي ومؤشرين للأداء الاقتصادي، هما الدخل القومي والمستوى العام للأسعار.
- ويبدأ الدليل التجريبي باستعراض الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة وهي:

- العرض النقدي بالمفهوم الضيق (M1).
- العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2).
- الدخل القومي (CNI).
- المستوى العام للأسعار (CPI).

وفترة الدراسة هي سلسلة زمنية فترتها من (١٩٧٠-١٩٩٨م) ، حيث يتم فحص المسار الزمني لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وهي ٢٨ عاماً .
وبعد ذلك يتم فحص معاملات الارتباط البسيط لبيرسون بين مقاييس العرض النقدي ، وكل من الدخل القومي ، والمستوى العام للأسعار .
ويتم أخيراً استعراض إختبار السببية لمقاييس العرض النقدي ، ومؤشرات الأداء الاقتصادي .

الخصائص الوصفية للمتغيرات :

يقصد بالخصائص الوصفية : الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف ، والقيمة الصغرى ، والقيمة العظمى لكل متغير ، خلال فترة الدراسة ، والتي يتم توضيحها من خلال الجدول رقم (٦) التالي :

جدول الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (٧٠-١٩٩٨م) (بليون ريال)

جدول رقم (٦)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	القيمة الصغرى	القيمة العظمى
M1	٧٥.٥٩١	٤٧.٦	.٦٥٧	٢.٤	١٥١.٥١
M2	١٣١.٠٩١	٩٢.٣٢	.٧٠٤	٣.١٤	٢٨٢.٣٣
GNI	٢٢٠.٦٢	١٥٤.٥٧	.٤٨٢	١٣.٥٧	٥٢٢.٩
CPI	٨.٠٧٢	٢٣.٢٣	.٢٨٨	٢٨.٧	١٠١.٢

يتضح من جدول (٦) أن متوسط العرض النقدي بالمفهوم الضيق (M1) هو [٧٥.٥٩١] خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٨م) ، وانحرافه المعياري [٤٧.٦] بليون ريال خلال نفس الفترة ، ومن ثم فإن معامل الاختلاف = [٠.٦٥٧] ، وهذا يعني أن كل وحدة من

وحدات العرض النقدي بالمفهوم الضيق . ترتبط بانحراف عن المتوسط مقداره [٦٥,٧٪] حول هذا المتوسط . فإذا كانت قيم العرض النقدي موزعة توزيعاً طبيعياً ، فإن قيم (M1) ستقع بين حد أقصى مقداره [١٩, ١٢٣] بليون ريال ، وحد أدنى مقداره [٢٨] بليون ريال باحتمال مقداره [٦٨٪] .

ولا شك أن الانحراف المعياري موجب ، ومعامل الاختلاف موجب ، وكبير حجمهما يعكس ميل (M1) إلى التزايد مع الزمن ، وهو ما يعني أن السياسة النقدية كانت توسعية .

أما بالنسبة للعرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) ، والذي يتكون من عناصر نقدية تتميز بارتفاع درجة تميزها وسيطاً للمبادلات وهي العملة في التداول ، بالإضافة إلى الودائع القابلة للتداول (وهي الودائع الشيكية ، والشيكات السياحية) ، وكذلك تشمل على ما يسمى النقود القريبة [Near - monies] وهي الودائع غير القابلة للتداول ، أو الودائع الزمنية ، والودائع بإخطار ، وودائع التوفير ، والودائع المجمدة ، وكافة الودائع التي تعد ضماناً لعمليات تجارية أو غيرها . ولهذا فإن بعض العناصر لا يؤثر على الإنفاق في الحال ، ومن ثم فإن أثرها لا يكون كبيراً على الدخل القومي ، أو المستوى العام للأسعار .

ولقد بلغ متوسط (M2) في فترة الدراسة [١, ١٢١] بليون ريال ، بانحراف معياري مقداره [٢٢١, ٩٢] بليون ريال ، ومن ثم ارتبط كل [١] ريال من هذا المتوسط بنقلب حول المتوسط = [٧٠, ٤٪] طبقاً لمعامل الاختلاف ، وتقع قيمة (M2) بين حد أدنى هو [٢٨, ٧٦١] وحد أعلى [٢٢٣, ٤٢١] باحتمال مقداره [٦٨٪] .

ويشير ارتفاع معامل إختلاف (M2) عن (M1) ، في ظل تزايد كل من ، (M2) ، (M1) ، إلى أن الزيادة في (M2) عن المتوسط كانت أكبر من الزيادة في (M1) عن

متوسطها ، خلال فترة الدراسة ومن ثم فزيادة كل من (M1) ، (M2) تشير إلى أن السياسة النقدية ذات اتجاه توسعي بعامة ، ولكن ارتفاع معامل اختلاف (M2) ، يعكس تفضيلاً نسبياً أكبر للودائع الزمنية ، وميل الجمهور غير المصرفي إلى التعامل مع المصارف ، مما قد يعكس زيادة الوعي المصرفي ، ولكنه في نفس الوقت يعكس زيادة مضاعفة متوقعة في التوسع النقدي المضاعف ، لأن المضاعف النقدي للعرض النقدي بالمفهوم الواسع ، أكبر من المضاعف النقدي للعرض النقدي بالمفهوم الضيق .

المسار الزمني لمؤشر الأداء الاقتصادي ومقياس العرض النقدي :

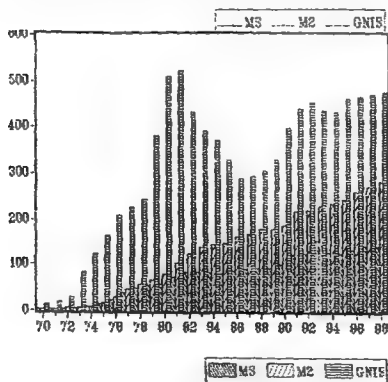
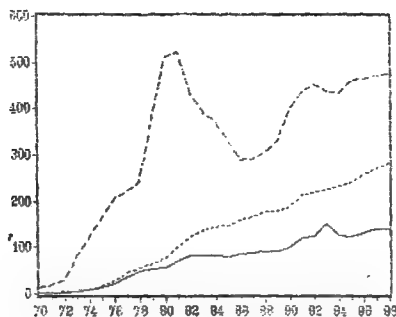
إذا ألقينا نظرة على الشكل البياني رقم (١) الذي يوضح المسار الزمني للدخل القومي (GNI) ومقياس العرض النقدي بالمفهوم الضيق (MS) أو (M1) ومقياس العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) ، للفترة (٧٠-١٩٩٨م) ، فإنه يلاحظ الآتي :-

- المسار الزمني للدخل القومي :-

توضح المرحلة الأولى للمسار الزمني للدخل القومي [١٩٧٠-١٩٨١م] ، وهي تمثل مرحلة تزايد الدخل القومي بشكل كبير ، بداية من ١٩٧٠م حتى ١٩٧٨م وذلك من {١٣.٥٧} بليون ريال إلى {٢٤٢} بليون ريال ، ثم قفز الدخل القومي قفزة كبيرة ابتداءً من عام ١٩٧٩م حيث كان يبلغ في ذلك العام [٢٨١] بليون ريال حتى وصل إلى [٥٢٢] بليون ريال عام ١٩٨١م . حيث تمثل هذه الفترة فترة الطفرة .

وتوضح المرحلة الثانية للمسار الزمني للدخل القومي (١٩٨٢-١٩٨٧م) والتي تمثل مرحلة هبوطية للدخل القومي ، ربما يعزى هذا إلى ميل أسعار البترول إلى الهبوط في هذه الفترة ، ومن ثم ميل الإنفاق الحكومي للانخفاض .

أما المرحلة الثالثة للمسار الزمني للدخل القومي (١٩٨٨-١٩٩٨م) : فإنها تتميز بحيل إيجابي تصاعدي مع بعض التقلب ، رغم أن هذه الفترة شهدت أكبر انخفاض لأسعار البترول ، وميل لإنخفاض الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستثماري .



شكل رقم (١)

المسار الزمني للدخل القومي (GNI) ، والعرض النقدي بالمفهوم الضيق (MS) ،
والعرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) .

- المسار الزمني للعرض النقدي -

أما بالنسبة للمسار الزمني للعرض النقدي للمفهوم الضيق (MS) : فيلاحظ أن هناك تناظر ملحوظ بين سلوك العرض النقدي بالمفهوم الضيق ، وسلوك الدخل القومي في الفترات الثلاث (١٩٧٠-١٩٨١م) ، (١٩٨٢-١٩٨٧م) ، (١٩٨٨-١٩٩٨م) وإن كان سلوك الدخل القومي ينطوي على تقلبات أكثر حدة ، لكن سلوك العرض النقدي بالمفهوم الضيق يتميز باتجاه تصاعدي بطيء نسبياً ، ولكن القفزة التي حدثت في الدخل القومي بداية من عام ١٩٧٨م ، كانت كبيرة بدرجة ملحوظة ثم وصلت للقمّة عام ١٩٨٢م ، ولكن العرض النقدي بالمفهوم الضيق ازداد زيادة تدريجية ، ولم يتعرض لانخفاض في فترة هبوط الدخل القومي .

كما يلاحظ التناظر بين سلوك الدخل القومي وسلوك (M1) في عقد التسعينيات الميلادي ، ولكن هذا التناظر أقل بين سلوك الدخل القومي و (M2) .
الارتباط بين مؤشرات الأداء الاقتصادي وبين مقياس العرض النقدي :
يستخدم معامل ارتباط بيرسون لبيان مدى الارتباط بين كل مقياس من مقاييس العرض النقدي (سواء الضيق ، أو الواسع) وبين مؤشرين للأداء الاقتصادي هما المستوى العام للأسعار ، والدخل القومي .

جدول رقم (٧)

مصفوفة معامل الارتباط بين مؤشرات الأداء الاقتصادي

ومقياس العرض النقدي

الدخل القومي	العرض النقدي M1	العرض النقدي M2	المستوى العام للأسعار
١.٠	٠.٨٥٢٩٦٥٢	٠.٧٩١٤٦٠٨	٠.٩٢٤٩٢٤٢
٠.٨٥٢٩٦٥٢	١.٠	٠.٩٨٢٢٨٢٨	٠.٨٥١٢٩
٠.٧٩١٤٦٠٨	٠.٩٨٢٢٨٢٨	١.٠	٠.٧٩٢٧٩
٠.٩٢٤٩٢٤٢	٠.٨٥١٢٨٦٨	٠.٧٩٢٧٩٨٥	١.٠

ويوضح جدول رقم (٧) قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المذكورة . حيث يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- يبلغ معامل الارتباط بين الدخل القومي ، والعرض النقدي بالمفهوم الضيق حوالي [٠.٨٤] ، وهو يفوق معامل الارتباط بين الدخل القومي والعرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) والذي يعادل حوالي [٠.٧٩] ، وهذا يؤكد أن عناصر العرض النقدي بمفهوم الوسيط للمبادلات أكثر ارتباطاً بالتغيرات في الدخل القومي ، من عناصر العرض النقدي وفقاً للمدخل الثاني وهو مدخل السيولة . ويؤكد ما سبق الإشارة إليه من تناظر سلوك الدخل القومي وسلوك (M1) ، صحيح أن عناصر (M2) تتميز بدرجة سيولة مرتفعة نسبياً لاشتمالها على عناصر (M1) ، ولكن بقية عناصر (M2) وهي الودائع الزمنية ، والودائع الادخارية ، والودائع باخطار . وأسهم صناديق الاستثمار ، والودائع المجمدة ، والودائع المودعة كضمان لعمليات تجارية ، وإن كانت تتمتع بدرجة سيولة عالية نسبياً ، فإنها تتميز بوجود عدد من القيود على سحبها من البنك ، وهذا القيد لا شك هو سبب انخفاض درجة الإرتباط بين (M2) والدخل القومي عن الإرتباط بين (M1) والدخل القومي . وهذا يؤكد أن هذه العناصر هي من قبيل النقود القريبة Near Monies . وبالتالي يمكن أن نستنتج أن عناصر (M1) أكثر قدرة على التنبؤ بالتغيرات في الدخل القومي ، مقارنة بعناصر (M2) في المملكة العربية السعودية ، في الفترة (٧٠-١٩٩٨م) .

أما بالنسبة للارتباط بين مقياس العرض النقدي والمستوى العام للأسعار ، فيلاحظ أن معامل الارتباط بين (M1) ، والرقم القياسي للأسعار (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) (CPI) يبلغ حوالي [٠.٨٥] وهو إرتباط طردي قوي ، ويفوق معامل الارتباط بين مقياس العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) والرقم القياسي للأسعار (CPI) والذي يبلغ حوالي [٠.٧٩] .

وهذا يعني أن المسار الزمني للعرض النقدي بالمفهوم الضيق أكثر التصاقاً بالمسار الزمني للمستوى العام للأسعار (لم يتم إيراد هذا الرسم مقارنة بالمسار الزمني للعرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2) .

كما يعني أن العرض النقدي بالمفهوم الضيق أكثر قدرة على التنبؤ بمسار مستوى الأسعار بالمقارنة بالمفهوم الواسع ، مع العلم أن المستوى العام للأسعار هو مؤشر الاستقرار الاقتصادي .

اختبار السببية بين مقياس العرض النقدي ومؤشرات الأداء الاقتصادي :

يتم في هذا الجزء اختبار ما إذا كانت علاقة السببية هي من العرض النقدي إلى كل من الدخل القومي ، والمستوى العام للأسعار ، أو العكس . واختبار السببية المستخدم هنا هو اختبار سببية جرانجر Granger Causality (٢١) . ووفقاً لمفهوم هذه السببية لاختبار ما إذا كان العرض النقدي متغيراً خارجياً بالنسبة لكل من الدخل القومي والمستوى العام للأسعار ، وطبقاً لتعريف Granger للسببية فإن الماضي يمكن أن يسبب المستقبل ، بينما المستقبل لا يمكن أن يسبب الماضي . فإذا كانت [ص_١] هي مصفوفة المعلومات المتاحة حتى الفترة (ت) ، فإن (س_١) تسبب (س_٢) الموجودة في (ص_٢) إذا أمكننا التنبؤ بالقيم المستقبلية (س_٢) بطريقة أفضل باستخدام القيم الماضية للمتغير (س_١) بالمقارنة بقيم (س_٢) التي يتم التنبؤ بها في غياب (س_١) من مصفوفة المعلومات المتاحة ، فإذا كانت القيم الماضية للمتغير (س_١) تساهم مساهمة معنوية في التنبؤ بقيمة (س_٢) ، فإن (س_١) هي سبب لحدوث (س_٢) طبقاً لاختبار سببية Granger .

وبالقياس على ما سبق ، فإن هذا المفهوم للسببية مفيد في دراسة العلاقة بين العرض النقدي ومؤشرات الأداء الاقتصادي ، لأن عدم السببية Non - Causality عند Granger هو شرط ضروري ، وليس شرطاً كافياً لتحديد ما إذا كان العرض النقدي متغيراً خارجياً بقوة Strong - Exogeneity . ومن ثم إذا ظهر دليل على أن العرض النقدي (سواء M1 أو M2) هو سبب - طبقاً لسببيه Granger - لتغير أي مؤشر للأداء الاقتصادي ، سواء (GNI أو CPI) فإن (GNI أو CPI) لا يمكن أن يكون متغيراً خارجياً قوياً ، والعكس ليس صحيحاً ، بمعنى أنه إذ لم يكن هناك دليل بأن العرض النقدي (M1 أو M2) ليس سبباً ، طبقاً لاختبار Granger - لمؤشرات الأداء

الاقتصادي ، فلا يمكن استنتاج (من غياب الدليل) أن مؤشر الأداء الاقتصادي متغير خارجي ، لأن الدخل القومي ، والمستوى العام للأسعار ، هما غالباً متغيرات داخلية - وليست خارجية - في نموذج الطلب الكلي ، والعرض الكلي .

ولقد تم إجراء اختبار السببية طبقاً لسببية Granger بين مقياس العرض النقدي ومؤشرات الأداء الاقتصادي ، في ظل مصفوفة المعلومات عن القيم الماضية لعناصر العرض النقدي بالمفهوم الواسع والمفهوم الضيق . والدراسة تستخدم بيانات سنوية لعينة من السنوات (١٩٧٠ - ١٩٩٨) . والتعبير (س١ - س٢) يعني أن السببية تبدأ من س١ إلى س٢ .

جدول (٨) اختبار اتجاه السببية بين مقياس العرض النقدي ومؤشرات الأداء الاقتصادي

اتجاه السببية	إحصائية F المحسوبة	إحتمال $F > F(.,.)$	النتيجة النهائية
١ - $GNI \rightarrow M1$ ٢ - $M1 \rightarrow GNI$	١,٩٨٨٦,٧ ٢,٢٧١٩٣	٠,١٥٩٧ ٠,٠٥٢٠	الدخل القومي يؤثر على العرض النقدي بالمفهوم الضيق .
٣ - $GNI \rightarrow M2$ ٤ - $M2 \rightarrow GNI$	١,١٤٢٣٦٦ ٩,١٧٣٣٥١	٠,٢٣٦٢ ٠,٠٠١٢	الدخل القومي يؤثر على العرض النقدي بالمفهوم الواسع .
٥ - $CPI \rightarrow M1$ ٦ - $M1 \rightarrow CPI$	٤,٣٧٥٥٢٥ ١,٨٥٤٢٦٦	٠,٠٤٦٤ ٠,١٥٨٥٠	العرض النقدي بالمفهوم الضيق يؤثر على المستوى العام للأسعار .
٧ - $CPI \rightarrow M2$ ٨ - $M2 \rightarrow CPI$	١,٤٢,٩٠٤ ١١,٨٠٥٤٠	٠,٢٤٤٠ ٠,٠٠٢٠	المستوى العام للأسعار يؤثر على العرض النقدي بالمفهوم الواسع .

يتضح من الجدول رقم (٨) أن اتجاهات السببية التي تؤكد إحصائية F المقطرة تجري على النحو التالي :

- الفرض الأول : القائل : إن السببية تبدأ من العرض النقدي بالمفهوم الضيق M1 إلى

الدخل القومي GNI ، بمعنى أن التغيرات في العرض النقدي تسبب تغيرات في الدخل القومي ، فمن جدول (٧) نجد أن إحصائية F المقدرة لإختبار هذا الفرض = [١.٩٨٨٦.٠٧] ، مما يعني رفض هذا الفرض ، ومن ثم فإن السببية لا تبدأ من M1 إلى GNI ، عند مستوى معنوية [٥٪] .

– الفرض الثاني : الذي يقرر أن السببية تبدأ من (GNI) إلى العرض النقدي بالمفهوم الضيق ، فالتغيرات في الدخل القومي تسبب تغيرات في العرض النقدي . ومن جدول (٧) يتم قبول هذا الفرض ، حيث إن هذا هو الفرض البديل ، ومن ثم يتم رفض فرض العدم ، بأن التغيرات في الناتج القومي لا تسبب تغيراً في (M1) ، حيث إن إحصائية F المقدرة [٢,٢٧١٩] ، عند مستوى معنوية [٥٪] ، والنتيجة هي أن :

التغيرات في الدخل القومي تؤدي إلى التغير في العرض النقدي بالمفهوم الضيق .
– العلاقة السببية بين العرض النقدي بالمفهوم الواسع ، والدخل القومي : من إحصائية F المقدرة نجد مايلي :

يتم رفض الفرض (M2 — GNI) لأن إحصائية F المقدرة هي [١,١٤٣٦٦] عند مستوى معنوية [٥٪] .

يتم قبول الفرض (M2 — GNI) حيث إن إحصائية F المقدرة هي [٩,١٢٢٣] معنوية ، عند مستوى معنوية [٥٪] .

ويلاحظ أننا هنا نقبل اتجاه السببية بناءً على ارتفاع قيمة الإحصائية المقدرة لإختبار F ، والمقترن باحتمال (.) $F > F$ ، ولهذا فإننا نقبل السببية بأن (M2 — GNI) لأن احتمال (.) $F > F = ٠,٠٠١٢$ ، والمقترن بقيمة [٩,١٢٢] F أكبر من القيمة الجدولية .

وعلى هذا فإن :

التغيرات في الدخل القومي ، تسبب تغيرات في العرض النقدي ، سواءً بالمفهوم

الواسع ، أو بالمفهوم الضيق . ولم يعط الدليل الإحصائي دليلاً يؤيد أن التغيرات في العرض النقدي (بالمفهومين) تسبب تغيرات في الدخل القومي .

– العلاقة السببية بين المستوى العام للأسعار ، ومقاييس العرض النقدي :

يلاحظ من الدليل الإحصائي الوارد في جدول (٨) أن السببية ($M1 \rightarrow CPI$) تختلف معنوياً عن الصفر طبقاً لإحصائية F المقدرة عند مستوى معنوية $[\%]$. ولا تعطي النتائج للسببية العكسية ($CPI \rightarrow M1$) لأن قيمة F المقدرة متخفضة واحتمال قبول فرض العدم هو حوالي $[0.10850]$ أي أكبر من مستوى المعنوية $[\%]$.

يتضح من جدول (٨) من الصف (٧ ، ٨) أن هناك تأييد إحصائي للسببية :

($CPI \rightarrow M2$) حيث قيمة إحصائية F المقدرة $[= 11.8]$ ومستوى المعنوية المقدر $[0.0020]$ وهو أقل من مستوى المعنوية الافتراضي وهو $[\%]$.

ولكن لا يوجد دليل إحصائي يؤيد السببية العكسية ($M2 \rightarrow CPI$) عند مستوى معنوية $[\%]$ حيث إن قيمة F المقدرة $[= 1.429]$ وتقترن باحتمال $[0.244]$ وهو أكبر من مستوى المعنوية المفترض $[\%]$ وعلى هذا فإن :

تغير المستوى العام للأسعار يسبب تغير العرض النقدي بالمفهوم الواسع .

وعلى هذا يمكن اعتبار $M1$ هو العرض النقدي الذي يلتقي تأييداً من الدليل الإحصائي .

تسليح البحث

١ - أسبقية الاقتصاد الإسلامي في تحديد معيار النقدية في أصل من الأصول ، وهو إباحة الانتفاع بالأصل في حال السعة والاختيار ، بطريق المبادلة ، - أداء وظيفة وسيط للمبادلات - ، وطريق الاندثار - أداء وظيفة مخزن للقيمة - للفصل بين العناصر التي لها خصائص نقدية ، ويتفق مع الشريعة الإسلامية ، والعناصر التي يجب استبعادها .

٢ - المرجع في ادخال أصل من الأصول ضمن مكونات العرض النقدي هو اصطلاح أهل الاختصاص ، وفقاً لمعيار النقدية السابق . مما يفتح الباب واسعاً أمامهم ، في ادخال أصول جديدة ضمن مكونات العرض النقدي ، أو اخراجها ، وفقاً للتجديدات والتطورات المالية المستمرة .

٣ - يتفق معيار النقدية وفق مدخل المبادلات لتعريف النقود في النظرية النقدية مع معيار النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، وهو أداء وظيفة وسيط للتبادل ، ومن ثم تعرف النقود في الاقتصاد الإسلامي وفق هذا المدخل بأنها ما تعارف ، أو اصطلاح الناس على قبوله وسيطاً للتبادل ، مما يباح الانتفاع به ، في حال السعة ، والاختيار .

٤ - يتفق مدخل السيولة [التجريبي] في تعريف النقود في النظرية النقدية ، مع معيار المالية بالمعنى الضيق للمال في الاقتصاد الإسلامي ، وهو القيام بوظيفة مخزن للقيمة ، ومن ثم يعرف المال في الاقتصاد الإسلامي وفقاً لهذا المدخل بأنه ما تعارف الناس على قبوله ، أو جعله مخزناً للقيمة ، مما يباح الانتفاع به في حال السعة والاختيار . مع ملاحظة عدم ارتباط أداء هذه الوظيفة في الاقتصاد الإسلامي وكذلك في النظرية النقدية بالحصول على عائد . حيث قد يخطئ البعض في الخلط بين مخزن للقيمة ، وبين الأصول المدرة لعائد ، والاعتقاد أن كون الأصل يعطي عائداً يجعله فقط مخزناً للقيمة ، والصواب هو أن الأصل قد لا يعطي عائداً ولكن يكون مخزناً للقيمة مثل الذهب المحتفظ به في صورة سبائك ، أو التحف الطبيعية .. الخ .

ولما كانت النقود عنصراً من عناصر المال في الاقتصاد الإسلامي ، فإنه يمكن

تعريفها في الاقتصاد الإسلامي وفقاً لهذا المدخل بأنها ما تعارف أو اصطلاح الناس على قبوله ، أو جعله مخزناً للقيمة ، مما يباح الانتفاع به في حال السعة والاختيار . سواء كان الأصل يعطي عائداً مباحاً . أم كان لا يعطي أي عائد . لتخرج بذلك الأصول التي تعطي عائداً محرماً في شكل فائدة كالسندات ، والودائع الادخارية ، والأجلة .

٥ - القاعدة النقدية هي أول مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي ، لإباحة الانتفاع بها شرعاً ، وسيطاً للمبادلات .

٦ - حيث إن الدين ، أو القروض مستبعدة من تعريف النقد عند الفقهاء لأنها في الأصل غير قابلة للتداول ، فإن الحسابات البنكية الجارية والادخارية ، والأجلة ، تخرج من مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي حيث إنها قروض ، أو دينون على المصارف ، ولكن حيث إنها قابلة للتداول من خلال سحب شيكات عليها ، ومن خلال البطاقات البنكية ، فإنه يمكن ادخالها ضمن مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي ، ولكن ما كان منها غير مرتبط بالحصول على عائد محرّم في شكل فائدة . ومن ثم تخرج : (Now Accounts) ، وتخرج الودائع الادخارية والأجلة ، من مكونات العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي ، لارتباطها بالحصول على فائدة محرمة شرعاً ، أي لعدم توفر معيار النقدية فيها ، وهو إباحة الانتفاع بها في حال السعة والاختيار . ومن ثم يمكن القول : إن العرض النقدي (M1) ، وفق مكوناته لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (العملة خارج الجهاز المصرفي ، الودائع تحت الطلب) : هو العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي ، لتحقيق معيار النقدية فيه ، وهو إباحة الانتفاع به ، في حال السعة ، والاختيار . فهو غير مرتبط بالحصول على فائدة محرمة شرعاً ، كما أنه يلقي تأييداً من الدلائل الاحصائي المقام في الدراسة ، حيث ثبت أنه الأفضل في تعريف العرض النقدي . ولعل هذا مرده تطبيق الدولة للشريعة الإسلامية ، وإلى ارتباط الناس في معاملاتهم بالشريعة الإسلامية في الغالب .

٧ - يمكن إدراج الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية ، رغم أنها تعطي عائداً متغيراً ، وحسابات صناديق الاستثمار الإسلامية القابلة للتداول ، عناصر فعالة

ضمن مكونات العرض النقدي ، لإباحة الانتفاع بها شرعاً في حال السعة والاختيار (هي وسيط للتبادل ، ومخزن للقيمة أيضاً) .

٨ - يمكن إدراج الودائع شبه النقدية المدرجة ضمن (M2) ، (M1) لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ، حيث إنها غير مرتبطة بالحصول على فوائد محرمة ، مع امكان استخدامها في التداول وفق شروط معينة .

٩ - يمكن القول : إن العرض النقدي في الاقتصاد الاسلامي تبعاً لدرجة سيولة مكوناته يتمثل في :

(M. - ن٠) - القاعدة النقدية [وفق تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي] .

(M1 - ن١) - وفق تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي .

(M2 - ن٢) - الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الاسلامية ، ودائع أو حسابات صناديق الاستثمار الاسلامية القابلة للتداول .

(M3 - ن٣) - الودائع شبه النقدية [وفق تعريف مؤسسة النقد العربي السعودي] .

١٠ - العرض النقدي (M1) ، هو الذي يلقي تأييداً من الدليل الاحصائي ، على أنه الأكثر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي ، والأفضل في توجيه السياسة النقدية لتحقيق أغراض معينة .

مواش ومراجع البحث

١ - انظر : أحمد الناقة ، المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة تقييم منققد ، مجلة آفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ١٩٩٩م ، عدد (١) ، ص ٩ .

2 - Rudiger Dornbusch, Expectations and Exchange Rate Dynamics, Journal of Political Economy, Vol. 84, No.6. 1976. P.1161 .

3 - See: David Ott & Attiat Ott & Jang Yoo, Macroeconomic Theory, Mcgrawhill Kogakasha, Ltd, 1975, Ch. 15, P, 298 .

٤ - هو اتجاه جمهور الفقهاء ، من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو مفاد من تعريفات المال عندهم .

انظر : محمد سعبد الجرف ، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الاقتصاد الاسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ ، ص ١٠٨ - ١١٥ .

٥ - هو اتجاه مذهب الحنفية . انظر : المصدر نفسه ، ص ١٠٨ - ١٠٤ .

٦ - محمد بن أحمد بن شهاب الدين الرملي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، القاهرة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ج ٣ ، ص ٨٤ . وانظر : نفس التعريف في : محمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، بيروت ، دار الفكر ، ج ١ ، ص ٢٨٩ .

٧ - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، م ٤ ، ج ١٢ ، ص ٨٤ .

٨ - أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد ، تصوير الطبعة الأولى ، سنة ١٣٩٨هـ ، ج ١٩ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

٩ - المصدر نفسه ، ج ٢٢ ، ص ٤٧١ ، ٤٧٢ .

- ١٠ - محمد أمين بن عابدين ، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٧٩م ، تصوير الطبعة الثانية ١٩٦٦م ، ج٤ ، ص٢٤٤ .
- ١١ - المصدر نفسه ، ج٥ ، ص٢٦٨-٢٧٢ .
- ١٢ - انظر الحديث عن مدخل المبادلات :

Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Abdisonwesley, 5th Edit, 1997, P,57,58.

Peter Itowells & Keith Bain, The Economics of Money, Banking and Finance, Addison Weley Longman, 1998, P,90-92.

Roger Leroy Miller & David D. van Hoose, Modern Money and Banking, Mc Graw-Hill, 3rd Edit, 1993, P,43.

- ١٣ - لا يشترط لمخزن للقيمة الحصول على عائد من وراء الاحتفاظ به . فمثلاً : لا ينكر أحد أن المنزل غير المأهول مخزن للقيمة ، رغم أنه لا يعطي عائداً .

14. See: Miller avan Hoose, opecit, P,44.

15. See: Miller Van Hoose, op.cit, P,53 .

16. See: Howells & Bin, op, cit. P, 92,93 .

- ١٧ - انظر : في مكونات القاعدة النقدية وتطورها في المملكة : التقرير السنوي السادس والثلاثين (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ، ص٢٩٧ .

١٨ - انظر : نفس التقرير ، ص٥٤ ، ٥٧ ، ٢٩٨ .

١٩ - انظر : نفس التقرير ، ص٥٤ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٢٩٨ .

٢٠ - انظر : نفس التقرير ، ص٥٣ - ٥٩ ، ص٢٩٨ .

- ٢١ - انظر : أحمد الناقه ، اختبار أثر مزاحمة الائتفاق الدفاعي للائتفاق الاستهلاكي والاستثماري في مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، عدد(١) ، مجلد (٢) ، مارس ١٩٩٥م ، ص٢٠٨ .

الخلاصة

قراءة إسلامية

في مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر^(٥)

تقديم

من أهم أغراض مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر إعداد ونشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي والإسهام في حل المشكلات الاقتصادية وتقديم المقترحات بشأن ترشيده القضايا الاقتصادية المعاصرة، ويتم تنفيذ ذلك من خلال عدة قنوات منها اللقاءات العلمية التي تتنوع بين المؤتمرات والندوات والمنتديات والمحاضرات العامة والحلقات النقاشية، والأخيرة تعد بمثابة مجلس علم يعقد كل أسبوعين بمقر المركز ويشارك فيه مجموعة من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد والقانون ويحضره جمهور من الباحثين والمهتمين، وجرى العرف في هذه الحلقات على اختيار إحدى القضايا الاقتصادية وتقديم ورقة عمل عنها ثم تطرح للمناقشة في الحلقة لاستفادة المشاركين وتقديم بعض المقترحات حول القضية المطروحة وتسجل المناقشات ثم تطبع مع ورقة العمل وتنتشر بواسطة وسائل النشر المتعددة في المركز.

وفي هذه الحلقة يتم تناول موضوع: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار من

(٥) أستاذ أخاظة - كلية التجارة مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر

خلال مشروع القانون الذي أعدته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب.

وتأتى القراءة الإسلامية لهذا المشروع بعرض أهم ما جاء فيه من أحكام على مبادئ وتوجيهها التشريعية الإسلامية بغرض التوصل إلى ما يلي:
أولاً: مدى من توافق المشروع هدفاً ونصاً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لأنه مطلوب من المسلمين أن يلتزموا بأحكام وتوجيهات الإسلام في جميع أمور حياتهم، ولأن الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.
ثانياً: مدى كفاية مشروع القانون في تنظيم عملية المنافسة وفقاً للتصور الإسلامى.

ثالثاً: المقارنة بين التنظيم الإسلامى للأسواق المنافسة وبين النظم المعاصرة لبيان ضرورة التوجه للشريعة الإسلامية لبناء القوانين بدلاً من حالة التغريب بالاهتداء بما ورد في نظم وتشريعات الدول الأجنبية.
وللوصول إلى ذلك فإننا نعد هذه الورقة لتقديمها إلى الحلقة النقاشية نبدأ فيها بعرض موجز لمحتويات مشروع القانون، ولما كان تنظيم المنافسة يدخل في إطار ضبط حرية الأسواق لذلك نعرض في دراستنا هذه لبيان موقف الإسلام والنظم الأخرى المعاصرة من قضية ضبط حرية الأسواق، ثم نأتى إلى مناقشة صور الممارسات الضارة بالمنافسة التى منعها مشروع القانون ونبين موقف الإسلام منها، وأخيراً نورد أهم النتائج والملاحظات التى يمكن استخلاصها من قراءة مشروع القانون.

وبناء على ما سبق فقد تم تنظيم الدراسة على الوجه التالى:

مبحث تمهيدى: عرض موجز لمحتويات مشروع القانون.

قراءة إسلامية في مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

المبحث الأول: تنظيم الأسواق والمنافسة بين النظام الإسلامي والنظم الأخرى المعاصرة.

المبحث الثاني: التأصيل الإسلامي للأنشطة الضارة بالمنافسة الواردة في مشروع القانون.

المبحث الثالث : نتائج وملاحظات عامة على مشروع القانون من منظور إسلامي.

مبحث تمهيدى

عرض موجز لمحتويات مشروع القانون

لقد حددت المذكرة الإيضاحية دوافع ومصادر إعداد المشروع بالنص على أنه في إطار البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى الذى تنتهجه الحكومة المصرية وتنامى دور القطاع الخاص في مختلف المجالات، وفي ضوء التطورات العالمية وعلى رأسها سقوط الحواجز والقيود التى كانت تعوق حركة رأس المال بين البلدان والأقطار، وظهور ملامح نظام عالمى جديد تسوده المنافسة وحرية التجارة، واكتمال الإطار القانونى والتنظيمى له تحت مظلة منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الدولية، وحرصاً من المشرع المصرى على مواكبة التطورات الدولية خاصة مع خلو التشريع المصرى من ضوابط تحمى المنافسة وتمنع الأعمال الاحتكارية فقد برزت الحاجة إلى ضرورة وضع قانون يكفل حماية وتشجيع المنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية ويمنع الأعمال الاحتكارية بما يودى إلى كفاءة استخدام الموارد وتنشيط القطاعات الاقتصادية والمالية وحماية المستهلك، وتنفيذاً لذلك فقد شرعت الحكومة المصرية في إعداد مشروع قانون لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار مستهدية في ذلك بالتشريعات والقوانين المقارنة وانتهت إلى مشروع القانون المرفق الذى أتى في اثنتين وأربعين مادة مقسمة إلى ثمانية أبواب بالإضافة إلى قانون الإصدار، وألحق به المذكرة الإيضاحية للقانون، وذلك على الوجه التالى:

- قانون الإصدار: من أربع مواد منفصلة بالنص على القوانين المتصلة بالمشروع، وإقرار العمل به وإلغاء ما يخالفه، وتحديد الوزير المختص بتطبيقه وهو وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وموعد إصدار اللائحة التنفيذية للقانون، والنص على نشر القانون في الجريدة الرسمية، وتاريخ بدء

العمل به.

- الباب الأول: بعنوان أحكام عامة: ويحتوى على ثلاث مواد (١-٢-٣) حددت الآثار الضارة بالمنافسة الحرة وهى التى تؤثر على حرية إنتاج وتوزيع والاتجار في السلع والخدمات، أو التى تقيد المشاركة الحرة والعادلة في الأسواق، أو التى تؤدى إلى وضع احتكارى، وأشادت إلى أسلوب الممارسة لهذه الوسائل في الاتفاقات والتصرفات والأعمال التى يكون من شأنها الإضرار بحرية المنافسة أو تقييدها على الوجه المبين في القانون، ثم النص على الأشخاص المخاطبين والذين تسرى عليهم أحكامه وهم جميع المشتغلين بالأنشطة المالية والاقتصادية بما في ذلك التجارة والصناعة والخدمات وفي أى مجال من المجالات، ثم حدد الجهات والأعمال التى لا يسرى أحكام القانون.

- الباب الثانى: بعنوان الأنشطة الضارة بالمنافسة ويحتوى على ثلاث مواد (٤-٥-٦) حددت فيها الأنشطة والممارسات الضارة بالمنافسة وهى ما سنتناوله مفصلاً في هذا البحث.

- الباب الثالث: ويحتوى على ثلاث مواد (٧-٨-٩) بعنوان المنشآت ذات الوضع المسيطر وحدد فيها ضوابط كون المنشأة في وضع احتكارى من عدمه وضوابط السوق الاحتكارية من حيث السلعة والخدمة أو النطاق الجغرافى.

- الباب الرابع: ويحتوى على مادتين (١٠-١١) بعنوان الاعفاءات، باعطاء الوزير المختص الحق باعفاء بعض المنشآت من اعتبارها تزاوُل ممارسات ضارة بالمنافسة.

- الباب الخامس: ويحتوى على خمس مواد (١٢-١٦) بعنوان الأنشطة

الحكومية لتحديد وضعها الاحتكاري وإعفاؤها من تطبيق بعض مواد القانون عليها.

- الباب السادس: ويحتوي على خمس مواد (١٧-٢١) بعنوان اندماج وشراء المنشآت ويحظر فيها الاندماج بين المنشآت إذا كان ذلك يؤدي إلى تمتعها بوضع احتكاري.

- الباب السابع: بعنوان جهاز حماية المنافسة، ويحتوي على إحدى عشر مادة (٢٢-٣٢) ويقرر فيها إنشاء جهاز شخصية معنوية مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء، ثم بيان كيفية تشكيله ومباشرته لاختصاصاته.

- الباب الثامن: ويحتوي على عشر مواد (٣٣-٤٣) بعنوان الجزاءات، ويقرر العقوبات التي توقع على مخالفة أحكام القانون وهي تتراوح بين الحبس ما بين ٦ أشهر وستين، والغرامة تتراوح بين عشرة آلاف وثلاثمائة ألف جنيه بحسب نوع المخالفة إلى جانب عقوبات أخرى.

١- المبحث الأول

تنظيم الأسواق والمنافسة بين

النظام الإسلامي والنظم الأخرى المعاصرة

إن الاتجاه نحو إصدار مشروع قانون لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، اتجاه مطلوب إسلامياً من جهة، ويؤكد سبق وتفوق النظام الاقتصادي الإسلامي على غيره من النظم من جهة أخرى، وهذا ما سيتبين من التحليل التالي:

١/١: أولاً: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار مطلب إسلامي: يعلم الجميع أن الشريعة الإسلامية هي ما شرعه الله للناس من أحكام لتنظيم علاقتهم بالله عز وجل ممثلة في العقيدة والعبادات، وما شرعه سبحانه لتنظيم علاقة الناس مع بعضهم ممثلة في المعاملات بجميع أنواعها مالية وأحوال شخصية وعلاقات دولية وعقوبات، التي تمثل من حيث الكم حوالى ٧٥% من التشريع الإسلامي كما يظهر في الحجم الذى يتناولها من كتب الفقه ويظهر ذلك في قضيتنا وهى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وغيرها التى تضر بها، في تخصيص الفقهاء باباً من أبواب البيوع يسمى بالبيوع المنهى عنها شرعاً والتى تشتمل على الصور الضارة بالمنافسة في تصوير يغطى كل ما يقع الآن في الأسواق المعاصرة وزيادة إلى جانب ما ورد في كتب الحسبة وكتب السياسة الشرعية، وبالتالى فإن كل مجهود يتم لمنع هذه الصور المنهى عنها شرعاً مثل مشروع القانون محل المناقشة هو مجهود طيب ويصب في صالح الإسلام الذى سبق ويتفوق على النظم الأخرى في معالجة هذه القضية وهو نعرض له في الفقرة التالية

٢/١: سبق وتفوق الإسلام في تنظيم الأسواق والمنافسة: لقد كان خير

البشرية هو الهدف المعلن لجميع النظم الاقتصادية التي عرفت في التاريخ وحتى الآن، ولقد اتفقت النظم المعاصرة إلى حد ما على أن الخير في المجال الاقتصادي يتمثل في أهداف مادية حددتها بتحقيق كل من الكفاءة والعدالة بمعنى استخدام كامل الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استخدام، وعدالة توزيع الدخل والثروة على جميع أفراد المجتمع، ومع ذلك اختلفت هذه النظم فيما بينها حول كيفية تحقيق هذا الخير، فلقد جربت البشرية بقيادة الغرب أربع أيديولوجيات اقتصادية رئيسية خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة وهي الرأسمالية، والاشتراكية، والفاشية القومية، ودولة الرفاهية، ومع ذلك بقيت الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الناس في عصرنا على ما كانت عليه من الحدة والألم الموجه، وتتمثل أهم مظاهر هذه الأزمة في اتساع نطاق الفقر وحدته واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والامتنياز الذي لا مبرر له للموارد غير المتجددة والحق الأذى بالبيئة إلى جانب انتشار الفساد الاقتصادي والممارسات غير الأخلاقية التي تضر بالملكية الخاصة والعامة على السواء.

ولقد أثبتت الواقع فشل هذه الأيديولوجيات فانهارت الشيوعية وسقطت الأيديولوجيات المنبثقة من الرأسمالية مثل دولة الرفاهية، وحتى الرأسمالية رغم أنها تعيش أزهى عصورها في ظل العولمة ظهر وجهها القبيح فيما يعرف في الأدب الاقتصاد «بفشل السوق»، حيث أن الخلاف بين النظم الاقتصادية الرئيسية وهي كل من الرأسمالية والشيوعية كان يدور حول: تنظيم السوق، فقامت الرأسمالية على أساس حرية السوق، وقامت الشيوعية على أساس التدخل الحكومي الكامل مما جعل النظامين يدوران حول الحرية المطلقة أو المنفلته كما في الرأسمالية، أو القيود المكبلة كما في الشيوعية، ونظراً لفشل المنطلق لكل منهما انهارت الشيوعية أو النظام اللامسوقي، وأجبر الرأسماليون للتخلي عن مذهبهم وعقيدتهم الاقتصادية المبنية على الحرية المطلقة التي

قراءة إسلامية في مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

تسرى عدم التدخل في السوق بأى شكل وترك قوى السوق تعمل عملها في تحقيق الكفاءة والعدالة وتعاقب من يحاول الخروج عليها، وهى ما سماها آدم سميث "باليد الخفية" ورأينا في الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة النظام الرأسمالى تقرر التدخل في السوق لمنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمنافسة الحرة والتي لم تستطع قوى السوق على حد زعمهم أن تمنعها، وهذا ما يظهر في مقارنة موجزة بين موقف الإسلام وموقف الرأسمالية باعتبارها النظام الذى يسود العالم الآن، من قضية - التدخل لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وذلك على الوجه التالى:

١/٢/١: موقف الرأسمالية من القضية: كما هو معروف فإن أساس الرأسمالية هو الأسواق الحرة التى يتصرف الناس فيها بحرية تامة وبدون أى تدخل لدرجة أنه يطلق على هذا النظام «رأسمالية السوق الحرة» ومع ذلك ونظراً لما ظهر من فشل هذا المنطلق، بدأ النظام الرأسمالى يتحول عملياً عن منطلقاته المذهبية وأيدلوجيته المميزة له، وندلل على ذلك بحالة الولايات المتحدة الأمريكية التى صدرت فيها عدة تشريعات تسمى «التشريعات المناهضة للاحتكارات والأعمال الضارة بالمنافسة» ومنها بإيجاز مايلي: (١)

١/١/٢/١: قانون شيرمان الذى صدر عام ١٨٩٠ لمنع الاحتكار بأشكاله المختلفة، وقد أدت عدم فعالية القانون إلى اقرار قانونين آخرين لمناهضة التكتلات الاحتكارية عام ١٩١٤م.

٢/١/٢/١: قانون كلايبتون، والذى صدر من أجل منع أعمال معينة تؤدي إلى إضعاف المنافسة أو تميل إلى خلق الاحتكار ومنها:

(١) جيمس جوارنسى وريتشارد ستروب - الاقتصاد الجزئى - ترجمة د. محمد عبد الصبور - نشر دار المريخ بالسعودية ١٩٨٧ - ص ٣٥٤ - ٣٦٠.

التميز السعري - عقود الربط - المعاملات المتعلقة بالاستبعاد -
تشابك ملكية الأسهم.

٣/١/٢/١: قانون لجنة التجارة الفيدرالية، لخطر كل طرق المنافسة
الجائرة في التجارة، ومنها: فرض قوانين حماية المستهلك بالقوة،
وحظر الاعلان المضلل، ومنع التواطؤ العلني أو الصريح.

٤/١/٢/١: قانون روينسون باتمان الذي صدر عام ١٩٣٦ لمنع البيع
بأسعار منخفضة وغير معقولة أو ما يعرف "بالأسعار الضارية"
أي البيع بأقل من التكاليف للاضرار بالبائعين الآخرين.

٥/١/٢/١: في عام ١٩٣٨ ووفق الكونجرس الأمريكي على قانون
"هولدر-ليا" الذي وضع لتقوية فقرات قانون لجنة التجارة
الفيدرالية في شأن الأعمال الخادعة مثل الإعلانات الكاذبة
والمضللة.

٦/١/٢/١: في عام ١٩٥٠ وافق الكونجرس على قانون "سيلر -
كيفابور" والذي يشار إليه أحياناً بقانون مناهضة الاندماج.

وعلى الرغم من هذا التحول للرأسمالية من الحرية المطلقة إلى الضبط
المنظم للمنافسة ومنع الاحتكار إلا أنها لم تكن فاعلة في ضبط السوق وتلقى
الكثير من الانتقادات من جانب كبير من المعارضين لها^(١).

وهكذا نخلص إلى أن موقف نظام رأسمالية السوق الحرة من التقيد
والضبط للسوق يمثل خروجاً على الأيدلوجية التي يقوم عليها النظام وهي
الحرية المطلقة أو المتعلقة، وأن هذا الخروج جاء نتيجة لما أثبتته الواقع من

(١) المرجع السابق - ص ٣٦١ - ٣٦٤.

فشل نظام السوق الرأسمالي، وأنه رغم صدور عدة تشريعات كمثال في الولايات المتحدة الأمريكية لضبط حرية السوق إلا أنها تلقى معارضة مع نقد يوجهه كتاب للرأسمالية لأسلوب وضع هذه الضوابط.

وفي الفقرة التالية نحاول أن نعرض في صورة مقارنة موقف الإسلام من هذه القضية.

١/٢/٢: موقف الإسلام من القضية: إن موقف الإسلام من ضبط السوق وتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار موقف أصيل لم يتبدل أو يتغير، فإن كان الموقف الأصيل للرأسمالية هو الحرية المطلقة، وموقف الشيوعية هو القيود المكبلة، فإنه يمكن القول إن الموقف الأصيل للإسلام لتنظيم السوق هو الحرية المنضبطة والمنظمة دليل ذلك قول الله سبحانه وتعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ ^(١) والمفرد المحلى بالآلف يفيد العموم أى كل بيع، ولكن هذا العموم لحقه تخصيص قرأني بأمرين هما عدم الاعتداء على حقوق الآخرين أى أكل أموال الناس بالباطل، والتراضي، كما يظهر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ ^(٢) كما لحقه تخصيص قرأني آخر في صورة ضابط عام حرم على المسلمين بعض السلع والخدمات مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَكَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ^(٣) والتحرير هنا يمتد إلى التعامل بها ببيعاً وشراءً، كما جاء في الحديث الشريف: «إن الله ورسوله حرم بيع

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٥

(٢) سورة النساء : الآية ٢٩.

(٣) سورة المائدة : الآية ٣.

الخمير والميتة والخنزير والأصنام»^(١) وإلى جانب ذلك لحق عموم البيع تخصيص آخر في السنة النبوية الشريفة التي تناولت صور البيع النهي عنها شرعاً بالتفصيل سواء فيما يتعلق بالمحرم لعينة أو المحرم لأسلوب ممارسته والتي يدخل فيها كل الصور الضارة بالمنافسة.

وبذلك يتضح أن الإسلام سبق النظم المعاصرة في تشريع ضبط السوق من الممارسات الضارة في موقف أصيل ومميز ومتفوق وهذا ما يدل عليه تحول نظام رأسمالية السوق الحرة عن أصوله وإقرار التشريعات المقيدة للحرية المطلقة المزعومة وهو في هذا التحول لم يأت بجديد عما جاء به النظام الإسلامي فكل ما خطرت ممارسته في التشريعات المناهضة للممارسات الاحتكارية في أمريكا وما نص عليه مشروع قانوننا محل الدراسة من صور ضاره بالمنافسة سبق وأن نهى الإسلام عنها كما يتضح في المبحث التالي.

(١) سنن ابن ماجه - دار إحياء الكتب العربية - حديث رقم ٢١٦٧ - ٧٣٢/٢.

٢- المبحث الثاني

التأصيل الإسلامي للنشطة الضارة بالمنافسة الواردة في مشروع القانون

١/٢: تحرير القضية موضوع مشروع القانون

إن الأصل في المعاملات حرية المتعاملين القائمة على التراضي، ويعبر الاقتصاديون عن مدى توفر درجات الحرية في السوق بأربعة نماذج يطلق عليها نموذج المنافسة الكاملة أو البحتة، ويضاده نموذج الاحتكار الكامل أو البحت، ثم في الوسط كل من نموذج المنافسة الاحتكارية ونموذج احتكار القلة ونتعرف بإيجاز على هذه النماذج فيما يلي:

١/١/٢: أما نموذج المنافسة الكاملة فيعبر عن الحالة التي لا يمكن فيها لأي قوى التأثير على السوق التي تعمل وفق التلاقي الحر بين العرض والطلب وهو ما عبر عنه آدم سميث باليد الخفية ويكون ذلك إذا توافرت شروط محددة يتفق عليها الاقتصاديون وهي:

أ - كثرة عدد البائعين واستقلالهم بشكل لا يمكن معه إمكانية قيام إجراءات مشتركة لتقييد الإنتاج أو العرض للسلع والخدمات وبالتالي التحكم في الأسعار.

ب - تماثل المنتجات بالنسبة لمنتج أصناف كل سلعة في السوق بحيث يمكن للمشتريين التحول للشراء من أي بائع إذا حاول الآخر رفع السعر.

ج - عدم قدرة أي متعامل على التأثير في السوق وذلك بأن تكون معاملات كل شخص بائعاً أو مشترياً ذات حجم صغير بالنسبة للحجم الكلي للسوق.

د - عدم وجود أية مواقع أو عوائق لدخول السوق أو الخروج منه سواء كانت مواقع قانونية أو غيرها.

و - إتاحة الفرصة لجميع المشاركين في السوق للحصول على المعلومات الكاملة حول العوامل المؤثرة في السوق.

ومع أن هذا النموذج يعتبر إحدى الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها نظام رأسمالية السوق الحرة، إلا أنه كما يقرر كتاب الرأسمالية أنفسهم تعتبر المنافسة الكاملة نموذجاً افتراضياً فحسب^(١) يصعب وجوده في الواقع لعدم إمكانية تحقيق الشروط المذكورة في أي مكان أو زمان، الأمر الذي جعل البعض يقول إن سوق المنافسة الكاملة حلاً لم يتحقق ولعلها مستبقي كذلك^(٢).

٢/١/٢: نموذج الاحتكار الكامل، وهو النموذج المضاد المقابل لنموذج المنافسة الكاملة، وبالتالي فإن كتاب الاقتصاد يعرفونه بمفهوم المخالفة للمنافسة الكاملة، بمعنى أن الاحتكار الكامل يكون عند عدم توفر الشروط الأربعة للمنافسة أو بتعبير موجز انفراد بائع واحد لمنتج ليس له بديل بالعرض الكلي للسلعة وله قدرة على إيجاد عوائق كبيرة تمنع الآخرين من دخول سوق هذه السلعة، ورغم أنه يصدق على الاحتكار الكامل وصف النموذج الافتراضي مثل المنافسة الكاملة، إلا أنه قد يوجد أحياناً خاصة في ظل الابتكارات المتميزة لبعض الشركات أو انفراد الحكومة بإنتاج وبيع بعض السلع العامة مثل الكهرباء والغاز، ومع ذلك يظل هذا النموذج نادر الشروع في جميع أسواق السلع والخدمات المختلفة.

٢/١/٣: النموذج للوسيط وهي كل من نموذج المنافسة الاحتكارية، ونموذج احتكار القلة وكلاهما يجمع بين خصائص أو صفات المنافسة الكاملة

(١) جيمس جوارنفي وريتشارد ستروب "الاقتصاد الجزئي" مرجع سابق ص ٢٥٤.

(٢) د. محمد عمر شيرا "الإسلام والتحدى الاقتصادي" مرجع سابق ص ٧٢.

والاحتكار الكامل، غير أن المنافسة الاحتكارية أقرب إلى المنافسة، واحتكار القلة أقرب إلى الاحتكار.

ويعتبر هذان النموذجان هما الأكثر وجوداً وشيوعاً في الواقع ويحاول المنتجون والبائعون عن طريق ممارسات متعددة جرّ السوق وسحبها إلى جانب الاحتكار وبعيداً عن المنافسة وهذا ما يطلق على الأنشطة الضارة بالممارسة موضوع مشروع القانون إما بتصرف فردى إذا كان حجم المنشأة كبيراً وإما عن طريق الاتفاقات مع المنتجين والبائعين الآخرين لتكوين قوة تؤثر في السوق، إذا قلب القضية في مشروع القانون هو حماية المنافسة عن طريق حظر وتجريم الممارسات والأنشطة التي تنحو بالسوق نحو الاحتكار، ومن هنا جاء اسم المشروع « تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ».

الذي تناول هذه الممارسات والأنشطة طبقاً للمنهج التالي:

- قسم هذه الممارسات إلى ممارسات احتكارية مطلقة عددها في المادة (٤) في كل من التحكم في الأسعار، والتواطؤ، والحصص، وتقييد الإنتاج أو التوزيع، ثم الممارسات الاحتكارية النسبية والتي عددها في المادة (٥) في كل المعاملات الاستيعابية، وعقود الربط، والتسعير الضار، والشروط غير الملائمة، وربط بين حظر الممارسات الاحتكارية النسبية وبين كون المنشأة ذات وضع مسيطر حدد في المادة (٧) ضوابط كمية وتوعية لاعتبار المنشأة ذات وضع سيطر بمعنى قدرتها على التأثير الفعال على السوق المعنية وذلك إذا كانت حصتها في سوق هذه السلعة ٥٠% فأكثر، ثم جاء في المادة (٨) وعدد بعض صور الممارسات التي يحظر على المنشأة ذات الوضع المسيطر ممارستها في كل من تقييد ووقف أو الامتناع عن البيع والشراء، والشروط غير الملائمة، والعمل على تعويق دخول المنشآت الأخرى لسوق السلعة، ووضح في المادة (٩) حدود السوق الاحتكارية سواء من حيث السلعة أو

الخدمة أو النطاق الجغرافي، وإلى جانب ذلك جاء في الباب السادس يحظر الاندماج الذي يؤدي إلى إيجاد وضع إحتكاري وحدد ضوابط هذا الوضع في المادة (١٩).

وبذلك نجد أن صور الممارسات والأنشطة الضارة بالمنافسة تتنوع بحسب الوضع الاحتكاري للمؤسسات سواء تم في صورة اتفاقات بين مجموعة من المؤسسات، أو باندماجها، أو بصورة منفردة، وهو ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية تفصيلاً:

٢/٢: صور الممارسات والأنشطة الضارة بالمنافسة الحرة كما وردت بمشروع القانون:

يلاحظ أن مشروع القانون في إirاده لهذه الصور لم يضع مصطلح لكل صورة كما هو وارد في التشريعات المناهضة للاحتكارات في الولايات المتحدة الأمريكية، أو كما سبق بذلك الفقه الإسلامي، وإنما قام بالنص على أسلوب مباشرة هذه الممارسات، ولكي تسهل المقارنة والربط بين هذه الصور كما وردت في المشروع وبين نظيرها في كل من الفقه الإسلامي والتشريعات الأمريكية، سوف نذكر في بداية كل صورة المصطلح الذي يعبر عن الممارسة في الفقه الإسلامي والتشريعات الأمريكية على الوجه التالي:

١/٢/٢: الاحتكار: إن الاحتكار الكامل أو البحث سبق تعريفه بوجود منتج أو بائع واحد لسلعة أو خدمة ليس لها بديل ويستحوذ على سوق السلعة بالكامل وهو أمر نادر الحدوث، ولكن ممكن أن توجد ممارسات احتكارية عند الاتفاق بين مجموعة منشآت متنافسة قليلة للتحكم في سوق السلعة والإضرار بالمنافسة الحرة، أو أن توجد منشأة ذات وضع مهيمن وذات تأثير فعال على السوق إذا تعدت حصتها ٥٠% من الحجم الكلي لسوق السلعة أو الخدمة

وكانت قادرة على تقييد حرية الدخول إلى السوق وممارسة الاحتكار فعلاً، وهذا ما أخذ به مشروع القانون وحظره، وهو ما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية التي ربطت بين الاحتكار وبين حدوث أضرار ممثلة في التحكم في السعر واغلائه على المشتريين كما جاء في الحديث الشريف «من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ»^(١).

وبناء على ذلك فإن كل ما ورد في مشروع القانون بحظر الممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى إتاحة الفرصة للمنشأة بالتحكم في السعر أو تقييد إنتاج السلعة والخدمة أو منع الغير من دخول سوق السلعة يسير في فلك ما شرعه الإسلام حول الاحتكار سواء كان من عمل شخص أو منشأة منفردة أو نتيجة اتفاق أو اندماج بين مجموعة قليلة من الأشخاص والمنشآت، وهذا ما ورد بشكل إجمالي في مشروع القانون في المادة (١) يحظر الاتفاقات والتصرفات والأعمال التي من شأنها الإضرار بالمنافسة الحرة، وما ورد في صدر المادة (٤) بالنص على أنه «يحظر إبرام اتفاق بين أشخاص أو منشآت متنافسة يكون الغرض منه ٠٠٠ وبدأ في تعديد صور الممارسات الضارة، وتكرر ذلك في المادة (١٩) الخاصة بالاندماج بالنص على أنه يحظر الاندماج إذا كان من شأنه أو القصد منه الإضرار بالمنافسة في السوق المعنية أو الحد منها».

٢/٢: التحكم في الأسعار، إن محور العمل في الأسواق هو تحديد الأسعار التي يجب أن تحد في ضوء تلاقى وتفاعلات العرض والطلب المتوازن والمستقر دون قدرة أى طرف أو جهة على التحكم في الأسعار لصالحهم، الأمر الذى يمكن معه القول إن جميع الممارسات الضارة بالمنافسة من احتكار وغيره تكون بهدف التحكم في الأسعار، ولذلك بدأ مشروع القانون

(١) فتح الباري شرح صحيح البخارى للعسقلاني - المطبعة السلفية القاهرة ١/٤ ٣٤١.

في الفقرة (أ) من المادة (٤) يحظر أى اتفاق يكون الغرض منه «خفض أو رفع أو التحكم في سعر بيع أو شراء سلع وخدمات» مع مراعاة أن كل صور الممارسات الضارة بالمنافسة والتي ذكرها المشروع تفصيلاً بعد ذلك تؤدي إلى التحكم في الأسعار، وهذا ما يظهر روعة النظام الإسلامي وسبقه وتفوقه وبراعة فقهاء المسلمين الذين تناولوا عملية تحديد الأسعار، فالأصل أن يترك ذلك لقوى السوق ممثلة في حرية العرض والطلب وهذا ما يصوره ابن تيمية في عبارة بليغة يقول: «فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلّة الشيء (نقص العرض) وإما لكثرة الخلق (زيادة الطلب) فهذا إلى الله فالإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة يعينها إكراه بغير حق»^(١). ويعتبر تدخل أى قوى للتحكم في الأسعار ظلم بقوله: «ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز، ومنه ما هو عدل جائز - ويحدد السعر الذى فيه ظلم بالتحكم في السعر خفضاً وارتفاعاً دون مراعاة قوى السوق وحرية المتعاملين بالنفس على أنه - يتضمن إكراه الناس بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم فهو حرام»^(٢) وبالتالي فإن حظر التحكم في الأسعار كما ورد في مشروع القانون يتفق مع موقف الإسلام من اعتبار ذلك أياً كانت الجهة التى تقوم به ظلماً وحراماً.

٣/٢/٢: الحصر: وهو حالة تشبه حالة إحتكار القلة المعروفة في الفكر الاقتصادي وتقوم أساساً على الاتفاق بين مجموعة من بائعى أو مشتري سلع أو خدمة معينة على أن لا يتعامل فيها إلا هم ويمنعون غيرهم من التعامل فيها، أى يضعون عوائق لعدم دخول غيرهم معهم، وقد وردت عدة فقرات في مشروع القانون تشير إلى حظر هذه الممارسة وإن لم تذكر مصطلح الحصر

(١) الحبة في الإسلام لابن تيمية - دار عمر بن الخطاب للنشر بالإسكندرية - ص ١١

١٢-

(٢) المرجع السابق، ص ١١.

منها:

• ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (٤) بالنص على حظر الاتفاق بين أشخاص أو منشآت متنافسة يكون الغرض منه «تجزئه أو توزيع أى سوق قائم أو محتمل لسلع أو خدمات على أساس جغرافى أو على أساس مستهلكين أو موردين أو على أساس فترة زمنية محددة أو على أى أساس آخر».

• ما ورد في الفقرة (أ) من المادة (٥) بالنص على أنه من الممارسات الاحتكارية النسبية «إبرام اتفاق تقوم بمقتضاه منشأة بمنح حقوق استثنائية لتوزيع سلع أو خدمات إلى منشأة أخرى بحيث تكون هذه الحقوق مقصورة عليها وسواء كان ذلك على أساس متعلق بالموقع الجغرافى أو بالمستهلكين أو بمدة زمنية أو بأى أساس واعتبار آخر».

وهذا ما يتفق مع المفهوم الاقتصادي للحصر بأنه استئثار فئة معينة ببيع أو تقديم خدمة دون غيرهم^(١).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الصور بحالاتها المختلفة سبق أن قال بها فقهاء المسلمين القدماء، حيث يقول ابن تيمية «وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا - أَيْ فِي الظُّلْم - أَنْ يَكُونَ النَّاسُ قَدْ التَّزَمُوا أَنْ لَا يَبِيعَ الطَّعَامُ أَوْ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْاسٌ مَعْرُوفُونَ لَا تَبَاعُ تِلْكَ السَّلْعُ إِلَّا لَهُمْ ثُمَّ يَبِيعُونَهَا هُمْ، فَلَوْ بَاعَ غَيْرُهُمْ ذَلِكَ مَنَعٌ، إِمَّا ظُلْمًا لَوْظِيفَةً تُوْخَذُ مِنَ الْبَائِعِ، أَوْ غَيْرِ ظُلْمٍ، لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفُسَادِ .. وَيَبْرُرُ حَرَمَهُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ .. لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ مَنَعَ غَيْرُهُمْ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ النَّوعَ أَوْ يَشْتَرِيَهُ فَلَوْ سَوَّغَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوا بِمَا اخْتَارُوا، أَوْ يَشْتَرُوا بِمَا اخْتَارُوا كَانَ ذَلِكَ ظُلْمًا لِلْخَلْقِ

(١) د. ربيع الروبي - الأبعاد الاقتصادية للمفهوم الإسلامي للاحتكار - نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١١هـ - ص ١٥.

من وجهين: ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال، وظلماً للمشتريين منهم^(١).

٤/٢/٢: التواطؤ: وهو اتفاق البائعين أو المشتريين على مسلك احتكاري معين أو هو الاتفاق بين البائعين لتحويل شروط التجارة لصالحهم وضد مصالح المشتريين^(٢)، وهذا ما حظره مشروع القانون بشكل عام في صدر المادة (٤) وما ذكر تفصيلاً في فقرات أخرى هي:

* الفقرة (د) من المادة (٤) بالنص على أن من الممارسات المحظورة الاتفاق بين أشخاص أو منشآت متنافسة «للتسيق فيما يتعلق بتقديم أو الامتناع عن تقديم عطاءات في المناقصات والممارسات وسائر عروض طلب توريد سلعة أو تقديم خدمات».

- ما ورد في الفقرة (ز) من المادة (٥) «إبرام اتفاق بين منشآت متنافسة أو غير متنافسة إذا كان الغرض من الاتفاق الضغط على المستهلك أو المورد لاجباره على التصرف بشكل معين

ولقد سبق الفكر الإسلامي بالنهاى عن هذه الممارسة الاحتكارية وبصورة أشمل حيث لا يقتصر المنع على تواطؤ البائعين وإنما تواطؤ المشتريين أيضاً فيقول الدسوقي في حاشيته المعروفة^(٣) «لا يجوز أن يتفق مشتر مع جميع المشتريين على أن لا يزيدوا عليه في السعر الذى يدفعه لشراء سلعة ما في المزاد».

ويؤكد ابن القيم أيضاً قول استاذہ ابن تيمية في النص على منع حالة

(١) المرجع السابق - ص ١٢.

(٢) الاقتصاد الجزئى لجيمس جوارتنى - مرجع سابق ص ٣٢٤.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للرددير - نشر مصطفى الخلى عصر ٧٩/٢.

التواطؤ بمثال عملى فى قوله «ولهذا منع غير واحد من العلماء - كآبى حنيفة وأصحابه - القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالاجر أن يشتركوا - فإنهم إذا اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلو عليهم الأجر، فمنع البائعين الذين تواطئوا على أن لا يبيعوا إلا بثمن قررره أولى، وكذا منع المشتريين إذا تواطئوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولى، وأيضاً فإذا كانت الطائفة التى تشتري نوعاً من السلع أو تبيعها قد تواطأت على أن يهضموا ما يشترونه، فيشترونه بدون ثمن المثل المعروف ويزيدون ما يبيعونه بأكثر من المثل كان إقرارهم على ذلك معاونه لهم على الظلم والعدوان»^(١).

٥/٢/٢: الاتفاقات التبادلية أو عقود الربط وهى تعبر عن الوضع الذى يطلب فيه المشتري لسلعة معينة من البائع أن يشتري منه سلعة أخرى ينتجها ذلك المشتري كشرط لاتمام التبادل، أو أن يطلب البائع من المشتري القيام بشراء صنف آخر منه كشرط فى البيع الأول^(٢).

وهذا ما أورده مشروع القانون فى الفقرة (د) من المادة (٥) ما نصه «قيام منشأة ببيع سلعة أو خدمة لمنشأة أخرى إذا كان ذلك البيع مشروطاً بالزام المشتري بشراء سلع أو خدمات إضافية مختلفة من المنشأة البائعة أو من منشأة أخرى».

وما ورد فى الفقرة (هـ) من المادة (٨) «تعليق إبرام عقد أو اتفاق على شرط قبول التزامات تكون بطبيعتها أو بموجب الاستخدام التجارى غير مرتبطة بالعمل الرئيسى للعقد أو الاتفاق».

(١) الحسبة لابن تيمية - مرجع سابق ص ١٢ - ١٣، والطرق الحكيمة لابن القيم ص ٣٥٩.

(٢) الاقتصاد الجزئى لجيمس جوارتنى - مرجع سابق ص ٣٥٥، ٣٥٧.

وهذه الممارسة تدخل في إطار ما نهى عنه رسول الله ﷺ من بيعتين في بيعة أو صفتين في صفقة^(١) والتي فسرهما الفقهاء وشراح الحديث بمثال ينطبق على ما حظره القانون مثل أن يقول «بيعتك داري على أن أبيعك داري الأخرى أو على أن تبيعني دارك»^(٢).

كما أنه يدخل في نطاق نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط أو بيع وشرطين^(٣) والذي فسرهُ الفقهاء بأن النهي متعلق بالشروط المنافية لمقتضى العقد ومثلوا له بعده أمثلة منها أن يبيعه بشرط أن يبيعه شيئاً آخر^(٤).

٦/٢/٢: المعاملات المتعلقة بالاستبعاد، وهي صورة تقوم على اتفاقيات يحظر بواسطتها على بائع السلعة أن يبيعها إلى منافس المشتري، وفي ترتيب آخر قيام منتج السلعة بمنع تجار التجزئة من بيع أية منتجات من صنع منافسيه^(٥)، وهذا ما وردت الإشارة إليه في بعض فقرات مشروع القانون منها ما ورد في الفقرة (ز) من المادة (٥) والفقرة (ح) من ذات المادة وكذا الفقرة (أ) من المادة (٨).

وهذه الصورة تدخل شرعاً في إطار النهي عن بيع وشرط في الحديث النبوي الشريف مثلما ورد في أمثلة له بأن يبيع سلعة بشرط أن لا يبيعها إلا من فلان^(٦)، كما أنه يدخل أيضاً في نطاق حالة الحصر السابق ذكرها.

٧/٢/٢: التسعير الضاري أو التمييز السعري، وهي الحالة التي تعمل

(١) نيل الأوطار للشوكاني - ١٧١/٥.

(٢) المغني لابن قدامة - ٢٥٨/٤.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني - ٢٠١/٥.

(٤) المغني لابن قدامة - مرجع سابق ص ٢٤٩.

(٥) الاقتصاد الجزئي لجيمس ستوارت - مرجع سابق ص ٣٥٥، ٣٥٧.

(٦) المغني لابن قدامة ص ١١٢.

ففيها المنشأة على خفض أسعارها إلى مستوى أدنى من التكاليف في أسواق معينة وذلك من أجل إلحاق الضرر والقضاء على المنافسين الضعفاء وبعد أن تستخلص المنشأة من منافستها تعود إلى استخدام قوتها الاحتكارية ورفع الأسعار. ولقد وردت هذه الصورة في الفقرة (و) من المادة (٥) كإحدى صور الممارسات الاحتكارية النسبية، بقيام منشأة ببيع منتجاتها بأقل من تكلفتها.

ولقد ناقش الفقهاء قديماً هذه المسألة وفي ذلك جاء: «إذا كان للناس سعر غالب فأراد بعضهم أن يبيع بأعلى من ذلك، فإنه يمنع منه في مذهب مالك: وهل يمنع من النقصان؟ على قولين لهم، أما الشافعي وأصحاب أحمد فمنعوا من ذلك، ويحتج مالك بما روى «أن عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع له زبيباً بالسوق - بسعر أقل من أسعار الآخرين - فقال له عمر: إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا» قال مالك: «لو أن رجلاً أراد فساد السوق فحط عن سعر الناس لرأيت أن يقال له أما لحقت بسعر الناس وإما رفعت» ورغم أن الشافعية يحتجون بأن عمر عاد وقال لحاطب «إن الذي قلت لك ليس بعزيمة منى ولا قضاء وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد فحيث شئت فبيع». إلا أن ابن تيمية يرجح قول مالك^(١).

ومن جانب آخر فإن التمييز السعري عن طريق بيع نفس السلعة في نفس السوق بسعرين أحدهما مرتفع والآخر منخفض لا يجوز وهذا ما يصوره ابن القيم باستغلال جهل بعض الناس بأحوال السوق ويسميه المسترمل، في مقابله المماكس فيقول «وليس لأهل السوق أن يبيعوا المماكس بسعر والمسترمل بغيره وهذا مما يجب على والي الحسبة انكاره»^(٢).

٢/٨: الامتناع عن الإنتاج: أو البيع من أجل تقليل العرض والتحكم

(١) الحسبة لابن تيمية ص ١٨-١٩، والطرق الحكمية لابن القيم ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٣٥٣.

ففي الأسعار، وهذا ما حظره مشروع للقانون في الفقرة (هـ) من المادة (٥) بالنص صراحة على أنه من الممارسات الضارة «رفض منشأة تزويد منشأة أخرى بسلع أو خدمات موجودة لديها بالفعل، وما ورد بالمفهوم في الفقرة (ب) من المادة (٤) «تقييد إنتاج السلعة أو تصنيعها أو توزيعها أو تسويقها والحد من تصويق للخدمات أو من نوعها أو حجمها أو وضع قيود على توفيرها، وأيضاً ما ورد صراحة في الفقرة (جـ) من المادة (٨) بالنص على أنه من الممارسات المحظورة «وقف أو الامتناع عن البيع أو الشراء أو التعامل مع منشآت أخرى على نحو يضعها في مركز تنافسي ضعيف بالنسبة إلى المنشآت الأخرى. والامتناع عن الإنتاج والبيع من أجل التحكم في العرض وفي الأسعار تبعاً يمثل لب الاحتكار الذي يعرف فقهاً بأنه حبس المبيع - إنتاجاً أو توزيعاً - من أجل إغلاء سعره، ومع ذلك فإن الفقهاء ناقشوا مسألة الامتناع عن الإنتاج أو البيع على إطلاقها وأقروا إجبار الممتنع على ممارسة الإنتاج أو البيع وجاءت في ذلك أقوال عدة هي بمثابة الإجماع بين الفقهاء خاصة إذا ترتب على الامتناع ضرر على العامة والأسواق ومن هذه الأقوال^(١): «فإذا كان الناس محتاجين إلى قلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً عليهم يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل» وأيضاً جاء «وأما إذا امتنع الناس عن بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه، وكذلك من وجب عليه أن يبيع بثمن المثل وامتنع أن يبيع إلا بأكثر منه، فهنا يؤمر بما يجب عليه ويعاقب على تركه بلا ريب».

٩/٢/٢: الاندماج المؤدى إلى الإضرار بالمنافسة: يقصد بالاندماج كما جاء في المادة (١٧) قيام منشأتين أو عدة منشآت مستقلة بالاندماج معاً، أو

قراءة إسلامية في مشروع قانون: تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

حالة الدمج القهرى التى تعنى قيام منشأة بالسيطرة المباشرة أو غير المباشرة على منشأة أخرى، ولقد حظرت المادة (١٩) الاندماج إذا كان من شأنه أو القصد منه الإضرار بالمنافسة في السوق المعنية أو الحد منها وذلك يتحقق في ما إذا أدى الاندماج إلى منح المنشأة القدرة على تحديد الأسعار بأعمال منفردة أو تمكين المنشأة من إخراج المنافسين أو منع دخول منافسين جدد أو بالجملة تسهيل القيام بأى من الممارسات المحظورة في القانون.

ونفس هذا التصور للاندماج المحظور أو المشاركة بين عدة مؤسسات سبق به المفكرون المسلمون في صورة أمثلة لبعض الأنشطة في عصرهم مثلما جاء «ومن هنا منع غير واحد من العلماء كأبى حنيفة وأصحابه القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالأجرة أو يشتركوا فإنهم إذا اشتركوا والناس يحتاجون إليهم أغلو عليهم الأجرة.

والأمر ليس مقصوراً على المثال السابق بل يمنع أى اشتراك أو اندماج يؤدي إلى التأثير على المنافسة والتحكم في الأسعار حيث جاء استكمالاً للقول السابق «وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس إلى منافعهم» طالما أدى ذلك إلى اغلاء الأسعار كما جاء أيضاً «والمقصود أنه إذا منع القسامون وغيرهم من الشركة لما فيها من التواطؤ على إغلاء الأجرة، فمنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا بثمن مقدر أولى وأحرى»^(١).

وهكذا نصل في قراءتنا الإسلامية لما ورد في مشروع القانون من صور وأساليب الممارسات الضارة بالمنافسة إلى أن جميع هذه الصور منهي عنها شرعاً في إطار تنظيم الإسلام للمعاملات المالية، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد ولكن نكمله بنتائج وملاحظات أخرى على مشروع القانون من منظور إسلامي في المبحث التالى.

(١) الطرق الحكمية لابن القيم ، ص ٣٥٧-٣٥٩.

٣- المبحث الثالث

نتائج وملاحظات عامة على مشروع القانون

من منظور إسلامي

وتتعلق هذه النتائج والملاحظات بالموضوعات التالية:

١/٣: لقد اتضح من هذه الدراسة أن جميع الصور الضارة بالمنافسة الواردة بالمشروع لها أصل إسلامي تمثل في كون هذه الصور من باب البيوع المنهى عنها شرعاً، وأن موقف الشريعة من هذه الصور موقف أصيل ويتسق مع تنظيم الإسلام للسوق وليس كما في نظام رأسمالية السوق الحرة موقف يتعارض مع أيديولوجية هذا النظام ويمثل تحولاً غير متنسق مع هذه الأيديولوجية ولا يقتصر الموقف المميز للشريعة الإسلامية من هذه الصور عند هذا الحد ولكنه يتفوق على ما عداه في عدة أمور منها:

١/٣: إن مصدر النهي عن هذه الصور هو الله عز وجل والرسول ﷺ وهذا ما ساند ويدعم الالتزام بالامتثال عنها في التطبيق لأن المسلم يسأل عن ذلك أمام الله عز وجل حتى ولو لم يوجد قانون تصنعه الحكومة.

٢/٣: إن ينص صور الممارسات الواردة في مشروع القانون مثل عقود الربط أو المعاملات التبادلية أو العقود الاستيعادية وسائر الشروط غير الملائمة، منهي عنها شرعاً دون شرط ربطها بالتأثير على المنافسة.

٢/٣: لقد ورد في صدر المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الأسباب الداعية لإعداده والسوابق التشريعية المستفاد منها في هذا الإعداد، وجاءت هذه الأسباب خلوا من النص على تنظيم الإسلام للسوق

والمنافسة الحرة لربط القانون بما نص عليه الدستور من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع خاصة وأن موقف الإسلام من هذه القضية يتميز بالسبق والتفوق والأصالة كما سبق بيانه في المبحث الأول.

ومن عجب أن المذكرة الإيضاحية نصت على أن إعداد مشروع القانون استهدى بالتشريعات والقوانين المقارنة والتي يمكن بسهولة ملاحظة أن هذه التشريعات هي التشريعات الأمريكية المناهضة للسياسات الاحتكارية التي جاء مشروع القوانين على هديها والسابق الإشارة إليها في هذه الدراسة.

وكان من الأخرى بوضعي المشروع الرجوع والنص على الاستهداء بالشريعة الإسلامية لتأكيد الهوية والأصالة لمصر في مواجهة الغزو الثقافي الأمريكي في ظل العولمة خاصة وأن موقف الشريعة في هذا المجال ميعنيهم على إعداد مشروع القانون بشكل أفضل.

٣/٣: إن الأنشطة الضارة بالممارسة ونصورها المذكورة في مشروع القانون ينقصها بعض الصور التي جاءت في الشريعة الإسلامية أو نصت عليها التشريعات الأمريكية التي سار على هديها المشروع ومن ذلك ما يلي:

١/٣/٣: الإعلانات الكاذبة والمضللة، وهذا ما ورد في قانون وكالة التجارة الفيدرالية والمعدل بقانون هويلر-ليا، حسبما سبق بيانه.

وهذا ما يدخل شرعاً في النهي عن كل الصور التي فيها تقديم معلومات مضللة لترويج السلع وهي كثيرة نذكره منها ما جاء في

حديث رسول الله ^(١) بأن «المنفق - المروج - سلعته بالحلف الكاذب ضمن ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم».

٢/٣/٢: المعاملات الصورية: والتي تتم بأشكال عدة منها: ما يحدث في المناقصات والمزايدات بالاتفاق والتواطؤ بين منشأة أو شخص وبين مجموعة منافسة له، أو تكوين شركات وهمية تابعة له، أو بعض مساعديه الذين يستخرج لهم رخصاً لممارسة التجارة وهم لا يمارسونها عملاً، ويشتروا في المزاد أو المناقصة ويقدمون عروضاً أقل مما يجب بكثير في المزايدة أو أعلى بكثير في المناقصة حتى يفوز هو بالصفقة، ومنها ما يحدث في البورصات بإجراء تعامل صوري على أسهم بعض الشركات بإيعاز وتواطؤ مع إدارة الشركة أو كبار مالكي أسهمها أو المضاربين عليها وهذا كان أحد الأسباب التي أدت إلى أزمات البورصات العالمية منذ عام ١٩٣٠ وحتى أزمة يوم الاثنين الأسود وأزمة دول جنوب شرق آسيا كما أظهرته التحقيقات.

ولقد سبق الإسلام في النهي عن ذلك فيما يعرف «بالنَجَش» والذي جاء تعريفه فقهاً: الناجش هو الذي يزيد في السلعة على ثمنها من غير إرادته شراءها ليغترّ غيره بأن يقتدى به ^(٢) فهو من صور البيوع النهي عنها شرعاً لنهي النبي ^ص عن النجش وقوله «لا تتاجشوا» ^(٣).

(١) سنن ابن ماجه حديث رقم ٢٢٠٨ - ٧٤٤/٢ - ٧٤٥

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير - ٦٨/٣

(٣) سنن ابن ماجه : حديث رقم ٢١٧٣ ، ٢١٧٤ - ٧٣٤/٢

ولا يقال إن هذه الصورة تدخل في إطار القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش لأنه أولاً: لم ترد في هذا القانون، وثانياً: لأنها أقرب إلى الممارسات الضارة بالمنافسة الحرة موضوع مشروع القانون.

٤/٣: الجهات التي لا تسرى عليها أحكام القانون، لقد نص مشروع القانون في المادة (٣) على أنه لا تسرى أحكام القانون بالنسبة إلى... وعدد بعض الجهات توجد عليها ملاحظة تتمثل في الاستثناء من تطبيق القانون للمنشآت الاستراتيجية التي تمتلكها أو تديرها الدولة ويكون الغرض منها توفير مياه الشرب والغاز والكهرباء والبتروك وكذا المنشآت التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية والملاحظات على ذلك اقتصادية وإسلامية هي ما يلي:

أ - الملاحظات الاقتصادية: تميل اقتصاديات رأسمالية السوق الحرة التي يتحول نحوها الاقتصاد المصري إلى تقليص دور الحكومة الاقتصادية فتقصرها على القيام بالخدمات العامة التقليدية مثل الأمن والعدالة وتعارض قيامها بالنشاط الإنتاجي الاقتصادي، وهذا ما يفسر ما تقوم به دول العالم الآن التي تتجه نحو تطبيق سياسة رأسمالية السوق الحرة بخصخصة بعض المرافق مثل الكهرباء والاتصالات والغاز وحتى لو قامت المنشآت الحكومية بإنتاج وتوزيع هذه السلع والخدمات، فإنه يجب أن تلتزم في بيعها إما برسوم، أي بمبلغ أقل من التكلفة أو بثمان عام يغطي التكلفة مع هامش قليل من الربح للخزانة العامة، ولكن يعيق ذلك أمرين هما: عدم وجود نظام لمحاسبة التكاليف في الوحدات الحكومية لتحديد التكلفة، وأن احتكار الحكومة لهذه السلع والخدمات سوف

يعمل على التشغيل غير الكفاء بما يزيد من التكاليف والأعباء التي يتحملها المواطنون دون أن تكون لديهم القدرة على مواجهة احتكار الدولة، وهذا ما نراه واضحاً في مصر في تزايد أسعار السلع والخدمات التي استثنائها مشروع القانون من تطبيق أحكام مشروع القانون وهي مياه الشرب والغاز والكهرباء والقرول التي زادت أسعارها بما حقق أرباحاً عالية للمؤسسات التي تديرها، وزيادة الأسعار بهذا الشكل إحدى الممارسات الاحتكارية التي يجب أن يعمل القانون على منعها.

ب- أما الملاحظات الإسلامية، فتظهر فيما يقول به أغلب كتاب النظم الإسلامية ومنهم ابن خلدون الذي يؤكد على أن اشتغال السلطان (ويمثل الحكومة) بالتجارة مضر بال عمران مؤذن بخراب البلاد، خاصة وأن ذلك وإنما ما يكون مصحوباً بممارسات احتكارية، وبالتالي فإذا كان مشروع القانون قد ربط دائماً بين حظر الأنشطة والإضرار بالمنافسة العامة التي تنتهي دائماً إما بالتحكم في الأسعار لصالح المحتكر، أو بتقييد توفير السلع والخدمات للناس، فإنه كان يفضل عدم استثناء الأنشطة الحكومية المذكورة من تطبيق القانون، وإنما ينص على منع الممارسات الحكومية التي تؤدي إلى التضيق على المواطنين برفع أسعار السلع العامة بشكل فاحش.

٥/٣: الإعفاءات: لقد نص المشروع في المادة (١٠) على أنه للوزير المختص بناء على توصية جهاز حماية المنافسة إصدار القرارات اللازمة لتحديد أنواع الاتفاقات التي تعفى من تطبيق أحكام المواد ٤، ٥، ٦ باعتبارها غير ضاربة بالمنافسة الحرة نظراً لصغر حجم

أطرافها من المنشآت أو لصغر حصتها في السوق أو لضعف تأثير هذه الاتفاقات على السوق، كما نص في المادة (٧) على أنه في جميع الأحوال لا يعتبر الشخص أو المنشأة ذا تأثير فعال في سوق معينة إذا كانت حصته فيها تقل عن ٤٠%، وفي موقع آخر أجاز الاندماج إذا لم يؤدي إلى سيطرة المنشأة على السوق أو كان هناك تخوف من عدم قدرة إحدى المنشآت على ممارسة نشاطها إذا لم يتم الاندماج، وبالجمله فإنه ربط المادة الأولى بين الممارسات المحظورة وبين الإضرار التي تترتب عليها، وهذا مسلك حميد ويتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تربط بين الممارسات الاحتكارية المنهى عنها وبين الإضرار الناتجة عنها، فإذا كان المعنى اللغوي للاحتكار هو الحبس، أى حبس السلع عن التداول، فإن مجرد الحبس ليس منبياً عنه وإنما بحسب غرضه ومقصده وهو التحكم في الأسعار لصالح المحتكر كما يوضح ذلك بداية الحديث الشريف في قول الرسول ٢ «من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطئ»^(١).

وليس ذلك مرتبطاً بالاحتكار المطلق، وإنما أى ممارسة احتكارية تؤدي إلى التأثير على السعر كما جاء في حديث آخر قول الرسول ٢ «من دخل في شيء في أسعار المسلمين ليغليهم عليه كان حقاً على الله أن يقدفه في معظم النار يوم القيامة»^(٢) وهذا ما سار عليه تعريف الاحتكار في الفقه الإسلامي بالنص على أن القصد من الاحتكار المحرم التضيق على الناس واغلاء الأسعار عليهم، أما المحتكر وقت الرخاء في حالة

(١) فتح الباري للعقلاى - ٣٤٨/٤

(٢) نيل الاوطار للشوكانى - ٢٤٩/٥.

الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم^(١).

وهكذا تنتهي من إعداد هذه الورقة التي قمنا فيها بقراءة إسلامية لمشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار بدأناها بالقاء نظرة موجزة على محتويات مشروع القانون، وبيان مدى سبق الإسلام في تنظيمه للأسواق بشكل يحقق الحرية المنظمة المبنية على التراضي، وأن هذا السبق والأصالة يتفوق على النظم المعاصرة التي أخذت مواقف متباعدة مثل الشيوعية التي تقوم على القيود المكبلة مما أدى إلى إنهيارها، والرأسمالية التي تقوم على الحرية المطلقة والمنفلته من أى ضوابط مما أثبت الواقع فشلها في تنظيم الأسواق فتحولت عن منطلقاتها الايدلوجية وقامت الدول التي تعتنقها ذلك بإصدارها التشريعات المناهضة للممارسات الاحتكارية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي عرضنا نماذج لهذه التشريعات فيها والتي ثبت أنها بذلك وبعد طول تجربة ومعاناة تعود وتأخذ ما شرعه الإسلام من ضوابط لحرية السوق وتأكد ذلك عند عرضنا لصور الممارسات الاحتكارية الضارة بالمنافسة التي نص عليها مشروع القانون وبيان أن لها أصلاً في تشريعات الإسلام وتوجيهاته.

وأستكمالاً للقراءة الإسلامية في مشروع القانون أنتهينا إلى إيراد بعض النتائج والملاحظات التي تؤكد ضرورة الرجوع إلى الإسلام في تنظيم كل أمور الحياة وآمل أن تكون هذه القراءة الإسلامية لمشروع القانون كافية لإدارة نقاش حوله بين العلماء المشاركين في الحلقة بما يحقق أهدافها.

والله ولى التوفيق

عرض الرسائل

رسالة ماجستير في السياسة الشرعية بعنوان:

التخطيط الإداري ومبادئه وأهدافه في النظام الإسلامي

للباحث أبو بكر متقي أحمد خان

عرض علي شيخون^(*)

حصل بها الباحث علي درجة الماجستير في السياسة الشرعية من كلية
الشرعية والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر.

اختار الباحث موضوع الدراسة كما ذكر لعدة اعتبارات منها:

أولاً: لقد شمل القرآن الكريم جميع الأنظمة التي تنظم حياة المسلم
ومجتمعه. ومعاملاته وسياسته، واقتصاده، وإدارة شؤونه وبذل العلماء
المتخصصون جهوداً مشكورة في استخلاص المبادئ العامة، والأسس
الخاصة بكل فرع من فروع هذه النظم وذلك من كتاب الله ومنه رسوله ﷺ
والتطبيق العملي في عهد الخلافة الراشدة، ويلاحظ أن التخطيط الإداري في
النظام الإسلامي لم يحظ في الدراسات الفقهية بمثل ما حظيت به الأنظمة
الأخرى من الاهتمام وإن كان موجوداً بجميع عناصره ومقوماته في الواقع
العملي منذ بداية الدعوة الإسلامية ولعل السبب في ذلك هو حداثة عملية
التخطيط في مجال الإدارة العامة.

ثانياً: إن الإدارة بمفهومها العلمي عملية حيوية لأي عمل مهما كانت
طبيعته أو حجمه نظراً لما تنطوي عليه الإدارة من عناصر التخطيط

(*) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

والتنظيم والرقابة، والتنسيق والتوجيه، والعملية الإدارية برمتها لا تحقق أغراضها وأهدافها ما لم يكن هناك تخطيط إداري سليم، لذلك فإن التخطيط الإداري هو حجر الزاوية في كافة المجالات الإدارية لتحقيق التنمية والتقدم والرفاهية وغيرها ولا سيما في هذا العصر الذي تشابكت فيه المصالح واتسعت وظائف الدولة وازداد الطلب الاجتماعي علي الخدمات العامة إلي جانب تعدد حجم المؤسسات الإدارية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية لأعداد كبيرة من الموظفين وتداخل صور العلاقات الإنسانية العامة، الأمر الذي يستدعي دراستها وتنظيمها بقصد إحداث التوازن والانسجام اللازمين لزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية، فكلها لا يمكن حصولها إلا في التخطيط السليم.

ثالثاً: فضلاً عن أن هذا البحث لا يستهدف دراسة التخطيط الإداري باعتباره الأسلوب الأمثل، والمنهج العلمي الأنسب لتحقيق أهداف الإدارة في المجتمع، وأهداف ومبادئ وسياسات التخطيط في الإدارة العامة فقط، وإنما يستهدف أيضاً أهداف وسياسات التخطيط الإداري الإسلامي، والتي بتحقيقها يتم وضع خطط تحقق مصالح الجماعة الإسلامية، وتحديد المبادئ والأصول والقواعد العلمية المستمدة من مصادر الإسلام التي تحكم عملية التخطيط في النظام الإداري الإسلامي فبناء علي هذه الاعتبارات قسم الباحث هذا البحث علي النحو التالي:

الفصل التمهيدي: عملية التخطيط عبر التاريخ وعلاقته بالعمليات الإدارية

الباب الأول: التخطيط الإداري في النظم الوضعية والنظام الإسلامي

يشتمل هذا الباب علي مقدمة وثلاثة فصول حيث نتناول في الفصل الأول

تعريف التخطيط وأهميته وفي الفصل الثاني عناصر التخطيط وفي الفصل الثالث أنواع التخطيط وذلك كله أولاً في النظم المعاصرة ثم في النظام الإسلامي.

الباب الثاني: مراحل وأهداف التخطيط الإداري في النظم المعاصرة والنظام الإسلامي.

ويتكون هذا الباب من مقدمة وأربعة فصول.

الفصل الأول: مراحل التخطيط الإداري في كل من النظم الوضعية والنظام الإسلامي.

الفصل الثاني: أهداف التخطيط الإداري في كل من النظم الوضعية والنظام الإسلامي.

الفصل الثالث: دور أجهزة الدولة في مجال التخطيط الإداري في النظم الوضعية والنظام الإسلامي.

الفصل الرابع: علاقة التخطيط الإداري بالتنظيم في النظم الوضعية والنظام الإسلامي.

وقد كانت نتائج الدراسة كما توصل لها الباحث كما يلي:

١- بينت الدراسة أن عملية التخطيط من أقدم العمليات الإدارية حيث يرتبط وجودها بوجود المجتمعات الإنسانية وظهور السلطة فيها، والمجتمع الإنساني المنظم والخاضع لسلطة سياسية تقوده لأبد وأن يكون قد وضع تخطيطاً وتنظيماً ورقابة، وتوجيهاً لتحقيق أهدافه، وذكر البحث أن هذه العمليات كانت تمارس دون أن تخضع لمسميات واصطلاحات العمليات

الإدارية بصورتها الحديثة، كما أن تاريخ التخطيط يرتبط بتاريخ الإنسان منذ فجر التاريخ والذي نشأ فيه في دهايز المجتمعات الأولى منذ آلاف السنين وذلك من خلال معيشتة في عشائر وقبائل تشترك في عمليات الصيد والزراعة، والإدارة، والصناعات اليدوية، والتصدي للأعداء لأجل البقاء، وضرب الباحث أمثلة في ذلك علي أن الصينيين القدماء قد أدركوا أهمية التخطيط واهتموا بأسس الوظائف والعمليات الإدارية، كما أن المصريين القدماء اهتموا بالعمليات الإدارية ومنها التخطيط، وقصة يوسف عليه السلام في القرآن الكريم خير شاهد لذلك.

٢- كما أن الدراسة تعرضت لبيان علاقة التخطيط بالعمليات الإدارية أن هذه العمليات متدخلة ومندمجة وممتزجة مع بعضها البعض بما يتفق مع الحركة المستمرة للإدارة حيث أن كل عملية مرتبطة بالسابقة عليها، وممتزجة مع التي تليها وما يحيط بها من عمليات، الأمر الذي يتعذر الفصل معه بين موضوعات علم الإدارة العامة فإن كل عملية من العمليات الإدارية يمكن اعتبارها ناتجاً مباشراً للتخطيط، فالتنظيم يتبع ويتأثر بالتخطيط، وكذلك التوجيه وإعداد وتدريب الأفراد، والرقابة وغيرها.

٣- من خلال الدراسة لتعريفات التخطيط الإداري سواء في النظم الوضعية أو النظام وقد توصل الباحث إلى أن هذا النوع من التخطيط يدخل في جميع المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والعسكرية وغير ذلك، ولا يستغني عنه أي مجتمع متحضر في كل جوانب الحياة.

٤- كما تبين من خلال الدراسة والتحليل والبحث أن التخطيط هو حجر الأساس الذي يمكن أن تبني عليه أعمال الإداري الأخرى وهو يشمل تحديداً

للأهداف الواجب تحقيقها، ورسماً للسياسات، وإقراراً لإجراءات التنفيذ وتوقيتاً لسه، كما أن أهمية التخطيط تظهر في مواجهة احتمالات المستقبل والإعداد لسه، وفي تركيز الانتباه علي الأهداف . وفي تخفيض التكاليف، والاقتصاد في النفقات، وفي إحكام الرقابة، وفي زيادة الفاعلية والكفاية الإدارية.

وبالنسبة لأهمية التخطيط في النظام الإسلامي ذكر الباحث أنه لا تقل أهمية التخطيط في النظام الإداري الإسلامي عنه في النظم الوضعية وذلك لأن التخطيط في النظام الإسلامي يعتبر من الأمور الهامة التي حثنا الله تعالى عليها حيث قال تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ...﴾ [الأنفال: ٦٠] فبناء علي هذه الاعتبار يعتبر التخطيط سواء في النظم الوضعية أو النظام الإسلامي، من أهم الوسائل العلمية الناجحة في مجال الإدارة العامة لكل نشاط إداري، وسياسي، واقتصادي واجتماعي وعسكري .

٥- أكدت الدراسة أن للتخطيط وظائف هامة حيث أنه يقوم بتحديد الأهداف المطلوبة، وترتيب أولوياتها من الأمور الهامة لتيسير التنفيذ، كما أنه يقوم بدراسة الظروف المحيطة والإمكانيات المتوافرة وحصرها عند وضع الخطة، كما أنه يضع خطة للأهداف الجزئية أو المرحلية وإطار الخطة العامة ضمناً لتيسير المتكامل في التنفيذ، كما أن التخطيط يقوم بتحديد الأشخاص أو الجهاز الذي يناط به تنفيذ الخطة، وتوزيع المهام والمسؤوليات حسب التخصصات لنجاح الخطة .

٦- أثبتت البحث أن للتخطيط في النظام الإسلامي العديد من الخصائص

والسمات التي يتميز بها عن التخطيط في النظم الوضعية، حيث أن التخطيط في النظام الإسلامي يعتمد على منهج عقيدى، لأنه ينطلق من منطلق العقيدة الإسلامية، ويبقى دائماً في إطارها وخدماتها، وتنمية كل الجهود تحقيقاً لها، وأساسه التوكل على الله، وهذا ما يضيف على التخطيط الإسلامي صفة روحية تميزه عن التخطيط في النظم الوضعية الذي يطبع بطابع مادي فقط. كما أن التخطيط الإداري الإسلامي يعتمد على الأخذ بالأسباب والاستعداد لمواجهة توقعات المستقبل - كما أن التخطيط الإداري الإسلامي يهدف إلى عمل جماعي ويلاحظ هذا من خلال الاستقراء لصيغ الخطاب التي تدعو وتحض إلى العمل وأداء الواجبات لأن معظم وأغلب الآيات القرآنية قد وردت بصيغة الجمع مخاطبة الجماعة.

٧- قد بينت الدراسة والبحث أن أحكام التشريع الإسلامي من عبادات ومعاملات وغيرها، إنما تقررت أولاً وأخيراً لجلب المنافع لجماعة المسلمين ودرء المفسد عنهم، وليس هناك في الواقع من هدف أو قصد لتلك الأحكام سوى تحقيق مصالح العباد في كل وقت وعلى كل حال. وأساس ذلك أن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيلات وجزئيات، وإنما عنيت أساساً بوضع قواعد كلية وتقرير مبادئ عامة، الأمر الذي جعل أحكامها ليست صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان فحسب، وإنما صالحة لمواجهة كافة الاحتمالات، واستيعاب كل الظروف سواء كانت ظروفاً عادية أو غير عادية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

٨- كما بينت الدراسة من خلال تعريفات التخطيط أن له العديد من العناصر الهامة، كالتيبؤ بالمستقبل، وتحديد الأهداف، وحصر كافة الإمكانيات

البشرية والمادية، ووضع البرامج ورسم السياسات، والقواعد والإجراءات اللازمة لوضع الخطة موضع التنفيذ، وتحديد المدة الزمنية اللازمة للخطة، كما أشارت الدراسة على أن الفقهاء وعلماء الإدارة الإسلامية لم يقوموا ببيان عناصر التخطيط في النظام الإسلامي بشكلها الحالي مثلما في التخطيط الإداري في النظم الوضعية، وإن كانوا قد استخدموا التخطيط بجميع عناصره عملياً وتطبيقياً كوسيلة لتحقيق أهداف الجماعة الإسلامية. فما دام عناصر التخطيط الإداري في النظم الوضعية لا تتعارض مع المبادئ العامة، والأصول الشاملة والقواعد الكلية، والأهداف السامية للشريعة الإسلامية، ومادام الأخذ بالتخطيط وعناصره يحقق أهداف المجتمع الإسلامي من جلب المنفعة ودرء المفسدة، فلا مانع من الأخذ بهذه العناصر للتخطيط الإداري في النظام الإسلامي مع مراعاة بالاعتبارات التالية:

- أ — باعتبار أن الحكمة ضالة المؤمن، فإني وجدها فهو أحق الناس بها.
- ب — وبناء على أن مبنى الشريعة الإسلامية — فيما لا نص فيه — على رعاية المصلحة فحيث وجدت المصلحة فثم شرع الله.
- ج — وبناء على أن التخطيط لا يتم سليماً إلا بتوافر جميع عناصره، فالأخذ بها أولى، بل أوجب عملاً بالقاعدة الفقهية الشهيرة: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

٩ — كما تناولت الدراسة أنواع التخطيط في النظم الوضعية حيث شرحت أن التخطيط ينقسم على أنواع مختلفة وفقاً للمعايير المختلفة فوقاً للمعيار الجغرافي ينقسم إلى تخطيط قومي، وآخر إقليمي، وتبعاً للمعيار الزمني

يتنوع إلى أنواع ثلاثة أي التخطيط قصير الأجل والتخطيط متوسط الأجل، والتخطيط طويل الأجل، وطبقاً للمعيار الموضوعي ينقسم إلى التخطيط الشامل . والتخطيط الجزئي وأخيراً وفقاً للسلطة التي تتولاها ينقسم إلى التخطيط السياسي والتخطيط المنهجي أو الإداري.

وفى جانب النظام الإدارى الإسلامى أكدت الدراسة أن الفقهاء السلف وعلماء الإدارة الإسلامية وإن كانوا لم يعرفوا التقسيمات لأنواع التخطيط نظرياً بالطريقة التي نراها فى النظم الوضعية ولكنه منذ صدر الإسلام طبقوا ونفذوا أنواع التخطيط كلها عملياً فى كل جوانب الحياة للأمة الإسلامية حيث ثبت هذا من خلال التطبيق العملى للتخطيط فى واقع الإدارة الإسلامية.

١٠- كما بينت الدراسة أن مراحل التخطيط الإدارى تسير فى إطار يتضمن إعداد الدراسات الواقعية وجمع البيانات والمعلومات لأداء العمل والخدمات ، وحصر الموقف وتقديره بما فيه من احتياجات ومعوقات ومشكلات ثم رسم الخطة وإعدادها أو طريقة معينة لتنفيذ الخطة مع ما تضمنته هذه من بدائل مقترحة ، كما بينت الدراسة أن من أهم مبادئ التخطيط الإدارى السليم التى ركز عليها المفكرون الإداريون تتمثل أساساً فى مبدأ واقعية التخطيط ومبدأ المساهمة فى تحقيق الأهداف ، ومبدأ إلزامية التخطيط ، ومبدأ متابعة تنفيذ الخطة ، ومبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ومبدأ مرونة التخطيط ، ومبدأ إعلان الخطة.

وأما فى جانب النظام الإسلامى فأكدت الدراسة أن مراحل التخطيط الإدارى ومبادئه فى النظم الوضعية تقوم على أسس علمية وأساليب فنية يقتضيها التفكير السليم ، وهو بهذا المعنى أمر يقبله الإسلام بل يدعو إليه من

صميم تعاليمه.

١١- كما انتهت الدراسة إلى أن الأهداف التي يتوخى التخطيط الإداري في النظم الوضعية تحقيقها عديدة ، فقد يكون هدف التخطيط الإداري زيادة الدخل القومي أو زيادة الإنتاج الزراعي ، أو تصنيع الدولة ، أو مكافحة الأمية ، وانتشار التعليم أو زيادة الموارد ، إلى غير ذلك مما يندرج في وظائف الإدارة العامة ، بينما تتمثل أهداف التخطيط الإداري في النظام الإسلامي في تحقيق المقاصد الشرعية والمصلحة العامة ، الضرورية والحاجية والتحسينية ، وهذه بدورها تجمع بين أمور الدين والدنيا . كما بينت الدراسة أن إتباع أسلوب التخطيط الإداري في النظام الإسلامي ، تتميز بالخصائص الآتية :

أ) الالتزام بتحقيق المقاصد الشرعية والأهداف العامة للإدارة الإسلامية المتلائمة مع خصائصها الأساسية.

ب) الارتباط بأهداف الخطط الأخرى الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية ، والعسكرية في النظام الإسلامي ، والتكامل معها لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع الإسلامي ككل.

ج) القدرة على تحقيق مصالح الجماعة الإسلامية ودرء المفاسد والإضرار عنها، وعلى جلب السعادة لها في حياتها الدنيوية والأخروية .

١٢- كما تناولت الدراسة دور أجهزة الدولة في مجال التخطيط الإداري حيث بدأت بدور أجهزة الدولة المعاصرة في هذا المجال، فتحدثت عن دور الهيئة التشريعية وبيان اختصاصاتها في مجال التخطيط الإداري

وتحديد الأهداف والمبادئ الخاصة بذلك ، وبينت أنه يدخل فى اختصاصات الهيئة التشريعية تحديد الخطوات العريضة للمبادئ والأهداف ، بما فى ذلك حقها فى الإشراف المالى والإدارى ، وحقها فى إقرار الموازنة العامة بالإضافة إلى إشرافها السياسى على جميع أعمال السلطة التنفيذية كما تناولت دور السلطة التنفيذية فى مجال التخطيط الإدارى وانتهت إلى أن السلطة التنفيذية تقوم بإعداد الخطة العامة للدولة والمبادئ التى تستند عليها ، وإصدار اللوائح لضمان تنفيذ هذه الخطة.

كما تناولت الدراسة فى جانب النظام الإسلامى ، دور الشورى فى مجال التخطيط الإدارى ، وتعرضت أيضاً لدور السلطة التنفيذية للدولة الإسلامية فى هذا المجال ، ثم انتهت إلى أن النظام الإسلامى يقبل الاستفادة من محاسن النظم الوضعية ، فى المجالات المختلفة وخاصة فى مجال التخطيط الإدارى، مادام لا تتعارض هذه المحاسن مع المبادئ الأساسية ، والأهداف العامة والقواعد الكلية والأصول الشاملة للشريعة الإسلامية.

١٣- قد تناولت الدراسة أيضاً بيان علاقة التخطيط بالتنظيم وأثبتت أن التخطيط والتنظيم عمليتان هامتان من العمليات الإدارية ، فيبينهما علاقة تربط بعضهما البعض لأنهما تسبقان العمليات الإدارية الأخرى ، خاصة أن عملية التخطيط تسبق كل الأنشطة الإدارية بما فى ذلك عملية التنظيم ، وانتهت فى أن التنظيم الإدارى الذى تفرضه الدراسات العلمية المخططة أمر يدعو إليه النظام الإسلامى فلا بد فيه من التنظيم المخطط الذى يؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

النشاط العلمي للمركز

النشاط العلمى للمركز

عن الفترة من يناير- أبريل ٢٠٠١م

إعداد/ على شيخون^(*)

فى إطار الخطة العامة للنشاط العلمى للمركز فى الفترة من أول شهر
يناير عام ٢٠٠١م وحتى نهاية شهر أبريل من العام نفسه قام المركز بعقد
وتنفيذ الأنشطة العلمية التالية :

أولاً : المؤتمرات والندوات :

١ - ندوة المسجد الأقصى المبارك وقد تم عقدها يومى ١٩ ، ٢٠ شوال
١٤٢١هـ الموافق ١٤ - ١٥ يناير ٢٠٠١م بالتعاون بين المركز
ورابطة الجامعات الإسلامية.

وقد استهدفت الندوة من خلال أبحاثها ومناقشتها تغطية المحاور التالية :

- القيمة الروحية للقدس والمسجد الأقصى .

- أهمية زيارة القدس والمقدسات الإسلامية وكيفية تنفيذ هذه الزيارات.

- ما هى واجبات المسلمين تجاه القدس والمقدسات بها فى المرحلة
المقبلة؟

وقد شارك فى الندوة لفيف من العلماء والمهتمين بشئون القضية
الفلسطينية وفى مقدمتهم فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد
طسنتاوى شيخ الأزهر وفضيلة الأستاذ الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير

(*) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى بجامعة الأزهر

الأوقاف وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر.
٢ - المؤتمر الدولي : « الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها ».

وقد تم عقد المؤتمر في الفترة من ٢٢ - ٢٤ ذى الحجة ١٤٢١هـ الموافق ١٧ - ١٩ مارس ٢٠٠١م وقد كانت أهداف المؤتمر كمل يلي :

- التعرف على واقع الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي.
- بيان الجوانب الشرعية للتأمين وعملياته المختلفة.
- التعرف على الأفكار والأساليب الحديثة في مجال التأمين.
- بيان أثر اتفاقية تحرير الخدمات المالية على الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي وكيفية التعامل معها.
- تقييم شركات التأمين في العالم الإسلامي.
- التعرف على تجربة شركات التأمين الإسلامية وتقييمها.
- بيان أساليب التعاون والتكامل بين دول العالم الإسلامي في مجال التأمين.

وقد استمر المؤتمر لمدة ثلاثة أيام شارك فيه العديد من الأساتذة والعلماء وخبراء التأمين في العالم العربي والإسلامي وكانت محاور المؤتمر كما يلي :

- التأمين بين الحظر الشرعي والإباحة .
- الصور والأساليب الحديثة للتأمين والجوانب القانونية.
- مشروعية التأمين.
- الجوانب المحاسبية والفنية لشركات التأمين.
- الجوانب الاقتصادية والمالية والفنية.

- تجارب شركات التأمين الإسلامية.
- اتفاقية تحرير الخدمات المالية وأثرها على صناعة التأمين فى العالم الإسلامى.
- صيغ التعاون والتكامل بين أقطار العالم الإسلامى فى صناعة التأمين.
- مستقبل شركات التأمين فى العالم الإسلامى فى ظل العولمة.
- ٣- ندوة نظام الموارىث فى الإسلام
وقد عقدت يوم ٤ من صفر ١٤٢٢هـ الموافق ٢٨ من أبريل ٢٠٠١م وكانت أهداف الندوة كما يلى:
 - بيان أهمية الالتزام بحدود الله فى الموارىث.
 - بيان نواحى التفوق لنظام الموارىث فى الإسلام مقارناً بالنظم الأخرى.
 - بيان الآثار والمزايا الاقتصادية والاجتماعية لنظام الموارىث فى الإسلام.
- تنفيذ شبهات حول نظام الموارىث فى الإسلام.
- وقد شارك فى الندوة العديد من الباحثين والعلماء والفقهاء والمهتمين بقضايا الميراث.

ثانياً الحلقات النقاشية:

ويتم فى الحلقة النقاشية طرح إحدى القضايا الاقتصادية للنقاش بين مجموعة من العلماء والمتخصصين والباحثين لتوضيح الجوانب المختلفة للقضية والخروج بتوصيات مفيدة وقد تم عقد الحلقات النقاشية التالية:

١- «سندات الوقف مقترح لإحياء الوقف الإسلامي» ، وتم عقدها يوم ١٨ من شوال ١٤٢١هـ الموافق ١٣ من يناير ٢٠٠١م وقدم فيها السيد الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر — مدير المركز ورقة عمل حول الموضوع وتمت المناقشة حول الموضوع من الجمع الحاضر ومن الفقهاء والعلماء والمهتمين.

٢- «قراءة إسلامية في مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار»، عقدت بتاريخ ٣١ مارس وقدم فيها الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر — مدير المركز ورقة عمل حول الموضوع وناقشها الحاضرون من العلماء والباحثين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية.

ثالثاً: الدورات الدراسية :

وتدور هذه الدورات حول أحد موضوعات الاقتصاد الحديثة، ويتم فيها دعوة فئة من فئات المجتمع لدراسة هذا الموضوع، ويحاضر فيها مجموعة من الأساتذة والعلماء والمتخصصين وقد تم عقد الدورات التالية:

— «دورة الاقتصاد الإسلامي لوعاظ العالم الإسلامي» عقدت بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠١م وتستمر لمدة أسبوعين يدرس فيها قضايا الاقتصاد الحديثة من منظور إسلامي وحاضر فيها أساتذة الاقتصاد الإسلامي بالجامعة.

رابعاً: نشاط التدريب :

في إطار خطة قسم التدريب بالمركز عقد المركز في هذه الفترة مجموعة من الدورات المتخصصة في الحاسب الآلي واللغات والتخصصات الأخرى.

ويقوم بالتدريب فيها خبراء متخصصون فى كل مجال ويعقد للمتدربين امتحان فى نهاية الفترة ويعطى من يجتاز هذا الامتحان شهادة معتمدة من المركز.

وقد تم عقد الدورات التالية فى هذه الفترة:

١- اللغات:

— عدد (٢) دورة فى اللغة الإنجليزية شارك فيها ٤٢ متدرباً.

— دورة واحدة فى الدعوة الإسلامية باللغة الإنجليزية شارك فيها ٦٧ متدرباً.

— دورة اللغة العربية للأجانب شارك فيها ٦ متدربين.

٢- الحاسب الآلى :

— عدد ٧ دورات فى Windows شارك فيها ١٤٠ متدرباً

— عدد ٣ دورات فى DOS شارك فيها ٥٠ متدرباً.

— دورتان WORD شارك فيها ٣٠ متدرباً.

٣- التأمينات الاجتماعية:


عدد دورة واحدة شارك فيها ١٢ متدرباً.

والله ولى التوفيق

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
البحوث الرئيسية	
١- الضوابط الإسلامية في مجالى التجارة الداخلية والخارجية وأثرها الاقتصادية	
د. زهيرة عبد الحميد معربة	١١
٢- أسلوب جباية الزكاة وإنفاقها فى الدولة الإسلامية	
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف	٩٣
٣- المنهج الإسلامى فى اتخاذ قرارات الإنفاق الاستهلاكى (الأمس ونموذج لكيفية التطبيق)	
د. أحمد عبد الغفار عطوه قبال	١٣٥
٤- منهجية الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) وآليات النمو فى دول شرق آسيا	
د. هدى خيرى عوض	١٩١
٥- محددات العرض النقدى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء الاقتصاد الإسلامى	
د. محمد سعدو الجرف	٢٤٧
المقالات	
قراءة إسلامية فى مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار	
د. محمد عبد الحليم عمر	٢٩٣

الصفحة	الموضوع
	عرض الرسائل
	التخطيط الإداري ومبادئه وأهدافه في النظام الإسلامي
	للباحث/ أبو بكر متقى أحمد خان
٣٢٧	عرض الأستاذ/ علي شيخون
	النشاط العلمي
٣٣٩	عرض الأستاذ / علي شيخون

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
٢٦١٠٣٠٨ : 

رقم الإيداع: ١٩٩٩/٦٧٨١

Bibliotheca Alexandrina



0798598